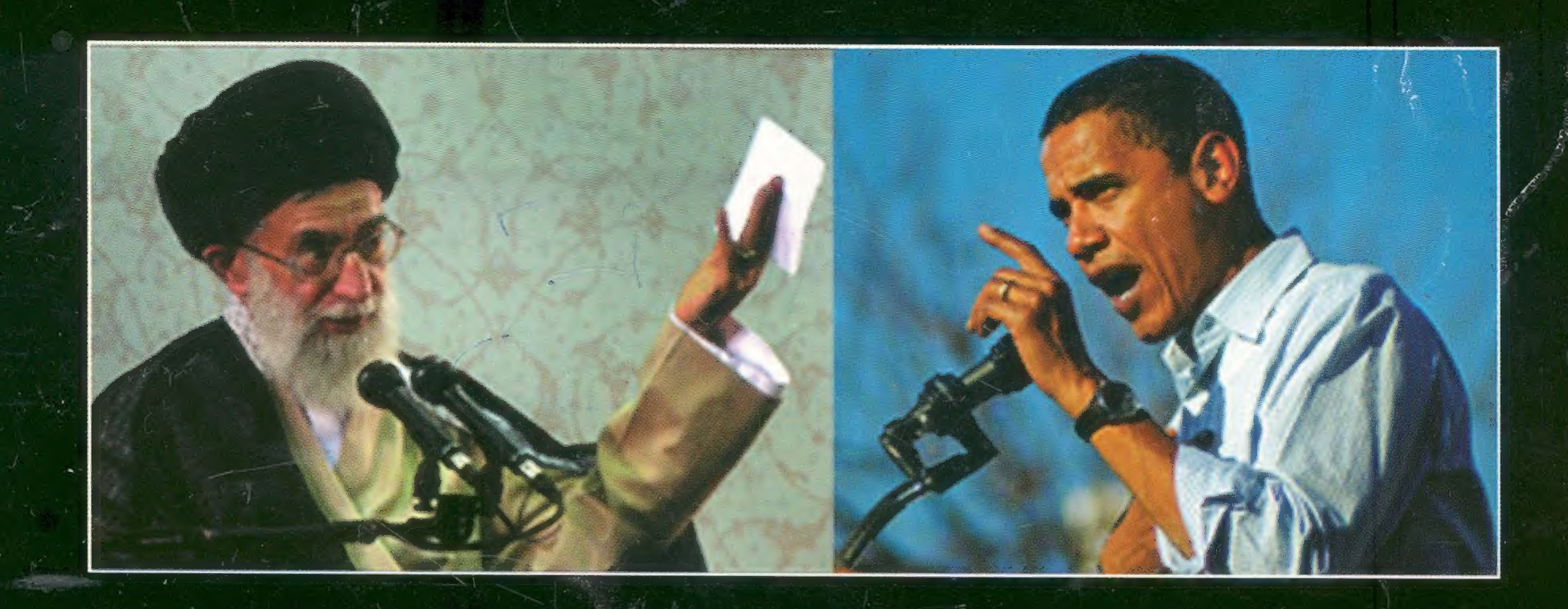
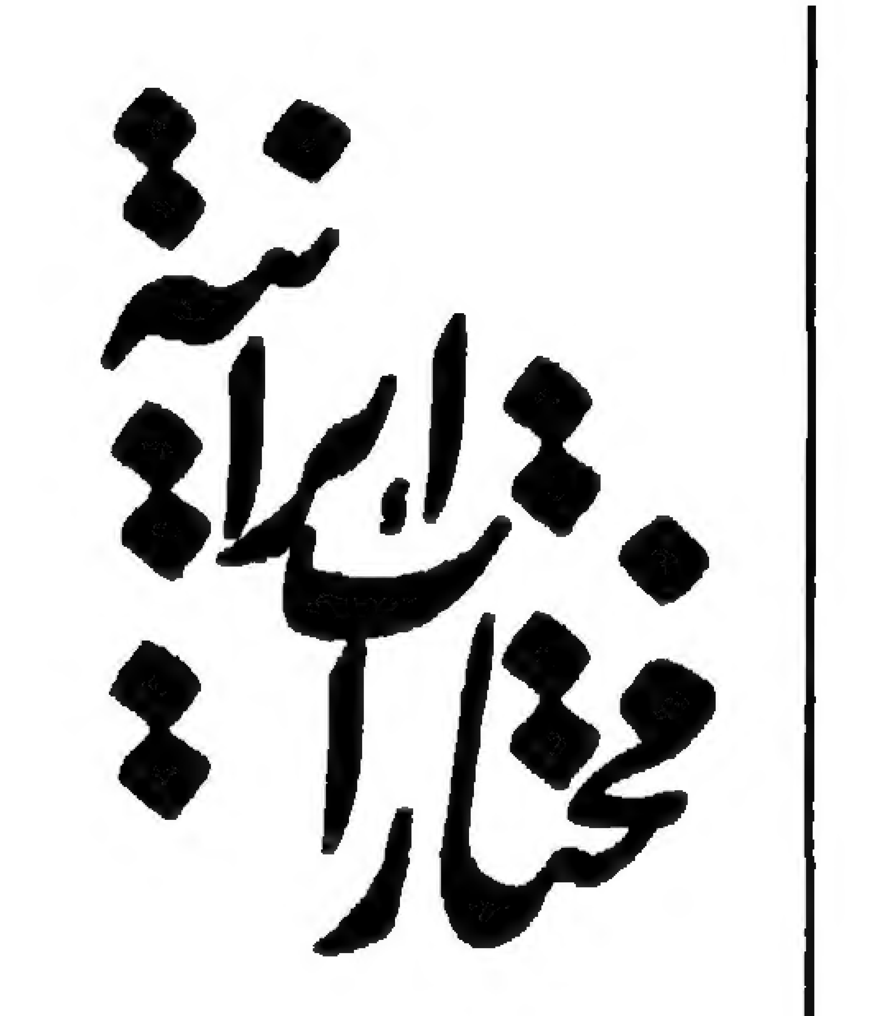




السنة السابعة
العدد ١٠٣ . فبراير ٢٠٠٩



١٠٣



صورة الغلاف :

فرص الحوار بين إيران وأمريكا ما زالت قائمة خصوصا فى ظل حرص القيادات العليا فى إيران على الالتزام بموقف حذر تجاه الإدارة الجديدة تحسبا لما يمكن أن يأتى منها خيرا أو شرا.

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ت : ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٢٥٧٨٦٠٢٣ / ٢٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط،وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

افتتاحية

فـــــرص وتحـــديـــــات الحـــــوار

لسنوات طويلة مضت ظلت أزمة البرنامج النووى الإيرانى محصورة فى الأطراف الثلاثة المباشرة: إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، وعندما تأزم الموقف دخل الأوروبيون المغامرة وخاضوا مرحلة وساطة طويلة انتهت إلى لا شئ ثم تجددت مؤخرا فى إطار أوسع عرف بـ "مجموعة ٥+١" أى الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية فى مجلس الأمن وألمانيا، وهو الإطار الذى بادر بتقديم ما عرف بـ "حزمة الحوافز السخية" إلى إيران التى تضمنت إغراءات شديدة الأهمية لإيران أمنية واقتصادية وتكنولوجية، وهى الحزمة التى كانت سببا مباشراً فى دخول الدول العربية طرفا فى الأزمة بسبب ما تضمنته هذه الحوافز من مسائل تمس مصالح وأمن دول عربية خليجية خشيت أن تكون هى المعنية بدفع أثمان كسب الغرب للود الإيرانى، حيث نصت حزمة الحوافز السخية تلك على اعتراف من الدول الست بأدوار لإيران فى العراق وأمن الخليج وغيرها من القضايا.

قبل ذلك ظلت الدول العربية مترددة فى القبول بالضغوط الأمريكية كى تدخل طرفا مباشرا ضد إيران فى مسألة برنامجها النووى، وكانت إيران هى الأخرى عازفة عن إشراك هذه الدول العربية وبالتحديد الخليجية فى القضية، واعتبرت إيران أن هذه الدول غير معنية بالأمر أو أنها ليست مهمة فى حسابات تلك الأزمة.

لم تأبه إيران بخطورة تجاهل موقف الدول العربية الخليجية إلا بعد أن كانت احتمالات اللجوء الأمريكى والإسرائيلى إلى الخيار العسكرى للتعامل مع البرنامج النووى الإيرانى قد وصلت إلى مرحلة حرجة وخطيرة، عندها أدركت أن موقف الدول العربية هو الموقف المرجح لخيارى الحرب أو الدبلوماسية وبالتحديد مدى قبول أو رفض هذه الدول تمكين أمريكا وإسرائيل من استخدام أراضيها ومياهها الإقليمية والقواعد الأمريكية على أراضيها فى الحرب على إيران. وبالفعل كان الموقف العربى الخليجى الرافض للخيار العسكرى أحد الأسباب المهمة، ضمن أسباب أخرى بالطبع، التى أقنعت الإدارة الأمريكية السابقة خصوصا فى الأشهر الست الأخيرة الحرجة التى مضت، بفداحة وخطورة اللجوء للخيار العسكرى.

الآن وبعد كل العراك السياسى والإعلامى العربى بين دول محور الاعتدال العربية وخاصة مصر والمملكة العربية السعودية من ناحية وإيران ومعها أطراف ما يعرف بـ "محور الممانعة" طيلة الأسابيع الماضية التى سبقت الحرب الإسرائيلية على غزة والتى أعقبتها، أضحى الموقف العربى شديد الاقتراب ليس فقط من أزمة البرنامج النووى الإيرانى بل ومن فرص حدوث حوار أمريكى – إيرانى. فأغلب دول محور الاعتدال حمّلت إيران مسئولية هذه الحرب واتهمتها بتشجيع حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بتأزيم الموقف مع إسرائيل ابتداءً من إعلان إنهاء اتفاقية التهدئة وامتدادا إلى تعمد إطلاق الصواريخ على إسرائيل، كما اتهمتها بأنها صاحبة مصلحة فى إفشال مشروع التسوية. وكان منتدى "حوار المنامة" الذى عقد فى العاصمة البحرينية فى نوفمبر الماضى بالتنسيق مع المركز الدولى للدراسات الاستراتيجية (لندن) قد أعرب عن رفضه لتغييب الدول العربية الخليجية عن أى حوار دولى مع إيران يخص أمن الخليج وأمن دوله. وامتد هذا الموقف إلى اجتماع خصص لأمن الخليج عقد فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك حيث أعيد التأكيد على هذا الموقف وهو المؤتمر الذى شارك فيه عدد من وزراء الخارجية العرب ومجموعة "٥+١"، وتغيبت عنه كل من قطر وسلطنة عمان فى إشارة إلى وجود انقسام خليجى حول أى توجه يستهدف إيران.

وهكذا فإن التصعيد العربى ضد إيران فى هذه الظروف التى تسبق إعلان إدارة الرئيس الأمريكى الجديد باراك أوباما مبادرتها المتوقعة نحو إيران يمثل أحد أهم التحديات التى يمكن أن تعرقل نجاح توجه الرئيس أوباما للحوار مع إيران.

الواقع الإقليمى أو البيئة الإقليمية لم يتوقف تأثيرها عند هذا الحد، فالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أخذت تلقى بتداعياتها على فرص الحوار الإيرانى – الأمريكى على ضوء ما يمكن وصفه باستعادة الاعتبار للتحالف الإيرانى – السورى على ضوء تعليق أو تجميد دمشق لمفاوضاتها غير المباشرة مع إسرائيل وانسحاب الوسيط التركى من هذه المهمة، وعلى ضوء موقف الرئيس أوباما الصامت إزاء الجرائم الإسرائيلية التى ارتكبت طيلة الأسابيع الثلاثة لتلك الحرب وتحميله صواريخ حركة "حماس" مسئولية اندلاع الحرب، وإعلانه عن حق إسرائيل الدفاع عن نفسها. إيران رأت فى ذلك الموقف وهذا التصريح استمرارا لنهج الإدارة الأمريكية السابقة ومؤشرا على تضاؤل فرص حدوث تغيير جدى فى الموقف الأمريكى، ولذلك عبرت إيران عن شكوكها نحو الإدارة الجديدة. هذا التعبير جاء على لسان على لاريجانى رئيس مجلس الشورى الذى قال: "إن الحرب الإسرائيلية على غزة، ودعم أمريكا لإسرائيل خلقا كثيرا من الشكوك حول نظرية التغيير"، موضحا أن الملف النووى سيكون اختبارا آخر لمدى التغيير الذى تجريه إدارة أوباما.

وقد بدأت مصادر إعلامية إيرانية محافظة تغالى من شروط القبول بأى حوار مع أمريكا، وتصور الحوار هذا على أنه مطلب أمريكى وليس حاجة إيرانية.

الإيـــرانـــى - الأمـــريكـــى

أحد نماذج هذه المغالاة التى تعد شكلاً من أشكال الهروب من الحوار أو تمهيد الأجواء الملائمة للقبول به على أساس أن هذا القبول من جانب إيران وهى فى موقع القوة وليس موقع الضعف، ما نشر فى صحيفة رسالت (الرسالة - ٢٥/ ١/ ٢٠٠٩). فقد كتبت الصحيفة: "إنه من بديهيات التغيير فى ملامح السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط أن تعترف واشنطن بـ "حزب الله" وحركة "حماس" اللذين يتمتعان بشعبية كبيرة فى أوساط الشارع العربى والإسلامى، وأن تكف واشنطن عن دعمها للكيان الصهيونى، وأن توقف واشنطن إنتاج ونشر الأسلحة النووية، إضافة إلى شروط أخرى منها تحرير الأموال الإيرانية المجمدة فى البنوك والمصارف الأمريكية منذ عهد الشاه المخلوع". ولم تنس الصحيفة أن تضع شرطاً أهم للقبول بالحوار مع واشنطن وهو أن "الجمهورية الإسلامية لن تصافح الجانب الأمريكى قبل أن يتراجع عن مواقفه وسياساته الاستكبارية إزاء إيران والأمة الإسلامية جمعاء". هذا نموذج من الكتابة يمكن وصفه بأنه معتدل إذا قورن بما تكتبه صحيفة جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية).

هذه التحديات الداخلية الإيرانية والإقليمية لفرص إنجاح الحوار الأمريكى - الإيرانى المنتظر ليست هى الوحيدة التى يمكن أن تعرقل هذا الحوار، فإضافة إلى الرفض الإسرائيلى المطلق لأى تقارب أمريكى - إيرانى، والحرص على إبقاء الخيار العسكرى قائماً خاصة مع تصاعد فرص مجئ بنيامين نتنياهو رئيسا للحكومة الإسرائيلية القادمة، هناك أيضاً تردد أمريكى أو فلنقل انقساماً فى الرؤية الأمريكية داخل الإدارة الأمريكية نفسها بين من يشجعون هذا الحوار مع أخذ الضوابط المهمة فى الاعتبار ومن يتحفظون عليه ويطرحون شروطا مسبقة يمكن أن تؤدى إلى إفشاله قبل أن يبدأ.

الملفت للانتباه بهذا الخصوص أن موقف الرئيس أوباما يكاد يجمع بين هاتين الرؤيتين، حيث أدان تهديدات إيران بـ "محو إسرائيل من الوجود" لكنه شدد فى الوقت نفسه على أهمية الحديث إليها بشكل يشرح بوضوح الخلافات والفضاءات التى يمكن تحقيق تقدم فيها، وقال أنه يرغب فى مد يد المحادثات إلى طهران إذا كانت الأخيرة "مستعدة الآن أن ترخى قبضتها".

هذا الانقسام ربما يكون السبب فى تأجيل إعلان المبادرة الأمريكية المنتظرة نحو إيران وتأجيل إرسال ما أشيع أنه رسالة من الرئيس الأمريكى باراك أوباما للشعب الإيرانى أو للزعيم الإيرانى على خامنئى رداً على رسالة التهنئة التى كان قد بادر الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد بإرسالها إلى أوباما فور الإعلان عن فوزه فى الانتخابات الرئاسية.

الانقسام الأمريكى تعكسه الرؤى المتباينة لأهم مركزين للأبحاث على تماس مباشر مع الإدارة الأمريكية وهما مركز "واشنطن لدراسات الشرق الأدنى" ومركز "سابان" التابع لمعهد "بروكنجز". ففى الوقت الذى دعا فيه رئيس مركز "واشنطن لدراسات الشرق الأدنى" روبرت ساتلوف إلى أن الإدارة الأمريكية الجديدة يجب أن تنظر فى "طريق ثالث" بين الرضوخ لإيران النووية أو مهاجمتها، وتعريفه لهذا الطريق الثالث بأنه استراتيجية المنع (Prevention) بدلاً من استراتيجية الردع نظراً لأن الردع لم يعد ممكناً مع المواقف الإيرانية المتشددة، فإن مركز "سابان" طرح دراسة مهمة أشرف على تحريرها مارتن انديك وزميله ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية دعت إلى مبادرة أمريكية تضمن حوارا مباشراً وغير مشروط مع إيران وعدم جعل مطلب تعليق برنامج تخصيب اليورانيوم شرطاً مسبقاً ولكن يمكن تحويل التعليق إلى شرط للتقدم فى المفاوضات، وأن تكون واشنطن مستعدة لمناقشة ما تقوله إيران بحقها فى التخصيب وقد يكون من الضرورى فى النهاية الاعتراف بهذا الحق، كما ينبغى أن يكون عرض المفاوضات النووية المباشرة جزءاً من مبادرة أوسع تشمل مفاوضات ثنائية موازية على مسارات منفصلة تتناول تطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية والعراق والخليج وغير ذلك من قضايا الشرق الأوسط، كما ينبغى عدم ربط القضايا معاً، ولكن ربط الحوافز بسلوك إيران على الصعيد النووى، وكل هذا دون استبعاد اللجوء إلى القوة إذا أثبتت الحكومة الإيرانية أنها غير راغبة فى المشاركة فى مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة وتعليق برنامج تخصيب اليورانيوم.

وهكذا نستطيع أن نقول أن الفرص قائمة خصوصاً فى ظل حرص القيادات العليا فى إيران على الالتزام بموقف حذر تجاه الإدارة الجديدة تحسباً لما يمكن أن يأتى منها خيراً أو شراً، لكن التحديات تكاد تفوق كل الفرص خصوصاً بعد أن اصبح العامل الإقليمى أساسياً فيها بعد كل هذا التداخل الحادث بين كل القضايا الإقليمية وكل هذا الاستقطاب بين الأطراف داخلياً وإقليمياً ودولياً.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

إيران: محاولة فك الأزمة النووية(١/ ٢)

Iran: Breaking the nuclear deadlock, Chatham house report, December 2008

إعداد: د/ فوزى درويش

١-النسق الإيرانى

إحياء الثورة الإسلامية

لكى يتسنى تقييم ما سوف يترك تأثيره على إيران أثناء المفاوضات الدولية، يكون على المرء أن يتفهم جيداً التطورات التى حدثت أثناء رئاسة مجموعة أحمدى نجاد، بدءاً بالحركة الأصولية والتى أتت به إلى سدة الحكم. وأنصار هذه الحركة يميلون إلى التفسير السلطوى للإسلام بالتغاضى عن العناصر الديموقراطية فى الدستور لصالح حكومة "الصفوة". وانضوت هذه الفئة حول القائد الأعلى آية الله خامنيئى. ولقد كان انتصار الإصلاحى محمد خاتمى فى عام ١٩٩٧ بمثابة هزيمة ساحقة بالنسبة للمحافظين، ولذلك يمكن فهم تطور أفكار "الأصوليين" من خلال ذلك.

ولما وجه آية الله خامنئ بالتحدى الإصلاحى فقد أغراه ذلك تشجيع المحافظين على مراجعة استراتيجيتهم السياسية. وحدث هذا فى ظل توجيهات آية الله مصباح يزدى المعروف بتشدده، الذى قام بإعداد استراتيجية للسيطرة المحلية، صارت كافة أوجه السياسة خاضعة للقيادة وإلغاء ما يتعلق ببدعة الإصلاح. وتماماً مثل وضع المحافظين الجدد فى الولايات المتحدة: فإن هؤلاء المحافظين فى إيران -الأصوليين- صار هدفهم الإطاحة بكافة الوشائج المتبقية بين اليمين واليسار وغرس الأفكار الجديدة.

ويقول هؤلاء "الأصوليون" Principality بالعودة إلى النقاء الأول للثورة الإسلامية وأخذوا يعرفون أنفسهم على أنهم الورثة الأصوليون لآية الله الخمينى، وأنهم هم المخلصون والداعمون للقيادة العليا.. وهم لا يثقون فى الغرب ولا فى الولايات المتحدة على وجه الخصوص. ويعتقدون اعتقاداً جازماً فى انهيار الغرب يوماً ما وفى عودة ظهور إيران الإسلامية كقوة كبرى دولية.

٢- الأصوليون والسلطة

ولكى يثبتوا أقدامهم فى السلطة، فإن هؤلاء الأصوليين كان عليهم أن يلموا إلماما جيداً بالنواحى الانتخابية التى بدأت من قيام الثورة، لكن النصر فى الانتخابات لا يمكن ضمانه إلا من خلال تغييب الوعى السياسى لدى الجمهور. كذلك الحال بخلق نوع من القلق الاجتماعى بالمبالغة فى المخاطر المحلية والدولية، التى تؤدى بدورها إلى حالة من الأمن التى أخذ زمامها الحرس الثورى الإيرانى" فى وزارة أحمدى نجاد لذلك صار القمع المستهدف والأداة الحكومية بمثابة أدوات لضمان أن تكون الانتخابات أكثر تعرضاً للعبث.

لقد كان أحمدى نجاد موفور الحظ حيث بدأ عهده كرئيس فى أغسطس ٢٠٠٥، متواكبا ذلك مع الاتجاه الصاعد لأسعار النفط. فقد تمكن من ثم من كسب شعبية عن طريق الإنفاق ببذخ على مختلف المشروعات. وكان الكثيرمن هذه المشروعات متمثلا فى إنفاق مبالغ نقدية للمؤسسات الاجتماعية والدينية، وكذلك إلى بعض الأفراد دون مسئولية ودون توافر القدر المطلوب من الشفافية.

وفى مارس ٢٠٠٨ ألقى أحمدى نجاد خطاباً فى مدينة مشهد حيث ركز أن الإمام المهدى يدعمه ويدعم سياساته، وقال إن

الرسالة الكونية لإيران سوف تكون جاهزة، وأن الوقت قد حان لإنهاء التخاريف التى تلف السياسة المحلية.

٣- نحو انتخابات رئاسية فى يونيو ٢٠٠٩-١-٢٩

على الرغم من قيام أحمدى نجاد باستخدام المناورات- حيث ساعده على ذلك معارضة جدية لا تعرف التسامح- فإن الاقتصاد الإيرانى يصبح بالنسبة له موقع الضعف. فالإخفاق الاقتصادى سوف يكون أكثر العوامل أهمية فى تفكيك الوضع السياسى بإثارته مسائل مهمة تتعلق بالترشيح للرئاسة. ولسوف يقوم بركوب الموجة بالتركيز على النجاح فى السياسة الخارجية (مشيراً بذلك إلى الانهيار القائم للنظام الرأسمالى الغربى وصعود إيران).

ويعتبر أحد العوامل المهمة فى هذا السياق ما إذا كانت سوف تتوافر لأحمدى نجاد القدرة على الحفاظ على النظرة بأنه خارج الإطار الذى يوجه إليه اللوم عن الضعف الاقتصادى لبلاده الذى تمت إثارته فى جانب الأعداء الداخليين والخارجيين على حد سواء.

ولقد كانت انتخابات "المجلس" (البرلمان) والتى أجريت فى مارس/ أبريل ٢٠٠٨ بمثابة نكسة قاسية بالنسبة لحرية الانتخابات فى إيران. ولقد كان الاتجاه السياسى العام عبر السنوات القليلة الماضية باتجاه دعم وتثبيت سلطة الأصوليين والحيلولة دون مشاركة سياسية واسعة النطاق، وأكثر من ذلك، أن أعلن آية الله خامنيئى أن أحمدى نجاد سوف يتجه نحو فترة رئاسية أخرى. ولقد فسر بعض الإيرانيين ذلك على أنه إشارة إلى أن "القائد" قد قرر سلفاً نتيجة الانتخابات.

٤- السياسية تجاه الولايات المتحدة

هناك جدل ومفارقات مستمرة بين الإيرانيين فيما يتعلق بسياسة إيران تجاه الولايات المتحدة. وهناك نظرة "مشتركة" عززتها الأزمة المالية، وهى أن الولايات المتحدة قوة عظمى فى طريقها إلى الانهيار، وأن الشرق، بما فيه إيران فى موقع جيد للتفوق عليها. وحين قام أحمدى نجاد بتهنئة أوباما فى الانتخابات التى فاز فيها، تم توجيه الانتقاد إليه بالسذاجة حول اعتقاده بإمكان حدوث تغير حقيقى فى سياسة الولايات المتحدة وحتى حول قيامه بهذه الخطوة البسيطة من تلقاء نفسه دون التصريح له بذلك القيادة.

ويرى الجناح الواقعى من الساسة الإيرانيين مثل رافسنجانى وخاتمى أن التفاهم ينبغى متابعته والتوصل إلى حل لهذا المأزق الذى يكتنف العلاقات الإيرانية -الأمريكية. وتبعاً لوجهة نظرهم هو أن رئاسة أوباما يجعل ذلك أمراً ممكناً، وأن المزايا يمكن أن تتعدى المساوئ وهناك قليل من الشك فى أنه إذا وصل الإصلاحيون إلى سدة الرئاسة فى عام ٢٠٠٩ فإن ذلك سوف يسفر عن التقليل من حدة المجابهة فى العلاقات الدولية، ولكن سوف يعمل ذلك على تحجيم تحركهم للحاجة إلى الإجماع المطلوب فى النظام من ناحية أو صدور حكم لصالحهم من جانب القائد الأعلى الذى يعتريه الشك.

وعلى ذلك، فإن تعاظم المشكلات الاقتصادية وقدوم أوباما من ناحية ثانية يجعل من المحتمل ارتفاع أسهم الواقعيين فى إيران. ولكن فى مواجهة الواقعيين (realists)، هناك الكثيرون من يعطون الأولوية لأمن النظام، والذين يرون فى الولايات المتحدة الخطر الدائم على الاستقرار وعلى سلامة بنيان إيران الثورية.

وباختصار ليس هناك إجماع على ما يمكن عمله غداً. ويعتبر خامنيئ صانع القرار الأساسى وهو مصدر النصح لعدة جهات، وخاصة بالنسبة لمجلس الأمن الأعلى لإيران حيث يرأسه رئيس الجمهورية. ولقد قال خامنيئى بأنه سوف ينادى بوجود علاقات مع الولايات المتحدة، إذا ما كان ذلك فى مصلحة إيران. لكنه يرى المخاطر، وليس صالح إيران فى الوقت الحاضر. وعلى أية حال، فمهما كانت نتيجة الانتخابات الرئاسية فى إيران، فإنها ربما تستمر فى تحدى الولايات المتحدة، أو قد تقبل التفاهم معها إذا قدمت الولايات المتحدة سياسة جديدة للتعامل مع إيران.

٥- سياسات الطاقة

هناك حاجة واضحة لمزيد من الاستثمارات الخارجية المباشرة. وواقع الأمر أن ذلك لن يتسنى حدوثه دون الحل العاجل للمأزق الراهن المتعلق بالبرنامج النووى مما قد يؤدى إلى الضغط على القيادة العليا للموافقة على الدخول فى مفاوضات جدية.

فبالنسبة لقطاع النفط، فإن إنتاج النفط الخام قد عانى على مدى عدد من السنوات. وهناك ثلاثة عوامل تشرح ذلك، أولها، أنه فى عام ١٩٧٧ قام "الكونسورتيوم" الإيرانى بتقديم برنامج عاجل بالنسبة لاستفادة آبار النفط الثانوية على نطاق واسع ومن أجل دعم الآبار التى اعتراها القدم.

فالثورة الإسلامية، ثم ما تلاها من حرب مع العراق، كان يعنى أن تنفيذ ذلك قد لقى صعوبات جمة. ومما عمل على تفاقم هذا الوضع فى السنوات الأخيرة هو النقص فى كميات الغاز اللازمة لإعادة الضخ re- injection وثانيها، الطريقة التى قام عليها الهيكل فى القطاع النفطى، لأنه لا يوفر الحوافز الجيدة بالنسبة لشركة النفط الوطنية. فهذه الشركة قد عانت من نقص الأموال، من ناحية ومصروفات التشغيل من ناحية أخرى، حيث تستمد ذلك من الحكومة المركزية أى من الميزانية الحكومية. وكثير من كبار الفنيين فى الشركة الوطنية تركوا العمل نتيجة التدخل السياسى المتزايد.

وثالثها، أن المحاولات الرامية إلى إشراك شركات النفط العالمية كانت مخيبة للآمال. وهذا يرجع فى جانب منه للشروط التى تضمنها العقود، لأنها لم تكن مغرية للشركات العالمية. كذلك فإن العقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة طبقاً "لقانون عقوبات إيران- ليبيا" لعام ١٩٩٦ أضرت بمصالح الشركة الوطنية، وهو الأمر الذى أدى إلى على مزيد من الاضرار والتهديد بعقوبات أكثر نطاقاً حول المأزق النووى. وفى مستهل ٢٠٠٧ وصفت هذه العقوبات بأنها العقبات فى

طريق الاستشارات الدولية فى إيران.

والآن، فإنه من المنتظر أن يبلغ معدل التراجع فى حقول النفط الإيرانية إلى ٣٥٠,٠٠٠ برميل يومياً مما يعنى أن استثمارات ضخمة مطلوب قدومها ببساطة للحفاظ على مستوى الإنتاج القائم. أن الهدف الرسمى هو بلوغ مستوى إنتاج ٤,٣ مليون برميل يومياً أثناء السنة المالية من مارس ٢٠٠٨ إلى مارس ٢٠٠٩، وفيما يتجاوز ذلك، يصبح الهدف أكثر طموحاً حيث يرمى إلى بلوغ ٨,٥ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٥ بتكلفة رأسمال قدره ٥٠ بليون دولار.

وبالنسبة لقطاع الغاز فإنه يواجه هو الآخر مجموعة من المشكلات المشابهة. لقد بلغ الإنتاج السنوى فى عام ٢٠٠٧ ما يربو على ١٣٠ بليون متر مكعب. ويتجه الهدف الرسمى لبلوغ ٤٧٥ بليون متر مكعب فى عام ٢٠٢٠ وهذا يجعل إيران ثانى أكبر منتج للغاز فى العالم بما يمثل من ٨-١٠ بالمائة من الطاقة الإجمالية. وتذهب أحد التقديرات إلى أن الاحتياطيات يمكن أن توفر مستوى إنتاجيا يبلغ ٦٠٠ بليون متر مكعب فى عام ٢٠٢٥ وتحتفظ بهذا المستوى على مدى ٢٥ سنة على الأقل. ولكن المشكلة الكامنة هى فى أن تطوير هذه الكميات الهائلة من الاحتياطيات، وأغلبها فى حقول "سوث بارز" لم تنلها برامج محددة، وكما هو الحال بالنسبة للنفط، فإن ذلك يرجع إلى مشكلات تتعلق بالتمويل، والنظام الهيلكى، والسياسى، والإدارى على حد سواء.

وكانت النتيجة هى وجود نقص فى الغاز. فالغاز له أهمية قصوى بالنسبة لما يسمى بالمزيج "energy- mix". ويجرى تشجيع الاستهلاك المحلى من الغاز بأسعار شديدة الانخفاض مما يجعل معدل استهلاكه يزيد بمعدل ١٠ بالمائة سنوياً.

٦- أثر الأحداث العالمية

بلغت نسبة إسهام إيران فى إجمالى إنتاج النفط العالمى ٤,٥٪ فى عام ٢٠٠٧ (بما يجعل إيران رابع أكبر منتج فى العالم) كما كانت فى ذلك العام تقوم بتصدير ٥,٥٪ من صادراته.

وهناك مشكلة عالمية مهمة تتمثل فى سيطرة إيران على مضيق هرمز التى يمر منها نحو ٣٥٪ من صادرات النفط. وفى حين يعطى الموقع الجغرافى الإيرانى ميزة كبيرة بالنسبة للأسواق العالمية فى النفط، فإن إغلاق المضايق سوف يكون بمثابة خرق للقانون الدولى، وعلى أية حال، فإن ذلك سوف يجرى النظر إليه والتعامل معه كعمل عدائى من جانب دول منظمة الأمن والتعاون الأوروبى.

ويبرز فى سياق الأسواق العالمية للنفط دور إيران فى منظمة الأوبك. "ففى عالم قد شهد صحوة جديدة "لتأميم الموارد"، هناك من خلال الأوبك مجموعة من الدول أما مع الولايات المتحدة وإما من يناصبون" الولايات المتحدة العداء. وتعتبر إيران عضواً مهما من بين هذه المجموعة، ومن ثم تتوافر لديها القدرة على تشجيع "الأوبك" على مزيد من أسعار النفط العدائية، خلال السنوات الأخيرة، فإن غياب الفائض من القدرة الإنتاجية للنفط الخام خارج السعودية قد حددت قدرة "الأوبك". وعلى أية حال، فإنه لو أخذنا فى الاعتبار الكساد الاقتصادى الذى يؤدى إلى انخفاض الطلب، واحتمال حدوث زيادة فى فائض الطاقة، فإن دورها بالنسبة لأسواق النفط العالمية سوف يعاد تقييمه. والمجموعة القوية التى تتزعمها إيران قد يكون لها أثر خطر. فالإعلان مؤخراً عن إيجاد "مجموعة" للغاز من جانب إيران، وقطر، وروسيا يمكن أن تنبئ عن نوع مشابه من أسواق الغاز.

السياق الإقليمى

أ- إيران فى منطقتها

تشمل الأحداث الكبرى التى تشكل النزاع بين إيران والولايات المتحدة كلاً من العراق، والصراع العربى-الإسرائيلى ولبنان. والمواجهة بين البلدين يدور رحاها داخل هذه المنطقة وتقول الولايات المتحدة أن إيران تقدم دعماً فعلياً للميليشيات فى العراق. أما فى فلسطين، فإن إيران تقدم دعماً لحماس فى حين تقدم الولايات المتحدة الدعم لفتح. وفى لبنان، فإن إيران تقدم دعمها لحزب الله فى نضاله مع الحكومة اللبنانية، التى تلقى بدورها دعم كل من الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبى، والجامعة العربية.

لقد تحسن الوضع الإقليمى لإيران منذ عام ٢٠٠١ بسبب الحرب فى أفغانستان والعراق. فإقامة حكومة شيعية فى العراق قد فتحت الباب أمام فرص لم تكن ظاهرة لمد النفوذ الإيرانى، وتنظر إيران الآن إلى العراق لجانب من جوانب الفناء الخفى لها. فبعد أن تخلصت إيران من العراق القوى، أصبحت إيران الآن تواصل أملها طويل الأمد لأن تكون القوة الرئيسية فى منطقتها وتعتقد إيران بأن الولايات المتحدة ينبغى عليها أن تفسح الطريق لكى تتبوأ هى مكانها التى تستحقه.

ب- العراق

إن انغماس إيران فى شئون العراق أصبح أمراً تحيط به التكهنات. فالبعض يرى طهران كقوة "سوداء" بالنسبة لسياسات العراق، لها القدرة على العمل من وراء شعار-ليس فقط بالنسبة للشيعة، ولكن كذلك بالنسبة للأكراد والسنة.

وأكثر الدراسات التى أجريت وتم نشرها حتى الآن، من جانب "مركز مكافحة الإرهاب فى وست بونيت" قد انتهت إلى أن إيران تباشر نفوذاً فى العراق من أجل تحجيم انتشار القوة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وللتأكيد على أن الحكومة العراقية لا تشكل تهديداً لإيران، وللتواصل مع كافة أصحاب الأدوار السياسية، وإرساء قاعدة يمكن الركون إليها، لنشر النفوذ الإيرانى فى الخارج.

ومنذ ٢٠٠٧، أصبحت الحكومة العراقية قد تم تقسيمها إلى مؤسسات، ولذلك فإن البطء فى لم شعث كيان الدولة قد وفر متسعاً للقوى الخارجية بفرض أوضاع معينة على الحكومة العراقية. وهذا النمط من التقسيم المؤسسى كان

فى حقيقة أمره نتيجة عاملين يفترض الكثيرون أنهما مترابطين فقط حسب الظروف. وأول هذه التقسيمات المؤسسية طابع التحرك الأمريكى فى العراق والذى حدث فى العراق فى نهاية ٢٠٠٧ حتى نهاية ٢٠٠٨. وبالتزام أمريكى أكثر قوة فى العراق، والذى انتهى بتركيز أمريكى على الأنشطة المختلفة فى العراق، فإن هذا التحرك من المفترض أنه قد عمل على زيادة الأمن. وعلى أية حال، فإن الاستقرار الذى حدث منذ ربيع ٢٠٠٨ يرجع فى جانب كبير منه إلى حقيقة أن المجموعات داخل المدن ذات الطائفة المختلطة- وخاصة فى بغداد- قد نأت بنفسها عن الاضطرابات. فقد تلاشى الصراع السنى- الشيعى لكى تصبح بغداد مسيطراً عليها من جانب الشيعة. والنتيجة هى وجود حكومة قادرة تعمل على مد نفوذها عبر أراضيها لو ترغب فى أن تكون خاضعة للولايات المتحدة أو لجيرانها الأقوياء.

وستظل إيران مهمة فى عقول السياسيين العراقيين. فعليهم أن يضعوا فى الاعتبار كيف يجرى النظر إلى أفعالهم من جانب طهران. ويوضح النفوذ الإيرانى فى جانب منه مقاومة الحكومة العراقية لاتفاقية وضع القوات Status Of forces Agreement والتى ترعى جانب المصالح الأمريكية. وتحاول الحكومة العراقية إعادة وضع العراق ككيان مستقل ذى سيادة يرى مصالح البلاد الذاتية وحساسيات جيرانه فى تعاملهم مع الآخرين.

وفى مايو ٢٠٠٨ حذرت العراق طهران من مساعدة الميليشيات، خصوصاً فى الجنوب، ومنذ تلك اللحظة تقهقرت إيران لدرجة ما.

ولدى الحكومة العراقية فى أحزابها السياسية المكونة لها الأسباب القوية للحفاظ على علاقاتها مع طهران فالروابط التى تربط "المجلس الإسلامى الشيعى الأعلى" مع طهران ظلت سليمة. وعلى الأخص منذ ظهور هذا الدعم الشيعى من جانب مقتدى الصدر، وحزب الدعوة الذى ينتمى إليه رئيس الوزراء نورى المالكى. والمجلس الأعلى يحتاج الآن إلى إيران كما لم يحدث له من قبل أما الأحزاب الكردية فقد بقيت حذرة بشكل جاد من مخاطر إغضاب تركيا وإيران بالنظر لأن النزاع حول الأراضى بين منطقة كردستان والأراضى العراقية الصرفة بدأ يأخذ شكلا متزايدا. وبوجود كركوك فى قلب هذه العاصفة، فإن القيادة الكردية كان عليها أن تحتفظ بنوع من التوازن الصعب بين تحقيق أمانى الشعب الكردى وتهدئة روح المخاوف التركية والعراقية.

(ج) إيران ومجلس التعاون الخليجى

شهدت العلاقات بين مجلس التعاون الخليجى وإيران توتراً محكوماً، ينشط فى بعض الأحيان، ثم تأتى فترة من محاولة التوازن الحذر تم محاولات متقطعة نحو التعاون. ولقد وجدت دول المجلس الخليجى عادة من الطرق لمناهضة المخاطر التى تأتيهم من جانب إيران دون أن تتسبب فى إغضاب إيران.

وبالإضافة إلى اعتقادهم بأن إيران إنما تريد السيطرة على المنطقة، فإن دول مجلس التعاون الخليجى تشغلها مخاوف أمنية بما فى ذلك سلامة التجهيزات الشاطئية الخاصة بالنفط والغاز، وفضلاً عن كل ذلك فإن إيران لها مشكلة أكثر اتساعاً عبر روابطها مع لبنان والعراق يجرى النظر إليها كمصادر للنفوذ الإيرانى، وإمكانية إحداث قلاقل إقليمية. فالسعودية والبحرين ينتابهما القلق حول هذه الأمور، ولكنهما تعتقدان أن بالإمكان احتواء إيران بواسطة نوع من التعاون.

وتبقى دول مجلس التعاون الخليجى قلقة "جداً حول إمكانية أن تصبح إيران مسلحة تسليحاً نووياً، وقد سعت هذه الدول إلى منع حدوث ذلك بإشارات غير مباشرة، وبالمحاولة -مع إحباط متزايد- للإيعاز إلى دول الاتحاد الأوروبى لإشراكهم بجدية فى محاولات للتفاهم مع إيران. ومع ذلك مهما كانت مخاوف دول المجلس الخليجى، فليس من بينهم من يحبذ الحل العسكرى- فهم يشعرون بأنهم معرضون بدرجة كبيرة لأن ينالهم نصيب من الصراع سواء بالنسبة لأى هجوم مضاد من جانب إيران أم بالنسبة للقلاقل التى سوف تصيب بلادهم.

وهناك ما يزيد على نصف مليون إيرانى يعيشون، ويعملون فى دول مجلس التعاون الخليجى من بينهم ٤٥,٠٠٠ إيرانى فى دبى وحدها. ودولة الإمارات لها مصالح مشتركة مع إيران حيث تشارك معها فى بعض حقول الغاز، كما أن المستقبل يجعل طياته الحاجة إلى غاز إيران لملء الفجوة بين الطلب المزدهر والإمدادات من قطر على أن الروابط مع دول مجلس التعاون الخليجى وقد تنامت من جراء العقوبات القاسية التى فرضت على إيران من جانب، وكذلك الاستثمارات الكبيرة من جانب إيران فى اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجى.

أما بالنسبة لعمان، فإنها كانت تدرس العلاقات الثنائية مع إيران بما فى ذلك الأمن والاستثمارات. ولقد استعانت قطر بعضويتها فى مجلس الأمن لمناقشة السياسات الغربية تجاه العقوبات ولقد أرسل ملك السعودية عبد الله برسالة هامة فى هذا الصدد، وذلك باستقباله أحمدى نجاد. فالضغط الأمريكى قد أخفق فى تحويل هذه المقاومة الكامنة فى داخل مجلس التعاون الخليجى لكى تكون عاملا نحو تقليل مستوى اختيار هذه الدول للتعامل مع إيران.

(د)إيران وسوريا

لم تغير قوة العلاقة بين سوريا وإيران إلا قليلاً عبر الثلاثة عقود الزمنية الماضية. ولقد جمع بينهما فعل الظروف بأكثر من فعل العوامل الإيديولوجية، فالبلدان قد دعمت كل منهما الدولة الأخرى سياسيا، واقتصادياً، وعسكرياً على مختلف المراحل من عزلة كل منهما. وفى السنوات الأخيرة، فإن هذه المساندة لم تتأثر كذلك. لكن هناك بعض الموضوعات قد تمت إضافتها إلى هذه المعادلة، وهى الغزو الأمريكى للعراق على وجه الخصوص.

ولقد كذبت كل من سوريا وإيران تلك الشائعات التى قالت بوجود توتر بين البلدين عقب كشف المحادثات السرية للسلام من سوريا وإسرائيل. قائلين للجميع بأن مثل هذه المحادثات كانت جارية من قبل دون أن تحدث أى آثار ضارة على العلاقات. ولربما تصبح العلاقات فى حدودها الدنيا أثناء فترات انغماس سوريا فى المفاوضات، لكنها لم تتدهور أبداً فوجود سلام بين سوريا وإسرائيل قد يتضمن أن تتوقف سوريا عن دعم الحركات المختلفة ممن ليست دولا والتى تناصب إسرائيل العداء. ويقول المسئولون السوريون أن الدعم المشار إليه سوف لا يكون ضروريا إذا ما تمت تسوية شاملة.

وليس من المحتمل أن تستدرج أية ضربة إسرائيلية على المواقع النووية الإيرانية سوريا إلى صراع مفتوح مع إسرائيل. وفى عرض غير مباشر لقدراتها، وتصميمها على ضرب إيران، قامت إسرائيل بضرب أحد الأهداف فى سوريا فى سبتمبر ٢٠٠٧ والتى قالت الولايات المتحدة بعد ذلك أنه كان مفاعلا نوويا تحت الإنشاء. فلو أن نفس الشئ قد قدر له أن يحدث لإيران، فإنه يكون من الأكثر احتمالا أن يقوم العاملون بالوكالة مثل حزب الله بالدخول فى هجمات انتقامية، وربما أن يتم ذلك على الأرجح بمساعدة "لوجستية" سورية.

(هـ) إيران وإسرائيل

إن ظهور كل من الرئيسين الإسرائيلى، والإيرانى فى الأمم المتحدة فى خريف ٢٠٠٨ يوضح عدم الثقة، والاحتقار الذى يسيطران على العلاقات بين البلدين. ومرة أخرى تشكك محمود أحمدى نجاد فى مشروعية وجود إسرائيل، فى حين وصف شيمون بيريز إيران بأنها بمثابة المركز العالمى للضعف والتعصب، وأنها تشكل تهديداً للعالم بأسره. وقد كرر بيريز النظرة السائدة فى أوساط صانعى القرار الإسرائيليين، بأن إيران تسعى إلى قيادة إقليمية، وهى فى هذا السبيل إنما تقوم ببث الفرقة فى الشرق الأوسط، ومن ثم الإضرار بفرص التوصل إلى سلام شامل. فاستراتيجية إسرائيل الأساسية فى التعامل مع إيران كانت محاولة إقناع المجتمع الدولى بأن إيران ليست تحديا لإسرائيل فحسب ولكن للعالم كله.

وهناك إجماع فى إسرائيل بأن القدرات النووية العسكرية الإيرانية سوف تشكل تهديداً لبقاء إسرائيل. ومن ثم فعليها أن تزيل هذه القدرات قبل أن يصل البرنامج النووى الإيرانى نقطة اللا عودة.

ويقدر بعض الإسرائيليين أن ذلك سوف يحدث بحلول عام ٢٠٠٩. وحين يجرى النظر إلى خيارات السياسة الإسرائيلية، يكون على المرء أن يتبين أن مخاوفها مخاوف أصيلة. وهذه المخاوف قد تعاظمت نتيجة التعبيرات المسمومة القادمة من طهران والتى توجه إلى الدولة اليهودية، وإلى مواطنيها مما يذكرهم بضحايا المحرقة Holocaust. هذه التعبيرات تعمل على تفاقم احتمال أن تقدم إيران على مهاجمة إسرائيل بالأسلحة النووية.

إن الهجوم الإسرائيلى على المنشآت النووية الإيرانية هى الخيار الذى يجرى مناقشته على نطاق واسع فى إسرائيل. والاستراتيجية الإسرائيلية الحالية تعمل على مستويين متكاملين. أحدهما تحسين مستوى اكتشاف الصواريخ والتصدى لها. والثانى هو تشجيع المجتمع الدولى للعمل قبل أن يصبح الوقت متأخراً جداً. وتركز إسرائيل على أهمية الجهود الدبلوماسية، سواء أتت هذه الجهود بين جانب الاتحاد الأوروبى أو من مجلس الأمن. ويأتى الأمل من أن يكون الضعف الاقتصادى، والاجتماعى، والسياسى لإيران مدعاة للضغط من جانب المجتمع الدولى، حيث أن هناك اعتقاداً واسعاً بأن أى هجوم إسرائيلى على إيران سوف تكون له عواقب قاسية بالنسبة للمنطقة ولسواها.

ومن المؤكد أن العملية العسكرية من جانب إسرائيل ضد إيران سوف تكون معقدة وخطيرة، بل ويعوزها أية ضمانات للنجاح. وسوف ترى إسرائيل أنه من الأحرى رؤية عملية عسكرية تقودها الولايات المتحدة ضد إيران وليس قيامها هى ذاتها بذلك. وعلى أية حال، فإن إسرائيل قد برهنت فى الماضى أنها يمكن لها العمل بنجاح خارج نطاق حدودها. وتنفيذ مثل هذا الهجوم سوف يكون أكبر التحديات سوف تواجهه المؤسسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية فى تاريخها. فإسرائيل لا تتوافر لها القدرات العسكرية لتدمير كافة مناطق البرنامج النووى الإيرانى، ولكن قواتها الجوية ربما توافرت لها القدرة على إلحاق الشلل بها. وعلى أية حال، فإن لدى إسرائيل قدرات محدودة جداً لإعادة تزويد قدراتها بالوقود اللازمة، كما ليست لديها حاملات للطائرات، وأن عليها من ثم أن تحصل على إذن من الولايات المتحدة للطيران فوق العراق. ولذلك فإن مثل هذه العملية وإن كانت ممكنة، إلا أنها شديدة الخطورة.

ويبدو أن مجرد أن إدارة بوش كانت عازفة عن منح هذا الإذن يوضح مدى خطورتها.

٣-البرنامج النووى الإيرانى والسياسة الإيرانية

تستحث إيران الخطى نحو ما يسمى بثنائية استخدام دورة الوقود، وإقامة مفاعل الماء الثقيل من المفاعل النووى فى «آراك»، والذى يمكن استخدامه لإنتاج البلوتونيوم للأغراض العسكرية. وتكون إيران بذلك قد انتهكت قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧، ١٧٤٧، ١٨٠٣ - التى طلب منها وقف العمل فى هذا السبيل كمقدمة للتفاوض، والوفاء بما تطلبه الوكالة الذرية الدولية بوقف العمل على تخصيب اليورانيوم.

أما «معهد العلوم والأمن الدولى» فقد لخص قرار وكالة الطاقة الذرية الصادر فى سبتمبر ٢٠٠٨ حول برنامج إيران النووى كما يلى:

إن التقرير أولاً يوضح استمرار إيران فى عدم الاستجابة لقرارات مجلس الأمن ويتضمن نتيجتين هامتين أولها، أن إيران تحرز تقدماً كبيراً فى تطوير وتشغيل الطرد المركزى

لديها. وثانيها، أن إيران ماضية فى مقاومة الجهود التى ترمى إلى التصدى للجهود الرامية من جانب إيران للعمل فى نطاق الأسلحة النووية، والتى تقول الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها تبقى فى حالة من القلق إزاءها.

وفى تقرير آخر فى ١٩ نوفمبر أكدت الوكالة «كلاً من النقطتين. وفضلاً عن ذلك، رفضت إيران السماح «للوكالة» بعمل زيارات مبرمجة لزيارة مفاعل «آراك».

وأثناء عام ٢٠٠٨ تمكنت إيران من حل الكثير من المشكلات المتعلقة بمعالجة الطرد المركزى وربما تكون قد وصلت إلى نقطة قد عالجت بعض «السقطات» بكيفية صحيحة، دون حدوث تعطيل للطرد المركزى» Centrifuges. وتتضمن برامج إيران التقدم السريع نحو النقطة التى تكون فيها قد جمعت كمية كافية من اليورانيوم منخفض التخصيب لتتوافر لديها القدرة على الإنتاج السريع لأسلحة نووية، وتقدر هيئة العلوم والأمن الدولى" أن إيران ربما تصل إلى هذه المقدرة فى نقطة تقع بين أبريل ٢٠٠٩ وسبتمبر ٢٠١٠.

على أن نوايا إيران تبقى محلاً للنقاش. فهى تقول أنه لا تتوافر لديها النية لإنتاج أسلحة نووية، وهو أمر لا يدخل حيز اهتمامها، والذى قد تم استبعاده بقرارات عقائدية من جانب "القائد الأعلى". أما الرئيس أوباما فهو على النقيض فقد قال فى ٨ نوفمبر أن "تطوير إيران لأسلحة نووية هو أمر غير مقبول فى اعتقادى"، وأن علينا أن نعمل على تجميع جهد دولى لمنع وقوع ذلك". وعلى أية حال، فليس هناك من دليل من مصدر موثوق به أن إيران تطور حاليا أسلحة من هذا النوع.

ويقول النص المنشور للمخابرات المركزية حول هذه النقطة كما أوردته "هيئة تقديرات المخابرات الوطنية National Intelligence Estimate الصادر فى نوفمبر ٢٠٠٧ كما يلى:

"نقرر بثقة عالية أن إيران توقفت فى خريف ٢٠٠٣ عن برنامجها العسكرى النووى، كما نقرر بثقة عالية، أن هذا التوقف قد استمر لعدة سنوات على الأقل، كما نقرر بدرجة معتدلة أن طهران لم تعاود البدء فى برنامج الأسلحة النووية حتى حلول منتصف ٢٠٠٧. ولكننا لا نعلم ما إذا كانت طهران تنوى حاليا تطوير أسلحة نووية. ونقرر بثقة عالية، أن التوقف كان موجها بالدرجة الأولى رداً على تزايد التدقيق الدولى والضغط المتواصل الناجم عن طلب الكشف عن عمل إيران السابق فى المجال النووى دون الإفصاح عن جانبها عنه. ونقدر بثقة ما بين معتدلة إلى عالية أن طهران فى أقل تقدير ظلت موارية الباب لنفسها لتطوير أسلحة نووية".

إن سياسة إيران ترسم لنفسها هذه الأهداف:

- تعظيم التقدم العلمى والصناعى بأقصى قدر يتسنى لها بلوغه وبسرعة.
- التعاون بدرجة ما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن ثم تحييد المسألة التقنية الخاصة بتأكيداتها حول النوايا السلمية.
- لعب دور فى المحادثات التى يديرها خافير سولانا لصالح مجموعة(٥+١). وهذه المحادثات ترتكز على اقتراح "التجميد - من أجل التجميد" الذى قدم فى يونيو ٢٠٠٨، والتى سوف تجيب مجموعة(٥+١) عليها بمجرد أن يتم تحديد موعد للمحادثات بين مندوب سولانا ونظرائه من الإيرانيين.
- الضغط للتفاوض - ولكن دون شروط مسبقة مع مجموعة(٥+١) بما فيهم الولايات المتحدة وقد عبر قادة إيران عن وجهة نظرهم بأنه إذا كانت الولايات المتحدة تنظر إلى المفاوضات بعناية والاستعانة بأدواتها الدبلوماسية فإن وجهات نظر إيران وشركائها فى التفاوض سوف تكون أكثر تقاربا.
- تثبيت أقدامها على أمل أن تأتى حكومة أمريكية جديدة ومعها مقترحات جديدة، يمكن أن تحمل معها مزايا لإيران. وهذا يفسر لنا خيبة الأمل الإيرانية من أن أوباما تحدث بما تحدث به فى ٨ نوفمبر. وكان رد لاريجانى على ملاحظات أوباما هذه هو أنها تؤسر على استمرارية السياسات الخاطئة الماضية.. "إن التغير ينبغى أن يكون استراتيجيا، وليس بالتذويق".
- محاولة تجنب أية عقوبات جديدة، سواء كانت متعددة الأطراف أو ثنائية، أو من جانب الاتحاد الأوروبى.
- الإعلان عن استعداد عسكرى بقصد جعل أى عمل عسكرى ضد إيران يبدو خطيراً جداً، والقيام بمناورات عسكرية مثل راجمات الصواريخ من أجل تضخيم هذا الهدف.



أهمية بحر الخزر بالنسبة لإيران

أ د/ يحيى دواد عباس
أستاذ رئيس قسم اللغة الفارسية
كلية اللغات والترجمة- جامعة الأزهر

بحر الخزر هو أكبر مسطح مائى مغلق ومحصور فى منطقة يابسة فى الكرة الأرضية، وهو يحمل خصائص البحار والبحيرات، إذ تبلغ مساحته نحو ٤٣٨٠٠٠كم٢، وأقصى عمق له هو ١٠٠٠ متر، ويمتد من جنوب شرق قارة أوروبا إلى المناطق الوسطى فى آسيا. وهذا البحر أصبح بعد تفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ محاطاً بدول: روسيا التى تحده من الشمال الغربى وإيران من الجنوب الغربى وأذربيجان من الغرب وتركمنستان من الشرق وكازاخستان من الشمال الشرقى. وأذربيجان وتركمنستان وكازاخستان دول محصورة برياً، وليس لها موانئ مطلة على البحر المفتوحة كما هو الحال مع إيران. أما روسيا فقد كان هذا البحر يفصل القوقاز عن آسيا الوسطى، والمنطقتان دخلتا بذخائرهما البترولية على سواحل بحر الخزر تحت سيطرة دولة القياصرة التوسعية فى القرن التاسع عشر الميلادى عن طريق الفتوحات. وكانت منطقة آسيا الوسطى موضع نزاع بين الفرس والأتراك فى القرن السادس عشر، ثم بين الفرس والروس فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وللتراث الفارسى جذور عميقة فى هذه المنطقة.

وكانت هناك علاقات تجارية على نطاق واسع بين إيران وروسيا فى القرن التاسع عشر، وكان ميناء أنزلى الإيرانى (تغير اسمه إلى بندر بهلوى- ميناء بهلوى- فى المرحلة البهلوية، ثم عاد إلى اسمه القديم بعد قيام الثورة الإسلامية فى ١٩٧٩/٢/١١) وهو الميناء الوحيد على السواحل الجنوبية لبحر الخزر الذى يتمتع بإمكانات مينائية ومرفأ لرسو السفن ورصيف لتخزين السلع والبضائع، وذلك بعد منح الروس امتيازات فى ميناء وطريق أنزلى- قزوين. وفى أعقاب الحروب التوسعية الروسية ضد إيران التى كانت تحكمها الدولة القاجارية (١٩٧٤-١٩٢٥) الضعيفة آنذاك، وبعد عقد معاهدة جلستان (١٩٨٣) واتفاقية تركمنشاى (١٨٢٨) المفروضة من قبل روسيا القيصرية على إيران، والتى انتهكت فيها حقوق إيران، وحصلت من خلالها روسيا على العديد من الامتيازات فى بحر الخزر، ومنها: حق الملاحة وامتلاك قوات بحرية عسكرية، ولم تفقد الحكومة القاجارية نفوذها فى القوقاز فقط، بل حرمت من وجود قوات بحرية عسكرية لها فى بحر الخزر، على الرغم من امتلاكها لجميع السواحل الجنوبية، وكانت هذه هى بداية حرمان إيران من الملاحة البحرية بعد أن تمنع السفن الإيرانية من الإبحار فى هذا البحر.

وبموجب اتفاقيتى ١٩٠٧ و١٩١٥ تم تقسيم إيران إلى منطقتى نفوذ: بريطانية فى الجنوب وروسية فى الشمال، وذلك تحقيقاً لمبدأ اقتسام المنافع، وزاد تدخل الدولتين فى الشئون الداخلية الإيرانية، ودخلت قواتها العسكرية الأراضى الإيرانية على الرغم من إعلان إيران أنها دولة محايدة. وكانت بريطانيا قد قامت اعتباراً من عام ١٩١١ بتغيير وقود أسطولها البحرى من الفحم الحجرى إلى البترول، لمواجهة القوات الألمانية الصاعدة آنذاك، ولذلك زاد اهتمام بريطانيا بحقول البترول الإيرانية- البريطانية، واعتمدت البحرية البريطانية على بترول إيران اعتماداً تاماً.

وطمعت القوى الكبرى والقوى التوسعية فوق الإقليمية، خاصة بريطانيا فى الاستيلاء على بحر الخزر وهى المنطقة المترامية الأطراف الاستراتيجية والغنية بالموارد المدفونة، خاصة بترول (باكو) والمحاصيل الزراعية وقطن آسيا الوسطى، وهى مواد استراتيجية تزداد أهميتها وقت الحرب، كما كان بحر الخزر نفسه يربط بين طرق لها أهمية استراتيجية أيضاً، ولهذا السبب كان من الضرورى الاستيلاء على هذا البحر، وذلك من أجل الاستفادة الدائمة والآمنة من المزايا الاقتصادية والسياسية والعسكرية لحوض هذا البحر، وكذلك من أجل الاتصال السهل والآمن من جانب روسيا الأوروبية بالشرق الأقصى وآسيا الوسطى والقوقاز. وادعت الحكومة البلشفية – بوصفها وارثة للإمبراطورية القيصرية – الهيمنة على هذا البحر. وأنشأت بريطانيا قواتاً بحرية فى بحر الخزر فى عام ١٩١٨، واختارت إيران (الدولة المحايدة) كمعبر للقوات البريطانية، وأصبحت هذه القوات موجودة فى شمال إيران، أى فى جميع أراضى الحوض الجنوبى لبحر الخزر، واستولت على بحر الخزر عن طريق العمليات المعروفة بـ (دنسترفورس) لأسباب استراتيجية وسياسية واقتصادية، وهى: الحيلولة دون تحركات وتقدم قوات المحور فى المناطق التى يسكنها المسلمون فى حوض بحر الخزر فى منطقة آسيا الوسطى، وفى إيران، وللاقتراب من الهند ومصادر البترول فى جنوب إيران، والاستفادة من ثروات حوض بحر الخزر (بترول باكو وقطن آسيا الوسطى). لكن القوات البحرية البريطانية خرجت من بحر الخزر فى سبتمبر عام ١٩١٩، وانتهى الوجود البريطانى فى بحر الخزر وذلك بعد معاهدة ١٩١٩ التى أبرمت بين إيران وبريطانيا، وهى المعاهدة التى أطلقت عليها بريطانيا اسم: المعاهدة الكريمة، لأنها تضمنت تنظيم مالية إيران وجيشها وجماركها، وكذلك حق إنشاء السكك الحديدية والطرق البرية، وتقديم قروض بفائدة بسيطة.

أما بالنسبة لروسيا، فقد استمر الوضع بالنسبة لإيران على ما هو عليه طبقاً لبنود اتفاقيتى ١٨١٣، ١٨٢٨، ولعب بحر الخزر والأسطول التجارى الروسى دوراً كبيراً فى ازدهار الاقتصاد والتبادل التجارى الروسى، إلى أن قامت الثورة البلشفية فى عام ١٩١٧، وأعلن الروس البلاشفة إلغاء معاهدة التقسيم التى أبرمت فى عام ١٩٠٧ بين بريطانيا وروسيا، كما أعلنوا خروج القوات الروسية من إيران بعد توقف النشاط العسكرى وإعلان حق تقرير المصير بالنسبة لإيران. وعقد الاتحاد السوفيتى معاهدة جديدة مع إيران فى عام ١٩٢١. وهى معاهدة الصداقة التى أعادت إلى إيران حقوقها البحرية فى بحر الخزر، وأصبح حق إيران – بمقتضاها – متساوياً مع الاتحاد السوفيتى فى الملاحة فى بحر الخزر. وتوالت المعاهدات بين البلدين، ونظمت هذه المعاهدات: الملاحة التجارية والصيد والحدود والسيادة المشتركة على هذا البحر فى الأعوام: ١٩٢٧، ١٩٣٥، ١٩٤٠، ١٩٤٥، إلى أن تفكك الاتحاد السوفيتى وانفرط عقده فى أواخر عام ١٩٩١ إلى دول مستقلة، بما فى ذلك الدول المشاطئة لبحر الخزر الذى كان يخضع للنظام السوفيتى الشيوعى آنذاك، فيما عدا سواحله الجنوبية التى كانت ولازالت تخضع لسيطرة إيران.

وهكذا أصبح عدد الدول المتشاطئة على هذا البحر خمساً وهى: روسيا الاتحادية- إيران- جمهورية أذربيجان – تركمنستان – كازاخستان، وذلك بدلاً من اثنتين هما: الاتحاد السوفيتى (السابق) وإيران، وقسمت حصة أحد الشريكين السابقين وهو الاتحاد السوفيتى بين أربعة شركاء جدد، وبقيت حصة الشريك الآخر وهى: إيران على حالها. وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتى إلى حصول جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز على استقلالها السياسى النسبى، وأدى هذا الاستقلال المصحوب بضعف الوجود السياسى لروسيا الاتحادية فى المنطقة إلى شروع القوى الإقليمية (إيـران – تركيا – باكستان- الصين) وفوق الإقليمية (القوى الأوروبية- أمريكا – إسرائيل- اليابان وغيرها) فى بذل جهود مضنية بهدف تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية وعسكرية، ولكل دولة منها حساباتها ومصالحها التى تتلاقى أو تتقاطع مع حسابات ومصالح غيرها من الدول. وبعد أن كان التنافس بين روسيا وبريطانيا فى القرن التاسع عشر على هذه المنطقة فيما كانوا يطلقون عليه اسم: اللعبة الكبرى، زاد عدد اللاعبين هذه المرة بشكل كبير ولافت للنظر كما رأينا. وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية – عن طريق وعودها الكبيرة بتقديم المساعدات المالية والسياسية إلى دول المنطقة – إبعاد هذه الجمهوريات عن التعاون مع روسيا الاتحادية، وانضمام هذه الجمهوريات إلى معسكر الغرب.

ومن المعروف أن منطقة بحر الخزر قد برزت كمنطقة استراتيجية عالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وأن هذا البحر قد عاد إلى دائرة الضوء مرة ثانية بعد اكتشاف ثراء المنطقة البحرية بالبترول والغاز، وبعد زيادة الأهمية الجيوسياسية للمنطقة فى ضوء خطة أوروبا الرامية إلى تنويع مواردها من الطاقة، وفى ضوء معرفة أن جزءاً كبيراً من مخزون النفط والغاز الطبيعى لم تمتد إليه الأيدى بعد، فى هذه المنطقة على الرغم من أن الاتحاد السوفيتى (السابق) كان قد حاول استغلال الموارد النفطية فى هذه المنطقة (آسيا الوسطى والقوقاز) إلى الحد الأقصى، إلا أن ضعف الاستثمارات وقلة كفاءة التكنولوجيا (مقارنة بنظيرتها الغربية) قد حفظت للمنطقة كثيراً من إمكاناتها وثرائها. وسارعت شركات النفط والغاز الغربية ومعظمها شركات أمريكية وبريطانية وفرنسية ونرويجية

ويابانية وصينية فى سباق محموم إلى هذه المنطقة لاستغلال ما فيها من نفط وغاز، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية - التى وضعت بحر الخزر فى حساباتها الاستراتيجية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى - إلى بلورة نظام دولى أحادى القطبية، وإدارة دفة الصراع فى هذه المنطقة بعد أن أولت بحر الخزر أهمية قصوى بوصفه من أهم مناطق الطاقة فى العالم فى القرن الحادى والعشرين، وذلك عن طريق عقد الاتفاقيات المتعددة، وتقديم المساعدات الاقتصادية، وضخ مليارات الدولارات إلى المنطقة. وتدفقت رءوس الأموال والتكنولوجيا الغربية للتنقيب واستخراج نفط المنطقة وغازها، وأصبح السباق الدولى فى المنطقة محور الارتكاز فيه ينصب بالضرورة على هذا البحر بثرواته التى لا تقتصر على النفط والغاز المستقرين تحت قاعه، بل إن مياهه مشبعة بالكبريتات وغنية بالأسماك الثمينة (السلمون وبويضة الكافيار).

وعلى الرغم من أن مصالح دول حوض بحر الخزر متداخلة ومتشابكة، إلا أن هذه الدول بذلت محاولات وأجرت محادثات بهدف الوصول إلى اتفاق يرضى جميع الأطراف حول النظام القانونى الأمثل، وقد بدأت هذه المحاولات منذ عام ١٩٩٢ فى طهران، وعقدت أول قمة فى أبريل عام ٢٠٠٢ فى العاصمة التركمانية "عشق آباد" وقد شارك فيها - آنذاك - الرئيس الإيرانى خاتمى.

وفى القمة الثانية التى عقدت فى طهران عام ٢٠٠٧ اتفق رؤساء الدول الخمس على عدم السماح باستخدام دولة أخرى أراضى هذه الدول لشن هجوم على إحدى الدول الأعضاء تحت أى ظرف، كما اتفقوا على أن تعقد القمة الثالثة فى "باكو" عاصمة أذربيجان، وأعلنوا ذلك فى البيان الختامى للقمة. وعقد وزراء خارجية الدول الخمس جلسات عدة، كما عقدت جلسات وورش عمل خاصة فى عواصم الدول المطلة على بحر الخزر من أجل التوصل إلى حل واتفاق ترضى عنه جميع الأطراف. وبالرغم من هذه المؤتمرات وتلك الجلسات لازالت الدول الخمس غير قادرة على الوصول إلى اتفاق نهائى يقبله الجميع حول النظام القانونى العادل والمنطقى والضابط لاستغلال وتنمية مخزون بحر الخزر من النفط والغاز والثروة الطبيعية الموجودة فى قاعة، وذلك للاختلاف على حصة كل دولة من الدول الخمس. وقد أجلت هذه الدول الموضوع إلى محادثات مقبلة، واتفقت على عقد قمة سنوية واجتماعات نصف سنوية لوزراء الخارجية. والمشكلة الرئيسية تكمن فى كيفية تقسيم قاع البحر وسطحه بين الدول المذكورة، وهل يتم التقسيم على أساس القطاعات الوطنية أو القومية أو السيادة المشتركة؟.

وإذا كان بحر الخزر مهماً بالنسبة للدول الخمس المطلة عليه نظراً لموقعه الاستراتيجى والحساس وثرواته الطبيعية والغذائية، فإن أهمية هذا البحر بالنسبة لإيران ترجع بصفة خاصة إلى:

١ - البترول والغاز وسهولة نقلهما:

يتمتع حوض بحر الخزر (البحر واليابسة) باحتياطى ضخم من البترول والغاز، وهذا أضفى أهمية اقتصادية وسياسية خاصة على هذا البحر، وجعله مصدراً للفرص الجديدة. كما يعد بحر الخزر المنطقة الثانية بعد الخليج التى تحتوى فى جوفها على أهم كنوز الدنيا. وتتفاوت التقديرات بشأن احتياطات الطاقة فى حوض بحر الخزر تفاوتاً صارخاً وفقاً لاختلاف المصدر، وتتصارع القوى الغربية والدول الخمس المطلقة على بحر الخزر على نفط هذا البحر وغازه بوصفهما مصدراً للدخل والتوسع الاقتصادى.

ولم تستفد إيران فى العصر البهلوى (١٩٢٥-١٩٧٩) من مصادر البترول فى بحر الخزر، ويرجع الدكتور يوسف مولايى أستاذ القانون الدولى بجامعة طهران وخبير الشئون القانونية المتعلقة ببحر الخزر عدم استفادة إيران من بترول بحر الخزر إلى أن مصادر الانتاج فى الجنوب والغرب الإيرانى كانت تفى بحاجة الاستهلاك المحلى والتصدير الخارجى فى العصر البهلوى، ولم تكن هناك حاجة إلى استغلال حقول بترولية أخرى فى إيران من منطلق أن أساس الاستهلاك الاقتصادى يقوم على حساب التكلفة والفائدة، كما أن حقول بترول بحر الخزر فى الجانب الإيرانى تقع على عمق يصل فى أقصاه إلى ١٠٠٠ متر، وتكلفة استخراج البترول تعد باهظة فى ذلك الوقت، بالإضافة إلى أن إيران لم تكن ترغب فى ذلك الوقت فى خلق مناخ من التوتر فى علاقاتها السياسية مع الاتحاد السوفيتى (انظر مختارات إيرانية - العدد ١٦ - نوفمبر ٢٠٠١- ص٤٢).

وتقوم إيران ببناء رصيف شبه عائم فى حقل البرز البترولى الموجود فى المياه الإيرانية فى بحر الخزر، وذلك لأن عدم امتلاك بحر الخزر أى طريق يؤدى إلى المياه المفتوحة جعل انتقال منصات الحفر إلى هذه المنطقة صعباً للغاية، ولذلك كان الحل فى منصة الحفر من النوع العائم. وكانت إيران قد أقدمت على بناء هذا الرصيف بعد أن تأكدت من احتمال أن يكون حقل البرز البترولى مليئاً بالبترول والغاز. ومما لاشك فيه أن هذا الرصيف سوف يشجع شركات البترول الإيرانية على التنقيب عن البترول فى الحقول الوسطى الموجودة فى بحر الخزر، وتحاول إيران عقد اتفاقيات مع شركات أجنبية من أجل التنقيب عن البترول فى الجزء الذى يخص إيران فى بحر الخزر، وتستطيع إيران تنفيذ مشروعات مشتركة مع جيرانها من أجل التنقيب والاستخراج المشترك فى حقل البرز.

أما بالنسبة للنقل والشحن البرى والجوى والبحرى، فإن إيران تعد الجسر الذى يربط دول الشرق بدول الغرب، وهى

بموقعها الفريد بين بحر الخزر والخليج تمثل أحد الخيارات الهامة لنقل بترول وغاز بحر الخزر إلى الأسواق العالمية، حيث إن الخيار الإيرانى أقصر طولاً وأقل تكلفة.

ويجمع خبراء الطاقة على أن المسار الجنوبى الإيرانى يمثل المسار الأجدى تجارياً لمد خطوط أنابيب الطاقة من آسيا الوسطى إلى الأسواق الأوروبية، نظراً لقصر المسافة، وإمكان وصل الخطوط المقترحة بالأنابيب ومنافذ التصدير الموجودة بالفعل على الخليج، ونظراً لأن المسارات الأخرى تنطوى على عقبات تعترض سبيل الأنابيب المقترحة، وبالتالى تكلفتها عالية بالتالى كما تمر من مناطق غير آمنة، مثل خط أنابيب باكو (فى أذربيجان)- تفليس (فى جورجيا)- جيحان (فى تركيا).

وتتميز إيران بأن حدودها الشمالية متصلة ببحر الخزر، وأن طول سواحلها الشمالية المطلة على هذا البحر نحو ٦٥٧كم. كما أنها تشكل أفضل معبر للنفط إلى الخليج جنوباً، ولهذا تتطلع إيران إلى أن تصبح هى الناقل الرئيسى لنفط وغاز بحر الخزر، خاصة بعد تصاعد الأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة، وأن لدى الإيرانيين مرافق نفطية متقدمة نسبياً، كما تمتلك شبكة ضخمة من خطوط الأنابيب فى جميع أنحاء إيران، وتمتلك بنية تحتية متقدمة فى مجال النقل والشحن البرى والبحرى، ولديها معامل تكرير وشبكة من خطوط النفط والغاز ذات إمكانات واستعدادات تكنولوجية عالية.

ويرى خبراء الطاقة أن لإيران موقعاً جغرافياً ممتازاً بين مصدرى الطاقة فى عالم القرن الحادى والعشرين، أى بين بحر الخزر والخليج، خاصة وأن إيران تمتلك ٢٠٤٣كم٢ كخط حدودى فى الجنوب (الخليج وبحر عمان) تستطيع أن تحقق من خلاله اتصالاً سهلاً ومباشراً بين هذه المنطقة المحصورة والأسواق العالمية. ويتم الآن فى إيران تأسيس شبكة من خطوط الأنابيب الذى ينقل البترول من ميناء "نكا" فى بحر الخزر إلى معمل تكرير طهران، وكذلك رصيف أمير آباد البترولى فى بحر الخزر. كما يتم إنشاء معامل تكرير فى شمال إيران لتكرير البترول المستخرج من قاع بحر الخزر. وهكذا يمكن ربط حوض بحر الخزر عبر الأراضى الإيرانية بالبحار المفتوحة.

وفضلاً عن شبكة المواصلات الحديدية التى تصل بحر الخزر، وهو بحر مغلق بالخليج، وهو بحر مفتوح وكذلك بحر عمان، أنشئت بعد الثورة الإسلامية (١٩٧٩) شبكة أخرى أهمها: محور بافق- بندر عباس - محور مشهد- سرخس- تجن، ولهذين المحورين أهمية كبرى فى النقل والترانزيت الدولى، خاصة فى ربط دول آسيا الوسطى والصين بأوروبا، وفى ربط دول جنوب شرق آسيا بمنطقة المحيط الهندى فى آسيا الوسطى.

ويقترح بعض الخبراء فى إيران منح كل دولة من الدول المحاصرة برياً فى القوقاز وبحر الخزر وآسيا الوسطى أحد الموانى أو الجزر الإيرانية غير المستغلة فى الخليج أو مضيق هرمز أو بحر عمان لاستغلالها بشكل احتكاري لربط تجارتها بالأسواق العالمية، وهذا يجعل من إيران قلباً نابضاً لطرق التواصل الاقتصادى العالمية فى القرن الحادى والعشرين. ولهذه الأسباب مجتمعة ترى إيران أنها أقصر وأرخص وأسرع طريق لنقل البترول والغاز المستخرجين من قاع بحر الخزر إلى العالم الخارجى والأسواق العالمية، وأنها البوابة الذهبية لنقل الطاقة من بحر الخزر إلى الخليج والقوقاز والشرق الأوسط وشرق آسيا.

٢- صيد الأسماك:

قبل تفكك الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩١ اقتصرت المنافع الإيرانية من بحر الخزر على الصيد وثروة الكافيار التى درت على إيران أرباحاً وفيرة، فبحر الخزر غنى بالأسماك، وهو من أهم مصادر الثروة السمكية الإيرانية، وأهم الأسماك التى تستخرجها إيران من بحر الخزر هى:

أ- سمك الحفش أو استورجيون (Esturgean)، وهذا النوع من السمك يؤكل لحمه، ويؤخذ بيضه وهو الكافيار، وهو المصدر الرئيسى والوحيد للكافيار الذهبى والأسود. ويرى الخبراء أن أكثر من ٩٠٪ من الاحتياطى العالمى لسمك الكافيار موجود فى بحر الخزر. والكافيار الإيرانى أشهى وأجود أنواع الكافيار فى العالم، وهو يحظى بشهرة عالمية.

ب- الأسماك العظيمة ذات القشور.

ج- سمك الكيلكا، وهو نوع من السردين، وتوجد منه ثلاثة أنواع، وكلها لها قيمة اقتصادية عالية.

٣- السياحة:

تعتبر مناطق الشمال الإيرانى المحاذية والمتربعة على ضفاف بحر الخزر من أجمل المناطق فى إيران، فهى غنية بجبالها وأشجارها ومياهها المعدنية الساخنة التى كانت مهوى أفئدة المستشارين الأمريكيين يوماً من الأيام (قبل الثورة الإسلامية)، ولها طبيعة ساحرة. ومناطق الشمال الإيرانى تتوزع على عدة محافظات ومدن هى: مازندران- جولستان- تشالوس- نوشهر - كلاردشت- نمك أبرود (بها أحدث منظومة تليفريك). وهى مناطق غاية فى الجمال فى جبالها وغاباتها وهوائها العليل، ويقصدها السياح العرب والأجانب، كما يقصدها الإيرانيون على امتداد العام. هذا بالإضافة إلى مدينة رامسر التى تشتمل على منتجع به مياه معدنية، ومدينة بابلسر التى تشتمل على ميناء، وهى من المناطق الجميلة التى تجذب السياح إليها.

٤- الموانى:

لإيران ميناءان تجاريان مهمان على ساحل بحر الخزر:

أ- ميناء أنزلى، وهو ميناء يتمتع بإمكانات جمركية هائلة، ولهذا السبب لعب دوراً مهماً فى التبادل التجارى بين إيران والاتحاد السوفيتى السابق، وزادت أهميته بعد التغييرات الجغرافية التى طرأت على الحدود الشمالية لإيران، حيث زاد حجم تبادل سلع الترانزيت فى المنطقة، كما زادت أهمية بحر الخزر وميناء أنزلى وسائر الموانى التجارية وموانى التصدير الموجودة فى بحر الخزر بعد اكتشاف أن بحر الخزر يعد مصدراً كبيراً للنفط والغاز، وأنه فى المرتبة الثانية فى الأهمية بعد الخليج.

ب- ميناء نوشهر، وهو من الموانى الحديثة التى أنشئت على ساحل بحر الخزر، وهذا الميناء يتمتع بإمكانات هائلة فى مجال رسو السفن الكبيرة على أرصفته، ويتم فيه تبادل السلع مع الدول حديثة الاستقلال على حدود إيران الشمالية فى السنوات الأخيرة. ولهذين الميناءين (١٨) مرفأ لرسو السفن طولها ١١٧٥ متراً.

هذا ويبقى أن نقول إن أهالى جيلان ومازندران (طبرستان سابقاً) وجرجان (جلستان حاليا) فى إيران يدينون لهذا البحر الذى منحهم مصادر طبيعية وثروات غذائية فياضة وهواءً وبيئة صحية وأفقاً ملوناً وساحلاً خلاباً مناسبا للرياضة والاستراحة والسياحة، وكذلك تجود زراعة الأرز والقطن والشاى والزيتون فى هذه المناطق المطلة على ساحل بحر الخزر.

كما لا يفوتنا أن نذكر أن هذا البحر أصبح – على مدار تاريخه – موضع اهتمام الأقوات والشعوب المختلفة بسبب مكانته السياسية والاقتصادية، فتغيرت أسماؤه خلال العصور المختلفة، وأطلق عليه أكثر من ستة وثلاثين اسماً، أهمها وأشهرها:

أ- بحر طبرستان: بسبب إقامة الطبريين فى جنوب هذا البحر.

ب- بحر مازندران: ومازندران أرض خضراء ذات طبيعة خلابة وتقع بين جبال البرز العالية وبحر الخزر، وكانت مازندران تسمى طبرستان حتى القرن السابع الهجرى، واسم بحر مازندران هو الاسم الأكثر رواجاً الآن بين الجغرافيين والمؤرخين الإيرانيين.

ج- بحر الخزر: والخزر اسم يطلق على شعوب كانت تقطن المنطقة التى تقع شمال البحر منذ القدم، ولازال البعض فى إيران الآن يستخدمون هذا الاسم الذى استخدم كثيراً فى القرن الماضى فى إيران، ويوجد بكثرة فى المؤلفات التاريخية والإسلامية.

د- بحر قزوين: قزوين اسم مدينة صغيرة تقع فى شمال إيران، وتطل على هذا البحر، وهذا البحر يعرف عند العرب والإيرانيين ببحر قزوين، وقد وردت هذه التسمية فى بعض الخرائط العربية. ويقول البعض إن: كاسبين هى قزوين أو القزوين، وهم أقوام سكنوا المنطقة فى وقت من الأوقات.

هـ- بحر كاسبين (Caspian sea)، وهو الاسم الذى تطلقه المصادر الغربية على هذا البحر، وكاسبين: اسم أقوام أقاموا فى جنوب وغرب هذا البحر.

كما أطلقت أسماء أخرى مثل: بحر آبسكون – بحر جرجان – بحر جيلان، وغيرها من الأسماء، وذلك بسبب قرب هذه المناطق من هذا البحر. كما أطلقت على هذا البحر أوصاف عدة منها البحر المغلق- البحر المحصور- البحر الداخلى- بحر إيران والاتحاد السوفيتى- بحر الصداقة- البحيرة- البحر – المنطقة البحرية الفريدة.

ومما لاشك فيه أن بحر الخزر له من – وجهة نظر إيران- قضايا سياسية واقتصادية وتجارية وأمنية تتطلب تعاونا، وكذلك تضافر جهود جميع الدول المطلة عليه بلا استثناء، كما تتطلب نبذ الخلافات، وإزالة التوتر فيما بينها، والبعد عن اتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب أو ثنائية الجانب. وتؤكد إيران دوماً على ضرورة المحافظة على بيئة بحر الخزر من التلوث الذى يهدد الكائنات الحية التى يزخر بها البحر، ومنها سمك الحفش الذى يستخرج منه الكافيار، وعلى ضرورة أن يتحول هذا البحر إلى بحر سلام واستقرار وصداقة وتعاون، وعلى أهمية عدم عسكرة هذا البحر، ومنع الوجود الأجنبى فى هذه المنطقة الاستراتيجية والحيوية التى تعد من وجهة النظر الملاحية والتجارية طريقاً رئيسياً يربط بين القوقاز وتركمنستان وإيران، كما يربط بين البحر الأبيض والبلطيق والبحر الأسود عن طريق نهر الفولجا بواسطة قنوات متعددة.

مراجع البحث:

١- درياى خزر وقدرتهاى بزرك – امبرياليسم انكليسى- تهران ١٣٨٤هـ. ش.
٢- درياى خزر: ترجمة من الفرنسية إلى الفارسية: الدكتور لطف الله مفخم بايان- رشت – إيران جاب أول- ١٣٧٥ هـ.ش.
٣- سركذشت درياى مازندران: دكتر ناصر تكميل همايون- جاب سوم- تهران- ١٣٨٠ هـ. ش.
٤- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).
٥- كتاب إيران (اقتصاد): دكتر سياوش مريدى- تهران- جاب أول- ١٣٨١ هـ.ش.
٦- مجلة: مطالعات آسياى مركزى وقفقاز- شماره: ٣٥- تهران – ١٣٨٠ هـ.ش.

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية في
شهر دى ١٣٨٧هـ.ش.
الموافق ديسمبر٢٠٠٨/ يناير٢٠٠٩م

تحلل هذا الشهر عدة مناسبات إيرانية وطنية ومذهبية ودينية، منها عيد الأضحى المبارك، وشهر المحرم وعاشوراء ذكرى استشهاد الإمام الحسين بن على فى كربلاء، وهو ماجعل افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية مرتبطة بهذه المناسبات، فضلا عن أزمة غزة الفلسطينية.

وقد تابعت جميع الصحف على اختلاف انتماءاتها أحداث أزمة غزة، وهو ما انعكس على افتتاحياتها، وقد تباينت مواقف الصحف، حيث اتخذت الصحف ذات التوجه الإصلاحى موقفا عقلانيا، لم تتعمد فيه الهجوم على القيادات العربية، واكتفت بالمناشدة والدعم المعنوي. فى حين اتخذت الصحف ذات التوجه الأصولى موقفا متشددا خرج عن إطار المنطق والفكر الصحيح والعقلانية، إلى الانفعال والتشنج والهجوم على الدول العربية، خاصة مصر والسعودية والأردن، اعتمادا على موقف القيادات الأصولية، حيث اتخذ الأصوليون من الهجوم على مصر وسيلة للضغط عليها، انتقاما من فضح نواياهم وعدم الاستجابة لدعوتهم لإعادة العلاقات، وجعلوا تشويه صورة مصر أداة للمزايدة الانتخابية، ومع انقسامهم فقد اتخذ كل فريق حجما معينا من الهجوم والإساءة إلى مصر. وقد قاد هذا الهجوم الذى حملته الصحف الإيرانية قيادات النظام الإيراني، وعلماء الدين الشيعة، والساسة، وقطاع من النخبة، وتعرضوا للموقف المصرى الرسمى والشعبى والنخبوى والديني، وتنوع بين سب وتجريح وانتقاد ولوم وعتاب وسخط ودعوة للتمرد والغوغائية. فقد تحصن الطلبة الإيرانيون بدعم من قيادات النظام أمام مكتب رعاية المصالح المصرية فى طهران منذ ليل الإثنين ٢٠٠٨/١٢/٢٩ يرفعون شعارات معادية لمصر، ومهينة للرئيس حسنى مبارك، وعقدوا لقاءات مع بعض المسئولين والنخبة فى معسكرهم. وذكرت صحيفة امروز فى عددها بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢ أن اتحاد الطلاب الأصوليين (مكتب تدعيم الوحدة، وهو أحد أحزاب الأصولين) قد بعث برسالة شديدة اللهجة إلى القائم بالأعمال المصرى فى ١٢/٣٠ يشير فيها إلى ثقل ملف (الرئيس) حسنى مبارك «الإجرامي»، ويحذره بأنه إذا لم يصدر بيانا بإدانة العدوان الإسرائيلى على غزة، أو يغادر إيران خلال ٤٨ ساعة، فإن الطلاب سيقتحمون السفارة ويحتلونها، ويبدأوا الاشتباك مع قوات الأمن، وكان قائد جيش حراس الثورة قد أعلن أن احتلال السفارة وارد إذا تهيأت الظروف لذلك، وقد اضطر الزعيم آية الله خامنئى إلى إصدار أوامره بعدم دخول السفارات أو الاشتباك مع قوات الأمن. وإزاء هذا الأمر، قرر مكتب تدعيم الوحدة إنهاء الاعتصام، والانسحاب من أمام مكتب رعاية المصالح المصرية فى طهران، واستبدلوا ذلك بالإعلان عن جائزة قيمتها مليون ونصف المليون دولار لاغتيال الرئيس حسنى مبارك، وقد نقلت الصحف الإيرانية هذا القرار وتابعت تطوراته.

وقالت صحيفة جمهورى اسلامى فى تحليلها الأسبوعى بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٥: «إن رؤساء الدول العربية المتآمرين قد ربطوا مصيرهم بمصير النظام الصهيونى المحتضر، وقبلوا بعار توحدهم مع هذا النظام، هذه الخرزات التابعة التى جلست اغتصابا على مقعد الحكم فى دول إسلامية، سوف يغلبهم غضب شعوبهم عاجلا أو آجلا، ويسقطهم من فوق كراسيهم.» وقد أبرزت الصحف الأصولية تأكيد على لاريجانى أن مصر تجعل أزمة غزة أكثر حدة، ودعا الحكام العرب «بعدم تكرار أخطاء الماضي، والسماح للدول الاستعمارية باستغلالهم»، مشيرة إلى أنه يقصد حكام ثلاث دول هم مصر والسعودية والأردن، لأن القرائن التى ساقها تتعلق بهذه الدول، وعقد العزم للذهاب إلى سوريا للتشاور مع السوريين والفلسطينيين واللبنانيين، وكذلك فعل جليلى أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومى، وكذلك فتوى آية الله خامنئى زعيم النظام التى أصدرها فى ٢٠٠٨/١٢/٢٨م بالدفاع عن نساء وأطفال وأهالى غزة العزل بكل طريقة ممكنة، وكل من يقتل فى هذا الدفاع المشروع والمقدس يصبح شهيدا.» ثم هاجم زعماء العالم العربي، موجها سؤاله إلى علماء الأزهر: «ألم يحن الوقت لتشعروا بالخطر على الإسلام والمسلمين! وتدعو للجهاد ضد أعداء الإسلام! فضلا عن موقف أحمدى نجاد الذى تمثل فى «دعوته للشباب المسلم فى المنطقة إلى الاعتراض، والمحافظة على استعداده للتحرك فى اتجاه تحرير فلسطين، كما دعا إلى رفع دعوة قانونية ضد الصهاينة، كذلك دعا الحكومات والتجار إلى مقاطعة سلع النظام الصهيوني، وطالب بشكل رسمى وجاد الجامعة العربية

والدول العربية والإسلامية، خاصة مصر، القيام بالتزاماتها لدعم شعب غزة، وأن يقطعوا ارتباطهم وتنسيقهم مع النظام الصهيوني، وأن يفتحوا معبر رفح والطرق البحرية لمساعدة الشعب المظلوم، وإتاحة الفرصة لسائر الدول والشعوب للقيام بواجبها الإنساني.» وقد نفى مكتب الزعيم أن يكون قد صدر أمر بمنع الراغبين فى التطوع للقتال مع شعب غزة من السفر. وقد أكد هاشمى رفسنجانى رئيس مجلس خبراء الزعامة أنه لا سبيل لإنهاء أزمة غزة سوى المقاومة، ولن يأتى شيء آخر بأية نتيجة. واستشهد آية الله صانعى فى حديثه فى ذكرى عاشوراء على أولوية استراتيجية المقاومة بقول الخميني: إن النصر يكون بالدماء على السيوف، وذهب إلى أبعد من ذلك عندما أفتى بأن شهداء كربلاء أعلى مقاما من شهداء بدر.(انتخاب فى ٧/ ١) وأبرزت الصحف تأكيد أحمد خاتمى خطيب الجمعة فى طهران فى ٩/ ١ أن قضية غزة إسلامية بالمقام الأول ثم عربية بالمقام الثاني، ولكن لا توجد جدية من الدول فى التعامل مع الأزمة، خاصة من الضلع الثالث للملف وهم بعض رؤساء الدول العربية، حيث وردت أخبار بأن بعضهم ساهم فى نفقات الهجوم على غزة، ومصر تتجسس على غزة لمصلحة الإسرائيليين ليضربوا المناطق الحساسة، بدلا من مساعدة أهالى غزة المظلومين. وأبرزت الصحف الإيرانية فى ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٨ حديث محسن رضايى أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني، والقائد السابق لجيش حراس الثورة، الذى أكد فيه أن «هجوم الصهاينة على غزة تم بدعم أمريكي، وسكوت مؤسف للدول العربية، واشتراك وتعاون أكثر مدعاة للأسف من حكومة مصر، فلقد رأينا التعاون المصرى من خلال الحصار الشديد لشعب غزة، فمصر لم تكن لديها نية لفتح معبر رفح، ثم فتحته بغرض نقل الجرحى، ومنعت توصيل المساعدات من غذاء ووقود ووسائل معيشية، فهى لم تقف عند حد عدم التعاون، بل تقوم بالتنسيق مع التحركات الإسرائيلية، وهو أمر لا يمكن قبوله.» واستطرد قوله:» أنا مستعد إن لم يكن هناك مانع سياسى أن أستقيل من مسئولياتى الحكومية، وأن أذهب إلى غزة، وأن أقف إلى جوار إخوانى الفلسطينيين المسلمين، وأدافع عن الفلسطينيين، إن حماس تملك إمكانات جادة، وتستطيع أن تصيب المدن الصهيونية الهامة، وإن كنت آمل ألا يتطور الأمر إلى استفادة المقاومة من الأسلحة الجديدة، وأن يستخدم العالم الإسلامى كل مساعيه لوقف العدوان الإسرائيلي، لأن هذا سيكون لمصلحة الجميع.» لاشك أن إبداء محسن رضايى لشجاعته فى الذهاب إلى غزة يمثل مزايدة انتخابية، لأنه تحفظ على ذلك بشرطين: الأول، أن تسمح له القيادة السياسية، والثانى، ألا تستخدم المقاومة الأسلحة الجديدة، وهما شرطان يجعلان من موقفه عرضا غير قابل للتنفيذ.

وادعت صحيفة كيهان فى افتتاحيتها يوم ٣١/ ١٢ أن الهجوم الإسرائيلى على قطاع غزة قد تم بتنسيق مع جورج بوش، وباراك اوباما، ونيكلا ساركوزى، محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، وحسنى مبارك رئيس جمهورية مصر، والملك عبدالله ملك السعودية، وأن اشتراك مصر والسعودية فى العمليات ضد غزة قطعي، وأن مبارك كان على علم بنوايا إسرائيل.وتابعت هذا الادعاء فى عدد ١/١، وقد نشرت الصحف المشروع الإيرانى لإنهاء الأزمة فى نقاطه الخمس التى لم تتعد الأزمة الحالية، فلم يعط أى ضمان لحل القضية التى هى أصل الأزمة. أما النقاط الخمس فهى توقف الهجوم الإسرائيلى على قطاع غزة، والانسحاب منها، ورفع الحصار عنها، وفتح المعابر، واتخاذ إجراءات فورية لتوصيل المساعدات الإنسانية لشعوب المنطقة إلى القطاع. وامتدحت الصحف الأصولية المشروع دون نقد.

وفى موقف عقلانى للصحف الإصلاحية يقول المحلل الإيرانى أحمد زيدآبادى فى صحيفة اليوم (روز) بتاريخ ٢٨/ ١٢ متعجبا: أى نفع يعود على إيران من اندفاعها لدعم بعض الجماعات اللبنانية والفلسطينية بالشكل الذى يجعل مصالح إيران فى مواجهة المصالح المشتركة بين العرب وإسرائيل والقوى الدولية المؤثرة؟!

وقد عابت بعض الصحف الإصلاحية موقف حماس المتعنت من جهود التسوية، لأنه يؤدى إلى استمرار عملية إبادة شعب غزة، وهو ما اضطر الرقابة على الصحف إلى إيقاف وتعطيل هذه الصحف، وأهمها صحيفة الكوادر (كاركزاران). فرغم أنها قد تابعت بدأب أحداث أزمة غزة، إلا أنها بدت مستقلة فى توجهها، وهذا ما جعلها تنتقد بعض الأحزاب الأصولية على تصرفاتها الانفعالية، مما حدا بأجهزة الرقابة إلى تعطيل هذه الصحيفة. وقد أصدرت الصحيفة بيانا بقلم مهران كرمى رئيس التحرير، جاء فيه أن الصحيفة لم تنشر ما يستحق تعطيلها، ومصادرة أعدادها، فقد نشرت بأمانة ما يتعلق بأزمة غزة، وكانت افتتاحيتها بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٨ بقلم الدكتور سيد حسين موسوى رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط، حول إبادة جديدة فى فلسطين، وكانت افتتاحيتها بتاريخ ١٢/٢٩ بقلم غلام حسين كرباسجى أمين عام حزب كوادر البناء، تحت عنوان من أجل فلسطين، طالب فيه الدول الإسلامية والعربية بخطوات عملية لإنهاء جرائم إسرائيل فى غزة، وهو ما يعنى أن توجه الصحيفة كان توجها إسلاميا لاشك فيه، لكن ما نشر فى عدد ٣٠/ ١٢ فى عمود أخبار المجتمع المدني، كان رأيا خاصا، ولم تتبناه الصحيفة، حيث كان عرضا لمواقف الأحزاب والجماعات السياسية والمدنية، ولما كان عنوانه: «موقف مكتب تدعيم الوحدة تجاه أحداث غزة»، وجاء فيه بعض النقد لمنظمة الجهاد الإسلامى (حماس) سهوا بعد أن قام رئيس التحرير بحذفه، فلم يكن ذنب الصحيفة، ولكننا نعتذر عنه إزاء شعورنا الوجدانى وعقيدتنا الإسلامية، ولكننا نطالب المسئولين بدراسة الأمر بعمومه والتزام جانب العدل والإنصاف.



قراءة فى مشروع قاليباف التنموى ونقده

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

فى محاولة لوقف التقدم الشعبى للرئيس محمود أحمدى نجاد، وسعيه الواضح للحصول على فترة رئاسة ثانية، تتجمع القوى المعارضة للرئيس فى تكتلات سياسية، تسعى إلى طرح مشروعات سياسية وإصلاحية فى مواجهة مشروع أحمدى نجاد للتحول الاقتصادي، ومن الواضح أن فكرتى الوحدة الوطنية التى طرحتها بعض الأحزاب الإصلاحية، وفكرة الائتلاف الحكومى التى طرحها محسن رضائى من الأصوليين، لم تحققا الهدف فى تركيز تكتلين قويين لمواجهة أحمدى نجاد فى انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة، أحدهما للإصلاحيين والآخر للأصوليين، بعد أن أصر مهدى كروبى على الترشيح دون تنسيق مع الإصلاحيين، وتردد خاتمى بدعوى الاتفاق مع مير حسين موسوى رئيس الوزراء فى عهد رئاسة خامنئي، حول خوض أحدهما الانتخابات بدعم من الآخر، كما بدا أن التكتل الأصولى بقيادة على أكبر ناطق نورى يواجه اختلافا بين على لاريجانى ومحسن رضائى ومحسن قاليباف.

آخر أطروحات التكتل الأصولى هو مشروع قاليباف التنموي، وهو المشروع الذى نشره اللواء محسن قاليباف رئيس العاصمة طهران، وأحد مرشحى تكتل الأصوليين فى انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة، وذلك فى الصفحة الالكترونية «تابناك» (المنبر)، تحت عنوان «حكومة التنمية وضرورات تشكيلها».

أكد قاليباف فى مقدمته للمشروع بأن التنمية تتمتع بأهمية محورية فى الحكومة والنظام السياسي، فنظام الجمهورية الإسلامية فضلا عن تعميقه البنية الأيديولوجية، التزم بالتقدم والتنمية وضروراتها فى إطار تغيير البنى التنفيذية، وأن تحقيق إقامة حكومة تنموية يستلزم الربط بين القيم والطموحات والعقلانية والمصلحة فى إطارها الداخلى والخارجي، فضلا عن إيجاد فرص كثيرة جدا فى مجال الدخل ورأس المال والقوى البشرية والإنتاج العلمى والانسجام الاجتماعى والثقافى مع موقع استراتيجى فريد. ومن ثم فإن الحكومة التنموية فى رأيه هى حكومة من نوع خاص تتضمن سبيل تحقيق التنمية، من خلال تغييرات تنموية داخل الفكر والبنية والتوجه.

وقد قدم قاليباف لمشروعه بدراسة قام بها للعوامل الداخلية والخارجية للتنمية فى إيران خلال الستين سنة الماضية، مؤكدا أن مفهوم التنمية كان يعنى تجاوز الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرفوضة إلى وضع مرغوب فيه، ويرجع قاليباف القصور فى عملية التنمية فى إيران خلال هذه الفترة إلى عدة عوامل، أهمها: العامل الثقافي، وحدوث صراع بين المثقفين التقدميين والتقليديين حول التوجه. أما العامل الاقتصادى فى نظره فيتركز حول نفطية البنية الاقتصادية، أو اعتماد الاقتصاد على دخل النفط، وهو ما أدى إلى تراجع الإنتاج الوطنى وشيوع الفساد والتراخي، وهو يربط بين العامل الاجتماعى والعامل السياسى الذى يعتبره البعض أهم هذه العوامل لشدة تأثيره الاجتماعي، باعتبار أن الحكومة هى العقل الموجه للمجتمع، ومع تبعية الحكومة للقوى الخارجية واستبدادها الداخلي، تكون هناك عقبات كثيرة أمام عملية التنمية، مع وجود النظام الاجتماعى الإقطاعي. كذلك لا يغفل قاليباف فى تحليله تأثير الجغرافيا

السياسية في إبطاء عملية التنمية. ويستخلص قاليباف من هذا التحليل محورية الحكومة في عملية التنمية، وأن ضعف الإدارة هو أهم عوائق التنمية.

ويشير قاليباف إلى أن الخطاب الإسلامي رغم إيمانه بالتنمية وضرورتها، فقد ربط بين التعمير والتوجه الديني، بمعنى أن التنمية لم تكن هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق هدف أبعد، وهو ما أعاق عملية التنمية خلال الثلاثين سنة الماضية، فرغم تحقيق إنجازات كثيرة، مازالت إيران في وضع متخلف، وربما يكون وجود النظام في حالة اضطرارية بشكل مستمر بسبب عملية تصدير الثورة وتداعياتها، والحرب العراقية-الإيرانية، والحصار الغربي، والظروف الإقليمية، كل ذلك قد أدى إلى ضغوط داخلية وخارجية، ومع نقص الخبرة التنفيذية، نتج هذا الوضع.

ويؤكد قاليباف أن المعضلات النظرية لمشروعات التنمية في إيران في الوقت الحالي ثلاثية الأضلاع: بنية الحكومة، والقضايا الدولية، والمشكلات الاجتماعية، حيث يرى قاليباف أن النظرة المتخوفة للعالم الخارجي من جانب الإدارة الإيرانية ليست واقعية في رؤيتها للعالم الخارجي، فالعالم الخارجي مليئ بالفرص المختلطة بالتهديدات، والتعامل المعقول معه بمقدوره الاستفادة من هذه الفرص، فتكون السياسة الخارجية أداة للتنمية.

ويؤكد قاليباف أن النخبة تتوقع من الحكومة أن تتابع أهداف الرؤية العشرينية من خلال محرك التنمية بسرعة ودقة، وهو ما يعنى تشكيل حكومة تنموية، تستفيد من التجارب العالمية وتلتزم بقيم المجتمع وضروراته، حيث تنظم علاقاتها مع العالم الخارجي والبيئة الداخلية من خلال بنية وأسلوب عمل قويين، فلا تكون التنمية هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة لتعالى الإنسان على المستويات المختلفة، خاصة المعنوية.

وقد قام كل من الإصلاحيين والأصوليين بنقد مشروع قاليباف التنموي، ويمثل ما كتبه بيزن نامدار زنجنه وزير الصناعة الأسبق تحت عنوان «نقد لرؤى قاليباف» نقدا للإصلاحيين على المشروع، بينما يمثل مقال داود دانش جعفرى وزير الاقتصاد السابق نقدا للأصوليين على المشروع.

أكد زنجنه في نقده لمشروع قاليباف التنموى على عدة نقاط، أهمها: أولا: ضرورة تغيير النظرة النقدية السائدة على الحكومة، لأنها أكثر محدودية في الإصلاح الأيديولوجى للتنمية.

ثانيا: ليس من الضرورى الاندماج في النظام الدولى للتعامل الإيجابى مع العالم.

ثالثا: أهمل المشروع أهمية الخدمات في التنمية، إلى جانب دور التسويق والإنتاج الصناعى والزراعى الواسع.

رابعا: لم يراع المشروع أن من مؤشرات التنمية أيضا الفصل ما بين الدخل المرتفع والمنخفض للمجتمع، والتضخم ووضع ميزان المدفوعات، والتنمية البشرية. وإلى جانب مؤشر النسبة المئوية للأيدى العاملة في مجال الصناعة، يأتى مؤشر الخدمات التى تشمل أنشطة متنوعة بين المصارف والتأمين، والاتصالات، ونقل وتوزيع الطاقة، والدراسات الهندسية والمقاولات والطيران، فضلا عن الخدمات العامة للمحليات، والتربية والتعليم والجامعات والشرطة.

خامسا: إن الظروف الاضطرارية التى واجهها النظام خلال الفترة السابقة لم تكن وحدها سبب عدم تحقيق المستوى المطلوب من التنمية، بل عدم الاهتمام العام بأمر التنمية بمعناها المعروف، واشتداد الصراع السياسي، وتجمد المواقف في قضية التنمية، وتعويق العمل بفكر التنمية العمرانية الثورى الأصيل الذى يجعل القيم المعنوية جسرا بين التقليد والحداثة، وتشكيل التجارب الجديدة بالاعتماد على الدين.

سادسا: ليس من شك في أن عدم التنمية في كافة الأبعاد الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية هى المشكلة الأساسية لإيران، ولكن لا ينبغى أن يكون التقدم المطلوب على أساس النظرة الأمنية، أو السياسية الخالصة، وهو ما حدث بالفعل خلال الفترة الماضية، سواء في عهد رفسنجانى أو خاتمي، أو منذ تولى أحمدى نجاد الذى ربما بدأ أكبر المشروعات على مستوى المحافظات، وأنفق أكبر حجم من الأموال في التعمير. ولذلك يرى أن ما طرح لم يكن غير مبدأ عام، مثل أن يقال إن بناء مسكن لبدوى رحل هو حركة للأمام، ولكن ينبغى أن يكون التعمير من خلال مخططين متخصصين، فيكون المبدأ تعميراً هندسياً تنفيذياً.

ثم يطرح بيزن نامدار زنجنه عددا من التساؤلات لتوضيح الأبعاد الضرورية، وهي: ماهو نموذج التنمية؟، هل هو اقتصاد السوق أم اقتصاد السوق من خلال تعديلات وطنية، أو اقتصاد الدولة؟ أين موقع الحكومة في الاقتصاد، وحدود السيطرة؟، أو حدود التداخل بين الحكومة والسوق في النشاط الاقتصادي؟، أين دور وموقع القطاع الخاص في الاقتصاد؟، هل هو مساعد للحكومة، أو أنه محرك التنمية الاقتصادية؟، وما هى وسائل دعم القطاع الخاص ليقوم بهذا الدور؟، ما هى مزايانا الاقتصادية؟، وكيف يمكن الاستفادة منها في التنمية؟، ما علاقة الحكومة بدخل النفط، باعتباره أحد العوامل المؤثرة والمحددة للتنمية؟، وما ينبغى أن يكون موقع الحكومة من الدولة؟، ما هو تعريف الحكومة التنموية، وواجباتها الأساسية؟، ما هى مقدمات نجاح الحكومة في عملية التنمية؟، سواء في التعليم، أو الأمن الاجتماعى والقضائي، وأمن رأس المال، أو في النظرة الثقافية، والتأمينات الاجتماعية والصحية؟ ما علاقة التنمية والنمو الاقتصادى بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وأسلوب

المعادلة بينها؟ هل ستكون التنمية بالتوجه إلى الداخل أم إلى الخارج؟، (الاكتفاء الذاتي وتقليل القيمة أم التوسع فى الصادرات والميزان التجارى الإيجابى)، وما هى التزامات السياسة الخارجية تجاه احتياجاتنا للعالم الخارجي؟

ويؤكد زنجنه فى النهاية أن الرؤية العشرينية إنجاز كبير، ومن الضرورى أن تقدم أى حكومة سياساتها وأسلوب عملها لتحقيق هذه الرؤية، وتقوم بتنفيذها، وأن يكون كل مشروع تنموى قائما على محورية هذه الرؤية كهدف له بصراحة ووضوح.

أما دانش جعفرى فقد اعتمد فى نقده لمشروع قاليباف التنموى على قاعدة أساسية، هى أن الحكومة والسوق يشكلان الصرحين الأساسيين للنظام الاقتصادي، وأن من خاصيات السوق نظام العرض والطلب، ولذلك لا ينبغى الدفاع عن اقتصاد السوق كدفاع عن الفكر الليبرالي، فالبيع والشراء بقيمة السوق جائز شرعا، ثم يتناول جعفرى بالشرح موقف الفريقين الأساسيين: المطالبين بآلية تحرير سعر السوق والمعارضين لتدخل الحكومة من ناحية، والمطالبين بتدخل الحكومة لإزالة سلبيات السوق من ناحية أخرى، اعتبارا من المدرسة الكلاسيكية، مرورا بالمدرسة النمساوية، ومدرسة كينز، والنقديين، ونظرية الكلاسيكيين الجدد، ومدى تدخل الحكومة فى الاقتصاد، ونظرية المعلومات الناقصة، وتدخل الحكومة فى الاقتصاد، ونظرية حكومة الرخاء، وتدخل الحكومة فى الاقتصاد، ونظرية المؤسساتية، أى تأثير المؤسسات الاقتصادية الرسمية على الاقتصاد، ونظرية اشتراكية السوق، والتخطيط المركزى للحكومة. ويرى جعفرى أنه رغم وجود اختلافات بين هذه المدارس الاقتصادية إلا أنه توجد مجالات مشتركة بينها، وأن بعض هذه النظريات يمكن تطبيقها فى إطار مبانى النظام الاقتصادى للجمهورية الإسلامية، ويعتبر جعفرى أن رؤية المدرسة المؤسساتية هى أحدث البحوث، وهى تجعل الحكومة والسوق والمؤسسات الاقتصادية الرسمية، الأضلاع الثلاثة للاقتصاد، بحيث يكون دور الحكومة إشرافيا على الضلعين الآخرين، ولا تمارس الحكومة نشاطا اقتصاديا إلا فى المجالات التى لا يستطيعها الضلعان الآخران، ويكون العمل الرئيسى للحكومة هو تعريف حقوق الملكية، وحفظ الأمن الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع المنافسة، ومحاربة الاحتكار، ولا تكون الحكومة بديلا عن البازار، الذى يقوم على نظرية العرض والطلب، بل تكون مؤسسة مكملة للسوق والمؤسسات الاقتصادية الأخرى، ومتابعة لسياسات التوزيع وإعادة التوزيع من أجل توفير الاحتياجات الأساسية، وتوجيه الدعم.

ويوصى جعفرى بتدخل الحكومة فيما يتعلق بمجالات الإبداع الناتج عن الدراسات المؤسسية والسياساتية، وكذلك مجالات المعلومات الباهظة التكاليف، فضلا عن مجالات أسواق المخاطرة. وذلك من خلال تشجيع البحث المؤسسى والسياساتي، وتوفير المعلومات المفيدة، ودعم قدرة الاختيار بين أفراد المجتمع، وإيجاد أسواق مفقودة لتقليل المخاطرة. مع دراسة وتقييم عوامل انهيار الأسواق، ومعالجتها بتدخل مشروط. ويستخلص جعفرى علاقة الحكومة بالسوق، ودورها فى الاقتصاد، فى عدة نقاط: أن تكون الحكومة مؤسسة مكملة، وليست بديلة لنشاط القطاع الخاص، وأن يكون نشاطها الاقتصادى من خلال معيارين، هما: التفعيل والعدالة الاقتصادية، وأن يكون واجبها: تعريف حقوق الملكية، ومحاربة الاحتكار، وإنتاج السلع العامة، والحفاظ على سلامة البيئة، والارتقاء بالتقنية ودعم البحوث، وتقديم المعلومات الصحيحة، وإيجاد الفرص المتعادلة، وإدارة التنمية فى إطار اقتصاد السوق، ومتابعة سياسات التوزيع المتجدد للدخل بهدف توفير الاحتياجات الأساسية، ومحاربة الفقر، وتوفير الرخاء، وإيجاد أسواق جديدة، وتغطية المخاطرة الاستثمارية.

من الواضح أن معارضى الرئيس أحمدى نجاد يركزون هجومهم على مشروعه الاقتصادي، من خلال إظهار افتقاده للجانب البحثى والدراسات الكافية من المتخصصين التقليديين، حيث دفع أحمدى نجاد نشاطه الاقتصادى من خلال أسلوب ثوري، فجعل الحركة أساس التنمية، ونقل فعاليته من المكاتب البيروقراطية إلى مواقع العمل فى المحافظات والمدن والقرى، هذه الحركة الثورية السريعة جعلته يقع فى بعض المشاكل التى تحتاج إلى مرجعية بحثية، لكنه فى المقابل تخلص من المشروعات المكتوبة والأرقام التقليدية إلى الأعمال الضرورية، والأرقام الفعلية، وهو ما جعل منظور الاقتصاد الإيرانى فى مفترق الطرق. وعلى الشعب أن يقرر فى انتخابات الرئاسة القادمة أن يختار ما بين الأسلوب التقليدى فى إدارة الاقتصاد، وأسلوب أحمدى نجاد الثوري، فإذا اختار أسلوب أحمدى نجاد يكون منظور الاقتصاد الإيرانى قد تغير تماما، لأن سنوات الفترة الرئاسية الأربع القادمة سوف تتيح لأحمدى نجاد وحكومته، مع الدعم الشعبى، أن يؤصل منهجه الاقتصادى ويثبته، بحيث يصعب، وربما يستحيل على من يخلفه، أيا كان انتماءه للإصلاحيين أو الأصوليين أن يغيره. ولما كان الاقتصاد قد أصبح القضية الوطنية الأولى لنظام الجمهورية الإسلامية، فسوف يترتب على نتائج انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة تطورات خطيرة فى إيران، ليس فى شكل النظام وآلياته فحسب، بل وفى مفاهيمه، حيث تنتقل حمى التغيير من البنية الاقتصادية إلى البنى الأخرى الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية والعسكرية.

انتخابات الرئاسة ومستقبل الإصلاحيين (ملف خاص)

تعتبر انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التى سوف تجرى فى ١٢ يونيو ٢٠٠٩، اختبارا حقيقيا للإصلاحيين ومدى قدرتهم على تنظيم صفوفهم وتعبئة طاقاتهم للفوز بالانتخابات والعودة مجددا للسلطة بعد أن خرجوا منها تماما عام ٢٠٠٥، الذى سيطر فيه المحافظون الأصوليون على آخر معاقلهم وهى رئاسة الجمهورية.

وربما يمكن القول أن الانتخابات الرئاسية القادمة سوف تكون الفرصة الأخيرة للإصلاحيين لإثبات وجودهم وعدم ترك الساحة خالية للمحافظين. لكن المعطيات الموجودة على الأرض تقول أن الإصلاحيين ما زالوا غير مستعدين لهذا الاستحقاق السياسى المهم. فما زالت حالة الانقسام بين قواهم على أشدها، كما لم يفلح الإصلاحيون حتى الآن فى اختيار شخصية تستطيع الحصول على إجماع داخل صفوف التيار الإصلاحى ومن ثم المنافسة بقوة على مقعد الرئاسة فى مواجهة مرشح قوى يحظى بدعم أكبر المرجعيات والمؤسسات فى الدولة وهو الرئيس الحالى محمود أحمدى نجاد.

كما استمر الرئيس السابق محمد خاتمى على موقفه المتردد من فكرة الترشيح، وقد وضع أنصاره أمام أحد خيارين: إما أن يترشح هو فى الانتخابات أو أن يدعم مير حسين موسوى آخر رئيس وزراء لإيران قبل إلغاء المنصب.

وأيا كان خيار الإصلاحيين فى الانتخابات، فإن نتائجها سوف تنتج واقعا جديدا ليس على الإصلاحيين فقط، وإنما على الجمهورية الإسلامية كلها التى تكمل عامها الثلاثين فى فبراير ٢٠٠٩.

١- رؤية خاتمى للإصلاح والإصلاحات

اعتماد (الثقة) ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٨

من الأهداف المهمة التى يبتغيها الإصلاح، احترام الحوار، والانفتاح والتوسع فى مجال الحوار وتحقيق حرية التعبير وحرية التفكير وعدم تقويض هذه الحرية أو الحجر عليها. وخلال فترتى الرئاسة والحكومة الإصلاحية التى استغرقت ثمانى سنوات تم إنجاز أعمال وأنشطة كثيرة على أساس المبادئ الإصلاحية، وما نستهدفه من شرح مبادئ الإصلاح وتوضيح الأسس التى قامت عليها هذه المبادئ فى الوقت الحالى هو تحقيق الانسجام والترابط بشكل أكثر بين كافة العناصر والقوى والاتجاهات الإصلاحية، وتوجيه العمل والتطبيق بشكل أكثر فعالية خلال الأوضاع الجديدة التى تعيشها البلاد.

وفى شرحى لهذه الأسس والمبادئ سوف أحاول طرح الإصلاحات بشكل يمكن معه وضع أسس واضحة للعمل الإصلاحى وتحديد المواقف ووضع السياسات الإصلاحية المختلفة والتخطيط لمستقبل العمل الإصلاحى.

ففى رأيى أنه إذا استطاعت حركة ما أن تستقر بجذورها

التاريخية والاجتماعية فى وجدان المجتمع ووعيه، وأن يكون المجتمع على وعى تام بمضمون هذه الحركة وأهدافها. فإن هذه الحركة سوف تكون أكثر قوة أمام أى ضرر أو نقد بل سيكون الشعب نفسه هو المدافع عن هذه الحركة فضلاً عن تأييده لها.

وكل ما يصدر عن مثل هذه الحركة من تخطيط وسياسات سوف يحظى بتأييد ومساندة أكثر قوة وأشد تأثيرا، وأعتقد أنه إذا تحقق هذا العمل التاريخى بالفعل فإن المجتمع سوف يصل إلى مرحلة يكون فيها هو البطل الأوحد فى ساحة تقرير المصير بدلاً من احتياجه وبحثه عن بطل يخوض هذه المعركة.

إن الإصلاحات التى أتحدث عنها تحمل رسالة، هذه الرسالة تحوى بنوداً نظرية وعملية تطبيقه، وأنا أعتبر الاستبداد والاستعمار والتخلف من أكبر المشاكل التى يعانى منها المجتمع الآن وأعتبر التحرر والاستقلال والتقدم والعدالة هى مطالب وأهداف تقوم فى مواجهة مشكلات المجتمع وأزماته خلال كافة المراحل التى يمر بها هذا المجتمع.

وتأكيداً على أهمية الدين فى مجتمعنا هذا، فإن الإصلاحات التى نؤمن بها والتى تتمثل فى تحقيق الديمقراطية، وإقامة المجتمع المدنى، والتقدم والتنمية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الدين والدين فقط. ففى مجتمع مثل مجتمعنا هذا وخاصة أنه يقوم على دين عظيم مثل الإسلام، والذى من المحتم أن به أشخاص لها رؤى مغلوطة وخاطئة، فإن الحرية والاستقلال والتقدم إذا ترافقت مع المطالب الدينية فى المجتمع فإنها سوف تكلل بالنجاح.

إن الإصلاحات التى نقصدها تشكل الأخلاق محوراً أساسياً فيها فمن ناحية ماهية هذه الإصلاحات ومضمونها وأيضاً من حيث التمسك بالموازين الدينية التى تعد الأخلاق القويمة أهمها جميعاً وكذلك نظراً للهوية الثقافية للشعب الإيرانى التى لها صبغة أخلاقية، فإنى أرى أن المجتمع المدنى والديمقراطية والتنمية والعوامل الإصلاحية الأخرى التى تعتبر من أهداف الإصلاحات سوف تجد لها معنى خاصاً فى داخل المجتمع الأخلاقى.

إننا نؤمن بأن الحركة التى تفخر بالانتماء إليها ومتابعتها هى استمرار لحركة الأنبياء العظماء وأولى العزم من الرسل موسى عليه السلام، وعيسى عليه السلام ومحمد صلى الله عليه وسلم. لكن أطمئن الجميع بأن الإصلاحات لا تحمل عصا موسى التى تتحول إلى ثعبان، وليس لها يد بيضاء كيد موسى عليه السلام، وعلى ذلك فالذين يجعلون من الإصلاحات ثعابين فتاكة هم على خطأ كبير، فالإصلاحات أكبر بكثير من تعريفهم هذا، وعليكم أيضاً ألا تخافوا مثلما خاف أصحاب موسى عليه السلام وتراجعوا عندما تحولت عصا موسى إلى ثعبان فتاك. لا .. عليكم أن تتقدموا. إلا أنه يوجد الآن ثعبان عظيم جداً، شديد الفتك ويتمثل هذا الثعبان الآن فى يقظة المجتمع ووعيه ورشاده، وهذا هو الذى سوف يبطل كل سحر.

إن إصلاحاتنا تقوم فى الأساس على إدراك مطالب المجتمع الإيرانى بشكل يتناسب مع الظروف والأوضاع التاريخية التى تعيش إيران اليوم، إننا نفخر بأن ما ندعو إليه من إصلاحات يقوم على هذا الأساس، فهذه الإصلاحات هى أنسب طريق للخروج من الأزمات التى عانى منها مجتمعنا الإيرانى طوال قرون عديدة، ولم يتخلق منها حتى وقتنا هذا، ومنها على سبيل المثال موضوع "العلاقة بين الأصالة والمعاصرة" بين القديم التقليدى والجديد الحديث وكذلك أيضاً موضوع "النموذج والأسلوب والخط المناسب للمجتمع الإيرانى فى هذا المقطع المهم من التاريخ". فهذه المشاكل والأزمات لازالت موجودة، وأنا أعتقد أن ما تم طرحه تحت اسم الإصلاحات ومازال يتم طرحه تحت هذا المسمى هو أنسب الطرق وأسهلها وأقلها تكلفة لتحقيق المصالح المادية والمعنوية فى حياة المجتمع الإيرانى وكذلك فى المجتمعات التى تعيش نفس أوضاعنا وظروفنا التاريخية والاجتماعية.

أن ما نطرحه من مبادئ وأصول ليس له سمة التحجر وعدم التغيير فهذه المبادئ والأصول ليست مقدسات لا يجب أن تمس بل هى مبادئ وأصول قابلة للتغيير، قابلة للنقد بل طبقاً لمقتضيات الواقع الطبقى، فنحن نعتبر أن فكر الإنسان بالجملة وأساليبه التى يستدعيها تطبيقاً لهذا الفكر تظل فى حالة تغيير وتعديل مستمر وصولاً إلى التكامل والكمال. كذلك ما نطرقه من مبادئ وأصول، فنحن لا نقدم شيئاً على اعتبار أنه وحى منزل بل يمكن استكماله وتعديله أثناء البحث والحوار بل وحتى أبناء التطبيق لكى يظل فى حالة تحسن مستمر وتكامل دائم. فنحن يجب أن نهتم بكل هذه المسائل ولا يجب أن نقول أن كل من يقول بها فهو معنا ومن يرفضها فهو ضدنا، أو أن نعتقد ونؤمن بمقولة من ليس معى فهو ضدى، لكننا نقول للجميع أن هذه المبادئ والأصول التى لدينا ونعتقد أنها أكثر عملية وتتمشى بشكل أكثر مع الواقع والأوضاع وهى قابلة للتطابق مع المعايير والموازين السائدة فى المجتمع وعملياً يمكن أن تكون أيضاً فاتحة لطرق كثيرة نافعة، لم يتطرق إليها من قبل، ويمكن كذلك أن تكون أساساً لتجميع الأشخاص والعناصر الذين يقبلون هذا الكلام ولا يرفضونه وللتأليف بينهم ولم شملهم وتحقيق الانسجام والتناغم فى تفاعلهم ويمكن أن تكون كذلك مركزاً ومنطلقاً لحركة جماعية جمعية، مركزة ومدمجة وغير مشتتة ولا متفرقة لمجموعة كبيرة من شعبنا الإيرانى.

٢- الإصلاحات لها أصل تاريخي

■ ابرار (الأبرار) ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٨

أكد الرئيس السابق محمد خاتمي أن عدم العدالة يعود إلى جهل وعدم معرفة الشعب، خاصة من قبل المديرين والمسئولين في المجتمع، وكذلك أيضاً سياساتهم غير الصحيحة، وبسبب الاستبداد الفاسد والسياسات الأجنبية والتبعية. وصرح رئيس الحكومة الإصلاحية السابقة مع تأكيده المجدد على أنه في مقام عمل إصلاحات تشرف على علاج آلام المجتمع التي يمكن بالطبع تعريفها بفهرس طويل من الآلام، قائلاً: ما أعتقد إذا تم إيجاد حل له بشكل جدي، فسوف تحل معه كثير من القضايا الأخرى، وحينئذ لا ينبغي أن نعمل قط بجهد أكثر حتى نصل إلى توافق عام، يقبله الجميع، وسوف يوجد أيضا طرق العلاج، بأن يحل بدلاً من الاستبداد، الحرية، وبدلاً من الخضوع الاستقلال، وأن يحل محل التخلف، التقدم والازدهار، وأن يتم تحقيق وإقرار العدالة في المجتمع.

واستطرد خاتمي قائلا، إنني أعتقد أن الإصلاحات التي نتحدث عنها لها أصل تاريخي. وأن الشعب قد رأى شيئا باسم الإصلاحات، كما نفتخر بوجود هذه الإصلاحات مع استمرار الحركة التاريخية لشعب إيران. وقد كان أيضاً، من الوجهة التاريخية، إصلاحات واقعية تعمل على إعادة الهوية، والرقي والنشاط في ميدان ومجال تحديد المصير والحياة الاجتماعية، وقد كانت أيضا بصدد علاج الآلام والمشكلات الموجودة.

وذكر السيد خاتمي أيضا، أن جميع الحركات الإصلاحية الأصلية كانت تطالب بالاستقلال، والحرية، والتقدم، وعلاج الآلام والمشكلات، وإدراك المقتضيات وغيره... وأكد على الوفاء بالدين وعلى ثقته واعتماده على شعب إيران.

كما صرح رئيس الجمهورية السابق (محمد خاتمي) في بيانه على الاحتياجات والمطالب العميقة والواقعية للمجتمع، وذكر أن هذه المطالب والاحتياجات إما أن كان لها أصل وجذور في الماضي أو أنها قد طرحت في الوقت الحالي بشكل ما. وأكد على الثقة بالدين في معالجة أصل وجذر هذه المشكلات أو الآلام المجتمعية. وذكر أن علم الاجتماع أيضا يمكنه أن يثبت ذلك، وأن التجربة العادية توصلنا إلى هذه النتيجة - فثقافتنا هي في ذاتها ثقافة شرقية، وبشكل أخص فإن الثقافة الإيرانية سواء بعد الإسلام أو قبله - هي ثقافة دينية.

أضاف خاتمي في توضيحه لهذا الحديث، بأن مضمون وروح الثقافة التي تشكل أرواحنا هي ثقافة دينية، حتى أولئك الذين لا يقومون عملياً بأداء بعض المناسك والمراسم الدينية، وقال: إنكم لا تستطيعون أن تجدوا في إيران شاباً أو شابة - حتى ولو كانوا من أسر غير متدينة - لديهم استعداد بأن يقوموا بمراسم زواجهم، دون المراسم الدينية. ولو وجد أيضا مثل هؤلاء الأشخاص، فإن عددهم قليل جداً. واستمر السيد "محمد خاتمي" قائلاً: انني أعتقد أن الأخوة والأخوات الأعزاء من الأقليات الدينية في إيران - بصرف النظر عن أن هويتهم جميعاً وثقافتهم، وهي هوية وثقافة دينية - ليس لديهم ذكرى مريرة من الحياة داخل الثقافة الدينية الغالبة (الإسلام).

وأضاف، هذا صحيح أنهم قد تعذبوا وعانوا من الحكومات المستبدة والمتعصبة، ألم نتعذب ونعاني أيضا نحن المسلمون؟ ألم تقطع رؤوس الآلاف أو مئات الآلاف من الرجال والنساء من أهل السنة بواسطة حكام وأمراء السنة؟

ألم يقتل منا نحن الشيعة الآلاف بواسطة الحكام الشيعة؟ فالعذاب الذي تعذبناه جميعاً ليس له علاقة بالدين. فقد تعذب الجميع من الحكومات الفاسدة الظالمة والمستبدة. ومع ذلك أكد خاتمي، أننا لو سألنا أحد المسيحيين أو الذرداشتيين أو الكليميين، هل عانيت أو تعذبت من الحياة في مجتمع تغلب عليه الثقافة الإسلامية، فسوف يجيب، بلا.

أكد السيد محمد خاتمي، على أن ثقافتنا دينية في مضمونها، وأن أي حركة اجتماعية وتاريخية لن تصل إلى نتيجة أو هدف، إلا إن كانت موضع قبول وإدراك وفهم جموع الشعب الى يعد أساس تلك الحركة. وبالطبع لو أن الإصلاحات كانت متناسبة مع الدين، فسوف تجد لها مكاناً ببساطة شديدة في وجدان وقلب المجتمع.

صرح خاتمي قائلاً، لقد ذكرت من قبل أنه من الممكن إبداء الرأي في أفكار المرحوم الدكتور "شريعتي"، لأن هناك من يقبلها ويوجد أيضاً من يعارضها، وهذا أمر طبيعي، ومع ذلك فقد قام "شريعتي" بعمل هام - أنه يجب أن تتساوى أو تتوافق اللغة الخاصة مع لغة الشعب، وبالطبع كان للإمام الخميني دور هام جد في ذلك، وكذلك وفق المرحوم الأستاذ "محمد تقي شريعتي" في هذا العمل، ووضع الطالب البسيط وأستاذ الجامعة إلى جانب العامل والفلاح في أن يفهم الجميع لغته ولغة بعضهم بعضاً.

وصرح رئيس المؤسسة الدولية لحوار الثقافات والحضارات السيد محمد خاتمي قائلاً: إنني أعتقد أن الثقافة الغربية بها بعض الجوانب السيئة، وأيضاً بها أمور وجوانب جيدة، في شكل أو هيئة توأم. وعلينا أن نأخذ منها ما يتناسب معنا. فمن الخطأ أن نشعر أننا مهندسون اجتماعيون وأننا معمار المجتمع، وأن روح

الشعب وفكره وعاطفته وخياله وعقله فى أيدينا، فهذا خطأ من الناحية العملية. بالطبع أن هداية المجتمع تحتاج إلى مربين صالحين، وهذا أمر آخر. وأكد خاتمى أنه لن تتشكل أى حركة، إلا إذا نهضت بمطلب وإرادة وفهم وإدراك الشعب. وذكر فى هذا المجال آيات قرآنية بديعة، فى قوله تعالى: "إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر"، يعنى أن عملك ليس السيطرة على الناس، لكن الناس توجد لديهم الفطرة والمعرفة فى أرواحهم، وأنت لست إلا مذكر. وهم حينما يعودون إلى أنفسهم، سوف يتحركون، وأنت جئت حتى ينهض الناس بقدر ما، لا لكى تنهضهم وتيقظهم أنت.

استطرد خاتمى قائلاً، إن العدالة ليست هدية من قبل القوى العظمى والحكومات إلى الشعوب والمجتمعات، والحرية ليست بالأمر الذى تمن به القوى العظمى بعنوانها هدية إلى الشعوب، وقال: إن الحرية والعدالة ملك للشعب، وسوف تبقى العدالة والحرية مستمرة، حيث أنها تنبع من وجدان المجتمع، ومن الإدراك الصحيح لها.

بناءً على هذا فإن كل حركة اجتماعية يمكن أن تتصل وتتواصل مع هذا الوجدان الاجتماعى، وأن تخلق التفاهم فى المجتمع بأن تجعل موضوعاته وقضاياه قابلة للإدراك واللمس، وتلك هى الحركة الأصلية والحقيقية. وأضاف "خاتمى" قائلاً، لهذا السبب أقول إن كل حركة اجتماعية ومن جملتها الحركة الإصلاحية، لا يمكن أن تكون غريبة وأجنبية عن دين الشعب الموجود فى أعماق أرواحهم. وبهذا المعنى فإن الحركة الإصلاحية هى حركة دينية فى ذاتها ومضمونها. ربما كانت أحد أسباب يأس رموز المفكرين المنقطعين أو المبتعدين عن الدين هى مشكلة أنهم لم يستطيعوا أن يتواصلوا مع الشعب، وأنهم لم يكن لهم تأثير فى التاريخ، ورغم أنهم كانوا أيضاً يرغبون فى الاستقلال والحرية، وتساءل خاتمى لماذا لم تكن لغتهم مفهومة لدى الشعب؟ فعلى الرغم من أن نوايا أولئك المفكرين كانت أحياناً طيبة، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يعرفوا ما هو موجود فى أعماق أرواح الشعب وكانوا تحت وطأة الوهم التاريخى، كما أن أولئك المفكرين لم يكن لديهم مصير طيب. من ناحية أخرى، فإن أى حركة اجتماعية إن لم تكن متوافقة مع زمانها ومكانها، وإن لم تكن متفقة مع آلام الشعب ومطالبهم الواقعية، فلن يبقى منها سوى اليأس. واسترد هذا العالم الإسلامى فى حديثه قائلاً: إننى أعتقد أن الإصلاحات التى أتحدث عنها، بأننا لو نريد مجتمعاً مدنياً، وتقدماً وتطوراً، فلابد أن يكون عن طريق الدين، وقال: فى مجتمعات مثل مجتمعنا خاصة بما يمتلك من دين عظيم مثل دين الإسلام، لو أن حركات الحرية والاستقلال والتقدم تتوافق مع الحركة الدينية للمجتمع، فسوف تكلل بالنجاح والتوفيق.

وصرح خاتمى، أن الحرية، والاستقلال، والتقدم لا يمكن أن تحقيقهم فى مجتمعنا بدون الدين، وتساءل: ألم ينادى بعض الأشخاص بشعارات الاستقلال والحرية وكان النموذج الذى يعرضونه ليبرالى ديمقراطى أو سيكولاريسم "علمانى" ومع ذلك لم يوفقوا؟ وفى المقابل فإن بعض الحركات الدينية قد نادت أيضاً بالحرية والاستقلال ولم يوفقوا أيضاً فى مجتمع مثل مجتمعنا. نحن لدينا مطالب وأعتقد أن ديننا متفق ومتوائم معها، ولو حدث هذا التوافق فيمكننا أن نفكر فى مستقبل أفضل.

ذكر خاتمى أن أحد عوامل الضغط الرئيسية على الحركة الإصلاحية خلال المائة وخمسون عاماً الماضية، هما حدثان، كانوا متعارضين ومتضادين مع بعضهم بعضاً فى كل شئ، إلا شئ واحد. وأوضح خاتمى قائلاً: من حسن الحظ أن الحركة الإصلاحية التى نتحدث عنها – على الرغم من أنه لا يزال ليس لها تعريف واضح – إلا أنها قد تحركت فى هذا المسار، وقال أيضاً: لقد وجدت خلال المائة وخمسين عاماً الماضية وحتى الآن ظهور ووجود حركات اجتماعية، تعمل على إعادة هوية المجتمع الذى توجد فيه كل حسب العصر أو الزمان الذى كانت تعيش فيه.

وكلها كانت تسعى لرفع آلام ومشكلات المجتمع من استبداد، واستعمار، وظلم. إلى هذا قائلاً: للأسف أن هذا الفكر كان دائماً موضع ضغط من جانبين أو ثلاثة، وأوضح أن أحد عوامل الضغط الرئيسية على هذه الحركة الإصلاحية فى المائة وخمسين عاماً الماضية هما عاملان متضادان ومتعارضان مع بعضهم بعضاً فى كل شئ إلا شئ واحد. هذا الشئ كان موضع اتفاق الجميع، وهو أن الدين والحرية لا يتواءمان ولا يتوافقان مع بعضهم بعضاً وها نحن نسمع بصراحة هذا الحديث من قبل ممثلى هاتين الوجهتين أو الجانبين.

أضاف رئيس مؤسسة باران فى توضيح هذا الموضوع، أن أحد هذه الأفكار تتحدث قائلة إننا لسنا لدينا طريق آخر من أجل الحصول على الحرية إلا أن يكون المجتمع سكولار، ليبرالى إلى ديمقراطى أو سوسيالى ديمقراطى. حركة أخرى تتحدث أيضاً عن أنه، من أجل الحفاظ على الدين، فهم فى حاجة إلى حكومات قوية دون الاهتمام أو العناية بالشعب. يعنى أن الشعب مثل الرعية، وأن الحكومة تتكرم أيضاً بتوفير الخبز والماء والغذاء من أجلهم. وأكد بأن عدم العناية بالشعب ليس بأنهم لا يعطون للشعب قوتهم، بل إنهم يرغبون فى إعطائهم هذا القوت، لكنهم لا يقبلون تدخل الشعب فى تحديد مصيره.

وقال: إن حركة الإصلاحات لها أكثر من مجال فى روح المجتمع ولو أننا عقلاء وأذكياء، فإن الشعب يستطيع بسرعة جداً أن تكون له علاقة معها، ودائما كانت موضع ضغط قوى عجيبة وعظيمة لأن أى حركة اجتماعية أصيلة حينما ترغب أن يكون لها مكانة فى المجتمع، فإنها ستواجه بموانع وعقبات ومشكلات عظيمة.

٣- الثورة الإسلامية كانت معجزة عظيمة فى زماننا

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٩/١/٢٣

أكد رئيس الجمهورية السابق محمد خاتمى، أن الثورة الإسلامية كانت معجزة كبيرة فى زماننا، وأنها كانت أكبر ثورة شعبية حدثت فى تاريخ البشرية المعاصر أو ربما فى كل تاريخها. ونحن لا نرى أى ثورة تحرك كل المجتمع دفعة واحدة، وتحت زعامة قائد وزعيم عظيم كما فعلت الثورة الإسلامية. وصرح خاتمى، أننى اعتبر أن هذه الثورة العظيمة هى أكبر نتاج للإصلاحات فى المائة وخمسين عاماً الماضية فى إيران، وقد نالت (الحركة الإصلاحية) التوفيق خلال تلك السنوات المائة وخمسين نسبة إلى الحركات الأخرى، وكانت مطالب الشعب التاريخية هى (الاستقلال، والحرية، والعدالة) والاحتياجات الواقعية للشعب تتوافق مع هويتهم التاريخية وثقافتهم. استطرد خاتمى قائلاً: على لسان الإمام الثورة أن الإسلام سيأتى وسوف يحرركم، وسوف تتولون أو تتحكمون فى مصيركم، وإن يكون معدل رأى الشعب، هو الحرية، وأن نستفيد من نتائج الحضارة الغربية العظيمة، وأن تمحى أنواع وأقسام الفساد.. وقد جاء الإسلام بهم. يعنى أن المطلب التاريخى للشعب صار متوائماً مع هوية الشعب التاريخية وظهرت هذه المعجزة ولهذا السبب يقترح زعيم الثورة (الإمام الخمينى) إقامة الجمهورية بين جميع الوجوه الحكومية الممكنة والأنظمة الاجتماعية لهذه الثورة والتى تعتبر أعظم تعبير يمكن أيضاً أن يشير إلى مطلب أمة إيران التاريخى وكذلك هويتها. وذكر رئيس حكومة الإصلاحيين أن الإصلاحات التى نتحدث عنها هى استمرار لهذه السلسلة الطويلة التى عانت كثيراً وأصابها اليأس، ووصلت إلى أوجها فى الثورة الإسلامية، وبالطبع مع اختلاف الزمان والمكان، فإنها أيضاً كانت لها ظروفها الخاصة.

وأضاف: أن هذه الإصلاحات لو تستطيع أن تجد لها العمق اللازم فى المجتمع، فإننى أعتقد أنها أهم عامل للتطور الإيجابى قد وجد فى المجتمع.

- بُعد الأخلاق عن السياسة:

استطرد السيد محمد خاتمى قائلاً: أن بُعد الأخلاق عن السياسة مصيبة كبيرة فى وقتنا المعاصر، وأنه بسبب القوة التكنولوجية واتصال العالم ببعضه بعضاً وظهور قوى عسكرية، وسياسية، واقتصادية، ودعائية، وسوء أخلاق فقد ظهرت أبعاد وحشية وسيئة. وذكر أنه فى مجتمعنا لو أغفلنا الأخلاق وابتعدنا عنها فإن سيكون لذلك أضرار مضاعفة. أولاً أنه على المستوى العالمى فإن السياسة والاقتصاد والثقافة بلا أخلاق وسوف تشملنا، وأيضاً أننا ندعى أن الدين والنظام متناسبين ومتوائمين، وأن محتوى الدين هو الأخلاق، فإذا ساد عدم الأخلاق فى مجتمعنا، فسوف تكون المصيبة مضاعفة. وفى نهاية حديثه قال: فى الإصلاحات التى نضعها فى اعتبارنا، فإننا مرتبطون بالمقاييس الأصيلة للدين، والأخلاق هى أهمها، وأن واحدة من المحاور الأصلية للإصلاحات هى الأخلاق مع الوضع فى الاعتبار أن الهوية الثقافية للشعب الإيرانى تعتمد على الجوانب الأخلاقية، وكذلك أن الاحتياجات الاجتماعية الأصيلة هى الأخلاق وأكد على ارتباط الأخلاق والشريعة.

الجلسة الثانية، أول شهر مارس

وفقاً لتقرير العلاقات العامة بمؤسسة باران، فقد صرح السيد محمد خاتمى فى هذه الجلسة مشيراً إلى بعض الإشكاليات والقلق بشأن دخول الدين إلى الميدان الاجتماعى فى حياة البشر قائلاً: «تم سوء الاستفادة من الدين إما لجهل أو تعصب الأشخاص الذين كانوا يدعون التدين أو ناشئة عن الخلق والسلوك لبعض المستبدين الذين استفادوا من الدين فى إحكام سيطرتهم وسلطتهم. كان سوء الاستفادة موجود، لكننى أريد أن أقول أن هذه المسألة أو القضية ليس لها أى علاقة بحقيقة أو جوهر الدين، لكن قد تم إساءة الاستفادة من الدين».

استطرد رئيس مؤسسة باران حديثه قائلاً، «فى رأيى، حيث أننى أتحدث الآن عن الإصلاحات، أن الدين فى حاجة إلى الاستخدام العاقل الرشيد فى كافة الميادين والمجالات، وأنه حافظاً لكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، وأن الدين أدى إلى تطور عقل وخيال وحياة البشر على مر التاريخ».

أشار خاتمى أن «الثورة الإسلامية واحدة من الحركات ذات القيمة العالية فى القرن الماضى، وأشار أنها أدت إلى اقتراح الجمهورية الإسلامية بدلاً من الاستبداد، وصرح أن هذا الاقتراح لم يكن حدثاً سهلاً، وأن هذا الاقتراح كان بشكل دقيق إجابة للمطلب التاريخى لمجتمعنا». كما أكد رئيس جمهوريتنا السابق محمد خاتمى على مقولتين هامتين هما «العدالة» و«الأخلاق» بما لهم من دور محورى فى الدين،

وأكد على أهمية دور العدالة الاقتصادية التى توضح وتظهر أوضح وجه للعدالة من عدمه.

وتحدث خاتمى فى جزء آخر من حديثه: أن من الإصلاحات أن تتجلى العدالة والأخلاق فى القوانين. لو أننا فقط فى هذه المرحلة التى نريد أن نحدد فيها العمل، نكتفى ببيانات ورؤى الإمام والتى للأسف لم يتم الاستفادة منها، فسوف يتم زوال كثير من العقبات بصورة عملية ونستطيع أن نكون أصحاب مقررات وقوانين يمكننا أن نقول أنها عادلة وإنسانية».

– العدالة والأخلاق، مبدآن محوريان فى الدين:

تحدث خاتمى مستطرداً فى بحثه حول مقولتين هامتين هما «العدالة» و«الأخلاق» بما لهما من دور محورى وأساسى فى الدين، وأن الديمقراطية الشعبية متناسبة مع الدين، وأنها تخرج من قلب هاتين المقولتين.

وقال: «من الواضح أن العدالة من أكثر المبادئ محورية، وكانت من الموضوعات التى دعا إليها الأنبياء. وليست العدالة هنا فضيلة فردية، لكنها علاوة على ذلك فهى أساس الوجود الذى يدور جميع الخلق حولها، وكانت نظرة جميع الأنبياء إلى العدالة ومن بينهم رسول الإسلام (ص)، على أنها أساس النظام الاجتماعى.

وقال رئيس الجمهورية السابق خاتمى، لو طرحت هذه العدالة على أنها محور الدين، فسوف تكون فى رأيى فى ميدان الحياة الاجتماعية، والديمقراطية الشعبية أداة مناسبة لبزوغ العدالة التى هى محور دعوة الأنبياء والمرسلين.

وأنا أكتفى بالمعنى العام للعدالة وهو «أن يعطى كل ذى حق حقه».

وطرح ثلاثة أسئلة بعد ذلك، أولها، هل يوجد فى ميدان الحياة الاجتماعية للإنسان حق أسمى أو أعلى من أن يتحكم الإنسان فى مصيره؟ هل لديكم فى هذا الميدان السبيل الأنسب والأفضل من أجل تحقيق وإحقاق هذا الحق بأفضل من الحرية الشعبية (الديمقراطية)؟

«وهل من رؤية الدين والإسلام للعدالة، لا تتأتى الديمقراطية بصورة بسيطة جدا».

– رضاء أفراد المجتمع شرط الأخلاق:

أكد السيد محمد خاتمى أن «الأخلاق من المحاور الهامة فى دعوة الأنبياء»، وصرح «المجتمع الأخلاقى هو الذى يكون فيه سلوك أفراده ناشئ عن البصيرة، والاختيار، والإرادة الحرة، وكلما كان الإجبار والتحكم، فلا تكون هناك أخلاق. والمجتمع الذى تحكمه السيطرة والإجبار، لا يمكن أن يوجد فيه أثر على الأخلاق».

الأخلاق فقط سوف تكون فى المجتمع الذى يكون فيه سلوك جميع أفراده – بالإضافة إلى حكامه – ناشئاً عن الرضا وكما ذكرت، فإن الرضا هو من الأساسيات الهامة للديمقراطية». وأضاف خاتمى أنه لا يمكن التنفس بدون العدالة والأخلاق، وذكر أنه يجب أن تتجلى العدالة والأخلاق فى القوانين والمقررات.

– التأكيد على رؤى الإمام الخمينى فى أن نحظى بمجتمع متقدم:

وصرح خاتمى أن من رؤى الإمام، الاستفادة من نتائج الحضارة البشرية، وضرورة التوسع والتطور فى كافة المجالات، ودعم العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والحرية من أجل الجميع، وغيرها من الموضوعات التى تساعدنا بحد كاف بأن نحظى بنظام تكون قوانينه ومقرراته عادلة، وأخلاقية، ومنصفة، وإنسانية، وبهذا يمكن أن يكون لدينا مجتمع متقدم».

واستطرد رئيس حكومة الإصلاحيين قائلاً: «الحركة الإصلاحية لو لديها حديث أو كلام فهو: هل نحن نتحرك فى هذا الاتجاه أم لا؟ ولو لم نكن نتحرك، فأين المشكلة التى تواجه عملنا، وكيف يمكن رفع هذه الإشكالات؟».

وأكد السيد محمد خاتمى، «أنه فضلاً عن ذلك، فإن وجود جمع غفير من القوى المؤمنة، والعلماء، والخبراء، وذوى الفكر المستنير والمفكرين فى الحوزات والجامعات خاصة الحوزات العلمية يعد دعماً كبيراً من أجل الإصلاحات وعرض الرؤى القانونية التى سوف نحظى فى إطارها بمجتمع إنسانى عادل. إن من رسائل ومهام الإصلاحات تهيئة المجال من أجل ظهور هذه القوى المؤثرة فى ساحة الحياة الاجتماعية».

– الاستبداد هو بديل الديمقراطية:

أوضح السيد محمد خاتمى قائلاً: «حينما نعتمد على الديمقراطية والحرية الشعبية ونعتبرها من مبادئ الإصلاحات، وأنها متناسبة مع المعايير والقيم الدينية، فهذا ليس معناه أن الديمقراطية ليس بها عيب أو نقص».

وقال: «لقد كتبت كتباً ومؤلفات فى عيوبها، بل وأبحاث أيضاً وتحدث عنها الغربيون أنفسهم وغير الغربيين، لكن حديثى هو لو أن الحرية الشعبية (الديمقراطية) بها عيب، فالبديل أو البدائل كلها عيوب».

وصرح أن «بديل الحرية أو الديمقراطية» لن يكون إلا الاستبداد، والذى بدلاً من أن تكون العلاقة فيه بين الحاكم والمحكوم هى الرضا ومراعاة الحرمة فسوف تكون فيه العلاقة، وفقاً لقول «هيجل» علاقة الرب بالعبيد».

٣- تحليل لمواقف خاتمي الانتخابية المتضاربة

عباس خسرواني ■ رسالت (الرسالة) ٢٤/ ١/ ٢٠٠٩

منذ أن بدأ الحديث عن الانتخابات الرئاسية العاشرة أخذ الإصلاحيون يرددون اسم خاتمي ثم حسين موسوى فى محافلهم السياسية. حتى أصبح موضوع قدوم خاتمي أو موسوى واحدا من أهم موضوعات الانتخابات بين الإصلاحيين والأصوليين. ومنذ البداية أصرت الجماعات الإصلاحية وخصوصا أحزاب جبهة المشاركة ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية على تأييد خاتمي ودعمهورفضت كل ما عداه بل إنها قالت إن هذه الانتخابات من دون مشاركة خاتمي شتكون تجربة فاشلة، وطالبت كل الأحزاب الإصلاحية بأن تتخذ قرارها النهائى بدعم ترشيح خاتمي بلا أدنى نقاش. لأن هذا التيار يرى أن السبيل الوحيد للعودة إلى سدة الحكم ومن ثم الإطاحة بأحمدى نجاد هو دخول خاتمي انتخابات الدورة العاشرة ولهذا هى تصر على خاتمي. إلا أن هذا القرار الذى كان يجب أن يفرض على كل الجماعات الإصلاحية رفضته بعض جماعات هذا التيار ولم تقتنع به، ولم يتأتى الإجماع الذى كان يطمح إليه أنصار خاتمي. يضاف هذا الأمر إلى تردد خاتمي فى حسم مسألة ترشحهه من عدمه، لدرجة أنه بعد فترة بدأت تتردد أحاديث عن ترشيح حسين موسوى رئيس الوزراء أثناء الحرب المفروضة. والذى أدى إلى استمرار المعارك الكلامية على العكس من كل الدورات السابقة، عدم معارضة خاتمي لمقترحات أنصاره ورفاق الدرب، ويوما بعد يوما أصبح يتزايد تردد خاتمي الأمر الذى يؤدى عكسيا إلى زيادة احتمالية مشاركة حسن موسوي. وكان خاتمي قد أدلى بتصريحات أثناء زيارته لـ (ايلام) زادت من شفافية الأجواء السياسية المضببة التى تخيم على البلاد مع اقتراب موعد الانتخابات وأوضحت إلى حد ما ما هو مطلوب فى كلا الجناحين السياسيين. وكان خاتمي قد قال «مع احترامى لكل الأشخاص الذين أعلنوا ترشحهم للانتخابات الرئيسية أو الذين سيعلنون هذا الأمر أقول بعون الله سيتم أحد شخصين إما أنا وإما السيد حسين موسوي» وبعد شيوع هذا النبأ بدأت الكلام يتردد عن حتمية أو قطعية قرار خاتمي بالانصراف عن دخول هذه الانتخابات والتأييد القاطع لحسين موسوى بينما اعتبرها البعض لعبة سياسية وقالوا إنها ترشيح نهائى لخاتمي. على أية حال وجود أى من الشخصين كما قال السيد خاتمي سيكشف كثير من المعادلات الانتخابية فى كلا الجناحين.

التطورات المستقبلية فى التيار الإصلاحي

هذا التيار منذ البداية كان له مرشح نهائى وأكيد وهو السيد مهدى كروبي. بعد الانتخابات الرئاسية التاسعة وعدم تأييد بعض الأحزاب الإصلاحية له لم تعد له علاقة طيبة بينه وبين جزء من الكيان الإصلاحى المحسوب على خاتمي والمقرب منه جدا. وقد وصلت هذه الخلافات ذروتها فى انتخابات المجلس الثامن، ورأينا أن حزب اعتماد ملى لم يعقد معهم إئتلافا وتقدم بقائمة مستقلة. وبعد بدأ الإصلاحيين فعالياتهم الانتخابية طلب مهدى كروبى من المرشحين المحتملين فى التيار الإصلاحى وخصوصا السيد خاتمي أن قرارهم بالترشيح من عدمه بسرعة حتى يتضح مالذى يتعين على الجميع فعله. لكن لم تكن هناك استجابة لهذا المطلب، فأكد السيد كروبى على خوضه هذه الانتخابات حتى لو ترشح أمامه مير حسين موسوى أو خاتمي. وبما أن مجيء حسين موسوى أو خاتمي بات أكيدا فستكون هناك منافسة بين زعيمين إصلاحيين. لكن هل سيكون حكماء الإصلاحيين على استعداد لقبول هاتين الشخصيتين المؤثرتين فى جبهة الإصلاحات واللتين يقف وراء كل منهما طيفا كبيرا من هذا التيار، حيث إن تواجد الاثنين سيؤدى إلى تفتيت أصوات الإصلاحيين وحدوث انشقاق فى جبهة الإصلاحات وهذا الأمر سيكون ورقة رابحة بالنسبة للخصم الحقيقى (كل من هو غير إصلاحي) ومن المحتمل مع تأكد مشاركة حسين موسوى أو خاتمي أن تبدأ مشاورات موسعة لإثناء كروبى عن ترشيح نفسه. لكن من الآن من الممكن التوقع بعدم جدوى هذه المشاروات وأن يخوض هذه الانتخابات مرشحان إصلاحيان كما حدث فى الدورة السابقة؛ لأن السيد كروبى كان قد أعلن وبكل تأكيد عدة مرات أنه سيخوض هذه الانتخابات وأن مجيئه أو عدم مجيئه ليس مرتبطا بمجيئ (س) أو (ص). ولو أن السيد كروبى قرر التنحى لصالح أحد الشخصين أو لمصلحة الحركة الإصلاحية والبلاد فأنه سيخسر كثيرا أمام الرأى العام وستضآل الثقة الوطنية فيه، لكن السيد كروبى يذكر جيدا تعدد المرشحين الإصلاحيين فى الدورة السابقة، ويعتقد لو أن كل الإصلاحيين كانوا قد صوتوا له ولم يترشح كل من معين ومهدى عليزاد لكان

هو رئيس الجمهورية اليوم، على كل حال تفيد الشواهد أنه سيحدث تعددا فى المرشحين الإصلاحيين.

التطورات المستقبلية فى التيار الأصولي

نسبة تصريحات الأصوليين الانتخابية بالمقارنة بالإصلاحيين ضيئلة للغاية. ويبئون بأنفسم عن الدخول فى موضوع الانتخابات وقلما يطلقون تصريحات ذات أهمية فى هذا الصدد وربما يكون السبب فى هذا معرفة مرشحهم الأساسى وهو محمود أحمدى نجاد. فتقريبا تدور كل تصريحات الأصوليين الانتخابية حول محور أحمدى نجاد وخاتمي. وبصفة عامة من الممكن بالنظر إلى هاتين الشخصيتين المحوريتين فى التيارين السياسيين فى إيران تقسيم الأصوليين إلى ثلاث مجموعات. هناك مجموعة تعارض بشدة تأييد نجادوينظرون إلى ترشيحه بشكل سلبي. وهناك مجموعة قلبا وقالبا مع أحمدى نجاد ومن وجهة نظرهم صاحب مزايا عديدة تستحق التصويت له ويرونه الأجد بالنسبة للوجوه المطروحة. لكن هناك مجموعة أخرى لا تنظر إلى أحمدى نجاد فى إطار الأبيض والأسود، بل هى مع التكيز على النقاط الإيجابية فى حكومته لها انتقادات على الجوانب التنفيذية منها على سبيل المثال عدم الاستفادة القصوى من إمكانيات الإصوليين، والاستعانة ببعض القوى غير الفاعلة فى الحكومة. هذه المجموعة من الأصوليين فى حال أن التيار الإصلاحى جاء إلى الساحة بمرشح واحد مثل خاتمى أو مير حسين ستفرض على نفسها دعم نجاد ودخول الساحة بمرشح واحد ولن تجعل هناك مجالا للمساومة معه لحل النقاط الخلافية. أما إذا لم يكن الإصلاحيون أقوياء على الساحة الانتخابية، فستكون هناك فرصة للتحادث والتشاور مع أحمدى نجاد من أجل القبول ببعض المساوئ والعمل على تجاوزها. ويبدو أنه مع إعلان السيد خاتمى عن مجيئه أو مجيئ حسين موسوى سيقف معظم الأصوليين وراء نجادوسيدخلون المنافسة مع الإصلاحيين بإجماع الحد الأقصى، ومن هذه الزاوية فى نفس الوقت الذى يعتبر فيه مجيئ خاتمى تهديدا بالنسبة للأصوليين فإنه يعتبر أيضا فرصة.

خاتمى أم حسين موسوي

لو أخذنا بكلام خاتمى الذى قاله قبل فترة والذى يقوم على قطعية مجيئه أو مجيئ حسين موسوي، يكون لدينا سؤالا مفاده، أى الشخصيتين سيتم ترشيحه؟ ويبدو للوهلة الأولى من فكر وتأملات السيد خاتمى ورفاقه استنتاج أنه سيتم ترشيح أحد الاثنين حتى طبقا لزعمهم ينقذ البلاد من الوضع المتردى الذى آلت إليه. لكن يبدو أن تردد السيد خاتمى لم يحسم بعد ومن الممكن لمس هذا التردد فى عدم حسم إعلان دخوله الانتخابات أو عدم دخوله، ولو ألقينا نظرة على تصريحات خاتمى على مدى الشهرين الماضيين سنصل إلى نتيجة أنه يميل إلى ترشيح السيد حسين موسوي، ولا يميل كثيرا إلى ترشيح نفسه. وفى لقاء خاتمى مع أهالى منطقة (ايلام) أشاد فى غير مرة بحكومة مير حسن أثناء فترة الدفاع المقدس، وقام بشرح إنجازات هذه الحكومة. على سبيل المثال قال فى جزء من حديثه: «أحد مفاخر عهد المهندس موسوى سياسة أن الشعب الذى يتحمل ضغط الحرب ومشاكلها يشعر بالحد الأدنى من هذه الضغوط» «ومع قلة الدخل فى هذه الفترة كانت هناك سياسة التخفيف عن الشعب ومن المؤكد أننا لم نغفل عن الأعمال الأساسية» «وفى عهد السيد حسين موسوى كانت بعض الأعمال الأساسية» لكن هناك عدة أسئلة مهمة حول مدى نجاح مير حسين. الأول، إلى أى مدى يملك مير حسين القدرة على حشد الإجماع فى التيار الإصلاحي؟ ومع تأكد مجيئ كروبى ما حجم احتمالية تبلور إجماع الحد الأقصى على موسوي؟ وبالنسبة لمير حسين موسوى ماذا سيفعل مع التيار الراديكالى والمتطرف من الإصلاحيين؟ إلى أى مدى يمكن التعاون مع قوى المشاركة الذين يدعون أنهم السبب الرئيس فى الحصول على مقاعد السلطة بعد الفوز فى الانتخابات؟

وهناك مشكلة أخرى، الأحزاب الإصلاحية مثل المشاركة والمجاهدين أو حركة الحرية قبل أن تطالب بمجيئ مير حسين كانت تطالب بمجيئ خاتمى وكانت تشعر أنها معه تستطيع أن تعمل بشكل أفضل مع خاتمى أكثر من مير حسين ولهذا بذلت كل مساعيها لإقناع خاتمى بالترشح وكانت تتحدث عن أضرار عدم مجيئه. ولذا عدم مجيئ خاتمى طبقا لقول كثير من المحللين السياسيين سيؤدى إلى إحداث فرقة فى التيار الإصلاحى وهذا الأمر سيستغرق وقتا كثيرا من الإصلاحيين للتوصل إلى مرشح واحد. يقول عطريانفر فى هذا الصدد: فى حال طرح وجه آخر غير خاتمى فى الانتخابات وإعلان مير حسين استعداده لخوض الانتخابات القادمة، فإنه ليس فقط حزب كوادر البناء بل كل الأعضاء الذين يشكلون جبهة الإصلاحات سيتناقشون كثيرا ويتداولون فيما بينهم بشكل أكبر حول الإجماع على كروبى أو مير حسين. وكل الأشخاص الذين بذلوا جهودا منذ عدة أشهر فى إقناع خاتمى بخوض الانتخابات بعد تصريحات خاتمى حول إمكانية أن يخوض هو أو مير حسين الانتخابات أعربوا عن قلقهم من أن يخوض مير حسين الانتخابات بدلا من خاتمى وتذهب كل جهودهم هباء؛ ولهذا السبب يسعون لإظهار أن مير حسين هو الذى يسعى لإقناع خاتمي، وفى هذا الصدد يقول سيد حسن رسولى من كبار المدراء فى عهد الإصلاحات: حتى المهندس موسوى يسعى لإقناع خاتمى بإعلان ترشيحه لانتخابات الدورة العاشرة من رئاسة الجمهورية. وبعض الجماعات الإصلاحية أرسلت إشارات سلبية بخصوص

احتمالية ترشيح موسوي. وهنا يقول موسوى لارى وزير الداخلية فى حكومة الإصلاحات مدعيا إن خاتمى يملك أكثر من ٥٠٪ من الأصوات: بعض الشباب لا يعرفون موسوي، بل إن بعضهم قد ولد بعد أن اعتزل مير حسين الساحة لذا يجب أن تتخذ تدابير فى هذا الخصوص.

ويعالج صادق زيبا كلام موضوع الاختلاف بين موسوى وخاتمى من زاوية أخرى وحذر الإصلاحيين من مغبة استبدال موسوى بخاتمى فقال من حيث دائرة المدراء، المدراء المقربين من خاتمى هم من حزب المشاركة ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية وبعض الأعضاء السابقين فى مكتب دعم الوحدة، أما الأشخاص الذين سكون مقربين من موسوى فهم أشخاص ينتمون لجيل الثورة الأول؛ بناء على هذا بالنظر إلى حقائق علم الاجتماع الإيرانى الجناح اليمينى سيكون أفضل توافقا مع موسوى من الأشخاص المقربين من خاتمي. من المؤكد أن زيبا كلام فى الجزء الأخير من كلامه لم يأخذ فى اعتباره أن ما يسمى بالجناح اليمينى كان من المنتقدين بشدة اقتصاديا لحكومة مير حسين موسوى أثناء فترة الحرب.

أما اعتماد ملى فلا زال يعلق الأمل على إجماع الأصوليين على مهدى كروبي، وقد أدلى هذا الحزب بتصريحات صريحة ضد خاتمى، إذ قال منتجب نيا أحد المقربين من مهدى كروبى فى هذا الصدد «فى حدود معرفتى للسيد خاتمى والسيد موسوى وبالنظر إلى مدى إخلاصهم للأمة وللبلاد وخاصة تخوفهم على ما يسمى الإصلاحات بتصورى هناك احتمال ضئيل للغاية أن يخوض أحد هذين الجليلين الانتخابات القادمة» هذا العضو البارز فى حزب اعتماد ملى اعتبر مشاركة خاتمى أو موسوى فى الانتخابات بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على الإصلاحات وقال «آمل ألا يقدم هذان السيدان على هذا الخطأ.»

خاتمى الخيار النهائي

إعلان السيد خاتمى القائم على إما أنه أو مير حسين سيخوض الانتخابات الرئاسية القادمة على عكس التصورات المبدئية قوبل برد فعل سلبى من جانب الجماعات والوجوه الإصلاحية المقربة من خاتمي، لدرجة أنه بعد موقف خاتمى مباشرة لم ترحب بالتلميح لخوض موسوى الانتخابات بل واعتبرته خيار غير مناسب للأوضاع الراهنة.

وحالة عدم الرضا هذه عن موسوى راجعة إلى موقف جبهة الإصلاحات من توجهات موسوى الإقتصادية اليسارية وخطابه المعادى للغرب وليس واضحا بالنسبة لهم هل تغير مير حسين موسوى أم لا زال أسير الخطاب الأول للثورة.

تخبط فى جبهة الإصلاحات

لكن لن تحل كل مشاكل الإصلاحيين بمجيئ خاتمي؛ لأن له معاضين لا يستهان بهم داخل جبهة الإصلاحات نفسها. يقول سعيد حجاريان أحد الاستراتيجيين الإصلاحيين إن ترشيح خاتمى هو المسمار الأخير فى نعش الإصلاحات، إذ أنه سيؤدى إلى وحدة الأصوليين هذا من جانب ومن جانب آخر يجب أن نعترف أن الظروف الآن قد اختلفت ظروف ترشح خاتمى فى الدورة الرئاسية الأولى والثانية وقد لا يحصل على نسبة الأصوات التى تؤهله للوصول إلى مقعد الرئاسة.

خاتمي أو مير حسين موسوي

	خاتمي	مير حسين موسوي	إرجاء	لا أحد
ما شاء الله شمس الواعظين	*			
مصطفى تاج زاده			*	
محمد رضا طاجيك		*		
إلهه كولايي			*	
كريم ارغنده بور			*	
عماد افروغ		*		
عليرضا بهشتي		*		
محمد عطريانفر	*			
عباس سليمي نمين		*		
عيسى سحر خيز	*			
يد الله اسلامي			*	
عباس عبدي				*
حميد رضا جلايي بور	*			
إلياس حضرتي				*
عليرضا علوى تبار			*	
غلامعباس توسلي	*			
محمد رضا بهشتي		*		
محمد طبيبيان	*			
أحمد أحمدي				
صادق زيبا كلام		*		
حسن نمك دوست			*	
غلامرضا ظريفيان	*			
فرشاد مؤمني		*		
يوسف مولايي				*

٤- الإصلاح منذ البداية حتى شرح خاتمى له

محمد على أبطحى ■ اعتماد (الثقة) ١٦/١٢/٢٠٠٨

الإصلاح فى مجتمعنا السياسى الحالى هو شعار الفترة التى بدأت بالثانى من خرداد وانتخاب السيد خاتمى واختياره لمنصب رئيس الجمهورية. وهذه الفترة التى اكتملت بانتخابات المجلس النيابى السادس، روجت لإصلاحات سياسية جديدة وثقافة حديثة معاصرة قائمة أساساً على إحداث تنمية سياسية بشكل أوسع، وكان هدفها الرئيسى هو مأسسة الديمقراطية فى البلاد.

واللافت أن مصطلح الإصلاح والإصلاحات لم يكن رائجاً فى بداية هذه الفترة. وقد أكد السيد خاتمى نفسه مرارا على أن هذا المصطلح مطروحاً فى بداية الثانى من خرداد. فالظروف التى أحاطت باختيار السيد خاتمى كانت متسارعة وغير متوقعة إلى درجة أنها لم تترك فرصة لإعداد برنامج تنفيذى قبل الفوز فى انتخابات الرئاسة، حيث كان السياسيون والسيد خاتمى نفسه على اعتقاد بأن هذه الانتخابات على أقصى تقدير سوف تؤجل المنافسة فيها إلى مرحلة الإعادة، وأن منافسه الذى كان يحظى بتأييد رسمى واسع وشامل، هو الذى سوف يجلس على كرسى الرئاسة، وأن هذا سوف يعطى الفرصة للسيد خاتمى ومؤيديه حتى يتمكنوا من تنظيم ووضع برنامج ومنشور مفصل.

إلا أن حاجة المجتمع واحتياجاته كانت أسرع بكثير من كل هذه التوقعات. فقد كان الهيكل السياسى الرئيسى لحياة السيد خاتمى ومؤيديه فى هذه الانتخابات مكوناً من تيارات مختلفة وأطياف متنوعة. فقد كانت مجموعة مؤثرة من هؤلاء المؤيدين من أولئك الذين مثلوا تيار اليسار فى خط الإمام الخمينى وكانوا خلال عهد الإمام الخمينى الناشطين فى المجال السياسى كمسئولين ومديرين، ولكن بعد رحيل الإمام انتقلوا إلى عزلة سياسية نسبياً. وهؤلاء دخلوا ساحة الدعاية والدعوة على أساس شعارات تتمحور بشكل مركز حول الدين. أما المجموعة المهمة الثانية فى هذه التيارات والأطياف فقد مثلها المثقفون الذين أيدوا قضية تحقق المجتمع المدنى ومأسسة الديمقراطية، حيث كان الجانب الأكبر والرئيس منهم يؤيد الديمقراطية المتوائمة والمتمشية مع الدين. وأصبح المعلمون والطلاب وعلماء الدين ذوى الفكر الجديد هم حملة رسالة هذا التغيير إلى داخل المجتمع الإيرانى.

لقد كان القطاع الغالب من الناخبين فى هذه الانتخابات بالقطع هو جماهير المجتمع، ذلك المجتمع الذى كان ينتقل مسلك الحكومة التى كانت قائمة آنذاك وكان فى حاجة شديدة لمناخ جديد وجو مغاير يستطيع التنفس فيه. وكل هذه التيارات والأطياف والطوائف، رغم ما بينها من اختلافات كثيرة فى وجهات النظر، استطاعت أن تجد ما يربطها بنوع ما مع تلك الشعارات التى طرحها السيد خاتمى. وعندما جلس السيد خاتمى على كرسى الرئاسة كرئيس منتخب، دخل بالقطع معترك المشاكل الجمة التى كانت موجود فى العمل التنفيذى فى البلاد.

وقامت كل مجموعة من مختلف الجماعات المؤيدة فى انتخابات الثانى من خرداد بطرح تعريف وتفسير لهذا الحدث التاريخى المهم طبقاً لرؤاها المختلفة. وكانت أكثر النقاط المشتركة طبيعية بين كل هذه المجموعات هو مصطلح الإصلاح الذى مثل مفهوماً خاطئاً لدى كل مجموعة من هذه المجموعات. لقد قام الإصلاح كمصطلح مقابل لمصطلح الثورى على الأوضاع. ولم يكن لدى السيد خاتمى ولا لدى الناشطين فى فترة الانتخابات أى نية للثورة على الأوضاع والقضاء تماماً على البنى السياسية القائمة. والدليل على ذلك أن أيا من الشخصيات أو التيارات التى كانت ناشطة أثناء فترة الانتخابات وأدلوا بأصواتهم فيها لم يتحدث عن تغيير كامل وكلى لبنية الحكومة، أثناء الدعايا الانتخابية. بالقطع كان هناك شخصيات وتيارات لديهم هذا الرأى وطالبوا بالفعل بتغيير الحكومة، لكن هؤلاء كانوا فى الأساس جميعهم من الجماعات المعارضة الرسمية، وهم بالقطع لم يعطوا أصواتهم لأى أحد فى هذه الانتخابات، ولم يستطيعوا أن يدعوا هذا حتى وكانت منظمة مجاهدى خلق (المنافقين) هى أشهر هذه التيارات، وهذه المنظمة قامت منذ بداية انتخابات الثانى من خرداد بتنظيم أسوأ حملات الدعايا المضادة فى الداخل والخارج ضد السيد خاتمى الذى مد فى عمر النظام الذى كانوا يتصورون حسب ظنهم الواهى أنه قد وصل إلى نهايته. ومن ناحية أخرى وضع الإصلاح حداً فاصلا بينه وبين التيارات الرجعية والمحافظة، وهى التى ظل أنصارها يعتقدون ويؤمنون بضرورة الحفاظ على الأساليب الموجودة فى ساحة السياسة الداخلية وينظرون إلى جماهير الشعب نظرة ثانوية تجميلية ويعتبرون أنفسهم منصبين من قبل الخالق جل وعلا كرعاة وقيمين على عبيده من أفراد الشعب. وبهذا كان الإصلاح أكثر المصطلحات طبيعية وموائمة مع الوقع،

حيث صار المحور الذى يتمحور حوله ما يقوم به الأفراد ومختلف التيارات من تنظير سياسي، وأخذ العنوان العام للنظرية والمقولة السياسية والاجتماعية التى يطرحها النخبة يتشكل حول محور الإصلاح. هذه الوحدة لم تكن تتم بالقطع إلا تحت عنوان الإصلاح والإصلاحات. وما من شك فى أن ثمة اختلافات كثيرة فى وجهات النظر حول مفهوم هذا الإصلاح.

فقد جنح البعض إلى الإفراط، بينما اتسم البعض الآخر بالتفريط، وبين هذا الإفراط والتفريط، طرحت مقولات ونظريات كثيرة باسم الإصلاح. وكانت هذه المقولات والنظريات المتفاوتة والمتباينة سببا فى بروز خلافات سياسية كثيرة. بدليل ما قامت به جمهرة وسائل الإعلام، التى تعتبر من خصائص المجتمع الحر وتعد قاطعاً بارزاً وناجحاً فى المجتمع المدنى، من ردود أفعال كثيرة وسريعة وانعكاسات مختلفة لمختلف هذه النظريات والمفاهيم المتعددة والمتباينة وما كانت تساهم به من تسريع فى مباراة الوصول إلى التشدد. كذلك لا يمكن إغفال دور المحافظين الأقوياء داخل الحكومة فى تشجيع ومساندة هذا التشدد بطريقة غير مباشرة. فهؤلاء كان هدفهم الانتقام من المبدأ الذى جاءت به انتخابات الثانى من خرداد، حيث مهدوا المجال لتحويل المجتمع إلى الراديكالية وإسماع صوت المتشددين على نطاق واسع بما قاموا به من هجوم قضائى وأمنى وسياسى وإعلامى ودعائى على كيان الإصلاح، وكذلك بالأزمات والمشاكل التى اختلقوها للحكومة والدولة والمجلس السادس.

فتحويل المجتمع إلى الراديكالية وإسماع صوت المتشددين كان بالقطع هو مطلب المحافظين الذين كانت تحت أيديهم أسباب القوة الحقيقية وخاصة فى المجال القضائى والدعوى والإعلامى. فهم الذين كانوا يقومون كل تسعة أيام بتدبير أزمة جديدة للحكومة والدولة، وكانوا يقومون بتضييق حلقة الحصار حول الإصلاح والإصلاحيين بشكل أشد، بالاعتقالات والسجن ومهاجمة الناشطين السياسيين من الإصلاحيين المتشددين وغير المتشددين.

والأهم والأدهى من هذا كله أنهم كانوا بتضييقهم الخناق على المناخ السياسى يوما بعد يوم يصفون أى نوع من الشعارات الإصلاحية على أنه حركة متشددة، ويصفون خاتمى نفسه ومن تجاوزوه والمحافظين الأكثر من خاتمى نفسه على أنهم مجموعة واحدة، حتى ينتقموا من المبدأ الذى جاءت به انتخابات الثانى من خرداد، ومن حركة الإصلاح فى المجتمع ككل. ومن الطبيعى أن يحمل منفذوا هذا المخطط فى قلوبهم بغضاً وحقداً أشد على الإصلاحيين غير المتشددين والإصلاحيين المعتدلين بسبب ما لديهم من شعبية أكثر وبسبب كثرة مخاط بينهم بين جماهير الشعب. وقد استغلوا الدين كوسيلة فى ذلك، وهو بالقطع لا يزال يحتفظ بكونه أكثر الوسائل تأثيراً داخل المجتمع. لقد استخدموا أفضل وسيلة لديهم لكى يتمكنوا من تصوير وتعريف مبدأ الإصلاح والتحرر ككل على أنه تشدد. حتى يصيبوا الشعب باليأس والإحباط فى هذا الجو المظلم والملئ بالفوضى والاضطراب، ويسيطروا من جديد على مقدرات القوة والسلطة السياسية باستخدام وسائل مختلفة، وقد نجحوا بالفعل فى ذلك. ربما كان ينتظر من السيد خاتمى أن يخصص الوقت الكافى ويبحث عن فرصة فى نفس هذه الفترة لكى يقوم بتعريف وشرح وتبين الإصلاحات التى يقصدها قبل أن يقوم الآخرون بذلك لكونه زعيم الإصلاح وبوصفه الشخص الذى حصل على أصوات جماهير الشعب على هذا الأساس وذلك حتى لا تسجل كل هذه النظريات والتعريفات والشروح حول الإصلاح باسمه وحتى لا يتعرض مبدأ الإصلاح نفسه لهذا التشويه الذى لحق به. إلا أن السيد خاتمى كان يرى نفسه رئيسا للجمهورية بشكل أكثر من هذا، وكان يعرف نفسه على أنه المكلف بحل مشاكل الحياة لشعبه وأزماته المعيشية القائمة أكثر من أن يعتبر نفسه زعيم الإصلاح. الآن وقد حدثت وقائع وأحداث هذه السنوات وانقضت على أى صورة كانت. فإن كل شخص وأى شخص بالقطع له الحق فى أن يكون لديه تعريفه الخاص وشرحه وتفسيره للإصلاح والإصلاحات.

ورغم أنه قد طرحت تعاريف وشروح مختلفة وبمفاهيم متفاوتة تماماً ومتناقضة أحيانا للإصلاح والإصلاحات، إلا أنه مازال ينتظر من السيد خاتمى أكثر الآخرين أن يقوم بتحديد تعريف للإصلاح والإصلاحات وأن يقدم شروحاً لها بكل شفافية، وبروايته هو شخصياً، حتى وإن كان هذا قد تأخر من الناحية الزمنية. كان يجب أن يحدث هذا وليس بسبب قرب الانتخابات ولا بسبب احتمال أن يرشح نفسه لخوضها ويحصل على أصوات الناخبين. ولكن بسبب أن هذا التعريف والشرح كان ضرورة استوجبتها الحاجة إلى الإصلاحات، وأن السيد خاتمى كان يجب عليه أن يشرح مقصده من هذه الإصلاحات قبل الآخرين حتى تعرف الغالبية العظمى من المجتمع والتى مازالت لا تطالب بثورة جديدة ولا تطالب بالحفاظ على الأساليب الماضية بسبب تغيير الأجيال، وتطالب بإصلاح الأمور، ماذا كان يقصد السيد خاتمى من الإصلاح والإصلاحات، لهذا السبب أقدم السيد خاتمى بعد عقد جلسات واجتماعات مكثفة طوال العامين الماضيين على تدوين وكتابة الإصلاحات التى يقصدها، وطرحها للبحث والمناقشة خلال عدة جلسات حضرها النخب فى المجتمع الإيرانى، وقام فى النهاية بنشرها وذلك حتى تتضح وتتحدد الإصلاحات التى يقصدها، وحتى تتضح حدودها بشفافية وبروايته هو شخصياً ولكى يفصل هذه الحدود عن باقى التعريفات والشروح الأخرى التى طرحت حول الإصلاح والإصلاحات.

هل يجب أن نتجاوز أحمدى نجاد؟

د. على مطهرى ■ تابناك (المنير) ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٨

يعتبر تجاوز الرئيس محمود أحمدى نجاد أو عدم تجاوزه من القضايا الرئيسية التى يجب بحثها فى ما يخص الانتخابات الرئاسية القادمة فى إيران. إن الأصوليين الذين يحكمون الآن هم أنفسهم أول من طرحوا هذا السؤال، وذلك بهدف إعمال النقد الذاتى، وإجراء المقارنة الواجبة فيما بين أحمدى نجاد وغيره من المرشحين الآخرين، وذلك بهدف انتخاب واختيار الأصلح لتقديمه كمرشح لهم فى الانتخابات القادمة.

من الثابت أن العصبيات الحزبية والفئوية، وكذلك التشنجات والتشددات الفردية من شأنها أن تؤذى مصالح الدولة والثورة الإسلامية، ومن ثم تلحق الأذى والضرر بمصالح الإسلام وحقوق الشعب. كذلك لا يفوتنا أن المرشد كان قد أعلن تأييده لأحمدى نجاد، ومن ثم فإننا لا نملك مسئولية بحث هذا التأييد من زاوية ما إذا كان خطأ أو إلهاما شيطانيا للهروب من المسئولية.

إن اختيار الأصلح وفقاً لما هو سائد يعد تكليفاً شرعياً لكل إنسان فى أى انتخابات تجرى، ومن ثم فالمؤكد أن إشارات أو تصريحات المرشد فى هذا الصدد سوف يكون لها تأثير ما.

إننى أعتقد أن مبادرات المرشد بشأن تأييد الحكومة الحالية وميله من أجل استمرار وبقاء هذه الحكومة لأربع سنوات أخرى بغض النظر عن أن سلوكه العام يقوم على تأييد جميع الحكومات إنما يرجع إلى أمرين، الأول: ألا تنقطع النجاحات النووية والثانى هو الاحتراز من عودة الإصلاحيين للحكومة مرة أخرى، الأمر الذى من شأنه إحداث تغيير فى هيكل النظام.

المؤكد أيضاً أن مرشد الثورة الإسلامية يقف بنفسه على كل نقاط الضعف فى حكومة أحمدى نجاد أكثر من أى شخص فينا، ومن ثم فإنه إذا وجد أن المحافظين قد أجمعوا على شخص آخر أقوى من أحمدى نجاد فإنه لن يخالفهم فى ذلك.

مما لا شك أن الحكومة الراهنة لها دور أساسى فيما يخص متابعة قضية البرنامج النووى، لكن المؤكد أيضاً أن الثقة فى شخص رئيس الجمهورية إنما تشكل العامل الأساسى لنجاح الحكومة الراهنة فى هذا الصدد.

الثابت أيضاً أن نجاح الحكومة الراهنة فى الوصول إلى جميع المحافظات والمدن والقرى إنما يعد أمراً مشهوداً ولا يمكن إنكاره.

مع كل هذا فإن أوجه النقص الموجودة فى هذه الحكومة تبدو بارزة للعيان، ولا يليق كتمانها من جانب المحافظين لأن هذا الكتمان سيصبح سبباً موجباً لغضب الله - تعالى - . فالحكومة الراهنة شأنها شأن كل الحكومات الأخرى لها محاسنها وعيوبها ونجاحاتها وإخفاقاتها فى جميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية، لكن المهم هنا هو: هل نجحت هذه الحكومة فى المجمل العام أم لا؟

أولاً: فيما يخص القطاع الاقتصادى:

فمن المسلم به أن الحكومة الراهنة لم يكن لديها برامج محددة أو كوادر ماهرة، وأنها كانت كثيرة التجريب والخطأ. إن التغييرات المتوالية لوزراء الاقتصاد ورؤساء البنك المركزى وسعر الفائدة والتسهيلات البنكية تعد أدلة دامغة على ما تذهب إليه، أيضاً تعد زيادة أسعار التليفونات ثم التخلى عن تلك الزيادات والعودة مرة أخرى إلى الأسعار القديمة تعد شاهداً آخر، كما أن الواردات التى تمت بلا حساب فيما يخص السكر، والقطن، والفاكهة، والتى وجهت ضربات شديدة للإنتاج المحلى هى دليل على سوء الإدارة الاقتصادية لهذه الحكومة.

فى العام الراهن الحالية استوردنا حتى الآن ٨ ملايين طن قمح بينما كنا فى الأعوام السابقة قد وصلنا إلى حد الاكتفاء الذاتى فى هذا المحصول، والمؤكد هنا أن تأثير الجفاف كان قليلاً فى هذا الصدد.

على صعيد آخر، فإن إنشاء محطات الطاقة الجديدة لإنتاج الكهرباء لم يمض وفقاً للخطة التنموية الموضوعة، ولهذا فقد أصبحنا خلال الشهور السابقة أسرى الانقطاع المتعاقب من الكهرباء، وسوف نتحمل هذه المعاناة فى الشهور القادمة أيضاً.

الرقابة على الأسعار فى حكومة أحمدى نجاد لم تصل إلى نتيجة بعد، فى حين أن جزءاً من التضخم ناتج عن الزيادة الوهمية فى الأسعار. وبشكل عام لا يمكن القول بأن الحكومة الراهنة هى حكومة موفقة فيما يخص القطاع الاقتصادى.

ثانياً: فيما يخص الأوضاع السياسية:

بشكل عام يمكن القول بأن الحكومة الحالية حكومة موفقة فى هذا الصدد، وذلك على الرغم من أننا نرى بعضاً من نقاط الضعف والقصور. إن فاعلية الدول اللاتينية ضد السياسات

الاستعمارية الأمريكية، والموقف الحازم والحاسم فى القضية الفلسطينية، والمكانة المعنوية لإيران فيما بين الشعوب العربية وذلك بالرغم من أن الموقف الإيرانى كان قد تحول إلى إعلان الصداقة مع الشعب الإسرائيلى ما أصبح سبباً لتعجب تلك الشعوب العربية، والوجود الفعال فى المنظمات العالمية نصف المستقلة مثل دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى، وكذلك المنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاى ومنظمة الدول الناطقة بالفارسية، كل ذلك يعد من جملة النجاحات السياسية لهذه الحكومة.

لكن ميل، بل ولع هذه الحكومة من أجل إنشاء مكتب رعاية مصالح أمريكية فى طهران، وكذلك إجراء مباحثات مباشرة مع الولايات المتحدة، والتى أعلنت عدة مرات بواسطة النواب والمستشارين للسيد رئيس الجمهورية، والتى كان آخرها تلك التصريحات التى أعلنها السيد (مشائى) فى اليابان، والتى أعلن فيها أنهم يريدون مباحثات مباشرة بين أحمدى نجاد وأوباما، إنها مسألة أو قضية مثيرة للعجب، هنا تحديداً نذكر بالرسالة المتسرعة التى بعث بها رئيس الجمهورية إلى أوباما، والتى كانت سبباً لإهانة واحتقار الأمة الإيرانية.

ثالثا: فيما يخص الناحية الثقافية:

الواقع أن ممارسات وسلوك هذه الحكومة فى هذا الصدد لم تكن إيجابية فهى كانت شبيهة من حيث التسامح والتساهل بممارسات وسلوك الحكومة الإصلاحية. الأكثر من هذا أنها بدت أكثر جرأة من حكومة الإصلاحات.

إن التصريحات المتكررة لمستشار رئيس الجمهورية، وكذلك رئيس هيئة التراث الثقافى فيما يخص احتقار والتقليل من شأن الحجاب، والصداقة مع الشعب الإسرائيلى، والقول بعدم وجوب وضع خطوط فاصلة فى عالم اليوم بين الناس، وأنه لا يوجد فاصل يفرق بين الإيمان والكفر، وأنه لا يمكن لأى دين أن يسيطر على العالم، وتأكيدهما سعادته على ضرورة العودة إلى إيران القديمة، وإحياء كورش وداريوش، وإهانة القرآن فى منتدى السياحة فى إيران بحجة احترام التقاليد المحلية والتى كانت دائماً موضع تأييد حقيقى من جانب رئيس الجمهورية إلى الحد الذى دفع مرشد الثورة للتدخل من أجل إنهاء وإلغاء إحدى الاحتفالات من جهة، وإلى الحد الذى دفع بعض مراجع التقليد ونواب المجلس لدفع أصوات الاعتراض الصحيحة ضده من جهة أخرى، كل هذه الأمور تعد من مظاهر التجرؤ للحكومة الحالية تجاه الثقافة الإيرانية الإسلامية.

فيما يخص هيئة التربية البدنية فقد كان الوضع على نفس هذا المنوال أيضا. مثلاً اختيار مدرب رجل من أجل تدريب بعض الفرق الوطنية النسائية، وذلك على عكس نصوص القانون، والعمل من أجل إيجاد منافذ نسائية للأندية الرياضية للرجال، وعدم الاكتراث بإيجاد نطاقات جغرافية مستقلة للمسابقات الدولية النسائية، وبدلاً من ذلك الإصرار على المشاركة فيها بأى وضع كان، بل وإهداء ميدالية إلى أحد الرياضيين التابعين للكيان الصهيونى بواسطة أحد المسئولين الأوليمبيين الإيرانيين، هذا فضلا عن السجل الهزيل والنتائج المخزية التى لا يمكن القبول بها، والتى تحققت فى الأوليمبيات الأخيرة كل ذلك يعد جزءاً من الحقائق المرة التى تمت بين أركان هذه الهيئة.

إن الاعتراض والمخالفة الصحيحة من جانب رئيس الجمهورية تجاه مشروع حماية الأخلاق العامة فى المجتمع، والحيلولة دون تنفيذ ذلك بواسطة قوات الأمن الداخلى فى الوقت الذى لا تملك الحكومة نفسها ذلك، حتى فيما يخص الأماكن الحكومية، إنما قد ساهم فى إعطاء الصفة الرسمية للأساليب غير الأخلاقية والممارسات المنافية للآداب العامة، كما يعد نموذجاً آخر من الأداء الضعيف للحكومة فيما يخص قطاع الثقافة.

إن انتشار الكتب ذات المضامين النسوية المخالفة للعفة وإعادة طبعها للمرة الرابعة، وكذلك نشر كتاب آخر حول العلاقات الجنسية بين النساء والرجال فى الغرب مصحوباً بصور ورسومات للمرة الثالثة، ثم فى المقابل تقوم الحكومة بغلق المجلة الأسبوعية (المواطن اليوم) ومحاربة حرية الرأى إنما يعد نموذجاً آخر على السلوك الثقافى المزرى لهذه الحكومة. أيضاً لم تظهر الحكومة أى ساكن تجاه الثقافة العامة ومحاربة مظاهر الثقافة الغربية فى المجتمع مثل انتشار الكلمات الأوروبية فى يافطات الأماكن والمحلات العامة، بل والأدهى من ذلك تجد فى بعض الأحيان أن بعض المؤسسات التى تروج للملابس والزى الغربى مثل مؤسسة (بنتون) تحصل على ترخيص لها لممارسة نشاطها داخل الدولة. من ناحية أخرى، فإن عدداً من نقاط الضعف ترتبط بشخص السيد أحمدى نجاد، ومن ثم ترتبط بعملية إدارته لشئون الدولة.

أول هذه النقاط تقليص دائرة معاونيه ومستشاريه. إنه لم ولن يستفيد من كل القدرات الإدارية وغير الإدارية الموجودة فى الدولة، وهو يميل إلى اختيار الأفراد المطيعين والتابعين له. إن الكثيرين من المديرين وكبار المستشارين الذين يعملون معه إما أنهم كانوا يعملون معه فى بلدية طهران أو أنهم كانوا زملاء له فى جامعة العلوم والصناعة أو كانوا أساتذة له، وهذا الأمر عيب خطير، فإدارة الدولة تعنى سعة الصدر والإحاطة العلمية والمعنوية الشاملة.

ثانياً: تغليب منطق الجدل. إن فى قصة التصريحات الباطلة للسيد مشائى، وكذلك فى قضية تخلف السيد كردان دليل واضح لهذا العيب وهذا المنطق فالسيد رئيس الجمهورية لا يزال يضغط من أجل تبرير أمور يعد بطلانها أمراً بديهيا، وهو

فى هذا يعرض مبدأ من المبادئ الأساسية للنظام للخطر، فبدلاً من أن يشجع المخطئين على الاعتذار نراه يدفعهم إلى العكس، وإلى عدم تقديم الاستقالة، وهو مستعد إلى لإشعال النيران من أجل منديل الملك. هو يتلقى جميع الانتقادات، والتى تطالب بعضها بإسقاط حكومته، قائلا بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان، ثم السعى نحو إقناع معارضيه بما يرى.

ثالثها: الميل نحو تمحور واختزال الكل فى احمدى نجاد وهو الأمر الذى يبدو الأخطر فهو يميل إلى إبعاد المجلس بل إنه فى الأصل لم يقل بأنه يشعر بالمجلس وبقراراته. إن حادثة شراء البنزين التى حدثت مؤخراً من جانب وزارة النفط بأمر مباشر من رئيس الجمهورية وذلك عن طريق بيع النفط الخام خلافا لقانون الموازنة العامة للدولة فى العام الحالى أو دفع قروض إلى بعض الدول من دون تصديق المجلس، تعد من الشواهد الأخرى الدالة على هذا الإدعاء. إن تعطيل النظر فى مشروع النقل والمواصلات الخاص بالعاصمة طهران، وربط ذلك بالتصديق على مشروع "مونوريل" إنما هو دليل آخر على ما نقوله به. هذا الأمر يدعمه الامتناع عن سداد الميزانية المصدق عليها من جانب المجلس إلى شركة مترو الأنفاق، وشراء، تسعة آلاف أتوبيس لبلدية طهران بحجج وذرائع واهية هو دليل دامغ أيضاً على ما نقول به بغض النظر عما إذا كانت هذه الحجج والذرائع ذات طبيعة سياسية تهدف إلى إخراج المنافس من الميدان، حيث تعد هذه الحجج فى حد ذاتها ذات دلالات خاصة بخيانة حقوق الشعب.

رابعها: التناقض بين الشعارات أو بين الشعار والعمل هو مشكلة السيد أحمدى نجاد الأخرى. إن إنكار "الهولوكوست" أو على الأقل إثارة الأسئلة بشأنها إنما هو أمر لا يتوافق ولا ينسجم، بل ويختلف مع الدعوة أو القول بالصداقة مع الشعب الإسرائيلى. أيضا إن شعار تنفيذ العدالة لا يتوافق مع عدم تنفيذ العدالة بشأن السيد كردان. أيضاً إن شعار العيش البسيط مع ترشيح شخص ملياردير لوزارة الداخلية هو أمر غير منسجم وقائم على التناقض.

خلاصة القول، أنه يجب على المحافظين أن ينظروا للانتخابات الرئيسية القادمة بعين مفتوحة ويقظة، وأن يتخلصوا من الأفكار الخيالية الوهمية.

يجب عليهم أن ينظروا بعين منصفة لآراء الحكومة التاسعة، وأن يضعوا النقاط الإيجابية والنقاط السلبية فى ميزان القضاء، وأن يختاروا ويرشحوا المرشح الأصلح من بين المرشحين المحافظين من أجل ضمان أفضل لأهداف الثورة الإسلامية وحقوق الشعب، فإذا ما قاموا بهذا كله فإنهم يكونوا بذلك قد قاموا بأداء وظيفتهم الاجتماعية ومهمتهم الإلزامية ويكونون أيضاً بذلك قد ساعدوا -وبحق- مرشد الثورة.

تفسير الحكومة الائتلافية
خطاب رضائى لقيادات النظام والأحزاب

تابناك (المنير) ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٨

بعث محسن رضائى أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيرانى، وقائد الحرس الإيرانى الأسبق بنسخة من الخطاب الذى أرسله إلى رؤساء السلطة الثلاثة (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، وزعماء النظام والأحزاب السياسية فى إيران إلى حبيب الله عسكر أولادى زعيم جمعية المؤتلفة الإسلامية اليمينية، وأمين عام جبهة أتباع خط الإمام، يشرح فيها اقتراحاته حول الحكومة الائتلافية. ووفقاً لتقرير الموقع الإلكترونى "تابناك" فقد أوضح أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام فى رسالته (أسس هذه الحكومة الائتلافية المسئولة والفعالة والتى تجعلها مختلفة عن الطرح السابق المتعلق بحكومة الوحدة الوطنية. وفيما يلى نص هذه الرسالة وملحقاتها:

"بسم الله

الأخ العزيز حضرة السيد/ عسكر أولادى

"واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا" (آل عمران، ١٠٣)

بعد التحية،،،

بداية، لقد تعجبت من حكمكم السريع - وأنتم أحد رواد الثورة (الإسلامية) - الرافض "الحكومة ائتلافية فعالة ومسئولة". ومما لا شك فيه أن ذلك كان من جراء الخلط

الذى وقع بين هذا المشروع (الطرح) ومشروع "حكومة الوحدة الوطنية"، بينما أن مشروع الحكومة الائتلافية تختلف تماماً عن حكومة الوحدة، وسبق أن قلت عنه "إن إيران ليست فى ظروف تسمح لها بمتابعة مشروع حكومة الوحدة" (حديث لـ محسن رضائى مع صحيفة اعتماد "الثقة الوطنية"). ورغم أننى قد اقترحت مثل هذا المشروع من منطلق المصلحة العامة إلا أن الإصلاحيين قد اعترضوا عليه، وسرعان ما أصبح مسكوتاً عنه. إن طرح حكومة الوحدة الوطنية يرجع إلى الاتفاق بين قيادات الأجنحة بينما يتخذ قرار الحكومة الائتلافية من داخل الأجنحة وعبر العناصر النشطة الأخرى. وأتصور أنه يتحتم علينا إيجاد ساحة وطنية تشتمل على المصالح القومية والحياتية للمجتمع، ويتعين على كل من يعتقد فى النظام الإسلامى- سواء من الموجودين داخل الأجنحة أو المستقلين، أو من الموجودين فى الحاكمية (السلطة) أو داخل المجتمع - المشاركة معاً فى إيجادها.

هذا ونلاحظ أن ثمة اختلافاً بين الساحة الوطنية وساحة الأجنحة، إذ أن الأولى تعلو فوق الأجنحة لتقترب بالمصالح القومية، أما الثانية فتعود إلى فطرة الاختلاف فى إدارة الدولة. بمعنى آخر، فإن الأولى تقوم على التعاون والإخاء أما الثانية تقوم على التنافسية التى قد تقضى على الفرص، والأهم إبراز الضعف فى مواجهة المخاطر والتهديدات.

حكومة ائتلافية فعالة ومسئولة:

لقد سبق أن طرحت مشروع الحكومة الائتلافية قبيل انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة بعدة أشهر، وذلك حينما تقدمت لأحد مقامات الدولة الكبار بطلب مكتوب يقتضى بتجمع المرشحين المبدئيين (الأصوليين) الستة وأن ينتخبوا مرشحاً واحداً من بينهم على أن يكون المرشحون الآخرون ضمن مجلس حكومته بعد ذلك، وأن يديروا السلطة التنفيذية بصورة جماعية. فمن المؤكد أنهم يشكلون محوراً للوحدة بهذه الطريقة، فضلاً عن حصول برنامجهم على إجماع تام. غير أننى قد علمت أن أحد علماء طهران الكبار كلف من قبل (مسئول) رفيع المستوى فى الدولة بإبلاغى أنهم كانوا بصدد تنفيذ مثل هذا المشروع، ولكن للأسف ما حدث داخل مجلس التنسيق قد جعلهم يتخلفون عنه، أما وبعد أن رأيت نشوب الصراعات من قبل الجماعات المتشددة التى من الممكن أن تعصف بالوحدة داخل الجبهة المبدئية، ونتيجة اعتراضى على الأوضاع الجارية، قررت التنحى عن المسألة لصالح الشعب الإيرانى. وعلى أية حال، ستبقى مسألة تشكيل الحكومة الائتلافية الفعالة والمسئولة بما لديها من برامج توفيقية الضمان على عدم بروز الاختلافات داخل العملية الانتخابية، بل على العكس ستساعد على توثيق التعاون بعد إتمام الانتخابات ومن ثم جاء اقتراحى القائم على الوحدة للمرشحين المبدئيين بتشكيل حكومة ائتلافية فعالة ومسئولة تتصدر انتخابات الرئاسة بمرشح واحد ممثلاً عن الجماعة، والبقية يشتركون معه فى حكومته لأربع سنوات قادمة. ففى غير هذا الوضع لما أمكن لفرد بمفرده، وبدون التنسيق مع الجماعة من إدارة السلطة التنفيذية أو التغلب على مشكلات الدولة ولا حتى من انتهاز الفرص الداخلية والخارجية، ولا من مواجهة التهديدات فى حال - لا قدر الله - من نشوبها. ولا شك أن أهم وظيفة تقع على عاتق رئيس الجمهورية هى تشكيل حكومة فعالة تطرح برنامجاً يلقى إجماعاً فى إطار السياسات الرئيسية فى البلاد، وبدون ذلك تتقلص شعبية هذا الرئيس أو ذاك وحكومته أيضاً. غاية الأمر أنه يتحتم علينا التغيير من أجل التمهيد لقدوم حكومة فعالة ومسئولة تحول الأجواء إلى تعاون جماعى لإدارة دفة الأمور.

حكومة ومجتمع توحيدى:

لقد أشارت الآية الشريفة "واعتصموا بحبل الله جميعاً" على الوحدة، وأكدت على ثلاثة معانى خاصة: الاعتصام بحبل الله يؤدى إلى الوحدة، وحبل الله هنا يعنى طاعة الله ورسوله، أما فى فترة الغيبة (غيبة الإمام الثانى عشر عند الشيعة)، فالطاعة هنا تستقى من الفقهاء فى عصر الجمهورية (الإسلامية).

وكذا فكلمة "جميعاً" تؤكد على الجماعة وتعاون الجميع وليس الفرد بمفرده. ولهذا جاءت كلمة "ولا تفرقوا" تأكيداً على وحدة الصف ومجتمع التوحيد، فالوحدة أساس التوحيد بينما الفرقة منبع الشرك "ولا تكونوا من المشركين، من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون" (الروم آية ٣٢).

والواقع أن ما نتمتع به من إسلام، ونظام جمهورى إسلامى، وزعيم عالم، ونخبة متفردة يحقق الوحدة التى تجعلنا أفضل حكومات العالم سواء من حيث البعد التفعيلى أو البعد الأخلاقى والقيمى لكن النجاح الذى تحقق على مدار العقود الثلاثة الماضية فى عهد الجمهورية الإسلامية لا يجب أن يجعلنا نغتر بأنفسنا أو حتى نتصارع على المغانم وإنما نركز فى النهوض من قبل عودة قوى مثل تلك القابعة على حدودنا الشمالية- روسيا، أو قوى مثل قوى الولايات المتحدة القريبة من حدودنا الجنوبية والغربية، والتحول إلى قوى كبرى فى المنطقة مثلما فعلت الولايات المتحدة فى أقل من ستين عاماً فقط حينما أخذت مكان بريطانيا.

على أية حال، ينبغى الاستفادة من الفرص لتحويل إيران إلى إمبراطورية علمية ثقافية واقتصادية فى المنطقة، لاسيما بعد دخول كافة الإمبراطوريات العسكرية فى العالم خلال الفترة القصيرة القادمة، خاصة أننا لا نحتاج لمثل تلك الإمبراطوريات، وقد أشارت بعض تقارير المخابرات المركزية الأمريكية أن إيران مؤهلة للقيام بهذا الدور خلال

الفترة القادمة.

وأنا أدعى أن الوصول لتلك المكانة إنما يتحقق عبر الوحدة والتعاون وترك الماضي وتعبئة كافة الإمكانات القومية التي تساعد على تكوين مجتمع متحضر تكون له الريادة في المنطقة والعالم. ومن هنا نقول إننا لسنا في حاجة لا إلى الليبرالية الديمقراطية ولا الاشتراكية الديمقراطية وإنما يجب علينا أن نبدع نماذج جديدة سواء في الانتخابات أو سائر المجالات الاجتماعية والسياسية الأخرى. بمعنى آخر إحداث توافق ما بين الإسلام والديمقراطية، وكما ذكرنا آنفاً إن تشكيل حكومة مسئولة تتجاوز عملية التجنيح يكون بمقدورها الوصول عبر الساحة الوطنية إلى أهدافها المرجوة. ولكن يبقى السؤال: هل الديمقراطية الدينية هي فقط التي تعنى اجتياز الأفراد لأهلية مجلس الرقابة على القوانين؟ أم أن النماذج الانتخابية لا يجب أن تراعى التوافق بين الأصول الإسلامية والأخلاقية؟ وهل في الانتخابات لا يجب المحافظة على الوحدة؟ أم إنما قاصرة فقط على النزاعات والصراعات والتفرقة؟ والأهم، هل الفوز في الانتخابات لا يعني التعاون والتنسيق بين النخبة لتحقيق الأهداف؟ على أية حال، فتحقيق مثل تلك النماذج أمر ليس باليسر ولكن بمشاركة أمثالكم يمكن تجاوز المعوقات وتحقيق الأهداف، وتباعاً لم أجد أمامي سبيل غير أن أبعث إليكم برسالة مفتوحة ليس من أجل تلقى الجواب عليها وإنما لتوضيح الإبهامات المحيطة بالمشروع المقترح والسائدة في المجتمع هذه الأيام.

محسن رضائي

(١٤/١٢/٢٠٠٨)

ملاحق الرسالة:

أسس وإنجازات الحكومة الائتلافية:

حكومة ائتلافية (مجتمع توحيدي) ومساحة وطنية في ظل الديمقراطية، على مدار العقود الثلاثة الماضية من تأسيس الجمهورية (الإسلامية) استطاعت إيران احتلال المكانة الأولى الدفاعية، الأمنية والسياسية في المنطقة، لكنها من ناحية أخرى، يعتقد أنه مازال أمامها الكثير على تحقيق حكومة فعالة نابعة من إرادة شعبية حقيقية، وذلك رغم بنيتها الديمقراطية التي أوجدتها في مجتمع يستلهم قواعده من الإسلام، ولذلك نرى أن الفرضية القائلة بأن الأمة الإيرانية هي أمة سياسية وليست أمة تنمية وهي فرضية خاطئة لكون الأمة الإيرانية أمة تنمية وحضارة أيضاً، وعلينا إعادة النظر في الأطروحات التي سادت مجتمعاتنا خلال الفترة الماضية، خاصة لو علمنا زيادة التوتر السياسي والرؤى السلبية حول أداء السابقين في الإدارة التنفيذية، وإشاعة أجواء من عدم الثقة، والزيف وتبادل التهم بين النخب، عوضاً عن التعاون والتنسيق بينهم وهذا بدوره ما قد يثير المخاوف حيال هوية الثورة على الصعيد الداخلي، وإضاعة الفرص السياسية، والاقتصادية على الصعيد الدولي، وترك الساحة هكذا بدون إصلاح يحول دون القدرة على تحقيق الأهداف.

وأتصور أن عبور تلك الأزمة يكمن في تحديث الأجواء العامة بالدولة، خاصة أجواء الانتخابات، وذلك يتحقق عبر الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، ومن النماذج الديمقراطية الفاعلة، وكلما تم الإسراع في هذا التحديث كلما أمكن الاستفادة من الفرص التاريخية التي نادراً ما قد تحقق مثل انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وبدء العد التنازلي للقدرات الأمريكية عبر السنوات القليلة الماضية، فقط علينا التمهيد لحزمة من الإجراءات حتى يتسنى ذلك، ومن أهم الإجراءات التي يجب اتخاذها:

١-امتلاك نماذج قادرة على تحقيق حكومات فاعلة ومسئولة تنبع من إرادة شعبية قائمة على الديمقراطية.

٢-تشكيل مساحة وطنية بمساعدة النخب والأجنحة السياسية ورواد الثورة.

٣-إعادة تعريف الهوية والإيديولوجية الثورية بما يتوافق مع الظروف التي تعيشها إيران اليوم مع العالم الخارجي والأسس الإسلامية وأفكار الإمام.

وفي هذا السياق، أعتقد أن الاقتراح بإيجاد حكومة فاعلة ومسئولة بمشاركة النخب كافة يمكن أن تحقق هذا النموذج الفاعل بجوار الديمقراطية وإيديولوجية الثورة القائمة.

أسس الحكومة الائتلافية الفاعلة والمسئولة:

(أ) الاستفادة من النخب:

إن فلسفة تشكيل الحكومات قائمة بالأساس على إدارة وتنمية المجتمعات لتحسين أحوال البشر، وإدارة المجتمعات تتم عبر عنصرين، زعيم وإرشاداته، بحيث يحمل العنصر الأول على عاتقه توجيه المجتمع بينما يحمل الثاني تقدم هذا المجتمع، ولا يتسنى تحقيق الوظيفتين دون الاستفادة من النخبة، حيث كانوا يتشاورون "وشاورهم في الأمر" وهو ما جعل (مقام) زعيم الثورة دائماً ما يتشاور مع مئات المستشارين قبيل طرح السياسات العامة في إيران. ومن ناحية أخرى، نجد في الدول المتقدمة أن الناخبين يتخذون الأفضل الذي يجتمع عليه سواء النخب في داخل الحزب أو خارجه حتى يتثنى إدارة الدول بطرائق مثلى.

(ب) الابتعاد عن الشخصية المحورية:

تكمن إحدى جوانب الشخصية المحورية في الانتخابات وتشكيل الحكومة على الروع المرتبطة برئيس الحكومة والتي تتمحور حوله رئاسة السلطة التنفيذية حتى ولو كان بدون برنامج، وبالتالي فإن أي تنمية اقتصادية أو سياسية لا تكون قائمة على أولويات وخطط مسبقة وإنما تنطلق في ذلك على الأداء الشخصي لرئيس الحكومة، وهكذا فإن أي علاقات

خارجية وسائر الأمور الأخرى تتعلق بمدى توجه هذه الشخصية المحورية، بما يعنى أن أداء هذه الشخصية تتحكم فى مصير الحكومة لفترة سنوات أربع أو حتى ثمانى ولو كانت بدون برامج وتنطلق من الشعارات فحسب.

الكف عن الكل وإلا فلا:

يعتقد أن إحدى أبرز أضرار الديمقراطية هى عدم وجود تصور لدى الأغلبية عن مشاركة الأقلية فى إدارة المجتمع. وهنا يأتى السؤال، فهل كسب أغلبية الأصوات لحزب أو شخص ما فى الانتخابات يخول لهذا الحزب أو ذاك الشخص حجب المجتمع والإسلام من إمكانات الآخرين؟ وهل تحرم الأقلية من المشاركة فى إدارة شئون الدولة من جراء حصولها على أقل من ٤٩٪؟ عموماً هذا الأسلوب القائم على التنافسية والصراع أو الحصول على كل شئ وإلا لا، لم يعد الأمثل لخدمة المجتمع، خاصة أنه ينفى خدمات كبرى عن هذا المجتمع.

الحكومات الائتلافية:

تحمل الحكومات الائتلافية على عاتقها إدارة مجتمعاتها فى أغلب الدول المتقدمة، وذلك يتأتى عبر طريقين: الأولى تتحقق فى حال عدم حصول الحزب على الأغلبية المطلقة (النصف إضافة إلى صوت)، فيلجأ إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع الأحزاب الأخرى لتحقيق الحد الأدنى من الأصوات اللازمة، ومن ثم تتكون حكومته من عدة أحزاب مختلفة. أما الطريقة الثانية، فهى التى تتمثل فى حصول الحزب على الأغلبية المطلقة، ولكنه بالرغم من ذلك يشارك معه أحزاب أخرى فى حكومته تحقيقاً للمصلحة العامة، ولعل ما يوضح ذلك، ما حدث فى الانتخابات الأمريكية الأخيرة عندما قام باراك أوباما، ولأول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة السياسى ليس بدعوة منافسه فى الانتخابات- السيدة كلينتون- فحسب وإنما بمشاركة السيد "جيتس" وهو من أبرز أعضاء الحزب المنافس له، لدرجة أن البعض قد وصف عمل "أوباما" هذا بخيانة الشعب الأمريكى، أما الواقع أن اتخاذ القرار جاء فيما يبدو لتحقيق المصالح القومية الأمريكية بعيداً عن حسابات الأجنحة. على أية حال، فهناك ثمة طريقة ثالثة لتأسيس حكومة ائتلافية وهى التى تتناسب مع ظروف مثل دولتنا وهو ما يأتى الحديث عنه لاحقاً.

الحكومة الائتلافية الفاعلة والمسئولة:

فى هذا السياق، سبق أن طرحنا منذ بضعة أشهر ماضية، وتحديداً قبل شهر يونيه الماضى مسألة الحكومة الائتلافية المسئولة مع بعض رموز الثورة وآخرين من المرشحين المحتملين للمبدئيين، وأتذكر أن الجميع كان مرحباً بالمسألة، وأوضحنا أن نموذج الحكومة الائتلافية يختلف تماماً عن طرح حكومة الوحدة الوطنية التى حدث التشاور حولها داخل الأجنحة وبين قادتها. أما الحكومة الائتلافية فالتشاور حولها كان بالأساس بين مرشحى رئاسة الجمهورية من المبدئيين، إذ أن فكرتها الأساسية تدور حول وصول ٣٠ شخصاً من النشطاء والذين أثبتوا جدارتهم فى مناطقهم مع المرشحين الجديرين بخوض انتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة، ثم يتم تصفيتهم على مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: انتخاب مرشح أو عدة مرشحين للرئاسة، يعنى أن كل شخص من المرشحين المبدئيين ومجموعة الـ ٣٠ يطرح برنامجه وفريقه الذى سيدير به شئون البلاد، وعليه الإجابة على كافة الأسئلة، ووفقاً للرد يحصل المرشح على ترتيب تصاعدى حتى تنتهى إلى مرشح واحد واثنين.

المرحلة الثانية: المشاركة فى مؤتمر للنخبة، وفيه يعرض المرشحون الذين تم تصفيتهم من المرحلة الأولى ومعهم أيضاً مجموعة الـ ٣٠ الآخرين على اختبار تشارك فيه النخبة (٤٠٠ خبير) من مختلف التخصصات حتى نتتهى إلى مرشح واحد.

المرحلة الثالثة: أما فى هذه المرحلة الأخيرة، فيجتمع مجموعة الـ ٣٠ والذين لم يحصلوا على أغلبية الأصوات ويبرمون تعهداً مع المرشح المنتخب على أن يشمل التعهد العناصر التالية:

١-أن يخوض هذا المرشح المنتخب عن مجموعة الـ ٣٠ المنافسة الانتخابية مع المرشحين الآخرين.

٢-أن يلقى هذا المرشح التأييد اللازم من مجموعة الـ ٣٠.

٣-يتعهد هذا المنتخب أن يشكل حكومته من مجموعة الـ ٣٠ والمرشحين للرئاسة الآخرين (سواء مستشارين أو مساعدين أو وزراء).

٤-يتعهد هذا المنتخب التشاور مع مجموعة الـ ٣٠ فى كافة الأمور.

٥-يلتزم المنتخب بالعمل على البرنامج الذى قد تحدد مع مجموعة الـ ٣٠.

٦-وكذا يجب أن يكون برنامج أو خطة المنتخب متوافقة مع الخطة العشرينية.

٧-يتم الإعلان وبكل شفافية عن كافة الإجراءات التى اتخذت للشعب.

سمات الحكومة الائتلافية الفعالة والمسئولة:

١-وجود برنامج عمل واضحة فى إدارة المجتمع.

٢-التشاور مع النخب فى شئون الرئاسة.

٣-تتمتع أعضاء هذه الحكومة بالخبرة اللازمة والمسئولية الكاملة.

وإضافة إلى تلك السمات، ثمة خصائص أخرى لمشروع الحكومة الائتلافية المقترح لاسيما ممارسة الديمقراطية بطرائق مثلى، وتحقيق الإرادة الحقيقية للشعب، وتطابق بنية هذه الحكومة مع النظام، ومحاولة تقليص الانحراف عن الأهداف والسياسات العامة، والأهم أنها ستنهى سلطة الشخصية المحورية فى الحاكمية.

ومما سبق أود ذكر أن ثمة مرشحين بالقوة لرئاسة الجمهورية، وهناك من طلب منى ترشيح نفسى لهذه الانتخابات القادمة، ولكنى أقول أن مقعد الرئاسة وهم كبير وكل من يجلس عليه يجد أن أحواله تتغير، وحينها يشعر أنه يجب تغيير العالم وقد ينسى تغيير نفسه، لذلك فإننى أخشى من هذا المقعد على مستقبل الشعب الإيرانى ونظامه، وعلينا الاستغراق كثيراً فى التفكير حول هذا الموضوع، ويعنى تغيير الدستور، وإحياء منصب رئيس الوزراء، والكثير من الأطروحات المرتبطة بهذا السياق. غاية الأمر أن أهم تلك الأطروحات هو أطروحة الحكومة الائتلافية الفعالة والمسئولة التى يجب تفعيلها مع الانتخابات القادمة، خاصة أن ملف الانتخابات قد يصاحبه الكثير من الانهيارات الأخلاقية وقيم الثورة، إضافة إلى التركيز على الشخصية المحورية الباعثة للأنانية والغرور، بجانب ظهور العدائية على ساحة إيران السياسية، الأمر الذى يهيئ الفرص لأعداء الشعب الإيرانى، وهذا بدوره ما يجعلنا فى حاجة إلى تفعيل نظام جديد يحول دون ذلك، ودون أن يتجاهل قيم وإيديولوجية الثورة، وفى الوقت نفسه، يعمل على عدم إضاعة الفرص التاريخية على إيران شعباً ونظاماً، وهذا ما نجده يتحقق فى تفعيل نظام الحكومة الائتلافية الفعالة والمسئولة.

وأخيراً أقول لو أن سياستنا هى ديننا، فإن ديننا هو التوحيد، وكذا يجب أن تكون سياستنا توحيدية، ومن هذا المنطلق، تتنافى كافة أشكال المهاترات والانفعالات إزاء المعارضين والأعداء، وتباعاً نقوى أمام المشركين ونتراحم فيما بيننا أيضاً (أشداء على الكفار رحماء بينهم)، وهذا لن يكون إلا بتشكيل الساحة الوطنية والحكومة الائتلافية الفعالة والمسئولة، ولذا لزاماً على كتابة هذا المحتوى فى رسالة وإبلاغها لكافة رؤساء السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، والقضائية)، وزعماء النظام والأحزاب السياسية فى إيران.

منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية
تحليل السلوك الانتخابى فى سبعة عشر عاماً

■ على باقرى ■ أمروز (اليوم) ٢٦/١٢/٢٠٠٨

مما لا شك فيه أن دراسة وتحليل السلوك السياسى والهيكلى لأى حزب أو جماعة سياسية يمكن أن تتم عبر العديد من الآليات والأدوات الهامة والمفيدة على السواء فى مقدمتها أو على رأسها "الانتخابات"، مرجع ذلك أن الانتخابات -دون أدنى شك- واحدة من أهم المظاهر أو الظواهر الكاشفة لجوهر وحقيقة "الخط" و"السلوك" الحزبى.

من هنا فإن هذه الدراسة سوف تعمد إلى دراسة وتحليل السلوك الانتخابى لمنظمة "مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية" طوال السبعة عشر عاماً الأخيرة بهدف إجراء تقييم حقيقى لعمل هذه المنظمة فى التاريخ السياسى للدولة خلال العقدين الماضيين.

فى شهر "مهر" من العام ١٣٧٠ هـ.ش/ أكتوبر ١٩٩١ حصلت منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية على التصريح اللازم لممارسة النشاط السياسى من وزارة الداخلية، وهو ما كان يصادف دخول المناخ السياسى للدولة تحت تداعيات وفاعليات الزخم الخاص بانتخابات مجلس الشورى الإسلامى فى دورته الرابعة.

من هنا فإن المنظمة وجدت نفسها فى مواجهة هذه الانتخابات فى اللحظة الأولى التى تشكلت فيها وحصلت على شرعيتها الداخلية، وكذلك شهدت إشهارها الوجودى، من هنا فإن البيان "الثانى" الذى صدر عن هذه المنظمة (البيان الأول كان بشأن إشهارها والإعلان عن برنامجها وأهدافها) كان متعلقاً وبشكل أساسى ومباشر بالانتخابات الرابعة لمجلس الشورى الإسلامى.

الانتخابات الرابعة للمجلس.. المقاومة فى مواجهة الضغوط التى سعت إلى إخراج كلى لجناح "خط الأمام" من السلطة:

الحقيقة أن الانتخابات الرابعة لمجلس الشورى كانت ساحة لصدام حقيقى وصراع جاد بين اليسار "خط الإمام" وبين الجناح الذى بدأ "بالجناح اليمينى، وذلك من أجل

الحصول على أغلبية مقاعد المجلس التشريعى فى الدولة الذى كان حتى ذلك الوقت تحت السيطرة الكاملة للجناح اليسارى. هذا فى حين أنه عقب وفاة الإمام الخمينى فى ١٩٨٩، كان الجناح اليمينى قد نجح فى إخراج السلطتين الأخريين (السلطة التنفيذية والسلطة القضائية) من تحت سيطرة الجناح اليسارى بشكل نسبى كبير إلى حد ما. من هنا فإن مجلس الشورى الإسلامى قد أضحى فى عام ١٩٩١ هو آخر "قاعدة" لتيار خط الإمام فى داخل الهيكل السياسى الرئيسى للدولة.

ومع اقتراب اللحظة الحاسمة لانتخابات المجلس الرابع -يوماً بعد يوم- كانت منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية (سوف نكتفى "بمنظمة مجاهدى الثورة" من الآن فصاعداً) تزداد جهازية لخوض غمار هذه الانتخابات، وذلك من خلال المشاركة فى الاجتماعات والفعاليات الخاصة بجماعات "خط الإمامة" والتى كانت تضم: مجمع روحانيون مبارز، ومكتب تدعيم الوحدة (دفتر تحكيم وحدت)، والجمعية الإسلامية للمعلمين، والجمعية الإسلامية لمدرسى الجامعات، والجمعية الإسلامية للمهندسين، وجمعية ممثلى الأغلبية فى المجلس الثالث.

لقد كان الرفض الواسع نسبياً لصلاحية وأهلية مرشحى خط الإمام والمستقلين فى الانتخابات الرابعة للمجلس والذى كان يحدث على هذا النحو الواسع لأول مرة، كان سبباً مباشراً لأن تتجه المنظمة إلى التحالف مع مكتب تدعيم الوحدة، والجمعية الإسلامية للمعلمين، والجمعية الإسلامية لمدرسى الجامعات، والجمعية الإسلامية للمهندسين والدخول جميعاً فى الانتخابات تحت عنوان "تحالف خط الإمام" وإصدار بيان تحليلى فى ١٤ فروردين ١٣٧١ هـ.ش/ ٤ أبريل ١٩٩٢ بشأن الممارسات والأساليب الرامية لاستبعاد وتهميش دور "الثورة" ومن ثم "النظام" فى إدارة شئون الدولة، وكان مما قالوه فى هذا البيان ما يلى:

".. ونحن نعتذر عن تقديم قائمة المرشحين للانتخابات الرابعة لمجلس الشورى الإسلامى عن دائرة طهران، إلا أننا سوف نتمسك بالتحرك وفقاً للمبادئ والمعتقدات الإسلامية، ونعلن فى الوقت نفسه عن وفائنا والتزامنا بالنظام المقدس للجمهورية الإسلامية ومصالحه العليا، وحماية الوحدة الوطنية والقومية، والتصدى لمطالب وإدعاءات أعداء الإسلام والثورة".

فى الوقت نفسه كان مجمع روحانيون مبارز- على رغم توافقه النسبى مع تحالف خط الإمام فى إدانة واستنكار السلوك الخاص بالمؤسسات المختصة والمسئولة عن إقامة وتنفيذ الانتخابات بشأن رفض ورد صلاحية الكثير من مرشحيه- كان قد أكد مشاركته فى المنافسات الانتخابية عبر تقديم قائمة تضم ثلاثين مرشحاً عن دائرة طهران. من هنا فإن الجماعات المشاركة فى تحالف خط الإمام أعلنت: "أنه على الرغم من الاختلاف القائم فى وجهات النظر بشأن الخط والتوجهات الاقتصادية والسياسية لعدد من المرشحين الذين ورد ذكرهم فى قائمة "مجمع روحانيون مبارز" -الخاصة بطهران- إلا أنهم يعتبرون أن هذه القائمة- فى المجمل العام- هى الأرجح والأكثر تفضيلاً وقبولاً".

على أية حال، انتهت المرحلة الأولى لانتخابات المجلس الرابع من دائرة طهران بوصول اثنين من هذه القائمة إلى المجلس، الأمر الذى خلق قناعة ذهنية مفادها وجود فرصة حتى المرحلة الثانية بشأن إمكانية تغيير نتائج الانتخابات. واستناداً لهذا التحليل فقد دخلت كل الجماعات المشاركة فى "تحالف خط الأمام"- فيما عدا مكتب تدعيم الوحدة- فى المنافسات الخاصة بالمرحلة الثانية من الانتخابات. ومن ثم انضمت إلى مجمع روحانيون مبارز ليدخلوا بقوة فى المرحلة الثانية (الجولة الثانية الخاصة بالإعادة) لكن نظراً للمناخ الدعائى- الانتخابى- الإعلامى الذى كان سائداً فى ربوع إيران آنذاك، لم يسفر هذا التغيير السلوكى عن فائدة تذكر، واكتسحت قائمة الجناح اليمينى عن طهران وحققت فوزاً أو انتصاراً مطلقاً.

الواقع أن الكثيرين من المحللين السياسيين قد اعتبروا أن السلوك السياسى لمنظمة مجاهدى الثورة- فى تجربتها الانتخابية الأولى- خاصة ما يرتبط منه بتغيير البوصلة فى الجولة الثانية من انتخابات المجلس الرابع- كان قد شابه الخطأ وأنه قام استناداً على تحليلات غير صحيحة- ومن ثم استنتاجات خاطئة- للمعادلات السياسية الخاصة بترتيب وتوازن القوى السياسية داخل الدولة.

انتخابات رئاسة الجمهورية السادسة.. استمرار سياسة الصبر والانتظار:

أقيمت الانتخابات السادسة لرئاسة الجمهورية فى صيف ١٣٧٢ هـ ش/ ١٩٩٣م فى وقت كان الجناح اليسارى- خط الإمام- يعيش مرحلة مطلقة من الصمت بعد انتهاء أعمال المجلس الثالث وبداية المجلس الرابع مفضلاً لسياسة الصبر والانتظار من جانب جميع القوى والجماعات السياسية المشكلة له فيما عدا "الجزء الطلابى" (طلاب الجامعات) المنتمين إلى هذا التيار. ولهذا السبب قررت جميع القوى السياسية اليسارية الامتناع عن المشاركة فى انتخابات رئاسة الجمهورية السادسة مفضلين متابعة مجريات المنافسات الانتخابية الجارية آنذاك بين كل من رئيس الجمهورية آنذاك (هاشمى رفسنجانى) والمنافس الحقيقى له الدكتور "أحمد توكلى" الذى كان يتمتع بشكل غير علنى بتأييد بعض الأجنحة المشكلة للتيار اليمينى الذى حدث فقط أن بعضاً

من الجماعات والقوى السياسية قد عمدت إلى نشر بيان سياسى اقتصادى وثقافى تشرح فيه وتحلل الأوضاع السائدة فى الدولة من دون أن تعلن تأييدها الواضح أو الصريح لأى من المتنافسين فى الانتخابات الرئاسية. من هنا كانت منظمة مجاهدى الثورة من جملة القوى والجماعات السياسية التى عبرت واجتازت هذه الانتخابات من خلال إتباعها لسياسة "الصمت المطلق".

الانتخابات الخامسة لمجلس الشورى.. بداية استراتيجية المشاركة النقدية:

عندما أقيمت الانتخابات الخامسة لمجلس الشورى الإسلامى فى أسفند ١٣٧٤هـ ش/ مارس ١٩٩٥ كانت الجبهة التحالفية التى كانت قد شكلت فى عام ١٣٧٤هـ ش/ ١٩٩٢م تحت راية "تيار أو تحالف خط الإمام"، قد صارت أسيرة لتشتت وانقسامات حقيقية جراء خروجها من الساحة السياسية، ومن ثم بنية السلطة فى الدولة. هذا التشتت كان محصلة ونتيجة للسياسات الاقتصادية المسماة بـ "التعديل" والتجربة غير الموفقة للأطياف والتيارات المتشاركة فى حل المشكلات والقضايا الاقتصادية فى الدولة. ومن ناحية أخرى، فقد كانت السيطرة المطلقة "لليمين التقليدى"، وكذلك سعيه الحثيث من أجل إعمال قبضته التامة على السلطة من جهة، وإلغاء "اليمين الحديث" (المنفتح)، من دائرة السلطة من جهة أخرى، والحيلولة دون عودة الجناح اليسارى مجدداً من جهة ثالثة.. كانت من جملة الأسباب الرئيسية التى دفعت تيار "اليمين الحديث" إلى السعى نحو تشكيل تحالف قوى جديداً تحت زعامته من أجل امتلاك القدرة الحقيقية اللازمة لمنافسة اليمين التقليدى، وهو الأمر الذى نجح فى تحقيقه عبر تشكيل كاركزاران "كوادر التعمير والبناء" معلناً فى الوقت نفسه عن أن هدفه الأساسى يتمحور حول "الحيلولة دون تحقيق السيطرة المطلقة للسلطة من جانب اليمين التقليدى"، وهو الأمر الذى أدى إلى تحفيز وتشجيع سائر الجماعات والقوى الأخرى مثل تحالف خط الإمام، واليسار الجديد، وبدوره اليمين الحديث إلى اتخاذ مواقف مماثلة.

من هنا جاء إصدار منظمة مجاهدى الثورة خلال الفترة من أكتوبر ١٩٩٥ وحتى فبراير ١٩٩٦ (موعد إقامة الانتخابات الخامسة) لسبعة بيانات تفصيلية وتحليلية أوضحت وكشفت فيها عن ثوابتها الفكرية ومشروعاتها الخاصة بتغيير المجتمع من جهة، وطبيعة المشاركة السياسية من جهة أخرى. لقد أدى هذا التحرك من جانب المنظمة إلى حدوث نوع من الحراك فى داخل جناح خط الإمام اليسارى، ومن ثم مشاركة الجمعية الإسلامية للمعلمين، والجمعية الإسلامية لمدرسى الجامعات، والجمعية الإسلامية للأطباء (فى الجولة الثانية من الانتخابات). أما مجمع روحانيون ومبارز فإنه لم يكن قد وافق- من الأساس- على الدخول مجدداً فى الحياة السياسية مرة أخرى، فى حين تركت "الجمعية الإسلامية للمهندسين" ومعها "مكتب تدعيم الوحدة"- الساحة الانتخابية وذلك بعد ممارسات مجلس صيانة الدستور ورفضه صلاحية عدد كبير من مرشحى خط الإمام عن دائرة طهران وبعض المدن الكبرى المناظرة.

على أية حال، فإنه فى الوقت الذى كانت الجماعات السياسية - المعروفة باسم تحالف خط الإمام- كانت قد شاركت فى هذه الانتخابات فإنها لم تتمكن من استكمال قائمتها الانتخابية عن دائرة طهران نتيجة لرفض صلاحية الكثير من مرشحيها من جهة، وعدم إقبال عدد كبير من المرشحين على الدخول تحت رايتها فى هذه الانتخابات من جهة أخرى، ومن ثم فإنها دخلت المنافسات الخاصة بدائرة طهران بقائمة لم تضم غير ٢٤ مرشحاً تمكن منهم أحد عشر مرشحاً من الدخول فى جولة الإعادة، ولم ينجح فى دخول المجلس من هؤلاء غير أربعة مرشحين فقط -فى الإعادة- كما نجح أيضاً بعض المرشحين الذين كانوا يتمتعون بتأييد هذا التحالف فى بعض المدن الأخرى.

الذى حدث فى تلك الانتخابات أن القوى والتيارات السياسية غير اليمينية كانت قد تمكنت من حصد مائة مقعد من مقاعد البرلمان فى الدورة الخامسة ما جعلها تشكل جماعة مقاومة حقيقية حالت دون سيطرة الجناح اليمينى على المجلس. إلى جانب هذه الإنجازات التى تحققت للقوى غير اليمينية والتى فى مقدمتها منظمة مجاهدى الثورة، فقد جاء طرح نظرية "المشاركة البناءة" بمثابة نظرية فاتحة، ومن ثم خطاب سياسى إرشادى- من جانب تيار خط الإمام بهدف متابعة ومواصلة الجهود من أجل تحقيق وإعمال أفكاره، وأيضاً أطروحاته فى الساحة السياسية للدولة، وذلك على الرغم من أن بعض الناشطين السياسيين، وكذلك القوى والجماعات السياسية كانت قد لامت -واعترضت على- سلوك المنظمة فيما يخص عدم تمسكها بمواقفها المعلنة، خاصة ما يتعلق منها بعدم المشاركة فى الانتخابات فى حال وجود إفراط من جانب مجلس صيانة الدستور فيما يتعلق برفض صلاحية المرشحين.

انتخابات رئاسة الجمهورية السابعة.. انتصار حديث المشاركة النقدية

لقد أسفر النجاح النسبى فى الانتخابات الخامسة لمجلس الشورى الإسلامى عن إضعاف نسبى لقوة التيار اليمينى التقليدى من جهة، وأدى إلى خلق وإيجاد نشاط وثقة بالنفس فيما بين القوى المشكلة لتيار خط الإمام، وكذلك المستقلين من جهة أخرى.

من هنا فإنه منذ منتصف ١٣٧٥ هـ.ش / أواخر عام ١٩٩٦ بدأ الجميع فى بذل الجهود الحقيقية والجادة من أجل

إيجاد مرشح قادر على منافسة المرشح الذى سيختاره اليمين التقليدى لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية السابقة، وهو ما بدأ البحث عنه بين جميع القوى والجماعات والأجنحة السياسية المختلفة.

عقب إعلان المهندس موسوى عن عدم رغبته فى الترشيح لانتخابات رئاسة الجمهورية وفق ما كانت تتمناه القوى السياسية المعارضة للاحتكار اليمينى، بدأت الجهود الحقيقية من أجل اختيار مرشح مناسب يحظى بموافقة الجميع ويقبل الدخول فى المنافسة الانتخابية الرئاسية. فى هذا الوقت تحديدا كانت المنظمة -مجاهدى الثورة- تسعى من أجل الحصول على موافقة جميع القوى السياسية المؤيدة لها بهدف ترشيح السيد محمد خاتمى بوصفه شخص مؤمن بخط الإمام من جهة، ويحظى بقبول مجتمعى مناسب من جهة أخرى، ومن ثم تسعى نحو إمكانية تشكيل سلوك انتخابى فعال من جانب الشعب فى انتخابات رئاسة الجمهورية السابعة من جهة ثالثة.

انتخابات مجلس الخبراء الثالثة.. العودة إلى استراتيجية الانزواء:

كانت الانتخابات الرابعة لمجلس الخبراء هى أول انتخابات جرت فى عصر الإصلاحات حين جرت فى مطلع السنة الثانية لتولى حكومة الإصلاحات السلطة. فقد تمت هذه الانتخابات فى وقت كان الإصلاحيون يتمتعون فيه بدعم وبتأييد شعبى كانوا قد حصلوا عليه فى الثانى من خرداد، ما كان يكشف عن استعداد قوى لديهم بإعمال الوجود الحقيقى، لكن الذى حدث أن أغلبية المرشحين الدينيين الإصلاحيين والمستقلين الذين كانت تتشكل منهم قوائم الإصلاحيين تم استبعادهم ورفض صلاحيتهم لخوض انتخابات مجلس الخبراء، وذلك عن طريق مجلس صيانة الدستور فلقد امتد هذا الرفض لدرجة أنه يشمل أيضاً "آية الله موسوى خوئينى" ما شكل رسالة واضحة للإصلاحيين مفادها أن بعض الدوائر تعتبر "حرماً أمنياً" الدخول فيها غير ممكن.

على هذا النحو.. وكنتيجة لذلك، عمدت بعض القوى إلى اعتماد سياسات نقدية واعتراضية على انتخابات مجلس الخبراء فى مقدمتهم روحانيون مبارز ومعهم جميع القوى الإصلاحية، بما فيها تلك القوى التى كانت قد قدمت قوائم انتخابية للمشاركة فى الانتخابات. كل هذا كان يحدث والسيد محمد خاتمى- أبرز أعضاء مجمع روحانيون مبارز- يعيش عامه الثانى على رأس السلطة التنفيذية كرئيس للجمهورية، وهو ما شكل عاملاً "مفارقاً" آخر، حيث أجبرته مكانته كرئيس للجمهورية على توجيه وإصدار بيان للأمة يدعوها فيه لضرورة المشاركة فى الانتخابات الخاصة بمجلس الخبراء، ما كان سبباً مباشراً فى رفع وتقوية معدلات المشاركة الشعبية فى هذه الانتخابات.

والآن وبعد عشر سنوات تقريباً على تلك الانتخابات التى جرت فى العام ١٩٩٨، ومع وضوح التأثير الخاص بمرشح واحد فقط فى مجلس الخبراء والذى شهدناه رؤى العين فى الانتخابات الأخير، لمجلس الخبراء، يتضح لنا كيف أن الموقف القهرى لمنظمة مجاهدى الثورة تجاه الانتخابات الرابعة لمجلس الخبراء يحتاج منا إلى تحليل وتأمل.

انتخابات مجالس الشورى المحلية ظهور قدرة الإصلاحيين فى ظل المحافظة على الوحدة:

لم تمض أربعة أشهر على الانتخابات الباهتة للدورة الثالثة لمجلس الخبراء حتى بدأت حكومة الإصلاحات فى تنفيذ الإجراءات اللازمة لإقامة الانتخابات الخاصة بمجالس الشورى المحلية وتمهيد الأجواء والمناخ اللازمين لها، ونظراً لأن القانون ينص على أن تكون الرقابة على هذه الانتخابات فى حوزة المجلس (الخامس) مقابل انحسار لقبضة مجلس صيانة الدستور، بدت هناك إمكانية لتصويب الممارسات غير القانونية التى كانت تمارس فى الانتخابات.

لهذا فإنه بعد صخب وجدل كبيرين فيما بين وزارة الداخلية فى حكومة الإصلاحات من جهة، والمؤسسات الرقابية الأخرى (مجلس صيانة الدستور) وجد الإصلاحيون إمكانية المشاركة الفعلية والحقيقية فى انتخابات مجالس شورى. فى تلك الأثناء، ومع الوضع فى الاعتبار الرأى العام والشعبى الواسع، فإن أهم التحديات التى كانت تواجه الإصلاحيين لم يكن متمثلاً فى المنافس المناوئ لهم وإنما كان متمثلاً فى التنوع الواسع فى طباع وسلائق المرشحين عنهم. هنا تحديداً يبدى ويظهر الدور الرائع لمنظمة مجاهدى الثورة وبعض الجماعات والقوى الإصلاحية الأخرى فى التحذير من المطالبة بتحقيق المكاسب والمنافع الفئوية، وهو ما جعلها تضع "وحدة وتوحد الإصلاحيين" هدفاً رئيسياً، لها الأمر الذى أسفر فى النهاية عن إدراك جبهة الإصلاحات لانتصار مطلق وحاسم بشكل كبير فى الانتخابات الأولى لمجالس الشورى المحلية.

لكن على الرغم من عدم التوافق والتجانس فيما بين المنتخبين من مجلس بلدية طهران الأولى، والذى أسفر بدوره عن خروج بعض الأعضاء لينقدوا ذلك المجلس علانية، فإن جهوداً كانت قد بذلت من أجل أن يصبح لهذا المجلس آثار ونتائج إيجابية ومثمرة على العاصمة طهران، ولكن من دون جدوى أو فائدة.

انتخابات المجلس السادس.. المظهر الحقيقى لذروة قوة الإصلاحيين:

بعد حادثة ١٨ تير لعام ١٣٧٨هـ.ش/ ٨ يوليو ١٩٩٩(*) وبعد إبراز قدرة- وربما سطوة- التيار القابض على زمام الأمور فى الدولة مقابل- فى مواجهة- الإصلاحيين، بدت

كل الأنظار متجهة صوب الانتخابات السادسة لمجلس الشورى الإسلامى، وهو الوقت الذى بدأ الإصلاحيون ينظرون فيه إلى أنهم باتوا قريبين جداً من السيطرة التامة على السلطة التشريعية فى هذه الانتخابات. ونظراً لأن جبهة واسعة من القوى المعارضة أو المعادية للإصلاحات كانت تحظى فقط بأقل نسبة دعم شعبى لدرجة أن أياً منها لم تتمكن من تقديم قائمة انتخابية واحدة، فإنه بدلاً من أن تبدو الصورة إيجابية تماماً لصالح الإصلاحيين فإن المخاوف من الهزيمة والفشل قد بدأت تسلك طريقها فى داخل معسكر الإصلاحيين وذلك نتيجة للمنافسة الكبيرة التى بدأت تسرى فيما بين الإصلاحيين أنفسهم.

فى مثل هذه الظروف التى كانت منظمة مجاهدى الثورة ترى أن رسالتها مفادها الامتناع عن التمتع بحصص فى القوائم الانتخابية، وذلك من أجل الحيلولة دون استفحال المنافسات التخريبية داخل التيار الإصلاحى من جهة، ومنع استفحال حالة الهجوم الشديد التى نمت من جانب بعض أجنحة التيار الإصلاحى تجاه هاشمى رفسنجانى والتيار المؤيد له من جهة أخرى. وذلك مرجعه قناعة منظمة مجاهدى الثورة بأن الصراع والمواجهة مع هاشمى رفسنجانى من جانب الإصلاحيين لن يحقق لهم أى فائدة مرجوة فحسب، وإنما سوف يمهد المناخ والأجواء من أجل إنزال اللطمات والضربات على التيار الإصلاحى الأمر الذى من شأنه إصابته بالضعف وربما الانهيار.

نتيجة لهذه الجهود والمحاولات المبذولة من جانب هذه الجماعة، والتى تم استخدامها وتوظيفها من جانب الإصلاحيين الآخرين أسفرت عن خلق وإيجاد أنماط من التعاون والائتلاف فيما بين الجماعات والأحزاب الإصلاحية فى الانتخابات السادسة، الأمر الذى أسفر فى النهاية عن تمكن جماعات الثانى من خرداد من السيطرة على الأغلبية الكبرى فى المجلس السادس (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤).

وعلى الرغم من أن فرص الائتلاف أو التحالف لم تتحقق فى دوائر مثل دائرة طهران إلا أنه فى ظل الإقبال الشعبى الواسع تجاه التيار الإصلاحى فقد انتهت نتائج مثل هذه الدوائر بنجاحات لافتة للنظر وتفوق مهم للإصلاحيين، مثل هذا النجاح أيضاً لوحظ عدم تحققه فيما يخص الحيلولة دون إيجاد تصادم بين الجماعات الإصلاحية، وهاشمى رفسنجانى لدرجة أن التوقعات والرؤى التى كانت منظمة مجاهدى الثورة قد حذرت منها أخذت تتحقق عقب الانتخابات، الأمر الذى ألحق أضراراً فادحة فيما يخص استمرار حركة الإصلاحات، حيث بدأت تعيش سلسلة من الخسائر الناشئة أو الناتجة عن أوجه التناقض القائمة فيها من جهة، وبين حركة الإصلاحات والقوى المؤيدة لرفسنجانى من جهة أخرى.

انتخابات رئاسة الجمهورية الثامنة.. إظهار ثقة الشعب مجدداً فى الإصلاحيين:

الواقع أن انتهاء فترة رئاسة السيد خاتمى الأولى عقب أربع سنوات وما رافقها من وجود بعض الانسدادات فى مسيرة التيار الإصلاحى التى ظهرت جلياً فى عملية التشريع، وكذلك على صعيد السلطة التنفيذية، إلى جانب تشكيل وخلق بعض المضايقات القضائية والقانونية أمام الإصلاحيين، جعل من استمرار خاتمى أو عدم استمراره فى رئاسة الجمهورية هو القضية الرئيسية الأولى فى الانتخابات الثامنة لرئاسة الجمهورية. فالبعض كان يحلل الأحداث والتطورات من زاوية أنه لا وجود لفرصة حقيقية أمام خاتمى، وأن الأفضل بالنسبة له هو أن يرفض الترشيح مجدداً، وذلك لكى يتمكن من حفظ ماء الوجه أمام عجزه عن تحقيق ما وعد به الشعب نتيجة للمضايقات والضغوط التى مورست بحقه هو وحكومته من جانب خصومه ومعارضيه.

لكن فى مقابل هذه التحليلات، كانت فئة ضخمة من الجماعات والقوى والشخصيات الإصلاحية – والتى كان من بينها منظمة مجاهدى الثورة – على قناعة مفادها أن دخول خاتمى فى الانتخابات هو أمر ضرورى، وجميعهم كان يعتقد أن عدم ترشيح خاتمى واستبعاد الإصلاحيين لن يحل المشكلة، وأن ذلك سوف يجعل الساحة خالية أمام التيار الأصولى، الأمر الذى من شأنه إصابة الأوضاع الداخلية بالتدهور والانفلات شيئاً فشيئاً، ما سوف يزيد من سوء ووخامة الأوضاع فعلاً. من هنا وبناءً على ذلك فإنه استنادا لهذه الزاوية التحليلية فإن الجميع على قناعة مفادها أن دخول خاتمى فى الانتخابات سوف يؤدى إلى ما يشبه الاستفتاء الشعبى بالنسبة للإصلاحات وللأهداف طويلة المدى المنشودة من ورائها، وأن من شأن الاستفادة من التفاعل الشعبى عقب هزيمة الأصوليين (المحافظين) أن تضاعف من القدرات المتحققة للإصلاحيين جراء فوز خاتمى، الأمر الذى من شأنه الإسهام مباشرة فى حل بعض المشكلات والقضايا الخاصة بالتيار الإصلاحى وعمله.

على الرغم من لجاجة وسماجة التيار المعادى للإصلاحات فى مقاومته ومواجهته أو تحديه لمطالب الشعب وإضاعته بعض الفرص بشكل عملى إلا أنه لم يكتف بهذا فحسب، وإنما عَمَدَ إلى خلق المشكلات والأزمات حتى بعد الانتصار فى انتخابات ١٨ خرداد ١٣٨٠ هـ. ش/ ٢٠٠١/٦/٨، الأمر الذى دفع منظمة مجاهدى الثورة – وكذلك القوى والجماعات المؤيدة فكريا لها – إلى توجيه العديد من الانتقادات والتحديات للتحليلات السابق ذكرها، خاصة فيما يتعلق بالتصادم مع القوى الأصولية. فيما حدث فى داخل

الدولة على مدار السنوات الثلاث الماضية من رئاسة أحمدى نجاد والتى شهدت فراغاً حكومياً ناشئاً عن عدم وجود الإصلاحيين فى الحكومة مقابل سيطرة فئة من المحافظين على كافة شئون الدولة، يثبت هذا التحليل بأن ما كانت المنظمة قد حذرت منه لهو أمر جدير بالتوقف والتأمل.

انتخابات مجالس الشورى المحلية الثانية مظهر للتعب وقهر الشعب:

يعتقد الكثير من المحللين فى أن انتخابات مجالس الشورى المحلية الثانية تعد واحدة من أكثر الانتخابات التى أقيمت فى التاريخ السياسى لإيران من حيث (الحرية والنزاهة). فقد كانت حقلاً لمشاركة جميع القوى والتيارات السياسية داخل النظام الخاص بالدولة، بما فيها بعض من جماعات المعارضة الخارجة عن نطاق إعمال السيادية، حيث شاركت فيها جميع القوى السياسية فى الدولة. لكن من (زاوية النتائج) فإن مثل هذه الانتخابات – خاصة تلك التى جرت فى داخل المدن الكبرى– قد أسفرت عن هزيمة التيار الإصلاحى، وهو التيار الذى كان يرى نجاحه فى ظل الأجواء التى تشتمل على – أو تربط بين – الحرية الانتخابية والمشاركة الشعبية، ومن ثم يكون نجاحها فى استمرار الانتخابات حرة ومباشرة.

لقد اعتبر المحللون أن النتائج التى قد تحققت فى تلك الانتخابات إنما جاءت نتيجة لعاملين رئيسيين هما: التعب والإجهاد واليأس والقهر الشعبى فى التعامل مع صناديق الانتخابات من جهة، وعدم التحالف أو التعاون بين الإصلاحيين فيما يخص تقديم القوائم الانتخابية من جهة أخرى. ولو أننا نعتبر بأن العامل – السبب – الأول هو نتيجة "متوسطة الأمد"، وذلك نظراً لارتباط بعضهما بكيفية وطبيعة السلوك السياسى الاجتماعى للشعب الإيرانى، وكذلك أسلوب عمل الإصلاحيين فى داخل الحكومة، إلا أن العامل الثانى قد تحقق جراء غرور وانخداع القوى والجماعات الإصلاحية فى قدراتها الذاتية، الأمر الذى انعكس فى انتخابات ١٣٨١ هـ.ش / ٢٠٠٢م.

الواقع أن الجماعات والقوى التى نجحت فى جلب وجذب أصوات الناخبين إليها هى التى نجحت فى تحقيق انتصار قطعى على الإصلاحيين على الرغم من ضعف معدلات التصويت فى تلك الانتخابات، ومن ثم لم تكن ترى وجود حاجة إلى التعاون والتوافق وتنحية الاختلافات الصغيرة والكبيرة القائمة فيما بينها. فى هذه الأثناء فإن منظمة مجاهدى الثورة – شأن سوابقها التاريخية – لم تكن لديها الرغبة فى امتلاك حصة مناسبة فى القوائم الانتخابية، وكانت ترى أن جهدها يجب أن ينصب فقط على خلق وإيجاد التعاون والتوافق فيما بين القوى الإصلاحية، لكنها لم تنجح فى تحقيق أى توفيق يذكر فى هذه المرة. وعلى الرغم من أن اسم منظمة مجاهدى الثورة قد ذكر فى أسفل – أو فى ذيل – إحدى القوائم الانتخابية فى الانتخابات الثانية لمجالس الشورى المحلية إلا أنها أدركت دوراً وحصة ما جراء هذا التشتت وتلك المنافسة الانتخابية التى جرت فيما بين القوى الإصلاحية.

انتخابات المجلس السابع .. انقلاب برلمانى:

الواقع أن كيفية مواجهة الأصوليين (المحافظين) ومن ثم تعاملها مع انتخابات المجلس السابع كانت تشكل الجزء الأول من الهدف الرئيسى مزدوج الطبيعة الذى كان المحافظون يعملون إلى إدراكه وتحقيقه، وهو إخراج الإصلاحيين من السلطة مهما يكن الثمن ومهما تكن الوسيلة أو بكل وسيلة ممكنة، أما الجزء الثانى من هدفهم فقد كان متمثلاً فى إدراك النصر فى الانتخابات التاسعة لرئاسة الجمهورية، وهو ما تحقق فعلاً لهم.

الذى حدث أن أغلبية النواب الإصلاحيين فى المجلس السادس والذين كانوا قد بدأوا جهودهم قبل عام كامل من الانتخابات السابعة، من أجل ضمان حرية وسلامة الانتخابات ملتمسين فى تحقيق ذلك كل السبل الممكنة والتى من بينها التفاوض، وإرسال وكتابة الرسائل السرية (الخاصة)، ومن ثم الرسائل العلنية، واتخاذ مواقف علنية واضحة، واللجوء إلى الاعتصام فى داخل المجلس، والاستقالة الجماعية .. وعلى الرغم من مقاومتهم أمام ممارسات الطرف المقابل وإصراره على اللجوء إلى ممارسة أساليب استهزائية وغير قانونية، والتى كان من شأنها تعريض المصالح الوطنية للدولة لمخاطر حقيقية وجادة .. لم يتمكنوا من إحداث تغييرات حقيقية فى رؤية مجلس صيانة الدستور تجاه مرشحى القوى الإصلاحية أو التصدى لقناعات ورؤى المنظرين الأصليين للسيناريو الذى كان قد تم وضعه بإحكام من أجل استبعاد الإصلاحيين، لكن أمام هذا الإخفاق والفشل فإنهم نجحوا فى فضح هذا "الانقلاب البرلمانى" كأول سابقة من نوعها يشهدها التاريخ السياسى الإيرانى، ومن ثم تدوين وتسجيل أبعاد الكارثة كاملة.

فى مقابل عدم تمكين الأصحاب الحقيقيين للسلطة فى مواجهة القانون، وأمام العزيمة المؤكدة بشأن إقامة انتخابات فاقدة لأبسط معايير القبول العام، فإن عدداً من القوى والجماعات الإصلاحية – من بينها مجاهدى الثورة – قد رأت نفسها مضطرة لعدم المشاركة فى الانتخابات الخاصة بالمجلس السابع، وذلك حتى لا تشارك فى تنفيذ وتحقيق هذه "البدعة الكارثية".

على الرغم من اتخاذ هذا الموقف، فإن منظمة مجاهدى الثورة، ومعها بقية القوى والجماعات المؤيدة لها قد ظلت طوال السنوات الخمس الماضية فى معرض أحد وأقسى الانتقادات. لقد بلغ الأمر إلى حد قول إحدى الجماعات بأنه

إذا لم يكن المعتصمون قد أصروا على رؤاهم لكان من الممكن حل الأزمة حلاً سلمياً ومرضياً للجميع؟! لكن اليوم ومع حدوث تجربة الانتخابات الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى التى أقيمت من دون مواقف حادة من جانب بعض القوى، وعلى الرغم من إجراء المباحثات والمفاوضات المسبقة فيما بين القوى المختلفة، فإن معدلات رفض صلاحية المرشحين لانتخابات المجلس الثامن تعادل تقريباً ما كان قد حدث فى الانتخابات السابعة، مع وجود فارق أساسى مفاده أنه ربما جرت الانتخابات السابعة بشكل أكثر راحة جراء انسحاب منظمة مجاهدى الثورى وبقية الجماعات والقوى الإصلاحية الأخرى.

انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة، استعراض القوة للحزب العسكرى والتحول الشعبوى:

مثلما سبق القول، فإن انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة كانت تشكل النصف الثانى من المشروع الذى بدأت القوى المحافظة الأصولية فى تنفيذه من أجل الإمساك التام بالسلطة، لكن الاختلاف كان فى أنه بينما كان العامل التنفيذى الحاسم فى تنفيذ الجزء الأول من المشروع متمثلاً فى إلغاء ورفض صلاحية المرشحين للانتخابات، فإن العامل الحاسم فى تنفيذ الجزء الثانى من المشروع كان متمثلاً فى توجيه اتهام مفاده التدخلات غير القانونية فى الانتخابات والدور الخلاق للحزب الشعبوى.

فى هذه الانتخابات دخل الإصلاحيون الانتخابات وهم ملتفون حول ثلاثة مرشحين مختلفين، حيث لم تنجح أية جهود من أجل إيجاد ميكانزمية (آلية) بهدف خلق التحالف فيما بين القوى الإصلاحية، ومن ثم التفافهم حول مرشح واحد فقط.

منظمة مجاهدى الثورة بدورها - إلى جانب عدد آخر من القوى الإصلاحية - كانت قد وصلت لقناعة مفادها أنها سوف توجد وتشارك فى الانتخابات عبر تأييد المرشح الأقل عرضة لرفض الصلاحية، ويتمتع فى الوقت نفسه بأكثر المواقف التى تحظى بالقبول من الغالبية، فضلاً عن وجود قواسم مشتركة بينه وبين المنظمة من حيث طبيعة ونوعية الثوابت والمبادئ الأساسية التى تتحرك المنظمة فى إطارها. هذا ما حدث فى الجولة الأولى من الانتخابات. أما فى الجولة الثانية من الانتخابات فإن منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية قد اطمأنت - بعد التأكد من عدم مغادرة رفسنجانى ساحة المنافسة -إلى أنها سوف تؤيده فى الجولة الثانية رغم عدم تأييدها له فى الجولة الأولى، فما كان منها إلا أن صارت أولى القوى الإصلاحية التى أعلنت عن تأييدها له.

الواقع أن تأييد المنظمة للدكتور معين خلال السنوات الثلاث الأخيرة كان موضع انتقاد من جانب التيارات التى تعتقد وتصنف عدم تحالف الإصلاحيين فى هذه الانتخابات كأهم الأسباب الرئيسية التى أدت إلى هزيمتهم. هذا فى حين أنه فى حال التسليم والقبول بهذا الدور لهذا السبب فإنه يعنى أن القائلين بذلك لم يهتموا، أو لا يضعون فى اعتبارهم أن الجماعات والقوى المؤيدة للدكتور معين فى الانتخابات التاسعة كانت قد طرحت أكثر من مرة فكرة إجراء استطلاع رأى حول مرشحى القوى الإصلاحية بهدف اختيار مرشح واحد فقط، مع تأكيدهم المسبق على القبول بنتائج هذا الاستطلاع، وهو الاقتراح الذى لم يحظ مطلقاً بقبول سائر القوى الأخرى من جهة، ولم يقدموا بديلاً له - أى بديل لفكرة استطلاع الرأى - من جهة أخرى.

الواقع أن توجيه النقد بشأن مبدأ تقديم مرشح لانتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة، وكذلك عدم تقديم مرشح حزبى، هما من جملة المواضع التى يمكن توجيه اللوم والنقد فيها للسلوك الانتخابى لمنظمة مجاهدى الثورة، وهو الأمر الذى يمكن تفسيره - فى إطار المتغيرات الخاصة بوقت إجراء الانتخابات - بأنه نوع من السعى من أجل إدراك هدفين رئيسيين هما المشاركة فى الانتخابات من جهة، وحفظ "الهوية الفكرية" للمنظمة من جهة أخرى، الأمر الذى من شأنه نفى بقية الاختيارات الأخرى التى كانت قائمة، كذلك فإنه بخصوص تأييد المنظمة لهاشمى رفسنجانى فى الجولة الثانية من الانتخابات فالواضح أنه كان يشكل بالنسبة لها بديلاً عقلانياً فى ظل تلك الظروف وحسب.

انتخابات مجالس الشورى المحلية الثالثة ومجلس الخبراء الرابعة.. طليعة هزيمة المحافظين:

التجربة الانتخابية الأولى التى جرت فى بداية عمر الحكومة التاسعة، تمثلت فى إقامة نوعين من الانتخابات فى آن واحد. على الرغم من أنه كان يعتقد فى أنه قد مضى وقت قليل نسبياً على استقرار الحكومة التاسعة، وأن فشل الإصلاحيين فى الانتخابات الماضية لم يهدأ بعد، وأن ذلك من شأنه التمكين من إقامة نوعين من الانتخابات فى آن واحد بيسر وسهولة، ما من شأنه إظهار وإبراز قدرة الحكومة، ومن ثم نجاحها فى إدارة الأمور الخاصة بالدولة، إلا أن تحرك الإصلاحيين القليل نسبياً فى هذه الانتخابات، والذى كان مصحوباً بالتوافق فيما بينهم، صار سبباً لنجاح الإصلاحيين نسبياً فى هذه الانتخابات، فضلاً عن هزيمة مطلقة لمؤيدى الحكومة، وهو ما تؤشر عليه الأصوات الكبيرة التى حصل عليها هاشمى رفسنجانى على الرغم من الجهود الضخمة التى بذلها المحافظون من أجل إلحاق الهزيمة به، الأمر الذى أضفى على هاتين العمليتين الانتخابيتين أهمية أخرى جديدة.

الواقع أن هاتين العمليتين الانتخابيتين قد شهدت منهج وطريقة المشاركة من جانب منظمة مجاهدى الثورة.

كان الاختلاف والتباين أولى خصائصها. بعبارة أخرى، وضعت المنظمة لنفسها منهجين مختلفين فى التعامل مع كل من انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات مجلس الشورى المحلية، حيث اختارت التصادم الفعال مع انتخابات مجالس الشورى، والتصادم غير الفعال مع انتخابات مجلس الخبراء. ففى انتخابات مجالس الشورى عمدت إلى اتباع سلوك غير ساع إلى محاصصة، مقابل سلوك اتحادى مع القوى الإصلاحية الأخرى وذلك على الرغم من أن التصادم الانفعالى الذى انتهجته فى انتخابات مجلس الخبراء قد صار موضع نقد شديداً، وذلك برغم انتفاء احتمالات المشاركة الواسعة من جانب القوى السياسية والشعبية كنتيجة - أو بسبب - فقد العديد من المرشحين لأهليتهم وصلاحيتهم الترشح لانتخابات مجلس الخبراء.

انتخابات المجلس الثامن ... فقدان السلوك الاستراتيجى:

عندما أقيمت انتخابات المجلس الثامن كانت منظمة مجاهدى الثورة قد أعلنت بشكل صريح أن توجهها الأساسى فى هذه الانتخابات هو إغلاق الطريق أمام القائمين على تنفيذ ومراقبة الانتخابات من خلال التخلى عن مبدأ المشاركة الفعالة إلى التمسك بمبدأ عدم المشاركة. واستناداً لهذا، فقد تمحورت جهود المنظمة فى المراحل المبكرة من الانتخابات مثل مرحلة قيد الأسماء، ومتابعة موضوع رفض الصلاحية حول تحقيق هدف "الوجود المؤثر والفعال" لا من أجل المشاركة فى الانتخابات وإنما بهدف تقوية ودعم صفوف الإصلاحيين، حيث جعلت حصتها الأساسية من - فى - العملية الانتخابية هى خلق وتشكيل وجود اتحادى قوى للإصلاحيين فى هذه الانتخابات.

وعندما اتضحت الأمور وحسمت، وعندما بدت حالة رفض الصلاحية للمرشحين غير قابلة للتصديق، وبدت كأنها من جملة التوابع الناتجة عن انتخابات المجلس السابع، وعلى الرغم من أن إعلان أو اقتراح المنظمة عدم مشاركتها فى الانتخابات بدا كأنه إعلان من جانبها على عدم تمتعها بالقدرات اللازمة للمنافسة فى الانتخابات، وأن ذلك من شأنه إضافة عنصر قدرة جديد للإصلاحيين، إلا أن هذا الاقتراح لم يلق قبولاً من جانب التحركات التحالفية للإصلاحيين، بل إنه أدى إلى نتائج عكسية فى بعض الدوائر التى من كان بينها دائرة طهران، حيث انعدمت فعلياً فرص المنافسة الحقيقية للإصلاحيين، بل إن العكس هو ما حدث، حيث انتشرت مجموعة من القوائم الانتخابية التى هبطت فعلياً من مكانة منظمة مجاهدى الثورة جراء الزج باسم المنظمة فى الانتخابات، وهو الأمر الذى كان منافياً تماماً لكل الحقائق والمواقف التى كانت تعلنها المنظمة، الأمر الذى أثار لغطاً شديداً حول صدقية أو مصداقية تحرك المنظمة صوب إعمال وترسيخ الوحدة بين القوى الإصلاحية.

اللافت للنظر هنا أن هذه المواقف الانتخابية التى مورست بحق المنظمة من جانب منتقديها صارت سبباً لأن تقوم المنظمة عقب الانتهاء رسمياً من الانتخابات بإصدار بيان رسمى انتقدت فيه نفسها ظناً منها أن هذه الصراحة وهذا الصدق مع النفس ربما يخففان أو يقللان من النتائج السلبية لما حدث.

خلاصة القول: إن منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية على مدار سبعة عشر عاماً من تاريخها قد وضعت لنفسها عدداً من المبادئ والأسس هى كما يلى:

أ-الدفاع عن مبدأ المشاركة من منطلق أنها تشكل فرصة من أجل تنفيذ وتحقيق الرؤى والأفكار.

ب-الاحتراز دون الانخراط فى "منهج المحاصصة" مع القوى السياسية والفكرية الأخرى.

ج-التأكيد على حماية هويتها ومبادئها وأسسها فى - عند - اتخاذ المواقف الانتخابية.

د-مقاومة كل الأساليب التفريقية، وعدم الخضوع لمبدأ ضرورة المشاركة فى الانتخابات مهما يكن الثمن ومهما تكن الطريقة.

(*) المقصود هنا بتلك الأحداث الدامية التى شهدتها جامعة طهران حين قامت قوات الأمن الداخلى باقتحام المدينة الجامعية ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من الطلاب والتى استمرت تداعياتها على مدار صيف ١٩٩٩. (المترجم).

الاختلاف بين الحركة الطلابية فى عام ١٩٧٩، وعام ٢٠٠٨

تابناك (المنبر) ١١/١٢/٢٠٠٨

قرر جمع من شباب الطلبة بالكلية الفنية بزعامة السيد الدكتور فرجى دانا، الذى ترأس لفترة جامعة طهران محاكاة وتقليد أحد الصواريخ المتطورة فى أحد المختبرات، هذا الصاروخ تم جلبه بصعوبة إلى الجامعة، وبعد مشكلات عدة تم تفكيكه وتصنيع أجزائه داخل الجامعة.

إن حماس ونشاط الحركة الطلابية فى تلك الفترة من بداية الثورة منذ ثلاثين عاما، بدا مختلفا عما نشهده حاليا فى أوساط الحركات والتيارات الطلابية، ومن هذا المنطلق استمعنا لحديث شريفى زاده، رئيس جمعية الجهاد الجامعى فى أعوام الحرب، وأحد ناشطى الحركة الطلابية.

شريفى زاده الذى كان موجوداً أمام جامعة طهران وبين المتظاهرين، فى ٤ نوفمبر ١٩٧٨، وعايش حادث إطلاق النار على الطلبة فى ذلك الوقت، قال: "بالطبع كان يوجد تلاميذ بين المتظاهرين، لكن معظم المتظاهرين كانوا من طلبة الجامعة، ممن قذفوا العسكريين بالحجارة، وقيل عنهم حينها أنهم تلاميذ، لكن بغض النظر عن ذلك، فقد مثلت هذه المسألة انطلاقة لعمل كبير وعظيم، وبعد الثورة، كانت الجامعة هى محور التعمير فى الدولة، خاصة وأن الإمام الخمينى أكد على ضرورة بناء الدولة بسواعدنا وجهودنا، وقاد عدد كبير من الطلبة حينها أصدقائنا فى حركة التعمير التى كان لها بالغ الأثر فى النهوض بالأمة حينها من منطلق الرغبة الصادقة فى الوجود والمشاركة بشتى مجالات التعمير بالرغم من أن معظمهم كانوا من غير المتخصصين."

من ناحية أخرى، أشار زاده إلى الساحة السياسية بالجامعة فى تلك الفترة مضيفا: "لقد استغلت جماعات المنافقين وحزب الشعب الساحة الجامعية المفتوحة بعد الثورة الإسلامية وجعلوا من الجامعة منبراً لقادة المعتقدات والأيديولوجيات بتلك الجماعات، بهدف توظيف القدرات والإمكانات الطلابية لصالحهم وبشكل عام أضحت الجامعة منذ عام ١٩٧٩م، ساحة للكر والفر السياسى لشتى الجماعات.

وأذكر أن الكلية الفنية تم استخدامها كمخزن آمن لحماية أسلحة أحد الجامعات، حينها وبدون شك حتى ذلك الوقت لم تكن الجامعة قد شهدت كفاحا مسلحا حتى إن النظام كان يتعامل مع تلك الجامعات بعطف، وإذا حافظت الجماعات النشطة فى الجامعة حينها على الساحة الجامعية والمجتمعية المفتوحة، والتزمت بمبادئها وثوابتها ولم تنخرط فى الصدام المسلح، أعتقد أن الأبحاث الفكرية بين الأطياف الموجودة فى الجامعة كانت ستؤدى إلى رقى المجتمع وارتفاع شأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وبشأن تأثير الطلبة المسلمين فى الجامعة على تيار حركة الثورة الثقافية، أضاف قائلا: " عندما أعلن الإمام الخمينى عن ضرورة الثورة الثقافية فى رسائله، اجتمع عدد كبير من الطلبة فى كل جامعة على حدة، لكن بصورة منسقة وبحثوا إمكانية إحداث الثورة الثقافية والتغيير فى الجامعات، وحينها تم تحليل أحاديث الإمام الخمينى بالتفصيل، ويمكن القول إن الحركة الطلابية الإسلامية قد انبثقت من توجيهات الإمام الخميني، حتى إن التيار الذى قام باحتلال وكر الجاسوسية، انطلق بدافع التأثر بالخطابات وتحليلات الإمام، فقد أعرب الإمام الراحل عن غضبه حيال الفتن التى تحاك من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فى إيران انطلاقا من سفارتها فى طهران، لكن لم يتحرك أحد ضد السفارة الأمريكية، حتى اتخذ الطلبة المسلمون قرارا بالثورة واحتلال وكر الفساد وفضح مؤامراته."

من ناحية أخرى، تطرق شريفى زاده إلى خطاب الإمام الخمينى فى ذكرى عيد النوروز عام ١٩٨٠، مؤكدا على أهمية إحداث تحول ثقافى فى الجامعات، وتأثير هذا الخطاب على القوى الإسلامية بالجامعات التى أعلنت رسميا عن وقف الدراسة حتى أعلنت الثورة الثقافية، مضيفا: "استمرارا لتلك الثورة تم تنظيم القوى الجامعية من جانب الجمعية الإسلامية وأقيمت معسكرات متعددة شارك فيها الطلبة ممن أعربوا عن استعدادهم للمشاركة، وجابت لجان الطلبة القرى والمناطق النائية للمساهمة فى القضاء على الأمية وشاركت لجان أخرى فى أبحاث ودراسـات فى شتى المجالات، ولكن لم يكن يتبادر إلى الذهن حينها أن إيران قد تنخرط فى حرب طويلة الأمد بالرغم من أن لجان الثورة الثقافية كانت قد أنشأت معسكرات للتدريب العسكرى بهدف حماية الثورة والكشف عما يدبر لها من مؤامرات النظام السابق."

شريفى زاده أشار أيضا إلى تأثير الحرب على حركة جهاد التعمير التى استقطبت العديد من طلبة الحركات الإسلامية بالجامعات، حيث ترك الطلبة هذا الميدان من أجل الالتحاق

بجهاد آخر متمثل فى الالتحاق بالتنظيمات العسكرية المقاومة، مؤكدا أن الحرب أثرت أيضا فى العديد من الحركات الطلابية الإسلامية الأخرى بما فيها الحركات السياسية والأيديولوجية التى أثارت الانضمام إلى صفوف القوات المسلحة الإيرانية.

وأضاف زاده: "وعندما بدأت الحرب، توقفت الجامعة وبالطبع لم تحدث حركة منظمة لإرسال القوى الطلابية إلى جبهات القتال، ولكن الطلبة هم من قاموا بالانتقال إلى الجبهات مباشرة من تلقاء أنفسهم، حيث استشهد عدد كبير منهم حينها، ومع إعادة فتح الجامعة عام ١٩٨٣، عاد إلى الجامعة عدد كبير من الطلبة لاستكمال دراستهم ولكن بسبب الحاجة الماسة إلى تواجدهم فى الجبهات، حصل عدد كبير منهم على "رخص" لمواصلة الدراسة وعادوا إلى الجبهات، وفى الفترة بين عامى ١٩٨٣، و ١٩٨٥، التحق بالجامعة جيل جديد معظمه من الشباب المشارك فى ميدان الحرب مما ساهم فى تجديد الدماء بالجامعة وتطعيمها بالكوادر الفدائية، وعندما أعلن من جانب جمعية الطلبة الإسلامية أن الحرب أصبحت شاملة على صعيد شتى الجبهات، تحولت الجامعة إلى ساحة للتصدى للعدوان وأضحت الجامعة حينها ساحة قتال حقيقية، ومن هذا المنطلق تم إنشاء مركز الجامعة لدعم القتال، من جانب جمعية الطلبة الإسلامية وإدارة الجامعة، وأذكر أن الجامعة فى ذلك الوقت وفرت العديد من المشروعات الفنية والمتخصصة المطلوبة فى جبهات القتال عن طريق هذا المركز الذى ساهم فى صناعة كبارى عبور المقاتلين خلال عمليات "الفجر"، بالإضافة إلى العديد من النشاطات الأخرى التى لم تذكر إعلاميا، لكن يحضرنى منها الآن عندما قرر حشد من الطلبة الشباب بالكلية الفنية- بزعامة السيد الدكتور (فرجى دانا)، الذى ترأس لفترة جامعة طهران- محاكاة وتقليد أحد الصواريخ المتطورة فى أحد المختبرات، هذا الصاروخ تم جلبه بصعوبة إلى الجامعة، وبعد مشكلات عدة تم تفكيكه وتصنيع أجزائه داخل الجامعة."

وحول موضوع تم طرحه فى ذلك الوقت بشأن إمكانية المشاركة من جانب جميع أطياف الشعب الإيرانى فى الحرب، قال شريفى زاده: "نظرا إلى طول فترة الحرب، كان من الضرورى والملح استثمار كافة الجهود، ولذلك تم طرح فكرة إرسال الطلبة إلى جبهات القتال لمدة ستة أشهر، وقد حصل مركز الجامعات لدعم الحرب على تفويض بإرسال الطلبة إلى الجبهات من جانب هاشمى رفسنجانى، الذى كان حينها نائب الإمام، وفى نهاية عام ١٩٨٦، تم إرسال الدفعة الأولى من طلبة الجامعة إلى الجبهات، وأذكر حينها أن معنوياتهم كانت مرتفعة للغاية، خاصة أن إرسال الطلبة لم يكن إجباريا، وبلغ عدد الدفعة الأولى ٨٠٠ فقط من جامعة طهران، واستمر إرسال الدفعات على هذا النحو حتى نهاية الحرب."

وبشأن الفارق بين الحركة الطلابية عام ١٩٧٩، وعام ٢٠٠٨، قال شريفى زادة: يوجد فارق كبير بين الحركة الطلابية الراهنة والحركة الطلابية فى عام ١٩٧٩، لكننا لا يجب أن نماثل بين أوضاع الطلبة فى الفترتين، فللأسف وبسبب الصراعات السياسية يتراجع مستوى الاهتمام بتلك القضية، ربما تكون الدولة فى احتياج إلى مزيد من الطلبة، وهو أمر إيجابى لكن يجب أن توظف الدولة هذا الكم الكبير من الخريجين، لأن الطالب عندما ينهى دراسته يكون فى أمس الحاجة إلى العمل، أما خلال سنوات الحرب وبالرغم من إرسال عدد كبير من الطلبة إلى ميادين القتال، إلا أن الجمعية الإسلامية فى ذلك الوقت كان لها دور فاعل على المستوى الداخلى، وقد قامت بتعبئة الرأى العام ضد صفقة صواريخ صدرتها فرنسا لنظام صدام حسين، ونظمت المظاهرات المعارضة لدعم القوى الدولية للنظام العراقى، وكانت نسبة الطلبة فى تلك المظاهرات عالية جدا.

صعوبات تنفيذ خطة التطور الاقتصادى

د. رضا تقى زاده ■ تابناك (المنبر) ٢٩/ ٢٢/ ٢٠٠٨

بعد عامين من الانتظار والحوار حول خطة التطور الاقتصادى للحكومة، قدمت أخيرا لائحة الإلغاء التدريجى للدعم الحكومى من قبل رئيس الجمهورية إلى مجلس الشورى الإسلامى، وبالنظر الى بطء المسيرة الإدارية لإعداد الخطط الحكومية، يتضح أن اتخاذ القرار النهائى حول النقاط الرئيسية المتدرجة فى اللائحة الخاصة بإلغاء الدعم، قد اتخذ زمنا هبط فية معدل قيمة النفط لأدنى مستوياته. وكانت النتيجة هى انتظار المسئولين فى الحكومة لتحقيق دخل نقدى ناتج عند بيع البترول بسعر أعلى، ومن ثم تنفيذ الخطة وكذلك مواجهة تبعاتها.

أهم المؤشرات الدارجة فى الائحة موضع النظر، هو الإلغاء التدريجى للدعم الحكومى، وتقديم دعم مالى الى الاسر محدودة الدخل، بهدف تدارك انخفاض قدرة الشراء لديها، هذا ومع انخفاض الدخول النقدية للحكومة، أصبح أمر تقديم دعم مادى من الحكومة لمحدودى الدخل أمر خارج قدرتها. وفى الظروف الحالية ومن أجل تأمين نفقاتها الجارية حتى العام المقبل فإن الدولة ستواجه مشاكل كثيرة، وفى النتيجة سيزيد قبول أى تعهد جديد للإنفاق الحكومى أكثر من ذى قبل، وإن كان من المنظر مع تزايد قيمة المعروض من الطاقة فى الداخل تزايد الدخل النقدى للحكومى ايضا تدريجيا. ولكن بالنظر إلى تزايد الدخل تدريجيا، فان الحكومة خلال فترة قصيرة مجبورة لدفع المساعدات والدعم النقدى. وأيضا تحمل سداد الدعم حتى قبل حلول وقت الالغاء الكامل لها فى السنوات الثلاث المقبلة، النتيجة فان الحكومة فى مسيرة تنفيذ الخطة المذكورة ستواجه من البداية بقروض إضافية ناتجة عن الحاجة لتوفير مصادر مالية لهذا الدعم النقدى، ولذا فإن المستهلكين أيضا سيتحملون زيادة اسعار كافة السلع الاستهلاكية. والاقتراض من النظام البنكى احد طرق توفير الدعم المالى للحكومة، ولكن بدون شرط الرصيد اللازم. وتزايد القروض الحكومية فقط يمكن ان ينتهى بطبع وانتشار النقد، وسيتزايد التضخم أكثر من ذى قبل. وحتى فى الظروف العادية، فإن الخطر المتوقع فى الدخول النقدية شديد جدا، وفى الظروف الحالية- حتى على أساس أكثر التوقعات المتفائلة- لن يمكن تحقيق دخل من صادرات النفط الخام الايرانى للعام المقبل اكثر من ٤٠ مليار دولار، والعجز المالى للحكومة لتنفيذ مثل هذة الخطة سيزيد من المشاكل الاقتصادية الحالية. وطبقا لأسعار النفط فى الأسواق العالمية. فإن معدل المساعدات والدعم الحكومى يستهدف تخفيض قيمة بيع مشتقات النفط والغاز والكهرباء فى السوق الداخلية خلال العام بما يعادل ٥٠ مليار دولار. وطبقا لأسعار الأشهر الأربعة السابقة للطاقة فى الأسواق العالمية. ستبلغ قيمة هذه المساعدات أكثر من ١٢٠ مليار دولار. وفى الظروف الحالية فإن الاقتصاد الايرانى يعانى من الركود والتضخم بصورة مزدوجة. ومثل هذه الظروف أسقطت الاتحاد السوفيتى ايضا فى عقد الثمانينيات وفى ظروف ازدواج التضخم والركود، فان حجم الإنتاج الداخلى يصل إلى الحد الأدنى، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير الخاضعة لسيطرة الدولة اصبحت مجبورة على التوقف. والوحدات الإنتاجية الحكومية أيضا على الرغم من عدم وضعها فى شروط المنافسة الحرة، وعلى الرغم من تمتعها بمساعدات حكومية من اجل استمرار نشاطها وتدريجيا بسبب نفقات الانتاج والايدى العاملة مجبورة هى الاخرى على التوقف.

وفى مثل هذه الظروف تتزايد البطالة وبسرعة يتزايد معدل التضخم، والظروف الحالية فى ايران متأثرة من قبل التأثر بأزمة الاقتصاد العالمى بسبب ادارة الحكومة لاقتصاد الدولة، وسيطرة الحكومة تماما على النظم البنكية والنقدية وكذلك التخطيط المركزى، وحتى الآن فإن الدخول الناتجة عن النفط. كانت مانعة من ظهور كل نتائج الازمة الاقتصادية فى إيران، ومن هذا المنطلق فان اهتزازات العملات الأجنبية، وانخفاض قيمة النقد المحلى ايضا مع الاستفادة من المسكنات يجعلها قابلة للسيطرة، ومع انخفاض القدرة المالية للحكومة بسبب انخفاض قيمة النفط، وكذلك المحددات المالية الناتجة عن اعمال الحظر الاقتصادى، ومع استمرار سوء الوضع الموجود فإن السيطرة على قيمة العملة المحلية أصبح خارج عن السيطرة، وفى المستقبل ستتشكل أسواق للعملة أكثر من ذى قبل. وخطة التطور الاقتصادى التى تعتبرها الحكومة بمثابة (عملية جراحية كبيرة) طبقا لمتن اللائحة المنشور تستهدف الدعم، وفى البداية تضع الجزء المتعلق بزيادة قيمة النقد امام السلع الاستهلاكية وتقديم الدعم المادى الذى أصبح مرهونا بتحسين الظروف المالية للدولة وزيادة قيمة الناتج للنفط والغاز والكهرباء بجانب المياه بالطبع. والزيادة السريعة لقيمة الطاقة المستهلكة فى الداخل بالتأكيد تؤثر بالسلب على مسيرة الصادرات، وهروب رءوس الأموال من التحديات الأخرى المتوقعة نتيجة لتأزم الاقتصاد العالمى. والظاهرة التى بدورها من بين نتائج امتلاك اقتصاد حكومى تجنب استثمارات فى الداخل، وتبحث عن مكان آمن للاستثمار فى الخارج.

ومع تنفيذ هذة الخطة بدلا من تضييق الفجوة بين الفقر والغنى، فإنها ستنتهى بزيادة هذا الفارق. وفى حالة تقرير دفع دعم مالى للشعب كما يقال، فإن نحو ٥٠ مليون شخص سيحظى بهذه الميزة. وفى حالة التنفيذ فإن الدولة ستدفع لكل مواطن "من ٥٠ حتى ٧٠ ألف تومان " (٧٠٠ دولار)، وستصبح نفقات الدعم المالى للحكومة أكثر من ٥٠ مليار دولار، والحكومة فى الظروف الحالية لم تراع هذا الاعتبار. والشعب والسوق فى الظروف الحالية فاقد لقدرة التحمل وجذب القيم والمتزايدة.

إيران .. لماذا؟

الصراع بين الأصولية التقليدية والأصولية الثورية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

الغايات الدينية استلزمت وحيا إلهيا ورسالة ونبوة لتحقيقها، والمشروعات المقدسة قام بها قديسون، والأهداف السامية لا تتحقق إلا من خلال وسائل نبيلة، ومن ثم فالأديان لا تعترف بالميكيافيلية التى تدعى بأن الغاية تبرر الوسيلة، بل تعتبرها انتهازية محرمة، وإذا كانت أيديولوجية ولاية الفقيه قد قامت على أسس من المذهب الشيعى الإثنى عشرى الذى يدين به غالبية الشعب الإيراني، وأن الخلاف حول ولاية الفقيه خلاف يتعلق بفروع وليس بأصول فى هذا الفكر، فإن ولاية الفقيه بالتالى قد استمدت قوتها من فكرة المحافظة على المذهب ذاته والإبقاء على مقوماته، أى أن هذه الأيديولوجية تحقق مصلحة دينية يؤمن بها الشعب الإيراني، وتدعم تراثه الثقافى والحضاري، مما جعل هذه الأيديولوجية تمتزج بعنصر مصلحة المسلمين الذى يقره المذهب الشيعي، بل ويرفعه فوق النص الدينى أحيانا، وهو الذى أتاح للفقه الشيعى الامتداد عبر باب الاجتهاد، ليعايش متغيرات الزمان، ويحل معضلاته ويخرج الشعب الإيرانى وقياداته من أزمة الضغوط الخارجية.

إن مبدأ المصلحة ليس دخيلا على الأيديولوجية الحالية للنظام السياسى الإيراني، باعتباره أصيلا فى الفكر الديني، وطوق نجاة للمشرعين الأصوليين من الشيعة فى ملاحقة الأحداث والتطورات، ومن ثم فإن النظام الحوزوى يراهن فى بقائه واستمراره على هذا المبدأ، وهو لا يخشى من تداعياته السلبية على المجتمع لإحكام ضوابطه ووضوح فكرته، التى ترتبط ارتباطا عضويا بمبدأ التقية الدينى الذى ساعد على بقاء التشيع، واستمراره مع العنت والاضطهاد فى العصور المختلفة. ولاشك أن عنصرى الأيديولوجية والمصلحة قد لعبا دورا هاما فى العلاقات بين إيران ومختلف دول العالم، على مختلف المستويات خاصة المستوى الإقليمي، وكانا عامل ضبط وتوجيه لنشاط كل من الجانبين فى قيامه بدوره وواجبه، وتنفيذ تعهداته فى المنطقة.

إن أيديولوجية النظام الحاكم فى إيران قد فرضت عليه طرح مبادئ الثورة على شعوب العالم الإسلامى. وإزاء الظروف التى صاحبت الثورة، والتى أدت إلى أن يتخذ أسلوب طرح الثورة الإسلامية نوعا من الوسائل العنيفة التى تخلق كثيرا من الحساسية لدى الشعوب والحكومات، اقتضت المصلحة دخول إيران مرحلة جديدة فى علاقاتها مع العالم عامة، ومع الدول العربية خاصة، حيث استتبع تطبيق مبدأ المصلحة سلسلة من التغييرات فى شكل النظام وتوجهاته، مع تعديل فى استراتيجيته، بل وتطوير فى نظرية ولاية الفقيه ذاتها، بما يتلاءم مع المستجدات، إلا أن اتجاه الجمهورية الإسلامية فى إيران إلى الواقعية، لم يكن يعنى التخلى عن الأفكار الأساسية التى قامت عليها، أى استمرار تزاوج الأيديولوجية بالمصلحة، لكن سوء التقدير من النظام الحاكم لطبيعة الأمور، خاصة ما يتعلق بالشأن الإقليمي، يؤدى إلى وقوع هذا النظام فى المشاكل، والصدام مع القوى الأخرى داخل المنطقة وخارجها، وقد يسعى النظام فى تدارك أخطائه إلى النكوص على عقبيه باستدارة كاملة، مع سياسة ميكيافيلية واضحة، إلا أن هذا يشكك فى مصداقية النظام الإيرانى من جانب دول المنطقة والعالم.

ربما يتصور البعض أن رموز النظام الإيرانى تتخذ من أزمة غزة فرصة للمزايدات الانتخابية، مع اقتراب موعد انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية، ولكن المسألة أبعد من هذا بكثير، مع عدم استبعاد هذا الأمر تماما، لأن مراجعة بسيطة لموقف الأحزاب السياسية الإيرانية من هذا الهجوم توضح أن تنظيم الصفوف، وإقامة المحاور على الساحة السياسية الإيرانية بدأ يتخذ شكلا جديدا، ينذر بانفصال لا رجعة فيه، بعد أن أصبح من المؤكد عدم اتفاق الجماعات والأحزاب الإيرانية داخل معسكرى الأصوليين والإصلاحيين حول مرشح واحد لانتخابات الرئاسة، فقد وضعت الاستراتيجيات داخل المعسكرين على أساس التعدد، بعد أن تم رفض مشروعى الوحدة الوطنية والحكومة الائتلافية من جانب أطراف المعسكرين، ومن هنا فقد دخل موضوع الهجوم على مصر ضمن سياسات المعسكرين، باعتبار أن مصر لها ثقل كبير بين أفراد الشعب الإيراني، ويمكن أن تكون عاملا مؤثرا فى حصول أى من المعسكرين على أعلى قدر من أصوات الناخبين، فاختار الإصلاحيون بفكر متزن عدم الهجوم على مصر، وتجنب إثارة

قضية الأزمة، إلا من خلال التعاطف مع الشعب الفسطيني عموما، وأهالي قطاع غزة خصوصا، خوفا من أن اشتراكهم في الهجوم على مصر يخدش مشاعر الجماهير، التي مازالت على يقين بأنه لا يمكن الشك في دور مصر الإسلامي والإقليمي، باعتبار تاريخها الطويل ومساندتها للثورة الإسلامية في إيران بصدق، دون أن تطلب أي مقابل. أما الأصوليون فاتخذوا من الهجوم على مصر وسيلة للضغط عليها، انتقاما من فضح نواياهم وعدم الاستجابة لدعوتهم لإعادة العلاقات، وجعلوا تشويه صورة مصر أداة للمزايدة الانتخابية، ومع انقسامهم فقد اتخذ كل فريق حجما معينا من الهجوم والإساءة إلى مصر.

وقد قاد هذا الهجوم الذي حملته أجهزة الإعلام الإيرانية قيادات النظام الإيراني، وعلماء الدين الشيعة والساسة، وقطاع من النخبة، وتعرض للموقف المصري الرسمي والشعبي والنخبوي والديني، وتنوع بين سب وتجريح وانتقاد ولوم وعتاب وسخط ودعوة للتمرد والغوغائية. تحصن الطلبة الإيرانيون بدعم من قيادات النظام أمام مكتب رعاية المصالح المصرية في طهران منذ ليل الإثنين ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٨م يرفعون شعارات معادية لمصر، ومهينة للرئيس حسني مبارك، وعقدوا لقاءات مع بعض المسئولين والنخبة في معسكرهم.

وأكد علي لاريجاني أن مصر تجعل أزمة غزة أكثر حدة، ودعا الحكام العرب «بعدم تكرار أخطاء الماضي، والسماح للدول الاستعمارية باستغلالهم».(وهو يقصد حكام ثلاث دول هم مصر والسعودية والأردن، لأن القرائن التي ساقها تتعلق بهذه الدول) وعقد العزم للذهاب إلى سوريا للتشاور مع السوريين والفلسطينيين واللبنانيين، وكذلك فعل جليلي أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي.

أما آية الله خامنئي زعيم النظام فقد أصدر فتوى في ٢٨/١٢/٢٠٠٨ بالدفاع عن نساء وأطفال وأهالي غزة العزل بكل طريقة ممكنة، وكل من يقتل في هذا الدفاع المشروع والمقدس يصبح شهيدا.» ثم هاجم زعماء العالم العربي، موجها سؤاله إلى علماء الأزهر:» ألم يحن الوقت لتشعروا بالخطر على الإسلام والمسلمين! وتدعون للجهاد ضد أعداء الإسلام! أما موقف أحمدي نجاد فقد تمثل في «دعوته للشباب المسلم في المنطقة إلى الاعتراض، والمحافظة على استعداده للتحرك في اتجاه تحرير فلسطين، كما دعا إلى رفع دعوة قانونية ضد الصهاينة، كذلك دعا الحكومات والتجار إلى مقاطعة سلع النظام الصهيوني، وطالب بشكل رسمي وجاد الجامعة العربية والدول العربية والإسلامية، خاصة مصر، القيام بالتزاماتها لدعم شعب غزة.

لقد راهنت إيران على الحصان الخاسر في أزمة غزة، فحضور الرئيس الإيراني أحمدي نجاد مؤتمر الدوحة كشف عن حقيقة الموقف الإيـراني، الذي يمارس سياسة ميكيافيلية محرمة، مؤداها حشد الوجود العربي لاتخاذ مواقف عنيفة في الأزمة، تحت ستار استراتيجية المقاومة، بغض النظر عن عواقب هذه المواقف، لقد تصورت إيران أن اشتعال الحماس ضد إسرائيل، والتوتر الذي ساهمت في زيادته، قد يؤدي بالعرب إلى الخروج عن عقلانيتهم في معالجة أزمة غزة، فروجت إيران لمؤتمر الدوحة، وأكدت حضور قادة ست عشرة دولة عربية هذا المؤتمر، وبادر الرئيس أحمدي نجاد إلى الذهاب، ولكنه فوجيء بحضور ست دول عربية فقط، حتى إنه لم يجد الرئيس الفلسطيني حاضرا، فاضطر إلى إلقاء كلمة سريعة، دعا فيها إلى مقاطعة إسرائيل، ولم تستجب له حتى الدول الحاضرة إلا بتعليق تعاملاتها مع إسرائيل، فغادر الدوحة مسرعا، وهو يكرر نفس العبارات التي ترددها أجهزة الإعلام الإيرانية حول الأزمة، في الوقت الذي نجح فيه مؤتمر الوزراء العرب في الكويت في حشد الجهود لدعم الشعب الفلسطيني، وتوفير المساعدات العاجلة له. وقد رحبت إيران بهذا الدعم، وكانت تتمنى لو أنها اشتركت في مؤتمر الكويت الذي نجح في نصرة الشعب الفلسطيني، ولم تشترك في مؤتمر الدوحة الذي عمق جراح هذا الشعب والشعوب العربية، وفرق بينها، وكشف خطة إيران.

لقد اتضح الفرق بين المبادرة المصرية التي حرصت على ألا تؤدي الأزمة إلى نسيان أصل القضية، وجعلت من حل الأزمة سبيلا إلى حل القضية كلها بخطوات عقلانية، مع مراعاة احتياجات الشعب الفلسطيني، فكانت تسعى إلى وقف المجزرة في القطاع أولا، من خلال وقف فوري لإطلاق النار لفترة محدودة، حتى لا تنتهي المقاومة، وإيجاد ممرات آمنة للمساعدات التي تكدست دون أن تصل إلى الفلسطينيين، حتى السفينة الإيرانية التي منعتها إسرائيل، فضلا عن فتح المعابر ورفع الحصار، ويأتي كل هذا متزامنا مع التحرك لوقف نهائي لإطلاق النار يضمن الحقوق الفلسطينية، بالحصول على ضمانات لعدم تكرار التصعيد ضد الفلسطينيين، وخلال ذلك كله تقوم الجهود المصرية بتحقيق الوفاق الفلسطيني، الذي يحقق في النهاية إيجاد سبيل لحل القضية الفلسطينية.

في حين توقف المشروع الإيراني في نقاطه الخمس عند الأزمة الحالية، فلم يعط أي ضمان لحل القضية التي هي أصل الأزمة. أما النقاط الخمسة فهي توقف الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، والانسحاب منها، ورفع الحصار عنها، وفتح المعابر، واتخاذ إجراءات فورية لتوصيل المساعدات الإنسانية لشعوب المنطقة إلى القطاع.

في الوقت الذي تعتبر فيه إيران الموقف المصري والموقف السعودي هما أسوأ المواقف في معالجة الأزمة، بل وتدعو شعبي البلدين بالتمرد على حكامها، وتسمح لمؤسساتها برصد المبالغ الكبيرة لاغتيال الحكام الشرعيين في البلدين.

ويتواصل الهجوم الإعلامي والسياسي الإيراني، حتى كتابة المقال، على مصر رئيسا وشعبا وحكومة وعلماء دين ونخبة، مما يدعو للتوقف والتأمل والرد.

يقول المحلل الإيراني أحمد زيدآبادي متعجبا: أي نفع يعود على إيران من اندفاعها لدعم بعض الجماعات اللبنانية والفلسطينية بالشكل الذي يجعل مصالح إيران في مواجهة المصالح المشتركة بين العرب وإسرائيل والقوى الدولية المؤثرة؟!

غزة: اختبار جديد لصراع الغرب مع ايران

حسين باقر زاده ■ ايران امروز (ايران اليوم) ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٨

مرة أخرى تغوص فلسطين فى الدم، وتتكبد غزة أكبر الخسائر فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى، وتستمر الحرب البربرية الصهيونية عليها برا وبحر وجوا، وفى الوقت ذاته تدين الدول الغربية هذة الحرب وما يفعله الجيش الاسرائيلى، الا انها لم تفعل شيئا حيال وقف هذه الهجمات.

أما الحكومات العربية فقد أدانت هى الأخرى إسرائيل، إلا أن هذا العمل غير كافٍ لوقف آلة الحرب الصهيونية وإنهاء هذه الحرب.

وكانت الجمهورية الاسلامية بمثابة الحجر للفلسطينيين فى وجه هذا العدو، إلا أن هذا الحجر لم يقلق الأمريكيين أو الاسرائيليين.

والهجوم الأخير على غزة يمكن تقييمه باعتباره المرحلة الثانية فى اطار العمليات التمهيدية والتدريبية للهجوم على إيران، وكانت المرحلة الأولى هى حرب اسرائيل مع حزب الله فى الجنوب اللبنانى منذ عامين، مصحوبا بتهديدات للجمهورية الاسلامية الإيرانية، إلا أن هذة التهديدات لم تدخل حيز التنفيذ.

والآن فان رد فعل النظام الايرانى تجاه ما يحدث فى غزة أشد بمراحل مما سبق، و الواضح أن أمريكا وإسرائيل بصدد الاحتكاك بقدرة ايران ورغبتها فى الصدام مع الغرب.

إن الهجوم على غزة عمل جبان وقاس بكل المقاييس، وكانت غزة لأشهر عرضة للحصار مّن جانب النظام الصهيونى، وكان ولازال سكانها يعيشون فى الجوع والمرض، وفى الوقت ذاته وبسيطرة حماس على القطاع اتخذته قاعدة من اجل عمليات المقاومة ضد الاحتلال الصهيونى، ومع انتهاء هدنة الأشهر الستة، ومع اشتداد الحصار واختراق الهدنة اكثر من مرة من قبل الاحتلال، وتزايد الغضب الشعبى فى غزة جددت حماس فرصة الاستفادة من الهجمات الصاروخية ضد إسرائيل.

وكان هذا الأمر بمثابة الحجة لإسرائيل للقيام بحرب شاملة ومفاجئة على غزة، وتدعى إسرائيل أن كل ما تقوم به دفاعاً عن نفسها، ولكن مالا يمكن قوله إن حرب الإبادة هذه رد فعل على صواريخ حماس البدائية!

فى الماضى كانت اسرائيل تنتقم لمقتل احد مواطنيها بقتل عشرة، ولكن فى هذه الحرب الانتقامية فإسرائيل تقتل مائه مقابل واحد.

وبالطبع فإن أهداف إسرائيل من هذه الحرب لم تكن للانتقام فحسب، لأن إسرائيل بصدد الإنهاء على قدرات حماس العسكرية والقضاء على كيانها السياسى فى القطاع، وهذا الهدف أوضحه الإسرائيليون فى الأيام الأخيرة عندما تحدثوا عن تغيير الواقع فى الأرض، ولأجل هذا لم تكتف إسرائيل بالهجوم الجوى، فكانت حرب شاملة، بالإضافة إلى استدعائها للاحتياط.

وإن كان الإسرائيليون يقولون أن الهدف هو منع اطلاق الصواريخ من غزة، فإن هذا الأمر يتطلب السيطرة الكاملة على غزة، ولكن الهجمات التى تمت كانت فى إطار منع تحول حماس الى قوة عسكرية مهيمنة على غزة.

واستطاعت إسرائيل ان تهيئ الرأى العام الداخلى والعالمى للقيام بهذة الحرب، فالانتخابات الإسرائيلية على الأبواب وقضية الأمن والموقف الشديد فى مقابل حماس عنصر هام ورئيسى لجذب الرأى العام فى هذه الدولة، وعلى المستوى الدولى فالفترة بين انتخابات رئاسة الجمهورية الأمريكية أوائل شهر نوفمبر، وانتقال السلطة فى الاسبوع الثالث من يناير، تقل قدرة الرئيس الأمريكى فى اتخاذ القرارات فيها يتعلق بالقضايا الدولية، كما أن الرئيس المنتخب لا يستطيع أساساً أن يؤدى دورا فى الساحة الدولية.

وفي مثل هذه الظروف تستطيع دول مثل اسرائيل أن تحظى بحرية في تنفيذ مخططاتها، وتنفيذ سياستها

بالطبع إن الولايات المتحدة وأغلب الدول الغربية تعتبر حماس منظمة إرهابية، ولذا كان رد فعل الدول الغربية على هذة المجازر ضعيف للغاية، ولم تقوم بأى جهد من اجل وقف اطلاق النار، وفشل مجلس الأمن في إصدار قرار خلال الأسبوعين الماضيين، وعندما صدر القرار امتنعت اسرائيل عن تنفيذه.

أما بشأن رد الفعل العربي رغم أنه سريع إلا أنه كان ضعيفاً وغير موحد، وأدانت الدول العربية الهجمات الإسرائيلية، وطالبت بتوقفها، واستعانوا كذلك بالغرب لوقف هذة الهجمات، ولكن وراء هذا الدعم اللفظي والادانة لإسرائيل، فإن الكثير من الدول العربية (على حد قول اسرائيل) تؤيد اجراءات اسرائيل للقضاء على حكومة حماس في غزة. وليست هذه هي المرة الاولى ان يتم مثل هذا الدعم، في أثناء الهجوم على جنوب لبنان قيل هذا الكلام وتوجد شواهد عليه.

ونظام طهران لم يكن فقط مؤيد لحماس في هذه الحرب، بل كانت هذه سياسته خلال حرب جنوب لبنان، وإن كانت اللهجة هذه المرة أشد، وسعى السيد خامنئي للاستفادة من الظروف القائمة لمواجهة اسرائيل وإثارة الشعب ضدها وضد حلفائها في العالم العربي والغربي، ودعا للدفاع المقدس ضد النظام الصهيوني.

وإذا كان زعيم الجمهورية الاسلامية قد اصدر قرارا بالحرب على اسرائيل فإنه لم يستطع اعلانه صراحة، وعلى الفور قام الجهاز الاعلامي الموالي بتأكيد أن النظام فقط مؤيد للفلسطينيين، ومع اشتداد التهديدات الايرانية بقيام متطوعين بالقيام بعمليات استشهادية ضد اسرائيل وحلفائها، وتزايد الاعتراضات، هددت إسرائيل هي الأخرى بأن رد فعلها سيكون شديداً وسيكون في فلسطين ليعلم الفلسطينيين أن سبب الضرب والهجمات هي الجمهورية الاسلامية ونتيجة لتقارب حماس مع ايران.

بالطبع كانت ردود الافعال الايرانية تحوز على اهتمام الإسرائيليين، وفي النظريات المتعلقة باحتمال قيام الولايات المتحدة أو إسرائيل بهجوم على إيران، كانت دائما توجد نقطة غير مرئية ، ماذا سيكون رد الفعل الايراني امام مثل هذا الهجوم، ومدى استعداد هذه الدولة للرد على هجوم من الغرب ؟ وكان افضل طريق للرد على هذه التساؤلات هو الاختبار في ساحة العمل او (الاختبارات الصحراوية).

وكان الهجوم الاسرائيلي على جنوب لبنان والهجوم الأخير على غزة مرحلة من هذا الاختبار، وكانت ردود الأفعال الإيرانية تجاه هذه الهجمات موضع تقييم كبيراً للاستراتجيات الأمريكية والإسرائيلية.

وسعى نظام الجمهورية الاسلامية دوما أن يؤكد للعالم أن أي هجوم من الغرب على ايران سيكلف هذه الدول الكثير، وبصرف النظر عن الهجوم البرى الذى بلا شك سيواجه الشعب الايراني، فإن إيران أعلنت أنها قادرة على صد اى هجوم جوى، وأن العدو سيلاقى مفاجآت في الأسلحة وفي التعامل وأن إيران لديها أسلحة غير متعارف عليها، لا يمكن مقارنتها بالاسلحة التى استخدمت في حرب افغانستان أو في العراق أو في فلسطين.

ولا شك أن الغموض في نوع هذه الأسلحة وقدراتها بمثابة ورقة ضغط للنظام الايراني في الصراع الدعائي مع الغرب، وكانت ردود أفعال النظام الايراني تجاه الهجمات الاسرائيلية على لبنان ثم غزة قد افقدت ايران قيمة هذة الورقة.

كانت الحرب الإسرائيلية على لبنان ثم في غزة علاوة على الاهداف الموضوعة بمثابة اختبار وتقييم لقدرات الجمهورية الاسلامية في ردود أفعالها، وخلال الهجوم على لبنان لم يتحول قلق الغرب الى حقيقة، والآن فإن رد الفعل الايراني كان اشد امام الهجمات الاسرائيلية وتجدد قلق الغرب من قدرة رد الفعل الايراني، وتزايد خطر نشوب حرب ايرانية إسرائيلية، أو قيام الولايات المتحدة وإسرائيل بمهاجمة إيران.

ومواقف إيران الحادة لن تنقذ الشعب الفلسطيني من اراقة دمائه، ولكنها بالطبع ستعرض الشعب الايراني لحرب دموية وغير مرغوبة على المدى القريب.

من غزة إلى طهران: التطلع نحو إدارة أوباما والشرق الأوسط

Robert Satloff The washington institute for near east policy 12 /1/2009

توقيت اتخاذ قرار نهائي بشأن غزة

سوف تكون أزمة قطاع غزة هي القضية الأولى التي يتعامل معها فريق السياسة الخارجية لأوباما وهيلاري كلينتون. والعوامل الضرورية لوقف الأعمال العدائية معروفة جيداً، وهي: وجود نظام فعال للحد من عمليات تهريب الأسلحة إلى غزة، وإيقاف تام للهجمات الصاروخية الصادرة من القطاع، وآلية لتأمين المعابر الحدودية التي توسع الإمدادات الإنسانية إلى قطاع غزة مع عدم قبول أي ادعاء لحركة "حماس" بالسيادة أو الشرعية.

ويؤمن معظم المراقبين بأن هذا ينبغي أن يخرج إلى حيز الوجود قبل ٢٠ يناير بحيث يكون لدى الفريق الجديد "صفحة بيضاء" يمكنه على أساسها تحديد ملامح السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وفي الواقع، سيكون من الأفضل كثيراً أن يحدث هذا بعد ٢٠ كانون الثاني/ يناير؛ حيث حينها فقط سيمتلك فريق أوباما وهيلاري كلينتون نهاية اللعبة، بدلاً من إرثها فحسب. وإذا امتلكوا نهاية اللعبة، فستكون الفرص أفضل بكثير بحيث سيتحملون المسئولية كاملة لضمان تنفيذ شروطها وتطبيقها.

مركزية مصر

تغيب في ثنايا ضباب الحرب الجارية حالياً ما يسمى بـ"لعبة غزة الكبرى"، والأمر كله يتعلق بمصر. فالصراع هو في الواقع معركة على الطريق الذي ستتبعه مصر في الفترة القادمة. وتزيد "حماس" وحلفاؤها من الضغوط على مصر لفتح المعابر الحدودية وتوفير منفذ لحركة "حماس" على العالم، تماماً مثلما يتمتع حزب الله بمنفذ عبر سوريا.

وتستغل إسرائيل الضغط العسكري على "حماس" للضغط على مصر لكي تقوم في النهاية بمعالجة قضية التهريب بالجدية المطلوبة. ويبدو أن استراتيجية إسرائيل تتمثل في إثارة المخاوف في القاهرة من هجوم شامل ضد مدن غزة قد يؤدي إلى موجة من اللاجئين الفلسطينيين تتجاوز أعدادهم مئات آلاف الفلسطينيين الذين تدفقوا على شمال سيناء منذ عام مضى. وقد تحوط مبارك حتى الآن من ذلك، حيث أبقى على الحدود مغلقة لمنع فيروس "حماس" من أن يُعدي دولته، متجاهلاً النقد العربي الشعبي، لكنه لم يبدأ بعد بالقيام بما يلزم بشأن التهريب. ما هو المنحنى الذي سيسلكه؟، أم هل ستبقى مصر على موقفها بـ"الجلوس على الجدار" حتى فوات الأوان؟

والجدير بالملاحظة أن هذه اللحظة تمثل فرصة كبيرة لمصر. فبعد سنوات من أفول دورها وبروز السعودية وحتى قطر كدولتين رائدتين للدول العربية المعتدلة، فضلاً عن سنوات من العلاقات المتوترة مع واشنطن، يمكن لمصر أن تستغل الأزمة الحالية لتغيير الحسابات الإقليمية لصالحها بصورة حازمة. ويمكن للقاهرة أن تُعيد التأكيد على دورها كقوة رائدة معتدلة في المنطقة، وأن توجه ضربة قاسية لأحد عملاء إيران، وأن تمنع انتشار الإسلام المتطرف على حدودها، وفي غضون ذلك يمكنها أن تفتح صفحة جديدة مع واشنطن بقدوم رئيس جديد للولايات المتحدة. وبما أن مبارك يواجه أهم قضية مرتبطة برئاسته - ألا وهي التعاقب في الحكم - فإن استعادة الحيوية للعلاقات المصرية الأمريكية يعد أمراً بالغ الأهمية. والحقيقة التي ينبغي أن لا تغيب عن مصر هي أن أزمة غزة تشكل فرصة، وإذا تبنت مصر منهجاً حكيماً في هذه الأزمة، فسوف يربح الجميع: القاهرة والقدس ورام الله وواشنطن.

عندما "ينجلي الغبار" عن غزة

بمجرد أن تنتهي الأزمة الحالية، سوف يواجه فريق أوباما وهيلاري كلينتون خياراً حول كيفية تنفيذ الالتزام الرئاسي الجديد للاستثمار بكثافة وبشكل مبكر في عملية السلام العربي-الإسرائيلي. ورغم وجود نصيص من الأمل على الجبهة الإسرائيلية-السورية في ضوء الاحداث الراهنة، إلا أن عملية السلام ترتبط - بكل معنى الكلمة - بالمسار الإسرائيلي-الفلسطيني على نحو خاص. وفي هذا المسار هناك مدرستان فكريتان رئيسيتان، تعكسهما مجموعتان من الدراسات تم إعدادها في واشنطن خلال الأسابيع القليلة الماضية: الأولى، دراستين لمعهد واشنطن بعنوان "منع الانهيار والإعداد لحدوث انفراجة": "كيف يمكن للرئيس أوباما تدعيم السلام الإسرائيلي-الفلسطيني" و "الأمن أولا: "الأولويات الأمريكية في عملية صنع السلام الإسرائيلي الفلسطيني"، والثانية، تقرير مثير للاهتمام قام بإعداده بصورة مشتركة مجلس العلاقات الخارجية (CFR) ومعهد

بروكينجز بعنوان "استعادة الموازنة". وفيما يتعلق بالقضايا الإسرائيلية-الفلسطينية، الاختلاف واضح: تدعو دراسات معهد واشنطن إلى اتباع نهج شامل يتدرج "من الأعلى إلى الأسفل" و"من القاعدة إلى القمة" تجاه تدعيم السلطة الفلسطينية وتعزيز احتمالات المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ بينما يدعو الفصل ذي الصلة في دراسة مجلس العلاقات الخارجية ومعهد بروكينجز إلى إيجاد طرق يمكن للولايات المتحدة من خلالها إشراك «حماس».

ولكل نهج منطق معين، لكن من المهم أن ندرك أن هذه خيارات لا يمكن الجمع بينها؛ فلا يمكن إشراك «حماس» وتعزيز السلطة الفلسطينية في الوقت نفسه. وسوف يؤدي إشراك «حماس» إلى تقويض الدعم الشعبي المتبقي لحكومة محمود عباس وسلام فياض، ويضع نهاية حادة لجهود دايتون (منسق الأمن الأمريكي، الفريق كيث دايتون) الرامية إلى "تدريب وتجهيز" قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وإجبار مصر والأردن على تغيير مسارهما فيما يتعلق بنهجهما تجاه السلطة الفلسطينية ودعم العناصر المتطرفة من غزة إلى بيروت وطهران.

ونظراً لاختيارات أفراد فريق العمل والضروريات الاستراتيجية، فمن غير المحتمل أن يختار فريق أوباما وهيلاري كلينتون إشراك «حماس». وفي الواقع، وحتى من الناحية التكتيكية، إذا كانت الإدارة الجديدة ملتزمة باتباع نهج جديد بصورة تامة تجاه إيران، فلا مغزى من تضييع "رأس المال" والمصداقية - سواء هنا أو في الخارج - عن طريق الميل المبكر نحو طواحين «حماس» الهوائية.

إيران: الصورة الأكبر

إذا كانت غزة هي معركة من أجل حيوية مصر، فلا يمكن لفريق أوباما أن يسمح لغزة أن تشغله عن الاختبار الأكبر الذي يواجهه وهو: التحدي الذي تمثله إيران. وفيما يتعلق بطهران، تواجه الإدارة الجديدة قراراً سياسياً على المدى القريب حول توقيت بدء مبادرة دولية للتأثير على إيران، وفتح قنوات مباشرة مع طهران. يقول البعض إنه ينبغي على واشنطن الانتظار عدة أشهر، لئلا تصبح الدبلوماسية الأمريكية ذاتها قضية في الانتخابات الرئاسية الإيرانية في حزيران/ يونيو بحيث ستساعد الرئيس الحالي نوعاً ما على الفوز بفترة ولاية ثانية من خلال جعله يفخر بأن سياساته المتشددة أرغمت أمريكا على الحديث وفقاً لشروطه. وتذكر التقارير أنه حتى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز أوضح هذه النقطة. لكن بالنظر إلى اللاعبين الرئيسيين في الإدارة الجديدة، فلا يرجح أن يمضي الأمر على هذا النحو. والسبب بسيط: بينما تتردد أمريكا، تدور عجلة أجهزة الطرد المركزي الإيرانية. وإذا انتظرت واشنطن إلى ما بعد الانتخابات الإيرانية لبدء استراتيجية المشاركة مع إيران، فسوف يكون الإيرانيون على وشك - إن لم يكونوا قد وصلوا بالفعل - تجميع ما يكفي من اليورانيوم المنخفض التخصيب لتحويله إلى المواد الصالحة لصنع الأسلحة النووية. لذا، فإن التوقيت يأتي على رأس قائمة جدول الأعمال.

توقع غير المتوقع

توقع المسئولون في الشرق الأوسط وفي إدارة بوش الوصول إلى نهاية هادئة، لكن وبسبب غزة، فإنهم الآن يبذلون جهوداً مضنية حتى حفل التنصيب الرئاسي. وقد يحدث أيضاً ما هو غير متوقع في الأيام الأولى من رئاسة أوباما. فهناك العديد من الاحتمالات أمنها: رحيل قائد إقليمي رئيسي مثل الرئيس المصري حسني مبارك أو العاهل السعودي الملك عبدالله، أو هجوم مذهل لحركة «حماس» داخل إسرائيل أو ضد السلطة الفلسطينية، أو تغيير ديناميات الصراع الحالي أو قرار من قبل حزب الله وراعيته إيران لفتح جبهة ثانية فعلية أو وقوع أعمال إرهابية ضد المصالح أو المنشآت الأمريكية أو حدوث نتيجة غير متوقعة في الانتخابات الإسرائيلية أو الإعلان من جانب إيران بأنها قد تجاوزت العتبة النووية قبل شهور مما اعتقدته الاستخبارات الأمريكية، والقائمة طويلة. هذه مجرد أمثلة عن الاحتمالات القليلة التي - كما هو معروف في منطقة الشرق الأوسط - ترتبط بالتوقيت أكثر من ارتباطها بواقعية حدوثها.

نظرة على أول استراتيجية لإدارة أوباما
مشروع الانتقال من الجبهة العراقية إلى جبهة أفغانستان

مهين السادات حمدى إيران ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٨

لو أن مصطلح التغيير فى سياسات حكومة اوباما ظل هكذا بلا تطبيق عملى، ولم يقم الفريق الجديد لرؤساء البيت الأبيض بإحداث تغيير واضح فى سياسة جورج بوش التى استمرت ثمانى سنوات فإن أحد جوانب هذا التغيير فى سياسة الدولة الأمريكية يبدو حتمياً فى عهد اوباما، إذ أنه من المقرر وفقاً لهذا التغيير أن يقلل الجيش الأمريكى من التركيز على الحرب فى العراق ويوسع تواجده فى جبهة افغانستان. ويبدو أن هذه النقطة قد لوحظت أيضاً حتى فى اختيار فريق اوباما الأمنى والسياسى، فمثلاً روبرت جيتس الذى من المقرر أن يكون على رأس البنتاجون فى الحكومة الأمريكية الجديدة أيضاً يعتبر من مصممى هذه الإستراتيجية ومن أشد المدافعين عنها وهو أيضاً مثل رئيسه اوباما يعتقد أن الخطر الأصلى على المصالح الأمريكية المستقبلية يكمن فى افغانستان ولذا يجب ان توجه كافة الآليات الدفاعية الأمريكية نحو هذه الإتجاه.

وهذا التغيير فى الرؤية قد امتد أيضاً إلى وسائل الإعلام الأمريكية حتى من الآن، فبينما تستنكر الحرب فى العراق بشدة ويسمى استمرارها بالفاجعة فإن التواجد فى جبهة افغانستان ينعكس فى الآداب الجديدة لوسائل الإعلام الأمريكية كرسالة واجبة ومبرمة، وقد تم هذا التصنيف بين الحرب الجيدة والحرب السيئة فى عهد بوش أيضاً، فقد سمى بوش الحرب العراقية باسم الحرب من أجل إقامة الديمقراطية فى الشرق الأوسط، والحرب فى افغانستان باسم " الحرب الجيدة " ضد " هؤلاء الذين هاجمونا- القاعدة - ".

وقد ذهب مستشارو اوباما حتى إلى أبعد من ذلك واعتبروا الحرب فى أفغانستان واجباً تاريخياً على كل العالم الغربى، ولكى يأخذوا أوربا فى طريقهم إلى هذه الحرب قارنوا أخطار الأزمة الأفغانية والباكستانية بأخطار الفاشية والشيوعية، وقالوا إن هذه الحرب تعد ضرورية مثل الحرب العالمية الأولى التى سميت " الحرب من أجل إنهاء جميع الحروب " والحرب العالمية الثانية التى سميت " الحرب من أجل القضاء على الفاشية " وعندما توجه اوباما إلى قاعدة الجيش الأمريكى فى أفغانستان مدح وجودهم أيضاً فى هذه البقعة من جنوب آسيا وسمى حربهم بالحرب المقدسة، وعلى كل حال إذا كان بوش قد جعل العراق مركزاً للقيادة العسكرية الأمريكية فإن الافتراض الطبيعى أن تصبح حرب أفغانستان هى محور سياسة اوباما الدولية، بل أن الأجهزة الاعلامية الأمريكية قد ذكرت هذه الجملة على لسان مكتب " أوباما " حيث أنه قد قال فيما يتعلق بإنتقال الجنود الأمريكين من العراق إلى أفغانستان " : فليتموا العمل فى أفغانستان " وهى الجملة التى أعادت إلى الأذهان عبارات بوش الملهبة للمشاعر فى عهد سقوط صدام مثل " لقد تمت المهمة ".

وفريق اوباما لديه اقتراح واضح لكن ينفذ فكرة هذا، وبناءً على هذا الإقتراح الذى يكلف روبرت جيتس الآن بتنفيذه فإنه فى أول خطوة سيتم إضافة عشرين ألف جندى لعدد القوات الأمريكية فى أفغانستان، ويقول اوباما :" إن هذه الحرب لا بد وحتما أن ننتصر فيها "، ولكن السؤال هنا ما هو وضع اوباما وهو يتسلم ملف حرب أفغانستان من بوش، وهل طريق الحرب فى هذه البقعة من آسيا الوسطى ممهد بحيث يعد أوباما شعبه بالنصر، وهل الغرب خاصة أوربا سيلبى هذه الدعوة المواجهة من رئيس البيت الأبيض الجديد، والسؤال الأهم كيف يفكر الشعب والفرق والتيارات الموجوة داخل أفغانستان فى هذا الشأن.

وإذا اتضحت الإجابة على هذه الأسئلة عندئذ فقط يمكن الأمل فى أن يتحقق حلم اوباما فى أفغانستان، فهو يصدر فرمان توسيع دائرة الحرب فى هذه الجبهة فى الوقت الذى حدده شركاء أمريكا فى الناتو كموعد للخروج من أفغانستان، ولذلك فمن تصاريف القدر أن أول مشكلة تواجه اوباما فى تنفيذ استراتيجية الحرب الجديدة فى أفغانستان هى أنه يحاول تدويل مشروع الحرب فى أفغانستان إلا أن الأوربيين الذين

يعتبرون القاعدة الأساسية لهذه المشاركة فى حرب أفغانستان قد قرروا منذ الآن عدم الموافقة على هذا الأمر، وقد وصل الاعتراض و الفرار من ميدان الحرب لدرجة أنه عطل وزير دفاع اوباما ما يقرب من عامين خلف أبواب مؤتمر بروكسيل ولم تتوصل جلسات روبرت جيتس العديدة مع أعضاء الناتو الأوربيين لزيادة عدد قواتهم فى الحرب إلى نتيجة واضحة، والسبب فى هذه الفشل واضح أيضاً، فاستمرار الحرب فى مرتفعات أفغانستان وهضابها الوعرة مسألة شاقة ومرهقة للجنود الأوربيين من ناحية، ومن ناحية أخرى يعارض الرأى العام الأوربى بشدة هذا التواجد، ونظرة الأوربيين لحرب أفغانستان هى تقريباً نسخة مكررة من الكراهية التى قد أبداها الشعب الأمريكى لحرب العراق. ولذلك فإن القضية الأساسية هى أن اوباما سيواجه مشكلة أيضاً فى إشراك المجتمع الدولى فى مشروعه الحربى، أما مشكلة اوباما التالية الخاصية باستراتيجية النظر إلى أفغانستان فهى انه يدعو إلى إرسال القوات إلى هذه الجبهة فى الوقت الذى أصبح فيه جيش الناتو المؤلف من ستين ألف جندى على مقربة من هزيمة فادحة، ويعتقد طبقاً للخطة الموضوعة أن كل المناطق الأفغانية تحت سيطرة الناتو، فهذه الخطة التى يحتمل أن قادة الناتو قد لفتوا انتباه اوباما إلى معالمها، جاءت بهذا الشكل : المكتب المركزى للقوى الدولية بالقرب من قندهار عاصمة طالبان السابقة، وقد استقر الآلمان فى قندوز والشمال الشرقى، والأمريكيون فى الشرق، والإيطاليون فى الغرب، والإنجليز والكنديون فى الجنوب ضمن وجود معسكر الجنود الاتراك والهولنديين والاسبان والليتوانيين والاستراليين والسويديين أيضاً فى وسط هؤلاء بأعلامهم. ومع هذا فإن تقرير هيئة الأمم المتحدة يعتبر معيار جيد للحكم فى هذا الشأن، ففى هذا التقرير وصف ثلث افغانستان بأنه " غير قابل للاحتلال " ونصف الدولة تقريباً بأنه " خطر جداً "، وقد زاد قصف الطرق خمسة أضعاف وعدد الهجمات المسلحة عشرة أضعاف، حيث زادت الهجمات فى اطراف كابل بنسبة سبعين فى المائة فى الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨م، والحكومة المركزية الحالية لها تواجد ضئيل جداً خارج العاصمة لدرجة أنه حتى وسائل الإعلام الأمريكية نفسها تذكر رئيس الجمهورية كرازى دائماً باسم " محافظ كابول "، ويعتبر قلب الحرب الأفغانية فى يد الجيش المتحد مع أمريكا أن الجيش الانجليزى، حيث اعترف أغلب القادة فى هذه الأيام الأخيرة بهزيمة قوتهم المؤلفة من سبعة آلاف فرد فى محاولة السيطرة على اقليم هيلمند، وحتى والى هيلمند يقول إن نصف المناطق التابعة لولايته يعتبر خارج السيطرة، وانه ليس هناك طريق رئيس واحد آمن من عمليات القصف والسرقة والإختطاف ".

ومن المستبعد بالطبع أن تظل هذه الحقائق بعيدة عن نظر فريق اوباما والنقطة الجديرة بالملاحظة أن اوباما قد أكد فى استراتيجية المعلنة بشأن أفغانستان، على فتح جبهات النزاع الجديدة مع طالبان، هذا فى حين أن رؤساء الناتو قد أكدوا فشل الحل العسكرى فى إدارة أفغانستان فى نفس وقت إعلان خبر فوزه فى الانتخابات، وطالبوا بإجراء المفاوضات مع طالبان ومع نفس هؤلاء الأشخاص الذين أعلن اوباما الحرب ضدهم.

ومشكلة اوباما الثالثة هى بدء موجة من الانتفاضات المعادية لأمريكا فى الشريط الحدودى الأفغانى الباكستانى والتى قد أعطت لثورة طالبان أبعاداً واسعة، وهذه هى الحقيقة التى يؤكدها اليوم جميع مراسلى البنتاجون أيضاً، فقد أدى زيادة أعداد القتلى من المدنيين إلى تحول المقاومة امام الأجانب إلى مقاومة شعبية، وقد زادت الخسائر من أرواح المدنيين فى العامين الماضيين، ففى الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨م قتل سبعمائة شخص تقريباً، وفى حادثة واحدة وقعت قبل فترة فى ولاية هيلمند قتل سبعة وأربعون شخصاً من المشاركين فى أحد حفلات الزواج، ويعترف الأمريكيون بأنه فى مجتمع يعد فيه القوم والقبيلة وقضايا الدم جزء من حياة الشعب اليومية، تكفى حادثة كهذه لإثارة عداء جيل بأكمله، وعلى هذا الأساس فقد قام أمثال زبيجنيف بريجينسكى بتنبيه اوباما بأن هناك دافع قوى ملحوظ وراء المقاومة الأفغانية المتشعبة.

أكراد تركيا والعراق: تعاون أم نزاع؟

إيران ديبلماسي (الدبلوماسية الإيرانية)، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٨

أرسلت تركيا سرباً من طائراتها إلى شمال العراق لقصف بعض المواقع التابعة لحزب العمال الكردستاني المستقرة بتلك النواحي، مما يفيد برسالة مفادها، معارضة قيام كردستان مستقلة، إلا أنها رغم ذلك تقيم علاقات وثيقة الصلة مع منطقة كردستان العراق.

هذا ويعتقد "أويتون جليك" المحلل بمجموعة الأزمات فى اسطنبول بأن الطرفين سواء تركيا أو حكومة إقليم كردستان يرغبان فى اجتياز هذا التحدى متعدد الجنسيات، ولعلهما يعملا على توثيق علاقاتهما الثنائية من أجل تحقيق مستقبل واقعى للعراق. وما من شك أن سياسات أنقره إزاء العراق تعمل على مبدأ واحد، يتجسد فى تحقيق مصالحها القومية، وهو ما يعنى المحافظة على كافة أراضيها ومواصلة مكافحة حزب العمل الكردستانى، خاصة أن متمردى الحزب يستخدمون الحدود الشمالية العراقية لضرب تركيا الأمر الذى قد تحول إلى أحد أهم التحديات أمام أنقره.

ومن ناحية أخرى، تعتقد تركيا أن استمرار التوتر العراقى قد ينقل ذلك التحدى إلى إيران ودول أخرى أيضاً، والأهم أن تأسيس دولة كردستانية مستقلة شمال العراق يخلق نوعاً من الاضطرابات داخل تركيا، ولعل كافة الجماعات والأحزاب السياسية تحول دون استمرار هذه الأوضاع قائمة بهذا الشكل، ولا يجب نسيان أن هذه المسألة ستؤثر على المنطقة كافة وتباعاً تسعى المحاولات التركية إلى مواجهة هذا التحدى عبر شن الهجمات على المناطق الشمالية العراقية تارة، ولقاء زعماء الأكراد وتوثيق علاقاتها، وخاصة العلاقات الاقتصادية معهم تارة أخرى.

وجدير بالذكر أن العلاقات الثنائية التركية الكردية تجرى فى صالح حكومة إقليم كردستان نظراً لأنه فى السنوات المرتقبة القادمة ستخرج القوات الأمريكية من الأراضى العراقية، وقطعاً ستتحول حكومة كردستان إلى حكومة مركزية، وحينذاك ستحتاج إلى الدول المجاورة، لاسيما دولة تركيا التى يمكنها لعب الدور المؤثر باعتبارها الشريك القريب لها، إذ سيكون بمقدورها القيام بجسر التواصل من العراق إلى أوروبا، بمعنى توصيل الطاقة (البترول الغاز) الكردستانى خلالها إلى الاتحاد الأوروبى، وكذا فإن الاستثمارات التركية فى المنطقة يمكنها أن تنعش عملية التبادل التجارى للمنطقة التى من بينها الاقتصاد الكردستانى.

هذا ويعتقد "جوست هيلترمن" مدير برنامج الشرق الأوسط فى مجموعة الأزمة أنه يتحتم الآن تدعيم علاقات الصداقة والسلام فى المنطقة، والأهم العمل على استقرار الأوضاع القائمة فى العراق التى يحيط مستقبلها هالة من الغموض، كى يتسنى تحقيق التنمية فى أرجاء المنطقة.

الخلافات بين بغداد والأكراد

ابرار (الابرار) ٦/ ١٢/ ٢٠٠٨

مرة أخرى توترت العلاقات بين حكومة العراق وحكومة اقليم كردستان، وكانت العلاقة قد توترت من قبل بسبب مسألة كركوك والاختلافات السياسية بينهما، ولكن الآن فإن التحديات بين الطرفين اكبر من أى اختلاف نظرى عادى، ودخلت فى مرحلة جديدة، وطبقا للتقارير الدبلوماسية الإيرانية فان (نورى المالكى) قد اتهم الأكراد بأن سياستهم فى إقليمهم اكبر من سلطاتهم، وأن هناك سياسات تمت خارج إطار الدستور ودون مشورة الحكومة المركزية، وعلى رأسها توقيع اتفاقيات نفطية مع الشركات الأجنبية، والسعى لتوقيع اتفاقية أمنية بديلة مع الولايات المتحدة وبريطانيا فى حالة فشل الاتفاقية الأمنية الرئيسية، وعلى أساسها تتمركز القوات الأجنبية فى إقليم كردستان، وإجمالا لهذا فإن زعماء

الإقليم يسعون لتقسيم الدولة والانفصال تدريجيا عن الحكومة المركزية.

وفى المقابل، فإن الأكراد رفضوا هذه الاتهامات واتهموا حكومة المالكى بمحاولة حصار سلطاتهم، وتشكيل جماعة سياسية تابعة لحزب الدعوة فى كردستان بزعامة المالكى نفسه، وسحب الجيش العراقى إلى إقليم كردستان، وإيجاد توتر بين العسكريين الأكراد والبشمرجية، والعمل على خلق خلاف بين السنة والأكراد وإيجاد توتر بين الجماعات السياسية السنية والشيعية والكردية.

والتوتر فى علاقة الأكراد وحكومة نورى المالكى كانت بالقدر العميق الذى هدد (المالكى) بسحب دعمه لها، وإعلان سقوط هذه الحكومة.

ومع ظهور هذه الاختلافات توقفت الحوارات بين الطرفين فى مجال حل الخلافات فيما بينهما، وتعيش الحكومتين الآن مرحلة الانتقاد للأخر وتزايد الحرب الكلامية، وفى آخر مواقف الطرفين ضد بعضهما، انتقد (نورى المالكى) خلال مؤتمر صحفى فى بغداد سياسات حكومة كردستان العراق، ووصف الكثير من سياسات هذه الحكومة بأنها غير قانونية، ومغايرة للدستور، جدير بالذكر فإن الحكومة العراقية قد طرحت مؤخرا ما يسمى (مجالس الإسناد العشائرية) من اجل تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقى، وقد أصدرت حكومة كردستان بياناً تؤكد فيه أن هذه المجالس تخالف الواقع، وجاء بالبيان أن بعض الأشخاص الذين كانوا على اتصال بالسيد المالكى لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور لم يكونوا إلا جزءاً من القوات العسكرية فى النظام البعثى، الذين ارتبطوا بالمنظمات الأمنية والمخابراتية التابعة للنظام السابق، صحيح أن بعض هؤلاء الأفراد هم زعماء لعشائر الأكراد، إلا أنهم رفعوا السلاح ضد الأمة الكردية، وتلوثت أيديهم بدماء الأكراد، فقد قتلوا مئات الأفراد من الأكراد، وطردوهم من ديارهم، ودمروا قراهم.

واليوم تعيد حكومة المالكى الاتصال بهؤلاء الأفراد، وغفلوا عن أن عفونا عنهم فى الماضى كان فقط لأجل المصالحة الوطنية، التى كانت تعد جزءا من مسئولياتنا تجاه الأمة العراقية كلها.

وجاء فى البيان أيضا، أن تشكيل مجالس الإسناد العشائرى بغرض تحقيق الأهداف التالية:

١- إيجاد حالة من عدم الاستقرار والتوافق فى المجتمع الكردى، وهو الأمر الذى لم يحدث منذ العهد السابق.

٢- مع وجود اتفاقيات أمنية مفاجئة وغير متوقعة من، تهيأ المجال لنفوذ الجماعات الإرهابية.

٣- تشكيل ميلشيات عسكرية فى المناطق التى تشملها المادة ١٤٠ من الدستور، وهو الأمر الذى يزلزل الاستقرار الامنى للدولة، ويزرع بذور التفرقة فى هذه المناطق.

وفى نهاية البيان طالب الأكراد من رئيس الوزراء العراقي بالسعى لخلق جو سلام ومصالحة وطنية بدلا من هذه الساحة بالشكل الذى يؤدى الى تهيئة مناخ الاستقرار والأمن فى الدولة.

بالتأكيد فإن مجالس الإسناد بهذا الشكل لن تؤدى إلى مصالحة وطنية ولن تساعد فى تحقيق الأمن والاستقرار فى الدولة، وعلى العكس ستؤدى إلى إحداث توتر، واتهم البيان رئيس الوزراء العراقى بإيجاد الفرقة والخيانة بين الأمة الكردية.

وبعد نشر هذا البيان شديد اللهجة والموقع من مكتب رئاسة حكومة كردستان، أعلنت حكومة بغداد أنها ستعد الرد بسرعة للرد على الأكراد.

هذا فى الوقت الذى أكد فيه جلال طالبانى رئيس جمهورية العراق رفضه لأسلوب نقد الأكراد للحكومة العراقية، وأكد على ضرورة أن يكون نقد الحكومة قانونيا من خلال البرلمان والحوار.

ورفض طالبانى الاتهامات التى ترمى دون أدلة، وأكد أنه يسعى لحل الخلاف بين الحكومة المركزية والأكراد من خلال الحوار الأخوى.

كما انتقدت حكومة الأكراد أنشطة منظمة الأمم المتحدة فى العراق بخصوص المادة ١٤٠ لدعمها سياسات التعريب فى كردستان، وسارعت الجماعات النشطة فى منظمة الأمم المتحدة بتنفيذ البرامج السلمية وحل مشاكل الإقليم.

سياسات الحكومة التركمانية والمصالح الروسية

ابرار (الأبرار) ٢٠٠٨/١٢/١٦

يبدو بعد عامين من وفاة نيازوف، أن سياسة الحكومة التركمانية المستبدة تهدد المصالح الروسية، وقد شهد شهر ديسمبر ٢٠٠٨، الذكرى الثانية لوفاة رئيس جمهورية تركمانستان السابق صفر مراد نيازوف، العديد من الاستفسارات المشككة فى مدى ولاء وانتماء شخصية نيازوف، الأمر الذى كان بالطبع سيثير غضب ودهشة الديكتاتور السوفيتى السابق، أو زعيم كوريا الشمالية كيم إيل سونج.

وبالرغم من أن مرور عامين ليس بالفترة الطويلة، إلا أن السيد قربان قلى بردى محمد أوف، أصبح الآن وارث ما يعرف بالعصر الذهبى للحكم التركماني، ولم يبق محمد أوف غير بعض تماثيل حاكم التركمان نيازوف والتى تعكس لمن يراها مدى وطنية هذا الرجل.

بدون شك يبدو أن الإجراءات التى اتخذها محمد أوف بوصفه خليفة حاكم التركمان، من أجل الإطاحة بمناقب وموروثات عصر مراد نيازوف، قد ضاعفت من الآمال المنعقدة على التحديث ونشر الديمقراطية فى المجتمع التركمانى.

١- ألغى محمد أوف الأحكام الخاصة بنظام التعليم الأساسى الإجبارى لمدة تسع سنوات، والتى فرضها نيازوف على شعب دولته، لكنه ألزم التلاميذ التركمان بالدراسة لمدة عشر سنوات فى المدارس المتوسطة بتلك الدولة.

٢- افتتح للمرة الأولى مراكز الإتصال بالإنترنت فى تركمانستان حتى يحصل التلاميذ والطلبة على خدمة هذه الشبكة الدولية.

٣- ألغى محمد أوف القسم اليومى بجميع الإدارات والمراكز الحكومية والتعليمية والإنتاجية والصناعية والثقافية والاجتماعية، وخلال حقبة نيازوف كان من الضرورى قبل بداية العمل بتلك الأماكن، أن يؤدى الجميع يوميا قسم الولاء لـ نيازوف.

٤- أحيا محمد أوف بالتدريج مجمعات العلوم التركمانية التى توقفت فى عهد نيازوف، وأعد افتتاح المراكز العلاجية والمستشفيات والمكتبات والمراكز الثقافية بالقرى التى كانت قد أغلقت فى عهد حكم نيازوف واستأنف الدروس الأساسية بالعلوم العسكرية فى الجامعات التركمانية.

٥- أعاد استخدام أيام الأسبوع وأسماء الشهور طبقا للتقويم الميلادى مرة أخرى.

وقد شهد شهر ديسمبر ٢٠٠٨، الموافقة على الدستور التركمانى الجديد الذى منح بردى محمد أوف العديد من الصلاحيات الإضافية.

ويصف بردى محمد أوف تلك التغييرات بأنها بداية عصر النهضة التركمانية، لكن من الواضح أن التحولات الديمقراطية لازالت بعيدة جدا عن تلك الدولة، وكما تؤكد منظمات حقوق الإنسان، لازالت تركمانستان تعانى من التفرقة العنصرية ضد مواطنين ليسوا تركمان الأصل، وهذا واضح إذا ما تعرضنا إلى التوظيف فى مؤسسات الحكم، ومنها المناصب القيادية فى الجيش والشرطة، كما أن التدريس فى المدارس التابعة للروس أو القزاق أو الأزبك بوصفها أقليات عرقية، ممنوع بلغات تلك القوميات، المحرومة أساسا من امتلاك وسائل إعلام بلغاتها.

من ناحية أخرى، فإن تلك القوميات لا يمثلها نواباً فى الإدارات المركزية أو مجالس المدن أو مؤسسات السلطة، بينما يهيمن أنصار بردى محمد أوف على جميع المراكز الاقتصادية والاستثمارية فى تركمانستان.

وبالرغم من بعض التغييرات والتحولات الظاهرية فى تركمانستان، إلا أن التضييق على نشاط المواطنين لازال قائما، لدرجة أن محمد أوف أصدر أوامره للمؤسسات الأمنية والشرطية بتكثيف الهيمنة على نشاط مواطنى تلك الدولة، كما كان الحال فى عهد نيازوف، وخلال اجتماعه مع مجلس الوزراء فى شهر مارس ٢٠٠٨، أكد محمد أوف على معاقبة أى موظف بالجهات الأمنية، لا يلتزم بالرقابة المشددة على نشاط المواطنين.

لقد بات من الواضح أن الرئيس التركمانى يسعى ليتماشى نظامه الموروث عن نيازوف مع العالمية، ومن خلال الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل دولته، يثبت أركان سلطته.

واستمراراً لسياسة محمد أوف الشكلية، تم تغيير جميع الوزراء ورؤساء اللجان الحكومية، حيث اختار محمد أوف أنصاره وأقاربه (سكان ولاية آخال، وأبناء بردى محمد أوف)، فى المناصب القيادية والهامة، لكنه احتفظ بعدد بسيط من وزراء نيازوف فى حكومته، وكان رشيد مراد أوف رئيس

الوزراء ووزير الخارجية، وآتاجادى محمد جلدى أوف وزير الدفاع (طبيب مثل بردى محمد أوف)، وبايرام علاف أوف مدير الخدمات الحدودية، ضمن الأشخاص الذين لم يتخل عنهم محمد أوف لعدة أسباب.. فوزير الدفاع رجل مسن ليس له طموح سياسى أو هدف الوصول للسلطة، ومحمد جلدى أوف هو من اقترح على بردى محمد أوف السيطرة على السلطة أثناء الاجتماع الوزارى الذى أعقب وفاة نيازوف مباشرة، ومن خلال دعمه فتح الطريق أمام تولى محمد أوف السلطة، وقد ساهم فى إحباط مساعى الجنرال مراد رجب أوف (قائد نيازوف المحافظ) من أجل الوصول للسلطة.

من ناحية أخرى، شهدت تركمانستان مساعى عدة من أجل الإطاحة بالاستقرار والأمن، وقد وقعت صدامات مسلحة من ١٣-١٥ سبتمبر ٢٠٠٨، بين القوات الحكومية ومجموعة مسلحة فى مدينة عشق آباد، وصفتها مصادر حكومية رسمية بأنها مصادمات من أجل القضاء على مجموعة من المافيا من جانب القوات الحكومية، وقد أدت إلى مقتل عدد كبير من أفراد الشرطة، وحتى الآن لم تعلن الأسباب الحقيقية وراء هذه الصدامات، وفى حين ذكرت بعض وكالات الأنباء أن تلك الاشتباكات اندلعت بين قوات حكومية وجماعات إسلامية، ذكرت وسائل إعلامية أخرى أن تلك الاشتباكات اندلعت للتصدى لمجموعة سياسية معارضة للحكومة التركمانية الراهنة، مدعية أن تلك المجموعة حاولت الإطاحة بحكومة بردى محمد أوف.

أما المصادر الخبرية التابعة لمعارضى الحكومة التركمانية ممن يعيشون فى المنفى، فقد ادعت أن تلك المصادمات الأخيرة فى عشق آباد، كانت بسبب المعارضة الشعبية لسياسات الحكومة الراهنة التى مكنت أنصار ومقربى محمد أوف من الهيمنة على الشئون الاقتصادية والمالية بالدولة، وهذا حقيقة ضمن أسباب الاعتراض الشعبى ضد محمد أوف، لكن الأخير استخلص نتيجة محددة من أحداث سبتمبر ٢٠٠٨، مفادها أنه مستهدف، ومن ثم عمد إلى تقوية أمنه الشخصي، الأمر الذى لوحظ مؤخرا بعد تلك الأحداث مباشرة، فقد يصاحب موكبه أثناء تنقله من مكان لآخر عدة شاحنات محملة بجنود مسلحين لحراسته، ويبدو أن تهديد حياة محمد أوف بات أكثر فعالية من معارضيه سواء فى الداخل أو فى الخارج أيضا.

وربما لهذا السبب احتفظ محمد أوف بوزير خارجية حكومة نيازوف للإبقاء على محاور السياسة الخارجية لحكومة تركمانستان السابقة فى إطار مواصلة سياسة نقل الغاز التركمانى، والتى تحاول التملص من نقل الغاز إلى روسيا بالرغم من اتفاق روسيا وتركمانستان وكزاخستان على إنشاء أنبوب الغاز على ساحل بحر قزوين، لكن لم تبدأ حتى الآن العمل فى تنفيذه، ولم تتوصل روسيا وتركمانستان حتى الآن لقيمة الغاز التركمانى المصدر إلى روسيا، كما أن تركمانستان تعارض المقترح الروسى بإنشاء أنبوب غاز يصل آبار الغاز المعروفة بـ "تاخته بازار"، (أكبر حقل غاز فى تركمانستان) مع خط أنبوب غاز ساحل بحر قزوين، فى إشارة إلى إمكانية تحويل مسار هذا الحقل ناحية الصين، حيث تجرى على قدم وساق عمليات تنفيذ خط لنقل الغاز التركمانى إلى الصين بعد أن اتفق الطرفان التركمانى والصينى على زيادة حجم الصادرات التركمانية من ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويا إلى ٤٠ مليار متر مكعب.

جدير بالذكر أن مصادر رسمية تركمانية أعلنت فى عام ٢٠٠٦، عن اكتشاف ١٤٩ حقل غاز جديداً مما يزيد من احتياطياتها من الغاز إلى ٥ تريليونات متر مكعب، وهى نسبة ضخمة جدا تضاعف من أهمية نقل الغاز التركمانى إلى روسيا عبر خط أنبوب الغاز المقترح.

أوزبكستان فى دوامة لعبة القوى

ابرار (الأبرار) ٢٠٠٨/١٢/١٠

أعلنت الحكومة الأوزبكية انسحابها من منظمة التعاون الاقتصادى (أوراسيا)، وطبقا لهذا القرار، أرسلت حكومة أوزبكستان طلبا رسميا بالانسحاب من منظمة التعاون الاقتصادى أوراسيا، لأمين عام هذه المنظمة، وفى أعقاب هذا القرار أكد الرئيس الأوزبكى إسلام كريم أوف هدف دولته من الانسحاب من هذه المنظمة بما يعنى أن حكومة طشقند أيضا تؤيد مثل هذا القرار. وقد اعتبر كريم أوف أن السبب الرئيسى وراء انسحاب دولته من هذه المنظمة هو "عدم تحقيق التوقعات الأوزبكية من المشاركة فى هذه المنظمة"، لكن محللى وخبراء الشئون الإقليمية يرون أن قرار حكومة طشقند بالانسحاب من هذا المجمع، بمثابة استجابة لإلغاء جزء من عقوبات الاتحاد الأوروبى المفروضة على

أوزبكستان منذ بداية أكتوبر الماضي.

جدير بالذكر أنه فى أعقاب زيارة "فلاديمير ناراف" وزير الخارجية الأوزبكى للولايات المتحدة الأمريكية ومباحثاته مع مسئولى وزارة الخارجية الأمريكية، استجابت حكومة واشنطن لمطالب أوزبكستان، وكان ضمن نتائج تلك المباحثات إلغاء الحظر المفروض على دخول السيدة "جلناره كريم أوف" إبنة إسلام كريم أوف رئيس جمهورية أوزبكستان إلى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي، فبسبب خلاف عائلى مع شخص أفغانى الأصل يدعى "مسعودي"، لديه الجنسية الأمريكية كانت جلناره زوجة له، وبعد طلاقها ألزمتها المحكمة الفيدرالية الأمريكية، برد إبنيها إلى أبيهم، امتنعت جلناره عن تنفيذ حكم المحكمة وتم تعقبها منذ العام ٢٠٠٠، ولم يكن لديها الحق فى دخول الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوروبى، لكن فى إطار التعاون الاستراتيجي الأمريكى الأوزبكى فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر، وتمركز القوات الأمريكية فى القاعدة الجوية خان آباد، تزايدت لقاءات إسلام كريم أوف ونظيره الأمريكي جورج بوش، ووزير الخارجية الأمريكى حينها كولين باول وقائد القوات المركزية الأمريكية "تومى فرانك"، وقائد القوات الأمريكية وقوات الناتو المتمركزة فى أفغانستان والعراق، وخلال تلك اللقاءات تم طرح قرار حظر دخول السيدة جلناره إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، فى تلك الأثناء وبالرغم من التعاون القوى بين أوزبكستان والولايات المتحدة رفض مسئولو حكومة بوش مطلب إسلام كريم أوف بحجة استقلالية نظام القضاء الأمريكي.

لكن فى بداية المرحلة الثانية من التقارب الأوزبكى مع الولايات المتحدة والناتو، وتحديدا فى أعقاب الأحداث الدامية التى شهدتها مدينة "انديجان" فى شهر مايو ٢٠٠٥، وخروج العسكريين الأمريكيين من قاعدة "خان آباد"، يمكن تصنيف زيارة "فلاديمير ناراف" وزير خارجية أوزبكستان الأخيرة إلى الولايات المتحدة بالتاريخية، حيث تم إلغاء حكم الحظر المفروض على دخول السيدة "جلناره" للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، فى حين ألغيت العقوبات الاقتصادية الأوروبية ضد أوزبكستان بناء على طلب أمريكي، وردا على تلك الإجراءات الأمريكية الأوروبية، تقدمت حكومة أوزبكستان بطلب رسمى للانسحاب من مجمع التعاون الاقتصادى أوراسيا، مما يعكس مظاهر رغبة غربية فى التعاون مع حكومة طشقند، فى حين اعتبر محللو الشئون الإقليمية أن قرار طشقند ربما يتبعه قرار بالانسحاب مرة أخرى من منظمة الأمن الجماعي، تلك المنظمة التى كانت طشقند أحد مؤسسيها الرئيسيين فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى السابق، حيث عقد أول اجتماع لمسئولى الأمن والدفاع بدول اتحاد الحكومات المستقلة مشتركة المصالح بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى العاصمة الأوزبكية طشقند بناء على طلب إسلام كريم أوف، وكان على رأس المهام التى قامت بها المنظمة، التدخل فى الأزمة السياسية الطاجيكية التى أدت إلى حرب داخلية استمرت خمس سنوات، كما ساهمت فى تهيئة الأجواء لانفصال منطقة قره باغ عن أذربيجان بعد تزايد التوتر بين أذربيجان وأرمينيا.

لكن الحكومة الأوزبكية انسحبت من هذه المنظمة فى عام ١٩٩٨، بحجة أن دولة طاجيكستان فقدت السيطرة على أوضاعها الداخلية وأصبحت تحت الوصاية الروسية، ومن ثم قامت طشقند بتلغيم مناطقها الحدودية مع الجارتين الطاجيكية والقرغيزية، وانتهجت أسلوب تأشيرات الدخول مع مواطنى دول الجوار، مما ألحق أضرارا بالغة بتلك الدول، التى كانت قد قررت فى وقت سابق إلغاء تأشيرات الدخول لمواطنى الدول الأعضاء فى مجمع التعاون الاقتصادي.

ويرى المحللون أن إسلام كريم أوف اعتمد على سياسة مزدوجة منذ استقلال دولته عن الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١، ففى حين استغل تنافس القوى الإقليمية من أجل تحقيق مزيد من المصالح فى آسيا الوسطى، حيث أدانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى مرارا أداء قوات الأمن الأوزبكية فى التصدى لتحركات المعارضين لحكومة طشقند بعد أحداث انديجان عام ٢٠٠٥، وأبدت حكومة طشقند حينها رغبة فى التعاون مع روسيا والصين بعد ظهور شواهد على ضلوع منظمات استخباراتية غربية على رأسها الـ CIA فى تلك الأحداث.

وبهدف تقوية علاقاتها مع روسيا، وقعت الحكومة الأوزبكية اتفاقية تعاون استراتيجى مع موسكو وانضمت مرة أخرى فى عام ٢٠٠٧م، إلى عضوية منظمة التعاون الجماعي، لكن فى نهاية عام ٢٠٠٧م، وبعد انتخاب إسلام كريم أوف مجددا فى منصب رئيس الجمهورية الأوزبكية، أعلن كريم أوف فى أول خطاب رسمى له بعد الانتخابات عن عدم وجود أى مانع يحول دون توطيد العلاقات الأوزبكية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى.

من ناحية أخرى، اعتبر المسئولون السياسيون بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى أن تلك التصريحات بمثابة إشارة على وجود رغبة أوزبكية لتحسين علاقاتها مع الغرب، ورحبوا بهذه الخطوة التى أعقبها المزيد من زيارات المسئولين الأمريكيين والأوروبيين لطشقند من أجل التباحث مع مسئولى الحكومة الأوزبكية.

فى تلك الأثناء أشار العديد من المسئولين الأمريكيين والأوروبيين إلى تحسن العلاقات الأوزبكية الأوروبية، كما ساهم فى زيادة هذا التقارب مشاركة إسلام كريم أوف فى قمة

دول الناتو بـ بخارست، فى رومانيا ولقائه مع جورج بوش، حيث تم طرح فكرة الاستفادة من الطرق الأوزبكية لإيصال المعدات والمواد التموينية اللازمة لقوات الناتو فى أفغانستان.

من هذا المنطلق يبدو أن أوزبكستان التى ادعت لسنوات زعامتها لمنطقة آسيا الوسطى تخطو فى اتجاه تقويض التعاون الإقليمى بآسيا الوسطى بخروجها من مجمع التعاون الاقتصادى أوراسيا، ويرى معظم المحللون أنه من المتوقع انسحاب أوزبكستان من منظمة الأمن الجماعى استمرارا وتدعيما لنهج التعاون مع الولايات المتحدة والناتو، لذلك بات من الواضح أن ما يطرح من برامج داخل منظمة الأمن بشأن إنشاء قوات خاصة لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة فى آسيا الوسطى، والتى تتعارض مع أهداف الاستراتيجية الأمريكية الأوروبية، ستواجه بحسم من خلال تشجيع طشقند على الانسحاب من منظمة الأمن الجماعى.

الادعاءات الكاذبة للجمهورية الأذربيجانية

تابناك (المنير) ٢٠٠٨/١٢/٢٨

الحديث المثير المعادى للإيرانيين الأخير للسيد (الهام على اوف) رئيس جمهورية أذربيجان فى تلفزيون (جونى اذرى. TV) كان تكراراً للاجراءات العدائية لهذه الدولة تجاه ايران، حتى إنهم يطلقون علينا الاعداء. وهذا جرس خطر حقيقى، يجب أن يصبح موضع اهتمام ورد فعل من قبل المسئولين الإيرانيين.

وخلال كلمته طالب (على اوف) بضرورة تقسيم إيران، وأن المستقبل القريب يحمل البشارة بوقوع احداث عظيمة فى المنطقة لصالح الدول المتحدثة بالتركية كما حدث فى العهود السابقة.

فى العهود السابقة حدث انفصال (اران) و(شروان) شرق إيران، وفى التاريخ القديم كانتا تعرف بنفس الاسم، أو (البانيا القوقاز) باعتبارهما جزءاً من إيران، فى حين أن أذربيجان واقعة فى نفس حدود اقليم اردبيل، وجاءت أقاليم أذربيجان الشرقية والغربية بنفس المسميات فى كتب التاريخ الايرانى القديم، ومنذ انفصال (اران وشروان) عن ايران من خلال الروس فى اتفاقية جلستان (١٨١٣ م) والتى عرفت باسم (persidesky). حتى أثناء التغييرات فى تحول النظام فى الاتحاد السوفيتى من السلطنة القيصرية الى الحكم الشيوعى منذ اكثر من مائة سنة عرفت ايضا بنفس الاسم.

- جدير بالذكر ان فى اتفاقية (تركمان) سنة ١٩٢٨، اصبحت منطقة (ايروان) هى دولة أرمنستان، ومنطقة (نخجوان) الواقعة بين ايران وأرمنستان، انفصلت أيضا عن إيران، وانضمت لروسيا القيصرية.

ومع تشكيل حزب (اتحاد الاتراك) تحت مسمى (لجنة المساواة) فى باكو، أخذت الأنشطة المعادية لتركيا شكلاً جديداً لحكومة باكو بعد دعم الدولة العثمانية لها. ومع هذا الوضع سعى زعماء هذا الحزب الى ايجاد منطقة خاصة بهم وسعوا بالخداع الى اطلاق اسم أذربيجان على ولايتى (ايروان وشروان).

والإحداث التالية تشير إلى أن زعماء العداء للإيرانيين فى باكو سعوا بعد تغيير الاسم الى الانفصال عن إيران، وبعد عام ١٩٤٥ بعد احتلال وانفصال أذربيجان عن إيران، أصبح القول السائد أن الأرض الإيرانية قابلة للتقسيم.

- ضياع الفرصة الثانية:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ فقدت إيران فرصة تاريخية لإعادة أراضيها التى انفصلت عنها، كما استغلت تركيا وإسرائيل الفرصة، وتدريجيا مارس اللوبى الصهيونى الامريكى دوره فى هذه الجمهورية، وتوسعت الضغوط والتهديدات المختلفة ضد استقرار أذربيجان إيران، وكانت ابرز تحركات الاعداء فى باكو تتلخص فيما يلى:

١- فصل وتأييد كل الحركات الانفصالية القومية الاذرية، مع دعم اعلامى من باكو، إذاعة وتلفزيون.

٢- تحركات عدائية على حدود الدولتين من خلال نصب اجهزة تجسس وإدارات.

٣- الاعتداء على حدود ايران المائية والحوزات النفطية الايرانية فى بحر الخزر خاصة منطقة (البرز) وتغيير اسمها الى (آلو).

٤- اتخاذ موقف عدائى دائم بالنسبة للحقوق التاريخية الإيرانية، خاصة فيما يتعلق بحصول ايران على ٥٠ ٪ من بحر الخزر.

٥- مصادرة الأوجه التاريخية والثقافية الإيرانية، مثل (بابك خرم دين، وشهريار، ونظامى الكنجوى، وخاقانى شروانى، والمولوى، ....) على اعتبار انهم من مشاهير دولتهم.

٦- الاستفادة من ضغوط قرارات الأمم المتحدة،

وجميع البرلمانات الأوربية، للاعتراف بالأمة الاذرية على انها امة منفصلة، يهدف تهيئة المجال المناسب لتنفيذ المشاريع الصهيونية وتقسيم شمال غرب ايران، وتنفيذ مشروع الشرق الاوسط الكبير.

النقطة الهامة هنا ان جمهورية أذربيجان التى يبلغ عدد سكانها اقل من ٨ ملايين نسمة، (اقل بمراحل من عدد الأذريين فى إيران)، كما أن لديها عدد غير محدود من غير الأذريين (فرس وأكراد وأرامنة)، وبدلا من ادعاءتهم الواهية بحل مشاكلهم الداخلية لغير الأذريين، أن يفكروا فى حل لمنطقة (قره باغ).

كانت ايران دائما بمثابة ولى النعمة والأم لأذربيجان، وحتى وهى تعمل بايجابية لدعم حكومة باكو، ليس فقط برد الفعل الايجابى ولكن بالعمل لدعم نفوذ حكومة أذربيجان. ومن بين ذلك :

١ -كانت ايران الملجأ للأذريين أثناء حرب (قره باغ).

٢ - ارسال الطاقة مجانا وتأمين الكهرباء والغاز إلى جمهورية (نخجوان) التى ليس لها حدود مشتركة مع جمهورية أذربيجان، فقط إيران هى الطريق الوحيد لها.

٣- الاستفادة من طرق ايران لنقل البضائع والسلع الغذائية إلى من باكو الى نخجوان.

وبنهاية القول، انه لابد من اجـراء عاجل من اجل الحفاظ على الهوية التاريخية والثقافية، واستعادة الأوجه والشخصيات التاريخية التى صادرتها أذربيجان، وبلا شك فإن الإدارة الحاسمة والتحرك الدبلوماسى السريع والشعور الايرانى يستطيع ان يحافظ على استقرار الارض الايرانية من دسائس الأعداء، وأن يهيئ المجال لاستعادة ايران الكبرى.

لا يجب أن ننسى أن خرائط الشرق الأوسط الكبير لمستقبل المنطقة، تقسم إيران، وتفصل كردستان وأذربيجان وخوزستان وبلوشستان، كدول مستقلة بالمنطقة.

وبناء عليه، فإن كل التحركات الامريكية والصهيونية تتم فى نفس الإطار، وبنظرة عميقة للأمور والإحداث فى الدول المجاورة ومنها كشمير والصراعات فى شرق تركيا والعراق وأفغانستان وباكستان والتحركات الواسعة لدولة الامارات العربية وسعيها لطمس هوية الخليج الفارسى والجزر الايرانية الثلاث، وأيضا المؤامرة لعدم الاعتداد باتفاقية الجزائر ١٩٧٥ مع العراق، وتجاهل حقوق إيران فى بحر الخزر، كلها تؤكد على بدء تنفيذ هذا المشروع.

ولذا يجب ان نخطو بحساب ونتعامل بحرص للحفاظ على الأراضى الإيرانية وميراث الأجداد.

عملية الدمقرطة فى آسيا الوسطى

على باشبور دلخواه ■ اعتماد (الثقة) ٢٠٠٨/١٢/١٥

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وتحديدا بعد نشأة دول آسيا الوسطى وظهورها على الساحة الدولية، بدأت تلك الدول مساعيها من أجل البقاء، ثم من أجل الوصول إلى مكانة أنسب فى الساحة الاقتصادية والسياسية الدولية.

بعد فترة وجيزة من التخبط، نجحت معظم النخب المتبقية من حقبة الشيوعية فى إعادة تعريف وصياغة وجودها، ومن ثم هيمنت على السلطة، ووضعت تلك الدول تعريفا جديدا لهويتها بناء على الجذور القومية القبلية.

لذلك يمكن القول إنه مع انهيار الاتحاد السوفيتى لم تنفذ فقط الليبرالية الديمقراطية الغربية، إلى المنطقة وإنما استمر أيضا النظام السياسى المتبقى من الحقبة السوفيتية، ولأن شعوب دول تلك المنطقة تمتعت ببعض الحريات الاجتماعية وبسبب النظام القبلى، فقد انخرطت فى دوامة الحياة المعتادة، ولم تهتم بالنهج السياسى لحكوماتها.

أما الحركات الدينية الطاجيكية والأزبكية التى ظلت قابعة فى النهج القبلى، فقد تعرضت للقمع ولم تكتف الحكومات بالتصدى لها من خلال القوات الحكومية المستبدة، وإنما قررت تلك الحكومات إشراك قوى أخرى إقليمية ودولية بعلة الكشف عن مصادر الطاقة الوفيرة. وللتطرق إلى ارتباط مسيرة الديمقراطية بسياسات النخب فى تلك الدول، ينبغى الأخذ فى الاعتبار الأوضاع الداخلية والدولية على النحو التالى :

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى واستقلال تلك الجمهوريات، نشأت عدة مشكلات نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتى، واستوجبت كل مشكلة إجراء طرح وتنفيذ عدة سياسات فى إطار تحديث الهياكل الاقتصادية والسياسية مع الأخذ فى

الاعتبار الأوضاع الدولية الجديدة.

لكن خيار التحديث السياسى كان سلبيا من البداية، لأن الدفعة الأولى من رؤساء جمهوريات دول آسيا الوسطى كانوا فى الواقع أشخاصاً عملوا فى منصب الأمين العام للحزب الشيوعى خلال الحقبة السوفيتية داخل تلك الجمهوريات، هذا الاختلاف لم يكن مؤشرا فى ساحة وضع السياسات وحدها وإنما جعل روسيا الطرف الممثل للأخ الأكبر الذى يجب على كل من تلك الجمهوريات أن تمهد له سبل التدخل المباشر، ونظرا إلى الموروث الذى خلفه ستالين لتلك الجمهوريات نتيجة سياسة الخلط العرقى وربط اقتصاديات تلك الدول مع بعضها بعضاً، كانت المواجهة صعبة للغاية، لاسيما الدخول فى الساحة الدولية.

من هذا المنطلق لم يتفاقم الشعور بالحاجة إلى الدمقرطة من جانب نخب تلك الـدول، ولو بصورة رمزية عقب استقلال تلك الجمهوريات، ومن ثم استمرت تلك الدول فى انتهاج نظام سياسى عقيم، مقيد باقتصاديات مدمرة لمدة عام كامل، لكن الساحة الداخلية بتلك الدول كانت تمضى فى اتجاه آخر معاكس، ويمكن القول إن الصراعات الداخلية فى طاجيكستان والتى ورطت الشقيقة الكبرى روسيا والصراعات الممتدة داخل أوزبكستان أسفرت عن نتيجتين رئيسيتين هما :

١- أوضحتا للروس أنهم لا يستطيعون الإبقاء على ظاهرة عدم الاختلاف فى تلك المنطقة.

٢- أجبرتا النخب السياسية الداخلية على اتخاذ مواقف أكثر حزما فى مواجهة قوى لا يستهان بها متمثلة فى الحركات الإسلامية.

فى ظل تلك الأوضـاع قـررت الأنظمة السياسية فى جمهوريات آسيا الوسطى جلب الشركات الغربية للاستثمار فى المنطقة تدريجيا وتنمية الإنتاج فى اتجاهين متعارضين:

١- دفع مسيرة خصخصة الاقتصاد والسوق الحر من قبل.

٢- الحفاظ على النظام السياسى كما كان عليه من قبل

كلا الاتجاهين من جانب تلك الأنظمة تعرضا لصمت الشقيقة الكبرى، ودعم الغرب، وفى هذا الصدد لم يسمح لمظاهر المعارضة سواء فى الصحافة الحرة أو داخل الأحزاب الحقيقية، كما سمحت حكومات تلك المنطقة بحريات اجتماعية من الطراز التركى لكن بقدر أقل، وأنشأت مؤسسات صورية وأجرت انتخابات كشكل من أشكال الديمقراطية.

لكن الخصخصة تعرضت لمشكلة كبرى بسبب تلك المجموعة من رؤساء الأحزاب فى الحقبة السوفيتية، ممن كانوا مديرين لكبرى المشروعات الاقتصادية الحكومية، وبالتدريج أوجدوا طبقة جديدة من النخب السياسية - الاقتصادية، ولازالت أيديهم مهيمنة على الأنظمة الاقتصادية فى تلك الدول، وحاليا يواصلون التنافس فى ظل مسيرة الخصخصة.

التنافس الاقتصادى بوصفه أحد مظاهر الخصخصة، تزايد بين الشركات الأجنبية وحدها، وفى ظل تلك الأوضاع -وبدون وجود ضغط أو دعم خارجي- توافرت إمكانية ظهور الفكر الديمقراطي، ومن ثم فإن ظهور مؤسسات لدعم وتأصيل هذا الفكر، لم يكن بالشيء المستبعد.

لكن الشقيقة الكبرى روسيا لم تشعر بالحاجة إلى الانخراط فى التحولات الداخلية بتلك الـدول، على عكس رغبة الأقليات الروسية فى تلك الجمهوريات.

فى تلك الأثناء كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم استراتيجية الحفاظ على الوضع القائم لسببين رئيسيين :

١- تحقيق مصالح اقتصادية من وراء استقرار وأمن تلك المنطقة التى يتولى حكامها السيطرة على مقاليد الأمور.

٢- الحد من إمكانية وصول القوى المعارضة المتمثلة فى الحركات الإسلامية إلى السلطة، وربما تكون الديمقراطية أحد أسباب وصولها للسلطة.

هذا الواقع متشابه كثيرا مع النهج الأمريكى المتبع تجاه دول مثل مصر، وأذربيجان، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية آسيا الوسطى، وقد تبنى الجمهوريون هذا الفكر فدعموا أنظمة سياسية فى تلك الدول تخوفا من أن تساهم الديمقراطية الحقيقية فى وصول أى من الجماعات الإسلامية إلى سدة الحكم.

من هذا المنطلق ظهرت تناقضات واضحة فى السياسات الأمريكية والغربية تجاه دول المنطقة.

وقت المفاوضات مع أمريكا مضى

حوار مع إبراهيم يزدى ■ ميزان نيوز (ميزان للأخبار) ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٨

رغم حالة التوتر التى تتسم بها العلاقات الإيرانية - الأمريكية، والتى قد تصل فى بعض الأحيان إلى التهديد بشن الحرب، إلا أن انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية وتصريحاته التى أعلنها بشأن تبنى النهج الدبلوماسى فى التعامل مع إيران، كل هذا أعاد موضوع العلاقات الإيرانية - الأمريكية إلى ساحة النقاش، خاصة فى ظل اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية والصراع الداخلى الدائر بشأنها. فى هذا الإطار تنبع أهمية هذا الحوار مع إبراهيم يزدى زعيم حركة حرية إيران، وفيما يلى نص الحوار:

*** "الدكتور يزدى: فى ٢ ديسمبر ٢٠٠٨ صرح كل من جواد لاريجانى وعلى لاريجانى بأن وقت المفاوضات مع الولايات المتحدة قد حان. السؤال هو: هل إيران مستعدة فعلا للتفاوض مع الولايات المتحدة؟**

* * إبراهيم يزدى: "فى اعتقادى أن وقت المفاوضات مع الولايات المتحدة قد مضى. فقد ضاعت فرص كثيرة فى السابق كانت مؤثرة فى تمكين الإيرانيين فى التفاوض مع الولايات المتحدة. من وجهة نظرى، فإن أى ضرر يمكن معه إدراك مصلحة ما من خلاله، ولو أن الحكومة الإيرانية فى ظل هذه الظروف قررت أن تبدأ المفاوضات مع الولايات المتحدة فإن هذا الأمر سيكون إيجابياً.

السؤال هنا: هل كلام السيدين "جواد" و"على لاريجانى" هو نفسه نفس كلام صناع القرار الأعلى فى السياسة الإيرانية أم لا؟ فى اعتقادى أنه إذا لم يضاء الضوء الأخضر من القيادات العليا ما كان ممكناً لهما أن يصرحا مطلقاً بمثل هذا الكلام، وذلك لأننا شهدنا فى الماضى بعضاً من الأحاديث المشابهة ولكنها أحدثت غضباً شديداً، ما حدث فى هذه المرة أننا قد سمعنا كلام الرجلين دون ظهور أى غضب عليهما ما يكشف عن توافق صريح وضمنى من جانب المسئولين الأعلى وشخص المرشد نفسه.

*** هل معنى كلامكم هذا أن الأخوين "لاريجانى" يتمتعان بمصداقية أكبر فى تمثيل أو فى الحديث باسم السلطات العليا فى إيران أكثر من السيد أحمدى نجاد؟**

* * إبراهيم يزدى: حسناً، من المهم الإشارة إلى أن السيد "لاريجانى" كان يشغل منصب الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للأمن القومى فى إيران، والآن هو رئيس مجلس الشورى، وهو يتمتع أيضاً بعلاقات قرابة وعلاقات طويلة مع شخص المرشد ولا يزال الوضع هكذا حتى الآن.

من هنا فإنه عندما يتحدث فإنه يعكس رؤى القيادة والزعامة أكثر من السيد أحمدى نجاد وذلك وفق ما أعتقد.

*** فى رأيكم ما الذى تريده إيران من الولايات المتحدة الآن؟ وفى المقابل ما الذى تريده الولايات المتحدة من إيران؟**

* * إبراهيم يزدى: فى اعتقادى أن كلا الطرفين غير صريح، وغير شفاف، وغير واضح بشأن ما يريده من الآخر. هم يتكلمون بأحاديث معظمها له شكل دعائى (إعلامى). وفى اعتقادى انهما قد قبلا بجوهر المسألة وهو التفاوض المباشر بينهما، إنهما يتحدثان الآن عن فرص للمباحثات الرسمية والعلنية بينهما دون شرط أو قيد. الذى لم يتبلور بعد هو سقف التوقعات الخاص بكل منهما، فإيران يجب أن تضع حداً أقصى لتوقعاتها وكذلك الولايات المتحدة. يجب أن يعرف كل من الطرفين ما الذى يريده من الآخر، وما هو الحد الأدنى له الذى لا يمكن تجاوزه، وذلك حتى يصبح بمقدور الأشخاص المتفاوضين أن يجدوا أو يضعوا السبل الملائمة لذلك.

الأمريكيون يختلفون إلى حد ما فى هذا الصدد عن الإيرانيين. هم لديهم أربعة مطالب رئيسية:

١ - الأنشطة الإيرانية من أجل إنتاج أسلحة الدمار الشامل وبصفة خاصة الأسلحة النووية.

٢ - قضية حقوق الإنسان.

٣ - معارضة إيران لعملية السلام فى الشرق الأوسط.

٤ - دعم إيران أو حمايتها للإرهابيين.

لكن بالنسبة للإيرانيين فإن الصورة لم تتضح حتى الآن. هم لا يعرفون ماذا يريدون من الولايات المتحدة حتى يحسنون علاقتهم بها. قيل ذات مرة إن الحوار مع الولايات المتحدة ليس له فائدة لأن الأمريكيين يسعون من أجل تحقيق مصالحهم. حسناً هذا الكلام مثير للعجب لأن كل دولة من الطبيعى أن تسعى من أجل تحقيق مصالحها، نحن لا نستطيع أن نقول لماذا يتحرك الأمريكيون من أجل تحقيق مصالحهم. لكن علينا أن نرى ما إذا كان الإيرانيون يتحركون من أجل تحقيق مصالحهم أم لا، وكيف يريدون حماية وتحقيق مصالحهم فى علاقاتهم الدولية؟! من هنا فإننى لست مطمئنا إلى أن الحكومة الإيرانية تعرف بدقة ما الذى تريده من الولايات المتحدة، وما إذا كان لديها مطالب محددة من أجل تحسين العلاقات معها أم لا.

*** ألا يعد ضمان أمن إيران أحد المطالب أو التوقعات الخاصة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية من الولايات المتحدة؟ ألا يعتبر كف الأذى والجهود الرامية إلى الإطاحة بنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية أحد المطالب؟**

* * إبراهيم يزدى: فى اعتقادى أن الإجابة هى نعم، لأن الصحيح أن حكومة بوش قد تحدثت فى بعض الأوقات عن ضرورة تغيير النظام فى إيران. لكنهم فى مواقف أخرى أيضا قالوا: إننا لا نريد ذلك، نحن نريد أن نغير سلوك الحكومة فى إيران ولا نريد تغيير النظام.

من وجهة نظرى، لا معنى لأن تقول حكومة مثل إيران إننا نريد من الولايات المتحدة أن تضمن لنا أمننا فمثل هذا الشئ لا يعد منطقياً ولا يعد عقلانياً حتى يطرح فى المفاوضات بين الطرفين، فهذا الكلام غير منطقى بالمرة، فى اعتقادى أن الحكومة الإيرانية يجب عليها أن توضح ما الذى تريده بالضبط إن كانت قد قالت مثل هذا الكلام وما الذى تقصده من وراء ذلك؟

*** فيما يبدو فإن الجمهورية الإسلامية فى إيران تريد من الولايات المتحدة والغرب بشكل عام الاعتراف بها رسمياً، وتحديداً هى تريد منهم الاعتراف الرسمى بدورها فى المنطقة بوصفها قوة إقليمية مؤثرة. ما هى وجهة نظركم فى ذلك؟**

* * إبراهيم يزدى: عندما نتكلم ونقول الاعتراف الرسمى فإن ذلك يعنى الاعتراف الدبلوماسى وهنا يجب القول بأن الحكومة الأمريكية قد اعترفت رسمياً بالحكومة الجديدة والحكومة الثورية فى إيران عقب الثورة مباشرة، وأنها قد أرسلت سفيراً لها إلى إيران وأقامت معها علاقات دبلوماسية. لكن فيما يخص اعتراف الحكومة الأمريكية رسمياً بمكانة إيران فى المنطقة فإن هذا الأمر يعد صحيحاً أيضاً لأن أى مشروع فى المنطقة يريد تأييداً أمريكياً مع إدراك الجميع بأن نجاح هذا الأمر دون تعاون إيران فى المنطقة هو أمر غير قابل للتنفيذ، من هنا فالصحيح أنه إذا ما كان الأمريكيون يريدون تنفيذ برنامجهم بشأن الشرق الأوسط الكبير فالواجب أن هذا البرنامج يجب أن يضع فى أولوياته أن التعاون مع إيران هو مفتاح هذا الأمر، وأن هذا الأمر لا يمكن تطبيقه عملياً فى حالة حدوث عكس ذلك. فإيران بلد لديه موقع استراتيجى غاية فى الخصوصية وأنه استناداً لهذا الأمر لا يوجد أى جرم إذا ما وضع حساب إيران فى أى نوع من المعادلات. لو أن هذا هو ما تريده حكومة إيران فإن هذا الأمر صحيح، لكن لا يجب العمل والتحرك بشكل مزدوج كأن نقول إنه يجب على الأمريكيين أن يعلنوا رسمياً بأنهم يقبلون بهذا وأنه يجب عليهم أن يعملوا على إدراك الدور الإيرانى بشكل ملائم ومناسب يقوم على اعتماد الدبلوماسية ولا يقوم على الأساليب القهرية أو غير السلمية.

*** ولكن يبدو أن إيران تسعى وراء نوع من الزعامة السياسية وحتى العسكرية والاقتصادية فى المنطقة، خاصة مع سعيها المستمر فيما يخص برنامجها النووى، ألا تظنون أن هذا الأمر يثير قلق ومخاوف الدول العربية أم لا؟**

* * إبراهيم يزدى: باعتقادى أن السؤال هو: هل إيران تريد أو لديها مثل هذا البرنامج أو الهدف أم لا، من وجهة نظرى الأمر غير واضح لكن مثل هذا الهدف لا يمكن أن يكون أمراً واقعاً، فإيران هى الدولة الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط التى أغلب سكانها شيعة، والعرب هم فى معظمهم سنة ولهذا فإنهم غير راضين الآن عما يجرى ويحدث فى داخل العراق، لأنه إذا ما تمكن الشيعة من الوصول بالفعل إلى الحكم فى العراق عن طريق الأساليب الديمقراطية فإن هذا يعنى أننا أصبحنا أمام حكومة شيعية جديدة فى المنطقة. ومن هنا فإن الطرح او التصور الخاص بأن إيران يمكن أن تمارس دوراً زعامياً فى المنطقة فهو أمر بعيد تماماً عن الذهن. نستطيع أن نتكلم عن دور مؤثر، لكن أن يصبح هذا الدور المؤثر له الزعامة فلا. إننى لا أعتقد أن إيران تريد هذا الأمر.

*** الآن ومع تولى باراك أوباما رئاسة الجمهورية فى الولايات المتحدة فقد صارت السياسة الخارجية الأمريكية فى أيدى أولئك الذين كانوا ينتقدون إدارة بوش بشأن البطء الذى أصاب تحركات إدارة بوش فى أفغانستان، وتجاه التعطيل الذى بدأت تشهده عملية مكافحة الإرهاب، وتجاه انحراف**

الولايات المتحدة عن أهداف قد أعلنتها مثل الشرق الأوسط الكبير، ونشر الديموقراطية فى المنطقة، وحقوق الإنسان، وتغيير النظم السياسية الاستبدادية فى الشرق الأوسط. فهذه الانتقادات تأتى من أشخاص باتوا نافذين وممسكين بمفاصل ومرتكزات الدبلوماسية والسياسة الخارجية مثل هيلارى كلينتون، وجيمس جونس، وروبرت جيتنس. يبدو للنظر أن هؤلاء الأشخاص الذين باتوا يتولون السلطة والذين يتميزون بصفة رئيسية وهى الإصرار على إنجاز وتحقيق الأهداف قد تناولتهم صحيفة جمهورى إسلامى فى طهران تحت عنوان "الأشخاص المتفائلون تجاه إيران". السؤال هنا.. فى رأيكم كيف يبدو مستقبل إيران فى ظل وجود وتولى مثل هؤلاء الأشخاص مهام المسئولية فى الولايات المتحدة؟

* * إبراهيم يزدى.. إن سؤالكم يشتمل على بضعة عناصر هى: هل الفريق الجديد المساعد للسيد أوباما سوف يستمر فى نفس السياسة التى كانت عليها الإدارة الأمريكية فى عصر بوش؟ إن مشروع الشرق الأوسط الكبير ليس مشروعاً ابتكارياً خاصاً بحكومة بوش فقط. فهذا المشروع يحمل الصفة الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، لكن الأمريكيين يرون أن هناك ثلاث عقبات أساسية تقف فى طريق تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير هى:

العقبة الأولى: السلام بين العرب وإسرائيل. فطالما أن هذا السلام لم يتحقق، وطالما أن الدولة الفلسطينية لم تتشكل، والتى سوف يعقبها اعتراف رسمى عربى بإسرائيل، ومن ثم إغلاق هذا الملف، فإنه لا ينتظر حدوث أى تغيير فى الشرق الأوسط.

العقبة الثانية: كانت حكومة صدام حسين، وهى العقبة التى تم تجاوزها عبر الإطاحة به، والمؤكد أن الهدوء والاستقرار سوف يعود إلى العراق إن آجلاً أو عاجلاً. لكن الشئ المتوقع والذى سوف يتحقق بكل تأكيد أيضاً أن أية حكومة قادمة فى الولايات المتحدة سوف تكون منخرطة ومستمرة فى فلك السياسة التعاونية مع الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة حتى بعد أن يترك الجيش الأمريكى العراق وينسحب منه.

العقبة الثالثة: عدم تعاون إيران مع هذا المشروع. مشكلة هذا الأمر أنه لا يمكن تحقيقه عبر اللجوء إلى القوة. فإذا ما تحققت أية انجازات حقيقية بخصوص العقبتين الأولى والثانية فإن انفراجة ما سوف تتحقق على صعيد العقبة الثالثة.

هنا تكون القضية الأساسية متمحورة حول سؤال مفاده الآتى: هل السيد اوباما وحكومته الجديدة سيكونوا قادرين على تشجيع إسرائيل فعلاً من أجل تنفيذ القرار رقم (٢٤٢) أم لا؟ لأن العرب فى هذه الحالة – أى جميع الحكومات العربية، ومن بينهم الحكومة الفلسطينية ذاتها، قد قبلوا بالمبدأ الأساسى ألا وهو إقامة دولة فلسطينية فى الأراضى المحتلة فى عام ١٩٦٧، ووفقاً للقرار رقم ٢٤٢ فإنهم يوافقون على إعطاء هذه الأراضى إلى الفلسطينيين بهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومن ثم سيقومون بالاعتراف بإسرائيل عقب قيام هذه الدولة.

الشاهد هنا أن المملكة العربية السعودية قد أعلنت وبشكل مستقل ومنفرد وخارج التوافق العربى أنه فى حال قيام إسرائيل بتنفيذ ذلك فسوف تقوم بدفع عشرة مليارات دولار تكاليف إزالة المستعمرات اليهودية الموجودة فى منطقة غرب نهر الأردن.

فى اعتقادى أننا أمام ظروف ومتغيرات تاريخية من أجل إقامة السلام فى الشرق الأوسط، وإنجاز ذلك بات مرهوناً بإرادة القائمين على أمر إسرائيل، وما إذا كانت لديهم إرادة السلام فعلاً أم لا؟ ففى داخل إسرائيل توجد الجماعات والقوى المتطرفة، كما تبدو الأمور والقضايا غاية فى التعقيد. من هنا فإن السؤال هو: هل يستطيع السيد أوباما وحكومته تنفيذ القرار ٢٤٢ أم لا؟ بعبارة أخرى هل بمقدوره إغلاق هذه القضية أم لا؟ فى اعتقادى أنه طالما لم يتم حسم القضية الفلسطينية بشكل تام ونهائى فإن الحكومة الأمريكية لن تكون قادرة على إعمال (المناورة الأساسية) مع إيران.

لكن فيما يخص حديثكم عما إذا كان الإيرانيون متفائلون تجاه حكومة أوباما أم لا؟ فالإجابة هى نعم. فالأجنحة الموجودة فى إيران قد كشفت عن هذا التفاؤل بشكل مبكر، وهو ما شهدنا مثالاً له – على سبيل المثال – فى رسالة التهنئة التى بعث بها السيد احمدى نجاد إلى أوباما بمناسبة فوزه فى الانتخابات. إذن الواجب هنا أن ننتظر لنرى ما إذا كان الفريق الجديد المعاون لأوباما سوف يمكنه من حل القضية أم لا؟ أى ما إذا كان سيصبح قادراً على – أو راغباً فى – حل قضية السلام فى الشرق الأوسط أم لا .

* فى اعتقادكم هل يمكن أن يؤثر الانخفاض فى قيمة النفط فى السياسة الداخلية وكذلك فى السياسة الخارجية الإيرانية؟.

** إبراهيم يزدى: فى اعتقادى أن انخفاض قيمة النفط سوف يؤدى إلى نتائج وتداعيات حقيقية فى (هيكل) و(علاقات) السلطة فى داخل إيران. فى فترة رئاسة السيد خاتمى .. عندما ارتفعت قيمة النفط قام خاتمى بإنشاء (صندوق للاحتياطات النقدية) يضع فيه ما زاد عن الأسعار المتوقعة للنفط ساعياً إلى الاستفادة من هذا الصندوق فى تقوية القطاع الخاص فى إيران. عندما جاء السيد أحمدى نجاد كان أول شئ يفعله فى شأن هذا الصندوق هو حل مجلس إدارته ثم قام بعد ذلك – من دون قرار صادر من جانب المجلس وخلافاً للقانون- بإنفاق المبالغ التى كانت موجودة فيه

والتى تقدرها المصادر المالية والاقتصادية الإيرانية بأنها نحو ٢٥ مليار دولار . لكن إيران لديها التزامات خارجية تقدر بـ (٥٠) مليار دولار. معنى ذلك أننا اقترضنا – أو نقترض– ٢٥ مليار دولار، خاصة عندما تنخفض أسعار النفط ، ومع الوضع فى الاعتبار أن حكومة السيد أحمدى نجاد قد ربطت إيران أكثر من ذى قبل بالعوائد النفطية، بل وأكثر من أى حكومة أخرى سبقتها، فالمؤكد أنه عندما تنخفض قيمة النفط فإن هذا الأمر من شأنه أن ينعكس بقوة ويُلقى بظلاله على العلاقات الداخلية فيما بين القوى والمؤسسات والهيئات السياسية وغير السياسية، خاصة فى ظل عدم تمتع إيران بمصدر مماثل للنفط لتوفير العملة الصعبة. هذا لا يجب أن يدعنا نستسلم أو نرضى ونقبل بالقول الذى يتردد ومفاده أنه لا يوجد شخص غير أحمدى نجاد قادر على هذه المعضلة.

فالشاهد الآن أننا نرى الخبراء الاقتصاديين من داخل التيار المحافظ نفسه، والقريبين من المرشد مباشرة، والمعروف بأنهم من العناصر المتشددة والمتطرفة قد أخذوا يعارضون بقوة وبشدة البرامج الاقتصادية وغير الاقتصادية لأحمدى نجاد.

اننى على قناعة كبيرة مفادها أن انخفاض قيمة النفط – حتى وإن توقفت عند هذا الحد الذى هى عليه الآن– سوف تلقى بظلالها الشديدة على العلاقات الداخلية فيما بين العناصر الحاكمة والقابضة على شئون الحكم فى إيران.

– انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة:

لننتقل الآن إلى انتخابات رئاسة الجمهورية. هل فى اعتقادكم أن السلطة العليا فى إيران– أى آية الله خامنئى– قد اتخذ قراراً حاسماً بشأن الإبقاء على أحمدى نجاد فى منصب رئاسة الجمهورية؟ نقول هذا استناداً لقناعة راسخة لدى الكثيرين مفادها أن (السلطة) فى إيران تعنى (شخص آية الله خامنئى) .

** إبراهيم يزدى: الواقع أن شواهد الأمور تفيد بأن مجموعة عناصر السلطة فى إيران، خاصة ما يرتبط منها بالتيار اليمينى المتطرف، الذى يمسك اليوم بعناصر كثيرة من السلطة، لم تصل بعد إلى توافق بشأن تجديد ترشيح السيد أحمدى نجاد لرئاسة الجمهورية.

المؤكد أنه من الطبيعى أيضا أن الزعامة – أى المرشد – فى إيران سوف تظل محافظة– فى ظل هذه الاختلافات وربما الانقسامات القائمة فيما بين القوى اليمينية – على اتباع سلوك أو سياسة اللحظة الأخيرة. إنه لن يعلن رأيه إلا فى اللحظة الأخيرة. والواضح أنه يرى ويلمس بنفسه التداعيات والنتائج الخاصة بالممارسات الاقتصادية لأحمدى نجاد، لكن لدى شك فى أن السيد خامنئى يريد فى النهاية أن يؤيد ترشيح السيد أحمدى نجاد.

*** إذن السؤال هو: عن الشخص الذى يمكن أن يكون بديلا لنجاد ؟**

**** إبراهيم يزدى: ليس واضحا بعد، أى شخص يكون بمقدوره أن يصبح المرشح الذى يحظى بإجماع أو قبول عام. ثمة عدة أشخاص أو شخصيات مطروحة بقوة فى داخل الجناح اليمينى لكن ليس واضحاً بعد، من هم؟**

لكن الواضح والمؤكد أنهم سوف يأتون جميعاً فى الدقيقة (٩٠)، لكن أى واحد منهم سوف يبقى؟ ومن منهم سوف ينسحب لمصلحة المرشح النهائى؟ إن الأمر برمته سوف يظل مرتبطا بالدقيقة (٩٠)، ففى هذه الدقيقة تحديداً سوف يظهر المرشد عن ميله ورغبته تجاه الشخصية التى يحب أو يريد أن تبقى. هنا تحديدا لابد من التأكيد على أن ضرراً نفسياً ما لن يلحق بأحد. لماذا ؟ لأن التيار اليمينى يرى نفسه – وقد تعهد أمام المرشد– بأنه مكلف بتنفيذ واتباع أوامر الزعامة تحقيقاً للشعار الذى أعلنه هذا التيار والقائل بـ (الانصهار فى الولاية). من هنا لن تكون لديهم مشكلة فى أن يبقى هذا الشخص أو ذاك. فعلى الرغم من الاختلافات القائمة فيما بينهم إلا أنهم سوف يقبلون بما سوف يعلنه المرشد فى الدقيقة (٩٠)، وسوف يعلنون ويؤيدون هذا الاختيار من جانبه سواء بشكل علنى أو بشكل غير علنى.

*** فيما يبدو فإن جبهة الإصلاحات باتت متمحورة حول المطالبة بحكومة من ثلاثة أجنحة دينية هى السيد هاشمى رفسنجانى، والسيد مهدى كروبى، والسيد محمد خاتمى. فى اعتقادكم أى من هذه الأجنحة الثلاثة قادر على – أو راغب فى – الدخول فى المنافسات الحقيقية والشرسة فى الانتخابات الرئاسية القادمة؟.**

** إبراهيم يزدى: السيد كروبى يضمن حزبه، أو لنقل لديه حزبه ولديه أيضا برنامجه. لقد جاء وأعلن قائلاً: أننى لا أعمل من أجل مصلحة أحد، ولن أنسحب لحساب أحد". لكن السيد خاتمى حتى الآن غير واضح ما إذا كان سيدخل الانتخابات أم لا. بعض الشواهد والقرائن تقول بأنه لن يدخل الانتخابات مطلقا. لقد قال فى لقاءاته الخاصة إنه مع وجود هذا الهيكل البنائى فى داخل السلطة فلن يمكن إنجاز أى عمل. بل إنه أعلن ذات مرة قائلاً: لو أن شخصا ما يستطيع أن يعمل فى وسط هذه المجموعة فيجب عليه أن يتحرك للأمام ويقول بسم الله.

أما بالنسبة للسيد هاشمى فالوضع مختلف. فبينما هو فى منصب رئيس مجلس الخبراء الذى يعنى وجوب بمراقبة عمل المرشد إلا أنه فى واقع الأمر ليس موجوداً فى الموقع أو المكانة التى تمكنه من إنجاز وتنفيذ مهمته القانونية والدستورية، أو أنه غير قادر فى الأصل على ذلك، وأن كل ما يملكه هو إبداء الملاحظات فحسب.

إننى أعتقد أن مشكلة جبهة الإصلاحات ليست فيما ذكرته

أنت أى ليست مرتبطة بمن هو - أى بشخصية - الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية، وإنما هى قائمة وكائنة فى أمر آخر تماما، وهو أن هذه الجبهة لم تجلس لتدرس وتبحث فى أسباب هزيمتها، مثلما فعل التيار اليمينى عقب هزيمته فى الثانى من خرداد ١٣٧٣ هـ . ش/ يوليو ١٩٩٧ على الرغم من تآلف جميع الأجنحة والقوى المشكلة له ووقوفها صفاً واحدا خلف ناطق نورى(*) إلا أنه قد هزم وبشكل مفاجئ ونجح السيد خاتمى فى تحقيق نصر غير متوقع ليتولى شئون الدولة. الذى حدث آنذاك أن الجناح اليمينى جلس ليبحث ويدرس أسباب فشله.

وليعرف إلى أى حد يمكن لهذا النظام الانتخابى الموجود فى إيران أن يصبح مصدراً لتألمهم، ومنبعاً لاحتساء سم الهزيمة.

لقد جاءوا آنذاك وقاموا بعمل ورش عمل مجهدة وصريحة وشفافة ليعرفوا أسباب الهزيمة من جهة، وليعرفوا كيف يمكنهم إدارة الانتخابات من جهة أخرى. الواقع أننى أستخدم لغة مؤدبة للغاية حين أقول "إدارة الانتخابات" لأن الواقع كشف عن حقيقة أخرى مفادها أنهم كانوا يدرسون وضع برنامج يمكنهم من طى الطريق وتنفيذ خططهم وجميع برامجهم عبر هذا الطريق، أى عبر الانتخابات التى يبدو أن السيد أحمدى نجاد ليس إلا "جهداً أولياً" وخطوة أولى فى طريق إراه لا يزال طويلا.

أيضاً المجلس السابع كان عملاً آخر.. خطوة أخرى لا يجب إغفالها. إن أحد أهم القرارات التى صدق عليها المجلس فور بدء عمله تمثلت فى التصديق على إعطاء ثلاثمائة مليون دولار من صندوق الاحتياطات النقدية لمصلحة الباسيج. هنا تحديداً يجب أن نسأل أنفسنا.. لماذا يريد الباسيج هذه الأموال الضخمة؟ وما هى البرامج التى يحتاج تنفيذها هذه الأموال؟ هل طلبها من أجل تعبيد الطرق والشوارع والأزقة أم ماذا؟ لقد أعطيت هذه الأموال إلى الباسيج من أجل زيادة عدد الباسيج من المنظور الكمى، وهو ما تحقق بالفعل. فاليوم نجد أن الباسيج هو "قوة نافذة" فى مجريات الأحداث فى إيران، وهو آلية قوية للغاية متاحة فى أيدى اليمينيين.

إضافة إلى هذا، فالملاحظ أن كل المساعدات أو كل المشروعات الخاصة بالمساعدات المباشرة التى يذكرها السيد أحمدى نجاد إنما تهدف إلى تحقيق أهداف وغايات سياسية خفية وليست من أجل أهداف اقتصادية بل إنها لم تكن مشروعات اقتصادية فى الأساس. هنا تحديداً يجب القول بأن هذه المساعدات أعطيت لأشخاص تابعين لهم مباشرة، وأنها قد دفعت للأشخاص الذين يحتاج إليهم الجناح اليمينى. إن جميع الشواهد والقرائن تفيد بأن هذه المساعدات قد تم إرسالها وتسليمها إلى المؤسسات التابعة للجناح اليمينى، أى ذهبت إلى القوى التى تحظى برعايتهم مثل الجيش والباسيج.

حسناً.. ما الذى يعنيه مثل هذا الأمر؟ وما الذى نقصده هنا تحديداً؟.

عندما كان السيد كروبى مرشحاً لرئاسة الجمهورية فى عام ٢٠٠٤ قام ليعلن قائلا: "لو تم انتخابى فسوف أقوم بعمل مثل هذا، وسأعطى الشعب جزءاً من أموال النفط". الذى حدث أن عدداً لافتاً من الإيرانيين قد صوت لصالحه. هذا الأمر يعنى أن عدداً من الناس قد صوتوا من أجل تحقيق هذا الأمر ذاته، والآن نرى كيف أن مؤسسة نافذة وقوية تقوم بإعطاء الأموال والمساعدات إلى الناس فى المناسبات السياسية والاجتماعية. ما يعنى أن هذه المؤسسة لديها القدرة اللازمة لعمل ذلك، وهو ما يعنى من زاوية أخرى أنه سوف يصبح بمقدور هذه المؤسسة أن توثق وجودها مع من يحصلون على المساعدات، وأن الأمر قد يصل إلى حد التكليف وإصدار التوجيهات، سوف يطلبون من كل فرد من الباسيج أن يكلف أخاه وأخته وخمسة أشخاص للتصويت لمصلحة المرشح المقصود وسوف يفعلون ذلك دون شك.

فإذا ما تذكرنا أن عدد الباسيج هو خمسة ملايين فرد فإن ذلك سوف يعنى أن عشرين مليون شخص سوف يذهبون إلى صناديق الانتخابات. هذا هو ما حدث بالضبط فى انتخابات مجالس الشورى المحلية فى العاصمة طهران فى الدورة الثانية، حيث تمكن المحافظون من الحصول على الترتيب الأول فى مجلس بلدية طهران بحصولهم على أقل من ١١٪ من المشاركين فى الانتخابات. المقصود هنا أن الجناح اليمينى سوف يمارس هذا النهج وهذه الإدارة بخصوص الانتخابات القادمة، وسيصبح قادراً على إنجاح الشخص الذى يريد له الوصول إلى النصر، اللهم إلا إذا تمكن الإصلاحيون من أن يتفقوا حول مرشح واحد وركزوا كل قوتهم حول هدف واحد هو تحقيق النصر لمرشحهم هذا، فربما ينجحون ويوفقون فى تحقيق الانتصار فى مثل هذه الحالة.

الواقع أن ما ذكرته لم يكن هدفاً لى فى ذاته وإنما قلت ما قلت بهدف التدليل على حقيقة مفادها أن المحافظين عندما هزموا فى الثانى من خرداد ١٣٧٦ هـ.ش/ يوليو ١٩٩٧ جلسوا ليدرسون ويحللون أسباب فشلهم وليضعوا البرامج والخطط التى تمنع هزيمته مرة أخرى وقد نجحوا فيما سعوا إليه.

لكن الجناح الإصلاحى لم يفعل مثل هذا الأمر. لم يجلس ليعرف وليفهم كيف يدبر أمره من جديد. لقد كان متسكا بسلطتين ذات يوم: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ومع ذلك كان كمن يلهو ويلعب بلعبة لا يقدرها حق تقدير.

من جانبنا نحن نفعل هذا الأمر وندرس فى أسباب هزيمتنا وفشلنا داخل "حركة الحرية" (نهضت آزادى). وعلى الرغم

من وجود نقص وضعف ما فى قوتنا فقد تحركنا وجئنا وأعلنا من موقفنا.

ولهذا السبب تحدثنا مع السيد معين فى انتخابات رئاسة الجمهورية السابقة (٢٠٠٤). لقد كان تحليلنا أن حركة الإصلاحات هى حركة أصيلة، وهى أمر أو ضرورة لا يمكن تجنبها أو تجاهلها، ما يعنى أننا قبلنا واعترفنا بوجود أخطاء وانحرافات، وأننا نريد إصلاح هذه الأخطاء وتلك الانحرافات، وأننا نقبل بأن يتم ذلك وفقاً للطرق والآليات السلمية والقانونية. حسناً- إذاً كان الأمر كذلك.. أين يكمن إذاً النقص فى حركة الإصلاحات؟ المؤكد أن حركة الإصلاحات تفتقد إلى وجود الزعامة. السيد خاتمى كان رئيساً إصلاحياً للجمهورية ولكنه لم يقبل فى أى وقت أن يلعب دور الزعامة لحركة الإصلاحات أو انه لم يرغب أو لم يتمكن من – أو يقدر- على القبول بهذا الأمر.

سوف أضرب مثالاً لتوضيح ما أقصده. المرحوم الدكتور مصدق زعيماً للجبهة الوطنية، وكان زعيماً للحركة الوطنية برمتها(*)، وعندما أصبح رئيساً للوزراء كان يقوم بتأدية أعمال بوصفه زعيماً للجبهة الوطنية وهو ما كان يتناسب مع مفهوم الزعامة، ولا يتناسب فى الوقت نفسه مع منصب رئيس الوزراء. على سبيل المثال، عندما لم يسمح جمال إمامى للدكتور مصدق بأن يلقى كلمته فى مجلس الشورى الوطنى (البرلمان) فإن الدكتور قام وأحدث صخباً وضجيجاً، الدكتور مصدق الذى كان يخادع أحياناً ويبكى فى أحيان أخرى، كان يأتى فجأة مثل الأسد الثائر أمام مجلس الشورى ويضع كرسياً صغيراً أمام باب المجلس ويصعد عليه ويقول: "إن المجلس يوجد حيثما توجد الأمة والشعب". انظر وقيّم مثل هذا السلوك وقارن بينه وبين السيد خاتمى. الواقع أن السيد خاتمى لم يستفد من مثل هذه الفرصة التاريخية.

فى السنة الأولى لانتخاب خاتمى اقترحنا عليه ألا يأتى إلى الجامعة. قلنا له: إنه يجب عليك أن تدعو الشعب إلى "ميدان الحرية" بوصفك رئيساً للجمهورية منتخباً من قبل الشعب، ثم قل للشعب لقد اخترتمونى وأنا أريد أن أتحدث إليكم لمدة ساعة لكى أقدم إليكم فيها تقريراً عما حدث. لقد كانت قناعتنا أنه فى تلك السنة، أى السنة الأولى من الانتصار ربما يأتى مليون فرد إلى "ميدان الحرية"، وأنه من الممكن جداً بهذا العدد الضخم من الناس أن نقوم بعمل من شأنه أن يؤدى إلى استبعاد وتهميش الجناح اليمينى استبعاداً تاماً، حيث كان لا يزال يتجرع سم هزيمته. لكن السيد خاتمى لم يقم بفعل أى شئ مما اقترحناه عليه. لم يكن هو وحده الذى وقع فى هذا الخطأ، بل إن نواب المجلس السادس أيضاً لم يفعلوا شيئاً، ولم يكونوا أبداً مثلما كان نواب المجلس فى عصر الدكتور مصدق الذين دعوا الناس للتجمع خارج المجلس الذى صار مكبلاً بقيود الشاه، وهو ما يعنى أن نواب المجلس السادس لم يحملوا على عاتقهم إعمال وتنفيذ دور الزعامة الحقيقية الصادقة للشعب.

فإذا افترضنا أن هذا التحليل صحيح، فالواجب علينا إذاً أن نتحرك من أجل عمل شئ. إن الزعامة ليست مسألة أو قضية فردية. إن أى فرد ليس بمقدوره- كما هو الأمر بالنسبة لأى حزب- أن يمسك بمفرده بالزعامة. فقط ثمة تحالف وائتلاف كبير من بين الأحزاب هو الذى بمقدوره فعل ذلك. لهذا السبب عندما جلسنا مع الدكتور "معين" فى الانتخابات السابقة وضعنا عدة شروط منها: ضرورة تشكيل جبهة ديمقراطية قانونية تحترم حقوق الإنسان، وهو ما قبله بعد قيامه بالعديد من المناقشات والحوارات مع الجماعات والقوى المختلفة.

والآن مضى عامان وأكثر على اتفاقنا بشأن هذا الأمر، لكننا لم نتمكن من تنفيذ هذا حتى الآن، والآن لو أن السيد خاتمى يريد المجيئ فهذا أمر حسن جداً ومهم، لكن الأهم من مجيئه هو كيفية مجيئه إلينا. لقد كان كلامنا معه وإليه أنك أى – خاتمى – فى منزلة ومكانة تمكنكم من دعوة جميع القوى الإصلاحية وحمل ورفع لواء مثل هذا التحالف الجديد الذى يجب أن يكون فى مقدمة أهدافه تشكيل قوة سياسية نافذة وقادرة على إحداث تطورات ومتغيرات أكثر من ذى قبل داخل إيران. فإذا ما تشكلت هذه القوة، وسواء فاز السيد خاتمى فى الانتخابات أم لا فإنها ستصبح ذات بنية وهيكل منسجمين مع مرور الوقت، الأمر الذى من شأنه تمكينها من القيام بأعمال وإنجازات بمرور الوقت، ولسوف يأتى الوقت الذى نصبح فيه فعلاً قادرين على إعمال التغيير الحقيقى فى هيكل السلطة، أى فى الدستور الإيرانى، وهو الأمر الذى يعد قضية فى حد ذاته.

حتى الآن مع الأسف الشديد لم يحدث شئ من هذا كله. من هنا، فإن الأهم من طرح سؤال حول أى من الرجلين سوف يأتى خاتمى أمر كروبى أم أى شخص آخر غيرهما هو أن نمسك بجوهر المشكلة، وأن ننظر أى الطرق التى يمكننا بواسطتها حل مشكلتنا، وما هى القدرات والآليات المتاحة لدينا فى هذا الصدد.

فى اعتقادى أن الأوضاع الاقتصادية لا تشكل عاملاً معوقاً فى هذا الأمر، حيث ثمة توافق عام فيما بين القوى الإصلاحية حول ما يجب أن يتم فى هذا الصدد، وعندما تم ترشيحى فى انتخابات رئاسة الجمهورية الماضية من جانب "حركة الحرية" قمت بعمل مشاورات مع الخبراء الاقتصاديين فى هذا الصدد. الخلاصة أن الجوانب والقضايا الاقتصادية لا تشكل مشكلة فى ذاتها وإنما المشكلة تكمن فى البرنامج السياسى الذى نريده والذى نتمكن من تنفيذه. للأسف الشديد نحن

نعانى فى إيران من مشكلة ذهنية تجاه الديموقراطية. نحن نقول ونتكلم عن الديموقراطية لكننا لم نقبل حتى الآن بآليات وشروط الديموقراطية. إن واحدة من أهم الشروط المسبقة للقبول بالديموقراطية هو القبول بالتنوع فى المجتمع البشرى، وأن اعترف رسمياً بالمعارضة، وأن أتحملها أيضاً. وبالإضافة إلى تحملها والاعتراف رسمياً بها أن أكون مستعداً للتعاون والتفاهم معها. مثل هذا الشئ غير موجود فى إيران. فعندما نتكلم عن الديموقراطية نفقد الذاكرة أقصد ذاكرتنا .. الكل ينسى ذاكرته، والأهم أنه ينسى بأن هذه الأرض هى ملك للجميع، والمشكلة هى أن من يعانى من التقلبات وينسى أنه كان منتصراً أو مهزوماً فى يوما ما لم يعد بقادر على أن يتجاوز هذه التقلبات ويدخل فى مرحلة جديدة.

* وهل تعتقدون فى "حركة الحرية" أن "القوى العلمانية" تستطيع هى الأخرى القبول بهذه الحرية للأنشطة الحزبية؟ وإذا ما كنت قد فهمتكم بشكل صحيح فإنكم تعتقدون فى ضرورة فصل الدين عن الدولة، فهل هذا الأمر صحيح أيضاً.

** إبراهيم يزدى .. لدينا ثلاث مقولات تقولب وتشكل مواقفنا، هذه المقولات الثلاث هى: الدين والسياسة، والمؤسسة الدينية والمؤسسة الحكومية، وأخيراً الدين والدولة. نحن نفرق بين هذه المقولات الثلاث.

فالدين والسياسة لا يمكن الفصل بينهما. هذا الأمر غير ممكن تنفيذه فى أى مكان لا فى أوروبا ولا فى إيران أو غيرها، فالناس تخلط وتمزج دوماً بين معتقداتها ومصائرها، وهى تقول دوماً بتأثير وبدور الأولى فى الثانية. أما المؤسسة الدينية والمؤسسة الحكومية فهما مقولتان، ومصطلحان ونحن لا نقول بتميز إحداهما على الأخرى أو بأن إحداهما لها حقوق ومزايا نسبية على الأخرى. فرجال الدين فى إيران يمكنهم تشكيل حزب أو مؤسسة ويدخلون الانتخابات مثل بقية المرشحين ولكن أن يقال بأن لهم امتيازات ما لأن اسم الجمهورية هو "الجمهورية الإسلامية" فهذا هو الذى لا نقبله ونرفضه.

أما فيما يخص العلاقة بين الدين والدولة فإنه من الواجب وضع تعريف واضح لهذه العلاقة فى الدستور الذى لابد وأن يكون - أى الدستور - أشمل وأوسع عن مفهوم العلاقة بين الدين والدولة. فلابد أن تحدد وتشخص فيه مكانة الثقافة الوطنية، وكيف يمكن تشكيلها، وهذا ما كنا قد أعلناه منذ انتصار الثورة، وما كنا قد قلناه للسيد الخمينى. إن الشئ الوحيد الذى قبلناه آنذاك هو أن يكون المجلس التشريعى تكراراً لما كان عليه الأمر إبان الثورة الدستورية، وأنه لا يجب على هذا المجلس أن يصدق على قوانين تخالف معتقدات الناس، كل الناس وليس الناس المسلمين فحسب أو وحدهم، بل يجب ألا يصدق المجلس أيضاً على القوانين التى تخالف معتقدات المسيحيين فى إيران.

فيما يخص المفكرين العلمانيين فنحن نعتقد بأن لديهم الحق فى التعبير عن أنفسهم وبحرية كاملة، وهو ما كنا قد بدأنا نستشعر وجوداً له فى فترة السيد عطا الله مهاجرانى، حيث تشكل اتحاد الكتاب وبدأت الإجراءات اللازمة لإقامة أولى الانتخابات فيه. آنذاك باركنا نحن هذه الخطوة وأيدناها بقوة. نحن نعتقد فى أن الحرية لا يجب أن تكون لنا وحدنا فحسب، وإنما نؤمن بضرورة أن تكون الحرية للجميع، ولكن فى إطار الضوابط والقوانين التى يجب مراعاتها فى كل رقعة من الكرة الأرضية، فهذا الأمر من المسلمات المقبولة من جانب الجميع. لقد أعلنا ذلك بوضوح إلى حد أننا قلنا إن من حق العلمانيين المشاركة فى الجبهة الديموقراطية لحقوق الإنسان التى وضعنا نحن ميثاقها ولائحتها التنظيمية.

إن السادة اليمينيين يخبروننا دوماً بضرورة أن نؤمن بالدستور، ونحن نقول لهم إن الاعتقاد كمبدأ كامن فى القلب، وأنتم لا تستطيعون وفقاً للمادة ٢٣ من الدستور أن تفتشون عن اعتقادات الناس المخالفين لكم. وأنا أقول لهم لا يجب مطلقاً أن نتكلم عن الاعتقاد والإيمان وإنما الواجب هو أن نتكلم عن الالتزام. فالالتزام مبدأ قانونى، وعلى الجميع أن يكونوا ملتزمين تجاه بعضهم بعضاً. من هنا عندما دعونا العلمانيين والمفكرين غير الدينيين إلى منتدياتنا ومجالسنا فإننا لم نسألهم ولن نسألهم عن دينهم ولا نكلمهم فيما يعتقدون، ولكننا نطلب منهم فقط أن يكونوا ملتزمين بالدستور. فلأننا نريد أن نكون منظمة ومؤسسة قانونية صحيحة فالواجب علينا أن يكون الالتزام هو جوهر شخصيتنا وتحركنا.

(*) هذا القول يكشف بشكل غير مباشر عن حقيقة مفادها أن انتخابات الثانى من خرداد قد جرت فى أجواء نزيهة، وأنها لم تشهد تزويرا فى الجناح اليمينى، وهذا الأمر مهم للغاية لأنه يأتى كشهادة من شخصية لها مكانتها وقيمتها من جهة، وهى فى الوقت نفسه شخصية ليبرالية تؤمن بفصل الدين عن الدولة من جهة أخرى (المترجم).

(*) ثمة فرق بين "الجبهة الوطنية" و"الحركة الوطنية"، فالأولى تعنى تنظيماً سياسياً أشبه بالأحزاب من حيث البناء الهيكلى والتوجهات.. إلخ أما الثانية فالمقصود بها "تيار الحركة الوطنية" الذى يتشكل فى إيران كلها معارضاً لسياسات محمد رضا شاه، ومن ثم فقد ضمت الحركة الوطنية فى داخل أو تحت لوائها جميع القوى والمؤسسات والأحزاب السياسية المعارضة للشاه. (المترجم)

تأثير الهجوم الإسرائيلي على غزة على سياسة أوباما الخارجية

كاوه شجاعى ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢١/١٢/٢٠٠٨

حتى وقت قريب كان هناك من يعتقد أن فوز باراك أوباما فى الانتخابات الأمريكية يعنى تمهيد الطريق أمام السلام فى الشرق الأوسط.

ووفقاً لتقرير "بلتيكو"، فإن الهجمات الإسرائيلية قد تقوى من المواقف اليمينية لمستشارى أوباما، خاصة أنهم يعتقدون بأن السلام فى الشرق الأوسط لا يتحقق عبر المباحثات بين القيادات الفلسطينية الإسرائيلية وإنما بالسعى لعزل إيران والجماعات المقربة منها أو بإضعافهم. ولا شك أن تداعيات تلك الهجمات على غزة سوف تؤثر على مجريات سير العملية الانتخابية القادمة فى إسرائيل، والتى من المزمع إجراؤها هذا الشهر (فبراير)، وهكذا يتحتم على أوباما انتظار نتائج تلك الانتخابات التى سيتمخض عنها رئيس وزراء إسرائيل القادم، حتى يتسنى الدخول فى حوار معه من قبل رايس وهيلارى كلينتون.

ومن ناحية أخرى، أفادت التقارير الواردة بهذا الخصوص أن أوباما قد كان أجرى مشاورات مع كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية يوم السبت الموافق ١٢/٢٧، عبر اتصال هاتفى، هذا وقد تمحورت المشاورات حول الهجمات الإسرائيلية، وكذا تعبئة القوات الباكستانية بالقرب من حدودها مع الهند. ووفقاً لأحد المصادر المقربة من أوباما، فقد استغرقت تلك المشاورات عشر دقائق عبر الهاتف، حيث كان أوباما يقضى إجازته فى هاواى، وقد أراد الوقوف على آخر التطورات الإقليمية فى المنطقة.

وطبقاً لتقرير "اسوشيتدبرس" فإن أجهزة المخابرات الأمريكية قد أفادت أوباما بتفاصيل تلك التطورات، ومن المقرر كذلك أن تجرى مشاوراتها مع هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية والجنرال جيمس جونز مستشاره للأمن القومى الأمريكى. وبالرغم من ذلك، لم يتخذ أوباما مواقف صريحة إزاء الهجمات الإسرائيلية على غزة حتى الآن (أى حتى أثناء كتابة هذه المقالة)، ولذلك رأينا الناطق الرسمى باسم الرئيس الأمريكى "بروك أندرسون" صرح فى هذا الصدد قائلاً" إن الرئيس المنتخب يتابع الأوضاع العالمية، خاصة الموقف فى غزة عن كثب، ولا يجب نسيان أن لدينا رئيساً فى كل الأحوال.

الديمقراطيون مثل الجمهوريين:

يذهب بعض المحللين إلى أن توقيت الهجمات الإسرائيلية الحالى يشير إلى معانى مفادها، دخول أوباما فى مضمار السياسة الأمريكية المعروفة بتوجهها حيال إسرائيل قبيل اعتلاء سدة الحكم فى البيت الأبيض، لاسيما أن كافة زعماء الإدارة الأمريكية سواء كانوا من الديموقراطيين أو الجمهوريين دائماً ما دافعوا عن سياسة الاحتلال، أو بمعنى آخر، القول بأن صواريخ حماس هى السبب الرئيسى لهجماتهم الحالية على غزة.

حتى إن متحدث البيت الأبيض الرسمى يصرح قائلاً: "إن إسرائيل تدافع عن شعبها من الإرهابيين أمثال حماس". وفى هذا السياق نفسه، تصرح نانسى بلوسى رئيسة الكونجرس الأمريكى والمقربة لـ "أوباما" أن قصف الصواريخ من قبل غزة فى اتجاه إسرائيل تعرقل عملية السلام القائمة. ويبدو أيضاً أنه حتى الجماعات الساعية للسلام فى الحزب الديمقراطى تساند إسرائيل وبشدة، بدليل تصريحات جرمى بن آمى، أحد قادة تلك الجماعات الذى أكد فيها أثناء لقائه أوباما "أننا ندرك تماماً أسباب الهجمات على غزة ولكن هناك من يتصور أن تصعيد التوتر على هذا النحو غير ملائم ويعد صدمة للسلام والأمن فى المنطقة، غير أن من يقول بمثل هذا الكلام يغفل أنه حتى حجم الهجمات الإسرائيلية مازالت لا تقارن بالصواريخ التى تطلق على إسرائيل من غزة. وانطلاقاً من تصريحات جاش بلاك الناطق الرسمى باسم اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة القائل فيها أن أوباما من أكثر المؤيدين لرد الفعل الإسرائيلى حيال قصف صواريخ حماس، فقد أكد بلاك لمراسل الموقع الإلكترونى بلتيكو أن أوباما خلال زيارته الأخيرة لإسرائيل أعلن لو أن شخص أراد قصف بيتى فإنى سأفعل كل ما فى وسعى للحيلولة دون إلحاق الأضرار، وهكذا نتوقع من الإسرائيليين القيام بنفس النهج.

وفى هذا السياق، صرح "ديفيد اكسلراو" مستشار أوباما فى حوار مع قناة "CBS" أن رئيس الإدارة الأمريكية المنتخب يحترم جيداً المواثيق المبرمة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فهو يعمل على تحقيق السلام والأمن

سواء للإسرائيليين أو الفلسطينيين، غير أن الأوضاع قد توترت فى الآونة الأخيرة، بسبب إطلاق حماس صواريخها على الإسرائيليين الذين وجدوا أنفسهم مطالبين برد الفعل، وبالرغم من ذلك فهو - أى أوباما - ملتزم بالمضى قدماً فى عملية السلام.

ورداً على التساؤل حول المساندة الأمريكية لإسرائيل، أجاب أن أوباما يعتبر إسرائيل من أكبر حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة، ولسوف يستخدم هذا فى إقرار عملية السلام عبر إتمام المشاورات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

فلسطين أولاً أم إيران وسوريا؟

أكد "اد أبينجتن" دبلوماسي أمريكى سابق لاسوشيتدبرس أن الهجمات الإسرائيلية الأخيرة ستؤثر بدون شك على السياسات الأمريكية، فلا يستطيع أحد إنكار أن قتل أكثر من ٣٠٠ فلسطينى وجرح أكثر من ٧٠٠ آخرين (فى الأيام الأولى من الهجمات الإسرائيلية على غزة)، سيكون له تداعيات خطيرة، ولا نعلم متى ستوقف إسرائيل هذه العمليات. وفى المقابل يمكن أن تزيد شعبية حماس بين الجماهير بسبب قصفها للصواريخ على إسرائيل، وذلك على حساب محمود عباس رئيس الحكم الذاتى المسيطر على الضفة الغربية".

ومن ناحية أخرى، نجد أن فى تلك الأثناء وقع اختلاف فى وجهات النظر فيما يتعلق بعملية السلام فى الشرق الأوسط بين مستشارى أوباما أنفسهم. فالبعض يرى ضرورة الإسراع فى عقد مفاوضات حقيقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بينما يرى آخرون، خاصة المقربين من كلينتون أمثال دنيس راى ومارتين اينديك أنه يتحتم على الولايات المتحدة إقرار السلام أولاً بين إسرائيل وسوريا من أجل إضعاف العلاقات بين دمشق وطهران، ويبدو أن الصيحات الأخيرة من قبل إسرائيل قد دعمت الاتجاه الأخير. أما من حيث الشأن الداخلى فى إسرائيل، فيبدو أن تلك الهجمات قد صعدت من مواقف وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفنى على حساب منافسها فى الانتخابات بنيامين نتانياهو رئيس وزراء إسرائيل السابق والأكثر تشدداً، إذ اعتبر موقف ليفنى الأكثر ملاءمة من موقف نتانياهو الساعى إلى المباحثات مع الفلسطينيين.

والواقع أن معظم المحللين السياسيين يرون أن تلك الصيحات الإسرائيلية فى هذا الوقت تحديداً كانت مؤشراً للضغط على أوباما قبيل الممارسة الحقيقية لرئاسة الإدارة الأمريكية من أجل التدخل بصورة حاسمة لصالح الإسرائيليين، لكن يبدو أن مجريات الأحداث قد تعقدت أكثر من اللازم، خاصة بعد التوسع فى الهجمات على غزة الأمر الذى قد يشكل أزمة حقيقية للإدارة الأمريكية الحالية.

أمريكا والحرب الناعمة

كيهان (العالم) ٨/ ١٢/ ٢٠٠٨

بعد اندلاع الثورة الملونة في أوكرانيا، وخلال حوار صحفي، أعلن الملياردير الأمريكي المعروف المجري الأصل جورج سوروس مولتي، صاحب مؤسسة سوروس في جميع أنحاء العالم، قائلا "الثورة الملونة تستهدف حكومات كزاخستان، وروسيا البيضاء، وقرغيزيا، وأوزبكستان، وأذربيجان، ،وإيران وطاجيكستان"، ثم أكد سوروس أن تغيير الحكم في أوكرانيا تكلف نحو ٧٠ مليون دولار، في تلك الأثناء أوردت صحيفة لوس أنجلوس تايمز مقالا بعنوان تصدير المعجزة الأوكرانية بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤، جاء فيه أن الحكومة الأمريكية أنفقت في غضون عامين ٥٨ مليون دولار من أجل تحقيق الديمقراطية في أوكرانيا، في حين قدمت الدول الأوروبية والمنظمات غير الحكومة دعما يقدر بملايين الدولارات، وقد أنفقت المؤسسة القومية الديمقراطية مبالغ شملت ٤٠٠ ألف دولار لتدريب النقابات و٥٠ ألف دولار شهريا لإجراء استفتاء و ٣٢٠ ألف دولار لتدريب المعلمين و ٥٠ ألف دولار لإدارة ويب سايت يقوم بتحليل ما ورد بوسائل الإعلام الأوكرانية، وعلى سبيل المثال خصصت نقابة المحامين الأمريكية مبلغ ٤٠٠ ألف دولار لتعليم القوانين الحقوقية والانتخابية للقضاة الأوكرانيين، وكان من ضمن المشاركين في تلك الدورات التدريبية خمسة قضاة بالمحكمة العليا الاوكرانية، ممن أفتوا فيها بعد ببطلان الانتخابات الأوكرانية. من ناحية أخرى، أنفق الناتو مبالغ ضخمة على تدريب الضباط الأوكرانيين على مدى السنوات العشر الماضية، تلك الدورات التدريبية شملت تعليم مفاهيم حقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق امتنع الجيش الأوكراني عن اتخاذ إجراء ضد المتظاهرين المناصرين للديمقراطية.

وبوصفه وزير الدفاع ورئيس البنتاجون، ومن منطلق خبراته الاستخباراتية والعسكرية، أعلن "روبرت جيتس" في المؤتمر الثالث والأربعين للأمن بميونيخ، أنه إذا كانت الولايات المتحدة قد ارتكبت خطأ في الماضي فإن الرأي العام لازال ينظر إلى تلك الدولة بوصفها قوة عظمى لها دورها، والأوضاع الراهنة تستوجب الاستفادة من الأدوات الثقافية والاجتماعية بدلا من القوة والتهديد من أجل تحقيق الأهداف.

من ناحية أخرى، وتحت عنوان التشدد في الشرق الأوسط، تحدث رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الوقت قائلا: يجب علينا أن نغير سياساتنا الخارجية عن طريق تأسيس قوة ناعمة لا تتعامل بالسبل العسكرية، وأقصد من القوة الناعمة تلك التي تعقد اتفاقيات وتؤسس علاقات تعاون قوية مع دول الشرق الأوسط.

وقد أعربت كارن هيوز التي تتولى حاليا رئاسة مستشارية الدبلوماسية العمومية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية أنها مستعدة لخوض حروب ناعمة وجديدة وصفتها بدبلوماسية التغيير. وخلال حديثها أمام لجنة المستشارية الأمريكية قالت: "لقد تعهدت أنا وبوش ورايس بتغيير الدبلوماسية العمومية وبإعادة صياغتها، وقد كلفني بوش بمضاعفة المساعي المبذولة لنشر القيم الأمريكية بين شعوب العالم، وأن أضع على قائمة الأولويات، قضية صدام الأيديولوجيات، علينا أن نضاعف من حجم التبادل الثقافي مع الدول الإسلامية، خاصة في أوساط الشباب ومع الأوساط المؤثرة على الشباب مثل رجال الدين والمعلمين وأساتذة الجامعات والصحفيين، ومن ثم عقد دورات تدريبية للصحفيين والنساء والشباب، نحن نهيمن على جميع مواقع النت وصبيحة كل يوم نقدم تقريرا وافيا من صفحة أو اثنتين للسياسيين حتى يطلعوا على آخر الأخبار والتحولات العالمية، ونطالب رؤساء الجامعات الأمريكية بتحويل الولايات المتحدة إلى قبلة التعليم في العالم بأسره، كما أننا ندعم الجولات السياحية ونضاعف من حجم الاستفادة من أحدث التكنولوجيات حتى نتمكن من سحق وتدمير أعدائنا."

الحرب الأمريكية الناعمة ضد إيران:

تشير آخر التطورات والدلائل إلى أن الولايات المتحدة تركز في مواجهتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الحرب الناعمة المدعومة بحرب اقتصادية مع التقليل من احتمالات شن الهجوم العسكري، من منطلق أن حربا كتلك التي شنتها الولايات المتحدة ضد أفغانستان والعراق لن تجدي مع إيران، وقد وظفت الولايات المتحدة كل إمكاناتها لتحقيق النصر من خلال الحرب الناعمة ضد إيران وهي حرب تجري حاليا في شتى المجالات، وفيما يلي إشارة إلى بعض جبهاتها:

تنظيمات وتشكيلات المعارضة الإيرانية بما فيها المطالبون بعودة النظام الملكي والجمهوريون، والانفصاليون، والجماعات الدينية المعارضة.

تشكيل وتوظيف معارضة جديدة يكون لها نفوذ بين الحركات الجديدة والقيادات الداخلية والنقابية والطلابية، وتمتاز هذه المعارضة الجديدة بافتقارها إلى أي سجل سياسي أو أمني، وباتخاذها قرارات في إطار قوانين ولوائح الدولة، بالرغم من نقدها الموجه إلى القوانين والأسس التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

تنظيم وتفعيل فكرة الاستفتاء بشأن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جانب العناصر والنخب العميلة أو شبه العميلة داخل الدولة.

الوجود بفاعلية داخل بعض دول الجوار من أجل توجيه وترشيد الحرب الناعمة.

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة تقدم دعماً للمنظمات غير الحكومية المناصرة للديمقراطية في العالم وقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس أنه تم تخصيص ١٠٧ مليارات دولار بهدف دعم الحرية والديمقراطية في العالم خلال عام ٢٠٠٩.

من ناحية أخرى، أكد مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز، أن الإمارات العربية المتحدة بمثابة نافذة أمريكية تطل على إيران من أجل تحريرها، ومثلما كانت لتوانيا نافذة تحريرنا من جانب الاتحاد السوفيتي السابق، فإن الإمارات تحولت حاليا إلى قاعدة تقود الحرب الأمريكية الناعمة ضد إيران.

وفي حين تولت الإدارة العليا للحرب السيدة اليزابيث تشيني، تولى إدارة العمليات الحربية العميد روبرت هلوى عميد الاستخبارات المتقاعد من صفوف القوات الجوية الأمريكية، بما لديه من خبرة في الحروب الناعمة، وبما لديه من فكر عكسته عشرات الكتب والمقالات المتخصصة في هذا الشأن.

السياسة الأمريكية المعلنة بخصوص إيران
اعتراف بالهزيمة بطعم دعم الإصلاحات!

سحاب فاطمى ■ رسالت (الرسالة) ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٨

اتخذت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مؤخراً موقفين مثيرين للتأمل بشأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فالسيدة رايس تتحدث حول إيران بلهجة أكثر صراحة بعد هزيمة الجمهوريين فى انتخابات الرئاسة التى جرت فى نوفمبر ٢٠٠٨م، واللافت للنظر أن رايس قد اعترفت هى الأخرى مثل نظيريها السابقين باول ومادلين أولبرايت بهزيمة البيت الأبيض أمام إيران. ...

وقد أشارت رايس مؤخرا فى حديث صحفى إلى الملف النووى الإيرانى وعداء أمريكا لمطلب كل الإيرانيين، حيث قالت :

" لقد فشلت منذ فترات سابقة العقوبات الدولية التى كانت تفرض على إيران بناءً على طلب أمريكا من أجل وقف البرنامج النووى الإيرانى، ولكننى واثقة من أن الضغوط الاقتصادية على إيران ستستمر هكذا، وأن الإيرانيين يدفعون الآن ثمن مطلبهم هذا !".

وكانت رايس قد تحدثت قبل أسبوع أيضاً حول القضايا المتعلقة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأكدت فى هذه التصريحات على دعم البيت الأبيض للإصلاحيين ضمن اعترافها أيضاً بهزيمة أمريكا أمام إيران.

" أنا على يقين تام من أن تغيير النظام الإيرانى يجب أن يتم فى النهاية من الداخل، فتقديم المساعدة والدعم للمجتمع المدنى والقوى الديمقراطية فى إيران وإلقاء اللوم على هذه الدولة بصورة علنية عندما تفرض إجراءات مشددة ضد تلك القوى، هو العمل الذى يمكن أن تقوم به أمريكا من أجل تغيير النظام الإيرانى، لاشك أن أمريكا لا تقدر على تغيير أى نظام فى العالم ".

والنقطة المشتركة الأساسية فى هذين التصريحين الأخيرين لرايس بشأن إيران هى الإعتراف بهزيمة البيت الأبيض أمام طهران، هذا فى حين أن بعض المحافظين الجدد مثل رايس وجون بولتون عادة ما يعترفون بصعوبة شديدة جدا بهزيمتهم أمام معارضى واشنطن، أما النقطة الأخرى التى يجب ملاحظتها فهى أن أمريكا قد جمعت بين " الاعتراف بالهزيمة أمام إيران " و " دعم الإصلاحيين الداخليين " وهذه المسألة كانت قد حدثت قبل ذلك فى عهد رئاسة بل كلينتون، ففى ذلك الوقت كانت مادلين اولبرايت تؤيد هى الأخرى مثل هذه النظرية، ولكن فشلت هذه النظرية بسبب معارضة مجلس المحافظين الجدد المؤلف من اثنى عشر عضواً والذى أعلن عن نفسه فى قالب نظرية " الحرب اللانهائية على الإرهاب "، فمع بداية وجود بوش الإبن ومعاونيه فى البيت الأبيض قرر مجلس المحافظين المؤلف من اثنى عشر عضواً والمكون من أفراد مثل ريتشار بيرل وبول ولفويتس، ولاسيما بعد وقوع حادثة ١١ سبتمبر المصطنعة، قرر أن يقوى المواقف المتشددة بجانب المواقف الهادية، ومن هنا زادت الخلافات بين " باول " و " رايس " و " تشينى " بشأن اسلوب اتخاذ القرار فى السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالى استقال باول وابتعد عن السلطة بعد فوز بوش الإبن للمرة الثانية فى انتخابات عام ٢٠٠٤م، أما رايس فقد حاولت أن تصنع مزيجاً من " الاسلوب المعتدل " و " استخدام القوة العسكرية " وأن تجعله أساساً لعمل السياسة الخارجية الأمريكية.

لا شك أن بوش الإبن كان قد أيد قبل ذلك أيضا النظرية القديمة " دعم القوى المعروفة بمصطلح الديمقراطية " فى دولتنا "، ولكن نقطة الاختلاف الرئيسية بين رايس وبوش أن وزيرة الخارجية الأمريكية كانت هى المنفذ المباشر لـ " الثورات الهادئة " فى دول مثل أوكرانيا وجورجيا ولبنان، وقد قامت رايس بعد اغتيال " رفيق الحريرى " فى لبنان بطرح وتنفيذ " الفوضى الخلاقة " فى بيروت بمساعدة مستشاريها (حيث أن هذه الحركة ذات الميزانية الضخمة قد فشلت بالطبع فشلاً ذريعاً نتيجة دراية ويقظة السيد حسن نصر الله وقادة حزب الله) وأهم سمات الثورات الهادئة هو استخدام القوى الموجودة داخل أى نظام سياسى ضد هذا النظام نفسه، وفى هذه السياسة الخطيرة تتأثر " قوى المعارضة الداخلية " بجاذبية " الدعم الغربى المالى والفكرى " وتخطو نحو تغيير النظام والبنية السياسية بكسب الوعى الشعبى العام. وحقيقة الأمر أنه يمكن القول بجرأة بأن فترة رئاسة

بوش الإبن كانت أول وآخر فترة لظهور " الشمولية المتطرفة " فى البيت الأبيض، لأنه حتى فى حالة وقوع حادثة مصطنعة أخرى مثل ١١ سبتمبر ٢٠٠١م لن يقبل الشعب الأمريكى فريقاً مشابهاً للمحافظين الجدد على رأس المعادلات السياسية لدولتهم، ومن هنا أدلت رايس بحديثها ليس فقط باعتبارها وزيرة الخارجية الأمريكية بل أيضاً بصفتها آخر بقايا استراتيجيات الردع المتطرفة.

ولكن لماذا صارت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر إصراراً على تنفيذ نظرية " دعم الحركة الإصلاحية " بعد ثمانى سنوات من المواجهة العلنية مع إيران ؟ وللأجابة على هذا السؤال ؟.

لا بد من الإشارة إلى نقطتين مهمتين، النقطة الأولى أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه الآن مشكلة فقدان النظريات الشكلية فى سياستها الخارجية، ويعتبر " أوباما " و " بريجينسكى " و " جوزيف بإيران " و " هيلارى كلينتون " و " جيمى كارتر " فى الوقت الحالى خمسة أفراد مؤثرين (فى السر والعلن) فى السياسة الخارجية الأمريكية، ولكن هؤلاء الأفراد الخمسة كل منهم يضعف قوى الآخر اتوماتيكياً ودون أن يدرى، والتوافق الوحيد الموجود بين هؤلاء الأفراد الخمسة هو التوافق الحزبي وليس التوافق الفكرى والاستراتيجى الذى يعتبر شرطاً مسبقاً لتسجيل النظريات المؤثرة، وهنا من الممكن أن تكون قدرة " بريجينسكى " التحليلية أعلى من الآخرين، ولكن فى حالة تمرر أفكاره فى البيت الأبيض سيتكتل الجمهوريون غير التقليدين وحتى كثير من الديمقراطيين من أجل إخضاعه، ومن هنا لن يستطيع معارضو النظام الإيرانى بعد ذلك الاعتماد على النظريات المتطرفة المهزومة أمام القدرة الإيرانية، وبالتالى فإنهم اتجهوا مضطرين إلى الأسلوب (وليس النظرية) الباقى الوحيد القائم على دعم الإصلاحيين المتطرفين.

والنقطة الثانية أن رايس قد توصلت وفقاً لاستنتاجها واستنتاج المحافظين الجدد غرف الفكر الأمريكية إلى أن واشطن مضطرة، بعد ثلاثة عقود من الفشل فى تغير النظام الإيرانى، لتنفيذ نفس المشروع القديم " دعم المعارضة الإيرانية الداخلية " مرة ثانية، وتعلم ملكة الحرب العراقية جيداً أنه بعد مضى جيل منذ وقوع الثورة الإسلامية توجه أولاد المعارضة الخارجية البعيدون عن الوطن بالفعل نحو الدونية حيث ظهر " انعدام الهوية الثقافية " و " الارتباك السياسى " وهو نتيجة حتمية لذلك، ومن جهة أخرى فإن الوضع المؤسف لمجاهدى خلق والاتفاقات التى حدثت فى قاعدة الأشرف، لن تسمح بالتنفس مرة ثانية لأمثال مسعود رجوى ومريم قجر عضدانلو، كما أن فدائيى مجاهدى خلق والشيوعيين يشعرون بالإختناق بالفعل بجوار جثمان لينين المحنط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي!

وفى ظروف كهذه يتبقى خيار واحد فقط وهو دعم الأشخاص الذين يحاولون " مخالفة الدستور " داخل الدولة.

ومن السذاجة الشديدة جداً أن نريد بحث وتحليل تصريحات رايس باعتبارها تصريحات صادرة من وزيرة خارجية راحلة، فما أكدته رايس هو الموقف السلوكى الجديد للبيت الأبيض تجاه إيران، وهنا تستشعر " الحاجة لتنقية الإصلاحات " أكثر من أى وقت آخر، وبالطبع إذا لم يرغب أو لم يتمكن الإصلاحيون من الفصل العقلانى والسياسى بين أعضائهم المتطرفين وأعضائهم المعتدلين فإنهم لن يكونوا موضع ثقة الشعب الإيرانى إطلاقاً.

الحوار العربى - الغربى: اتحاد لتكثيف الضغط على إيران

هنكامه شهيدى ■ اعتماد (الثقة) ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٨

يعتبر تقديم إيران باعتبارها "التهديد الأمنى" فى المنطقة والعالم هو الملف الأهم ضمن أولويات الأجندة الأمريكية وتحت نفوذ وضغط اللوبى الإسرائيلى منذ فترات سابقة، وقد قبلت دول المنطقة أيضا "التهديد الإيراني" نوعا ما وبناءً على ذلك قدمت أنواع المساعدات إزاء الرغبة والإرادة الأمريكية، وفى المقابل كسبت واشنطن أيضا ثقة حلفائها من الدول العربية، وذلك بتخفيف الضغوط العلنية الناتجة عن تنفيذ مشروع "الدمقرطة فى الشرق الأوسط"، وعدم التركيز على حالات انتهاك "حقوق الإنسان" فى هذه الدول.

والآن وبينما يبدو أن إعادة طرح "الملف الإيراني" فى مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة سيواجه تحديات على الأقل حتى تسلم الرئيس باراك أوباما مهام منصبه، بسبب الانقسامات الموجودة فى مجموعة "٥ + ١"، فإن ظهور مسارات جديدة مثل "الحوار العربى الغربى " بشأن

"الملف الإيراني" يحظى بأهمية بالغة، فهذا المسار يشير إلى أمريكا تنوى قيادة " دبلوماسيتها المتعددة الجوانب " خارج آليات مجلس الأمن، وفى الحقيقة فإن أمريكا تحاول بجانب آلية مجلس الأمن أن تشدد حلقات الضغط على إيران، ويرى المحللون أن " الملف الإيرانى " فى واشنطن قد تأثر لفترة بالمنافسات الانتخابية الأمريكية وبسائر الأحداث المهمة الأخرى وأن " التهديدات الإيرانية " لم يتم تناولها بصورة جادة، ومن هنا فإن تكثيف الحملات الدعائية المعادية لإيران والضغوط بشأن البرنامج النووى الإيرانى، يبدو جزء منه أمراً طبيعياً، ومن جهة أخرى فإنه بظهور نتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية تبلور هذا الرأى وهو أن " باراك أوباما " من الممكن أن يتبع " سياسة إيجابية " أو " توجه معتدل " تجاه إيران وهو ما يثير أيضاً بعض المخاوف بصورة طبيعية لدى الدول المتفعة والمجموعات الداعمة لمواجهة إيران، وعلى هذا الأساس يجب توقيع أن تحاول هذه المجموعة من الدول تضخيم " القضية الإيرانية " وإثارة المخاوف والتهديدات والإبقاء عليها فى صدر أخبارها وإجراءاتها، ويرى المطلعون السياسيون والدوليون أن " مباحثات الدول العربية بالمنطقة ومجموعة " ٥ + ١ " تأتى فى إطار مثل هذه المعادلة.

وكانت " كونداليزا رايس " وزيرة الخارجية الأمريكية قد قالت بشأن جلسة زعماء بعض الدول العربية فى نيويورك : " لقد عقدنا جلسة بحضور ممثلى مجموعة " ٥ + ١ " ومن بينهم ديفيد ميليباند وزير الخارجية الانجليزى وخافيير سولانا كبير مفاوضى مجموعة " ٥ + ١ " والتقينا كذلك ببعض النظراء من البحرين ومصر والأردن والكويت والعراق والإمارات العربية المتحدة والسعودية، وقد أعربوا جميعاً عن بالغ قلقهم إزاء سياسات إيران وتطلعاتها الإقليمية، وقد ساند جميع المشاركين الجهود المبذولة من جانب مجلس الأمن ومجموعة " ٥ + ١ " والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بشأن الملف النووى الإيرانى، وأعلنت الدول المشاركة موافقتها على استمرار اللقاءات بصورة منتظمة مؤكدين على وحدة الرأى فى المشاورات، وليست هناك رغبة فى دعوة الممثل الإيرانى فى هذه الجلسة، إلا أن هذه الجلسة ترحب بسائر الدول العربية أيضاً ".

وفى إطار دعم مشروع " إيران المخيفة " وبسط النفوذ الأمريكى فى المنطقة كانت السيدة رايس، قد أكدت على الدعم التسليحى للدول العربية الخليجية أمام إيران من خلال بعض التصريحات التى أدلت بها فى السادس عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٨م حيث قالت :" إن الإيرانيين سيرون أنفسهم أمام قدرات دفاعية هائلة من حولهم، لأننا قد ساعدنا هذه الدول سواء الإمارات أو السعودية أو البحرين كى تحسن من قدراتها الدفاعية، ونفس الأمر قد حدث أيضاً بالنسبة لإسرائيل "، وفى نفس وقت تنفيذ خطوات الدبلوماسية الأمريكية المتعددة الجوانب تجاه إيران تشير التقارير والأخبار الصادرة فى المحيط الإعلامى الدولى إلى إتفاق الرأى واحتمال حدوث إجماع فى واشنطن بشأن " حظر بيع البنزين " وهو الأمر الذى كان قد ذكر سابقاً احتمال تنفيذه على يد " باراك أوباما " الرئيس الأمريكى الديمقراطى.

وقد قال " هوراد برمان " رئيس لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكى والذى قد زار اسرائيل الأسبوع الماضى لبحث آخر التطورات فى المنطقة، قال لصحيفة " ها ارتس " : " إنه لا ينبغى على حكومة أوباما أن تقضى أكثر من ثلاثة أشهر فى الحوار المباشر مع إيران " وفى اعتقادى أنه لو أن الهدف من الحوار هو صرف طهران عن الوصول إلى القدرة على إنتاج الأسلحة النووية، فإنه لا ينبغى السماح بأن يتحول هذا الأمر إلى فرصة كبيرة تعطى لإيران امكانية زيادة تخصيب اليورانيوم، ويرى برمان أنه " لو انتهت الحوارات بالفشل لا بد أن توضع فى جدول الأعمال عقوبات أكثر " ويعتقد رئيس لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس النواب الآمريكى أن خطأ حكومة بوش كان هو التقصير فى توحيد المجتمع الدولى ضد إيران، ويؤكد أن الحوارات المباشرة مع إيران ستجعل مجال الوحدة محتملا لفرض عقوبات أشد، وقد طالب " هوارد برمان " بالإتفاق مع الأعضاء الديمقراطيين والجمهوريين السبعة بلجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكى ولجنة تخصيص الميزانية بالوقف الفورى لكافة المساعدات المالية لشركة " ريلاينس " الهندية للصناعات وذلك خلال رسالة مبعوثة إلى رئيس البنك الأمريكى للصادرات والواردات، وفى هذه الرسالة التى أعدت بناءً على اقتراح " برد شرمن " رئيس لجنة منع انتشار الأسلحة النووية التابعة لمجلس النواب الأمريكى، ذكر وقف بيع البنزين لإيران كشرط لاستئناف المساعدات المالية لشركة ريلاينس للصناعات، وقد قال " برد شرمن " كذلك فى حوار هاتفى " إن منع بيع البنزين من الممكن أن يؤدى إلى وضع غريب فى إيران، وهو وسيلة الضغط التى لا يمكن لواشنطن أن تفقدها "، وطبقاً للتقارير الواردة فإن البنك الأمريكى للصادرات والواردات قد منح شركة " ريلاينس " الهندية للصناعات قرضين منفصلين بقيمة ٩٠٠ مليون دولار، ويقال إن " ريلاينس " تغطى حوالى ٣٠ ٪ من البنزين الذى تستهلكه إيران، ويرى عدد من الخبراء و المحللين الأمريكيين أن إيران من المحتمل أن تقوم ببعض ردود الأفعال فى حالة تعرضها لحظر بيع البنزين، ويعتقد شرمن أن سعر البنزين المنخفض فى الظروف الحالية قد تسبب فى دخول مال أقل إلى الخزانة الإيرانية، وفى الوقت نفسه فإن منع بيع النفط الإيرانى سيكون له تأثير ضعيف

على سوق النفط، ويصف شرمن فى الوقت نفسه إمكانية وقوع صدام عسكرى بين إيران وإسرائيل أو أمريكا بأنه غير محتمل بالمرة، ويقول إن الظروف الإقتصادية العالمية من الصعوبة بحيث أن تأثير مثل هذا الصدام المحتمل لن يكون وخيماً للغاية بالمقارنة مع عواقب تلك الظروف الإقتصادية فى العدة شهور السابقة، ويرى شرمن كذلك أن الأوضاع الإقتصادية فى أمريكا قد صعبت إمكانية أن تكون إيران على رأس أولويات حكومة أوباما.

ويعتقد بعض أصحاب الرأى الأمريكيين والمتخصصون فى الشئون الإيرانية أن حكومة أوباما بتركيزها على الإجراءات الدولية المتعددة الجوانب وبالاستفادة الأوسع من وسائل الضغط السياسية والاقتصادية والدبلوماسية ستحاول أن تحث الجمهورية الإسلامية الإيرانية على " تغيير السياسة " بفرض القيود الإقتصادية والدبلوماسية المتزايدة ويرى الخبراء أن حكومة اوباما ستحاول بإستخدام " القوة العاقلة " الامريكية أن تزيد من شرعية أهدافها وبرامجها وقوة تأثير إجراءاتها فى نفس الوقت مع " تحسين صورة " أمريكا فى العالم.

وفى ظروف كهذه يبدو أنه ينبغى على جهاز السياسة الخارجية والدبلوماسية الإيرانية أن تحاول بإتباع " سياسة بناء الثقة " حتى تفسد تصور المشروع الأمريكى الإسرائيلى بأن " إيران المخيفة " فى المنطقة وأن تحبط مخططات التدخل الأجنبية وذلك بطرح وتنفيذ سلسلة من الإجراءات المنطقية فى التعامل البناء مع دول الجوار والصراحة مع المجتمع الدولى.

هل سيتحقق حلم تغيير السلوك الأمريكي

حسام الدين امامى ■ إيران ٢٤/١/٢٠٠٩

لم تصدر عن الأشخاص الذين كانوا يراقبون قبل حوالى ثلاثة أشهر معركة الانتخابات الأمريكية صرخة تغيير؛ لأنه لأول مرة فى تاريخ أمريكا البالغ مائتى وبضعة أعوام يدخل الانتخابات شخص يمثل الأقلية المظلومة.

إن فوز أوباما لا يعتبر حدثا جديدا بالنسبة للسود فقط بل لكل المكلومين من حكم جورج بوش، وفوزه غير المتوقع تصوره كثير من المحافل زلزالا سياسيا قلب كل المعتقدات القديمة الخاصة بحكام أمريكا وقدم عالما آخر لشعب أمريكا والعالم.

ما وراء الستار

لكن كل الباحثين فى التاريخ الأمريكى كانوا يرون أن بنية السلطة فى هذه البلاد خارج نطاق إرادة شخص واحد. لأن المنظمات والمؤسسات هى التى تلعب الدور الأساسى فى خلق السياسات. وهناك مجموعات من النخبة السياسية الأمريكية التى تتكون من روؤساء الجمهورية السابقين وكبار السياسيين والإقتصاديين ورجال البنوك وأصحاب المصانع الكبرى والروؤساء الحاليين والسابقين فى الاستخبارات الأمريكية تلعب دورا فى بلورة السياسة العالمية هذه المجموعات تقوم يوميا وساعة بساعة برصد وتحليل التطورات الداخلية والخارجية.

والخطوة الاولى على صعيد التغيير فى مراكز السلطة فى أمريكا تقوم بها هذه الجماعات. وبسبب سياسة بوش الحربية التى تبناها على مدى ثمان سنوات لم يبق ولو درجة بسيطة من الاعتبار للمحافظين الجدد سواء فى داخل أمريكا أو فى خارجها.

نعوش قتلى الجنود التى كانت تصل أمريكا من أفغانستان والعراق والمظاهرات الغاضبة التى قام بها مئات الآلاف من المتظاهرين داخل أمريكا نفسها وفى أنحاء الغرب بالإضافة إلى الفشل فى الأزمات الدولية والركود الإقتصادى كل هذا أدى إلى تعرض مجمل النظام السياسى الأمريكى للخطر. كان واضحا أن الجمهوريون لن يستطيعوا إصلاح ما أفسدوه. وكان يجب أن يظهر شخص من الحزب المنافس يحاول إصلاح المعطوب هذا الشخص يجب من حيث السلوك والأعمال والتصور أن يقف فى النقطة المقابلة لجورج بوش بالضبط، وما أجمل أن يخرج من بين أقل الطبقات الاجتماعية فى أمريكا ومن بين أكثر الأقليات معاناة للظلم. لكن هل حقا أوباما قادر على إعادة تجميل صورة أمريكا، وهل يملك القدرة على القيام بهذا التغيير وما مدى واقعية توقعات محافل الشرق الأوسط؟

فرضية هذه المقالة أن انتظار التغيير فى سياسة أمريكا الخارجية تصور باطل. والعودة إلى التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م تؤكد هذه النظرية فالديمقراطيين

على العكس مما يبدو من اسمهم كانوا لهم دور بنفس حجم دور الجمهوريين في مجال التدخل العسكري في شئون الدول الأخرى وتخطيط العمليات من خارج الحدود.

ومع الموت المفاجئ للرئيس الأمريكي الديمقراطي (روزفلت) تولى نائبه (ترومن) زمام الأمر. ومع نشر الأرشيف السري للحرب اتضح أن اليابان قبل نهاية الحرب كانت قد اقترحت على الحلفاء عن طريق الوسطاء السلام لكن ترومن الذي كان يرى أن أمريكا راعية العالم ووريثة القوة الأوروبية لم يقبل هذا الاقتراح، ومن أجل التمهيد لخطط أمريكا السلطوية المتحكمة في العالم دك مدينتي (هيروشيما) و (ناجازاكي) من دون سابق إنذار بالقنابل النووية التي كانت في ذلك الوقت حكرا على أمريكا وقتل مئات الآلاف من المدنيين العزل.

وكان أول من استخدم أسلحة الدمار الشامل وسجل التاريخ اسمه باعتباره أول (مجرم حرب) في التاريخ المعاصر بحروف من نار!

وللحيلولة دون وحدة شطري كوريا شن حربا راح ضحيتها ٢ مليون كوري ولولا حصن المقاومة الشعبية في الصين لداعب خياله حلم الإستيلاء على (منشوريا).

وتحت عنوان (نظرية ترومن) نفذ (مشروع المارشال) في أوروبا، وابتكر ما يسمى بحلف الناتو وبسببه جعله أوروبا تابعة لأمريكا ولازالت توابع هذا الأمر ماثلة للعيان حتى يومنا هذا.

ويتعبر برنامج (المبدأ الرابع) الذي وضع للسيطرة على العالم الثالث جزء من خطة المارشال، وكان الرئيس الديمقراطي التالي (كنيدي) الذي اعتبر حكومة الانقلابيين التايوانيين ممثلة للشعب الصيني في تايوان، وللقضاء على انقلاب كوبا والإطاحة بحكومة (كاسترو) الشعبية شن حملة (خليج الخنازير) وعلى أثر دعم الاتحاد السوفيتي لكوبا قاد كنيدي العالم حتى شفير الحرب النووية.

وكان هو بادئ حرب فيتنام المدمرة وخلافة الاستعمار الفرنسي وعن طريق إيفاد المستشارين العسكريين دخل ساحة حرب ضروس أودت بحياة ملايين الأشخاص من الهند والصين.

أما جونسون الخليفة الديمقراطي التالي فلم يكن له شيئ يذكر سوى توسيع نطاق الحرب في فيتنام وقمع النقاد في الداخل.

وعندما جاء كارتر الديقراطي كانت فضيحة (ووترجيت) ولهذا بناء على توصية مستشاريه ونخبة الديمقراطيين اختار (حقوق الإنسان) و(إعادة الأخلاق) كشعار انتخابي له لكن طبخته الأساسية اتفاقية كامب ديفيد التي على أساسها وضع السادات يده في يد بيجين رئيس وزراء إسرائيل. وضعفت قاعدة الوحدة العربية، وكانت هذه الاتفاقية أس البلاء الذي حاق بالقضية الفلسطينية، وكان الاقتتال الفلسطيني وانسحاق العزة العربية من التوابع المؤلمة لهذه الاتفاقية.

وأخيرا أدى فشل كارتر في حل مسألة احتلال السفارة الأمريكية في طهران على يد الطلبة إلى طي سجله السياسي.

وكان النموذج الأخير (كليتنون) الذي كان القصف المفرط ليوغسلافيا والتدخل السافر في العراق وأفغانستان يمثلون الخط الأساسي في سياسته الخارجية.

وكانت له بصمته في تعقيد القضية الفلسطينية باتفاقية كامب ديفيد الثانية.



وبالنظر إلى الشواهد التاريخية التي لا لبث فيها وما رأيناه بعد الحرب العالمية لن يستطيع أوباما الخروج على خط السياسة الخارجية الأمريكية.

وأولى مؤشرات سير أوباما على نهج أسلافه زيارته للكنيست ودفاعه الصريح عن أمن إسرائيل. أما المؤشر الثاني انعزاله الاختياري عن المجزرة التي ترتكبها إسرائيل بحق شعب غزة وصمته على هذا الأمر، المؤشر الثالث فريق صنع القرار في البيت الأبيض. واختيار وزراء ومستشارين من أمثال رام عمانوئيل لا يمكن بحال من الأحوال أن يحملوا إلى الشرق الأوسط ما يسره أو يسعده.

محادثات صعبة ومباشرة

محمد كاظم انبارلويي | رسالت (الرسالة) ٢٠٠٩/١/٢٥

فى أواخر يناير ٢٠٠٩ صدر أول بيان عن البيت الأبيض بخصوص المحادثات مع إيران.

يقول هذا البيان الذى ورد على موقع البيت الأبيض: "سيقوم الرئيس الأمريكى بدون أى شروط مسبقة بمحادثات صعبة ومباشرة" ويضيف البيان "سيضع أوباما وبايدن خيارا أمام إيران. لو أن إيران تخلت عن برنامجها النووى ودعمها للإرهاب، سنقدم لها حوافز مثل العضوية فى منظمة التجارة العالمية والاستثمارات الاقتصادية والتحرك على صعيد تطبيع العلاقات الدبلوماسية. ولو أن إيران واصلت عنادها سنقوم بتشديد العقوبات الاقتصادية وعزلها سياسيا"

وبالنظرة الأولى يوجد هناك تناقضا واضحا بين صدر بيان البيت الأبيض ونهايته ويبدو أنه يجب على كتاب بيانات البيت الأبيض أن راعوا من الآن فصاعدا هذه التناقضات وتعدد المعانى التى يحتملها الكلام.

وكما تلاحظون ورد فى صدر البيان ستقوم أمريكا بمحادثات من أى شروط مسبقة.

لكنها مباشرة تضع شروطا قبل وحين وبعد المحادثات هذه الشروط عبارة عن:

وقف النشاط العلمى النووى السلمي

التخلى عن دعم الإرهاب (دعم الشعب الفلسطيني المظلوم والشعب اللبنانى إزاء الأعمال الوحشية التى يرتكبها النظام الصهيوني)

شرط عضوية إيران فى منظمة التجارة العالمية وفك الحصار الإقتصادى المفروض منذ ثلاثة عقود خلت وأخيرا إقامة علاقات دبلوماسية والخضوع للشرطين السابقين. ما جاء فى البيان هو نفس شروط حكومة بوش والاتحاد الأوربى وفى الحقيقة مطالب النظام الصهيونى من حلفائه الغربيين.

ومن الطبيعى أن الحكومة والأمة الإيرانية لهما كلام بخصوص كيفية المحادثات وشروطها. ونحن للأسباب التالية نرى أن المحادثات ليست صعبة وليست مباشرة بل نعتبرها سهلة ومباشرة.

كما قال السيد أوباما فى خطاب التنصيب "عالمنا المتحول وعلينا أن نغيره أيضا" ونحن أيضا نقول لقد تغير العالم. المجتمع العالمى لا يرى حزب الله اللبنانى وحماس منظمة إرهابية، فهما يتمتعان بمشروعية قانونية وشعبية ويعبران عن مطالب أمتهما.

وبالمقابل يعتبرون النظام الصهيونى نظاما غاصبا ولا يتمتع بمشروعية وإرهابى يسحق أمة مظلومة عزلاء بالقنابل والصواريخ والدبابات والمدافع.

ولهذا فإن أول شرط للأمة والحكومة الإيرانية لتطبيع العلاقات أن يرفع البيت الأبيض يده عن حفنة مجرمى الحرب فى الأراضى المحتلة، ويسمح للمنظمات الدولية أن تحاكم مجرمى الحرب على سجلهم الأسود على مدى ستين عاما.

ثانى شرط لإقامة العلاقات توقف أمريكا عن إنتاج الأسلحة النووية وانتشارها وأن تضع على جدول أعمالها مع سائر أعضاء مجلس الأمن الدائمين التحرك باتجاه نزع أسلحة الدمار الشامل بشكل دائم. حتى نصل إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل النووية والميكروبية والكيماوية و... يريد العالم ألا تتكرر جريمة هيروشيما وأخيرا غزة.

ثالث شرط لإعادة العلاقات الدبلوماسية من جانب إيران إعادة الحسابات الإيرانية التى تم تجميدها فى أمريكا وإعادة الأموال التى كان الشاه الخائن قد أعطاها لأمريكا من أجل شراء الأسلحة.

رابع شرط لعودة العلاقات عدم التدخل فى الشأن الإيرانى الداخلى ومراعاة القوانين الدولية واحترام رغبة الأمة الإيرانية فى تحقيق تقدم علمى وإقتصادي. ونحن لا نحتاج إلى مساعدة أمريكا فقط نريد من أمريكا ألا تحدث وقيعة بين إيران وسائر دول العالم.

قال السيد اوباما فى خطاب التنصيب : "إننا ستتعامل مع العالم الإسلامى على أساس الاحترام المتبادل"

إيــران قلب العــالم الإســلامــى واتـضـح عمقها الاستراتيجى على الأقل فى الحربين غير المتكافئتين حرب الـ ٣٣ يوما فى لبنان وحرب الـ ٢٢ يوما فى غزة حماس وأيضا مظاهرات العالم على مدى الخمس قارات للغرب وخاصة أمريكا.

وشرط تطبيع العلاقات أن تكف أمريكا وإسرائيل عن ممارسة الهيمنة والخضوع لرأى شعوب المنطقة والعالم فى طريقة إدارة شئونهم. ولهذا فليس أمام أمريكا بعد ثلاثين عاما من القسوة والظلم بحق الشعب الإيرانى إلا الخضوع

لمطالب الأمة الإيرانية. ولو كان هدف أمريكا احترام عدد من الدول العربية التى ألزمت نفسها خط البيت الأبيض على مدى نصف قرن، فهذا الكلام ليس بجديد. شرط التغيير فى السياسات تنظيم علاقات جديدة مع الحكومة والأمة الإيرانية على أساس الشروط التى تضعها طهران وليست التى تضعها واشنطن!

يجب على أمريكا أن تعوض إيران ماديا ومعنويا بسبب أعمال القتل التى ارتكبت بحق الأمة الإيرانية بين عامى ١٩٧٧ و١٩٧٨م ومساندة المملكة البهلوية غير الشرعية وكذلك أيضا التعاون مع الحكومة البعثية فى العراق وفرض حرب على الأمة الإيرانية على مدى ثمان سنوات. وهذا أحد الشروط الأساسية للحوار بين الطرفين.

التحديات التى تواجه أوباما

صالح رسولي ■ اعتماد (الثقة) ٢٥/١/٢٠٠٩

مما لا شك فيه أن انتخاب باراك حسين أوباما كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية يعد منعطفا تاريخيا فى تاريخ أمريكا، وقد تم هذا الاختيار بالتزامن مع انهيار المعوقات العنصرية فى أمريكا وترتبت عليه ردود فعل مختلفة فى أنحاء العالم. وقد أدت برامج أوباما المختلفة باعتباره تطورا حدث فى العالم مع وعوده الصريحة والواضحة إن على الصعيد الداخلى وإن على الصعيد الخارجى إلى أن يرتفع سقف تطلعات العالم وبالطبع اتخاذ قرارات حاسمة وكأنها قيد التنفيذ، كل هذا ستكون له آثار كثيرة على الأوضاع السياسية والإقتصادية فى العالم. وقد أدى تبنى أوباما سياسات مناسبة فى التعاطى مع القضايا الداخلية والدولية إلى حشد أغلبية جديرة بالاحترام فى الكونجرس. والآن يتولى أوباما بأغلبية الحزب الديمقراطى المتنامية فى الكونجرس إدارة البلاد فى ظل ظروف صعبة من أبرز ملامحها الدخول فى ركود إقتصادى عميق وطويل المدى وتراكم تبعات حربين متتاليتين. وعلى الرغم من وجود وجهات نظر متفائلة بخصوص مستقبل أمريكا والعالم ومع افتراض وقوف أغلبية الشعب الأمريكى وراء برامج أوباما، لكن بنظرة أكثر عمقا إلى الوضع الراهن نصل إلى نتيجة مفادها أن أوباما يواجه فى تنفيذ برامجه تحديات كثيرة على الساحة الداخلى والدولية.

أ- التحديات الداخلية

الاقتصادية

خلال الأعوام الأخيرة تعرض الإقتصاد الأمريكى لاضطرابات بشكل دائم وحتى الآن لم يكن هذا الإقتصاد قد واجه ركودا بهذا الحجم. ومن الممكن ملاحظة تبعات هذا الركود فى البورصة وانخفاض القدرة الشرائية للشعب الأمريكى وفقدان ملايين الوظائف، وفى العام الماضى اضطرت كثيرا من المصانع من بينها مصانع انتاج السيارات إلى تسريح العاملين بها واضطرت إلى تخفيض انتاجها إلى الحد الأدنى، وهناك مؤسسات انتاجية أخرى لم تعد لديها القدرة على دفع رواتب الموظفين، وأدى نقص السيولة و عجز المواطنين عن تسديد الأقساط التى يتعين عليهم دفعها إلى ركود فى سوق العقارات وتقريبا توقفت الإستثمارات فى هذا القطاع، من ناحية أخرى أصبحت هذه الدولة مدينة بـ ١٢ ألف مليار دولار. كما يجب على الحكومة أيضا أن تخصص ما قيمته ٧٠٠ مليار دولار لانقاذ شركات التأمين والحيلولة دون إفلاس البنوك حتى تعيد ثقة الشعب فى الاستثمار مرة ثانية فى البنوك.

السياسية

الأعمال الإرهابية الداخلية التى أصبحت عادة ما تحدث مباشرة بعد انتقال السلطة من إدارة إلى إدارة أخرى كتقليد قديم تعد من جملة مخاوف أوباما؛ لأن الإجراءات التى قام بها نيكسون فى هذه اللحظة جعلت البلاد تصل حد الإنهيار. كما أن الأحزاب الأصغر فى أمريكا والتى لا يولى لها أوباما إهتماما من الممكن أن تكون خطرا على حكومته، لكن يجب الأخذ فى الاعتبار مصالح هذه التنظيمات وعلاقتها الوطيدة بالبنية السياسية الأمريكية سيحول دون إختلاقها الأزمات؟

التحديات الدولية

العراق

منذ أن شنت أمريكا هجومها العسكرى على العراق واحتلت هذا البلد لم يحدث حتى الآن أى تقدم ملحوظ فى عملية مكافحة الإرهاب، كما أن الحكومة التى جاءت بها أمريكا لا تقوى على إدارة البلاد بحيث تستطيع أمريكا الخروج من العراق. وسواء الحكومة الأمريكية أو العراقية يعتقدون أنه فى الوقت الراهن خروج القوات الأمريكية من العراق سيؤدى إلى حرب أهلية بكل ما تعنى الكلمة. وعدم

سحب هذه القوات علاوة على أنه يكلف الخزانة الأمريكية مليارات الدولارات فإن تأمين هذه القوات يمثل قلقا أساسيا يجعل إدارة أوباما تواجه تحديا حقيقيا.

أفغانستان

فى أفغانستان استطاعت أمريكا إلى حد ما إسناد عملية ضبط الأمن فى هذا البلد إلى قوات حلف الناتو، لكن مخاوف أمريكا فى التعاطى مع مسألة القاعدة فى أفغانستان كشبكة إرهابية سيظل تحديا أسياسيا يواجه السياسات الأمريكية. وعجز الحكومة الأفغانية عن ضبط حدودها ومواجهة قوات طالبان الداخل التى أعادت بناء نفسها يمثل أحد التحديات التى تواجه أمريكا.

باكستان

فوز الأحزاب الشعبية فى باكستان فى الانتخابات الأخيرة وإخراج برويز مشرف من السلطة باعتبار حليف أمريكا أثار هواجس لدى الإمريكيين؛ لأن سياسات أمريكا فى الحرب على الإهارب لا تتفق وسياسات زعماء باكستان. وقوة الأحزاب الإسلامية الباكستانية فى دولة إسلامية تمتلك سلاحا نوويا سيكون أحد المخاوف الأساسية التى تواجه أمريكا.

وعمليات القصف والهجمات الصاروخية التى قامت بها أمريكا العام الماضى على القرى الباكستانية والمدارس الدينية بحجة مقاومة الإرهاب قد وترت العلاقات الباكستانية الأمريكية، كما أن الهجمات الأرهابية الأخيرة على بومباى بالهند التى نسبت إلى الجماعات الباكستانية المتطرفة، علاوة على توتر العلاقات الهندية الباكستانية قد فاقمت الأزمة القائمة بين أمريكا وباكستان.

٤- إيران

على مدى فترة ولاية جورج بوش كانت الانشطة النووية المبرر لممارسة ضغوط على إيران، ولم تستطع القرارات المتالية حتى الآن من إثناء إيران عن مواصلة أنشطتها النووية وقد أدى هذا إلى صراع كبير بين الدولتين، وحتى الآن لم تغير أمريكا موقفها أدنى تغيير من المسألة النووية الإيرانية، ويجب انتظار التغيير الذى من الممكن أن يحدث على يد اوباما.

أمريكا وإيران

بازتاب (الصدى) ٢١/ ١/ ٢٠٠٩

طرحت هذه الأيام القصة القديمة للمباحثات والعلاقة بين إيران والولايات المتحدة، بسبب فوز وقدوم أوباما فى انتخابات رئاسة الجمهورية، وشعار "التغيير" الذى اتخذه ليكون استمراراً لسياسة التدخل الأمريكى فى العالم. وفسر البعض الأحداث السياسية فى داخل تلك الدولة على أنها فرصة للدبلوماسية. لكن لماذا التفاوض أو التباحث والعلاقة مع الولايات المتحدة لا فائدة منها، طالما أن اللوبى الصهيونى وأتباعه هم من يسيطرون على السياسة فى الولايات المتحدة؟ أهم هذه الأسباب عبارة عن: أولاً: يعتقد كثير من المفكرين البارزين والمؤثرين فى اتخاذ القرار السياسى فى الولايات المتحدة مثل "صامويل هتينجتون"، أن الولايات المتحدة لها ثلاث وجوه هى "أمريكا القومية" التى ترتكز على الحدود الجغرافية، "الإمبراطورية الأمريكية" والتى تستفيد من قوتها وكذلك ادعائها إدارة العالم، "أمريكا وطن العالم" والمقصود بها العالمية التى تصنع الولايات المتحدة.

يتحدث جميع هؤلاء المفكرين فى التعريف النهائى عن الإمبراطورية الأمريكية التى تريد أن تصنع أو تشكل العالم وتهدى لشعوب العالم قيماً غربية الاصطلاح، كالديمقراطية، والسلام، وحقوق البشر، يعنى ذات وجه دولة الولايات المتحدة والتى نراها الآن تحتل وتعتدى على دولتين جارتين لنا هما أفغانستان والعراق. وهذه هى نفسها الولايات المتحدة التى قال عنها "رمزى كلارك" القاضى الأمريكى الأسبق "تم إثبات أن أمريكا قد تدخلت أكثر من (١٧٠) تدخلاً عسكرياً فى مختلف دول العالم بحجة تصدير القيم الغربية أو الديمقراطية "الواهية" التى تتحدث عنها وهذا هو الوجه الحقيقى للولايات المتحدة.

ثانيا: فضلا عن ذلك فمهما يكن شخص رئيس الجمهورية، أو من هو الحزب - (ديمقراطى أو جمهورى) - الذى وصل للحكم فى الولايات المتحدة، فالواقع، على الرغم من تغيير بعض السياسات الظاهرية فى نصف القرن الأخير، أن سياسات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط ثابتة وقوية وتتمثل فى ضمان استمرار تصدير النفط إلى الولايات المتحدة،

ودعم وحماية الأنظمة الخاضعة والتابعة للولايات المتحدة، وتقوية ودعم النظام المحتل (إسرائيل) فى كافة الجوانب، كذلك مواجهة ومجابهة الإسلام السياسى، خاصة فى سنوات ما بعد انتصار الثورة الإسلامية، حيث حدثت مع مؤسسة الإسلام السياسى، أى الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتشير جميع المستندات الأمنية والسياسية الأمريكية فى الثلاثين عاماً الأخيرة إلى المواجهة مع إيران، وكانت الأمثلة على ذلك كثيرة، منها العمل على قلب وتغيير النظام، والحصار السياسى والاقتصادى، وهى سياسة عدائية يملؤها الحقد والعداء لإيران.

ثالثاً: كانت إيران قبل الثورة هى الفناء الخالى للولايات المتحدة، وكان النظام البهلوى يلعب دوراً كبيراً فى دعم وتأمين المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط. وقد كان إسقاط حكومة مصدق نموذجاً من نماذج التدخل الأمريكى التى لا تنتهى فى إيران، كما اعترفت أولبريت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة منذ بضع سنوات رسمياً بتدخل الولايات المتحدة فى ثورة ٢٨ مرداد ١٣٣٢.

رابعاً: وجود مستندات وأدلة رسمية وغير قابلة للإنكار فى السفارة الأمريكية السابقة فى إيران أو وكر الجواسيس، كما أطلق عليها، مما يشير إلى برامج وخطط أمريكية من أجل استمرار التدخل الأمريكى فى إيران حتى بعد الثورة الإسلامية. ويعرف جيل الشباب أن الولايات المتحدة قد قررت من البداية الحصار الاقتصادى وقطع العلاقة مع إيران، وأن الولايات المتحدة هى التى فرضت حرباً ظالمة ووحشية على إيران لمدة ثمانية أعوام وذلك بدعمها للنظام البعثى الحاكم فى العراق، وتجميد الأموال الإيرانية، والعقوبات السياسية والاقتصادية الموسعة، والدعم الظاهر والخفى باتخاذ بعض الإجراءات من بينها دعم الانقلاب والتمرد ضد الجمهورية الإسلامية، كذلك فإن إصدار قرارات تهديدية وعقابية ضد إيران هى من جملة قرارات الحكومات الأمريكية المتعاقبة ضد إيـران سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية.

خامساً: فى السنوات الأخيرة، على الرغم من سياسات أمريكا العدائية - (سواء للديمقراطيين أو الجمهوريين) - فقد اتخذت الحكومات فى إيران بعضاً من الإجراءات أو المشاورات من أجل التباحث والحوار مع الولايات المتحدة. منها محاولة "ماك فارلين" فى حكومة هاشمى رفسنجانى، إزالة جدار عدم الثقة وعرض مشروع الحوار فى فترة حكومة السيد محمد خاتمى، وفى النهاية إرسال رسالة من قبل أحمدى نجاد إلى أوباما، هذه ثلاثة نماذج من الإجراءات التى اتخذتها كل حكومة من الحكومات الإيرانية الثلاث المتتالية، وإن كانت هذه الإجراءات الثلاثة قابلة للنقد والانتقاد، حيث لم تستطع أى حكومة منهم أن تجعل أداء السياسة الأمريكية فى صفه، ولازالت الأمور تسير على نفس وتيرتها.

***

يجب على الحكام أن يحولوا التهديدات إلى فرص، باتخاذ دبلوماسية فعالة ونشطة، وذلك بتقليل الصف الطويل للمؤتلفين ضد إيـران، وألا يعطوا الفرصة أو الحجة للأعداء، وأن يهتموا بتنوير الرأى العام بخصوص حق إيران فى الحصول على التكنولوجيا النووية الحديثة من أجل استخدامها فى الأغراض السلمية، وأن يكون لهم وجود وحضور نشط وفعال فى المحافل الدولية المؤثرة، وهذا بحق ما ينتظره شعب إيران من حكامه ومسئوليه، لكن يجب دائماً أن يضعوا فى الاعتبار، أن السياسة الخارجية الأمريكية متماشية مع النظام الصهيونى، وبعبارة أخرى فالدبلوماسية الأمريكية متأثرة تأثراً كبيراً باللوبى الصهيونى. كما يجب أن يعرفوا جيداً أن فى رأى الجمهوريين والديمقراطيين أن أكبر خطر يواجههم، بعد فترة الحرب الباردة هو انتشار الإسلام السياسى.

وتشير النهضة الكبيرة فى الدول الإسلامية، ونمو الحركات التحررية، وكذلك التدخل والاحتلال الأمريكى من جانب آخر إلى هذا الواقع.

وفى الحقيقة، إن لم يتغير توجه وأداء السياسة الخارجية الأمريكية، فإن "التباحث والعلاقة مع الولايات المتحدة تعد بمثابة زقاق مسدود ولا طائل منها" وذلك حسب ما ذكر المرشد الدينى.

رئيس جمهورية متطرف

سعيد سبحانى ■ رسالت (الرسالة) ٢٠/٩/٢٠٠٩

أشارت التصريحات العدائية الأخيرة لينكولا ساركوزى ضد رئيس جمهورية إيران، أن ساركوزى لازال لم يتعظ، ولم يأخذ العبرة من تطورات وتحولات فى النظام الدولى ومن بينها هزيمة الجمهوريين فى انتخابات الولايات المتحدة. فقد تحول ساركوزى خلال الأسابيع الأخيرة إلى رئيس أوروبى مثير للمشاكل والأزمات فى العالم. فقد وجهت وزارة الخارجية الصينية اعتراضها الشديد إلى قصر الإليزيه، بسبب لقاء ساركوزى مع (الدياليلاما). كما تسبب ساركوزى فى فضيحة وعار جديد فى تصريحات مثيرة للضجة والجدل وبعيدة عن كل أنواع الأدب والدبلوماسية - (والتى يعد عدم وجودها فى أشخاص مثل رئيس جمهورية فرنسا أمراً طبيعيا) - حينما لم يعتبر السيد الدكتور أحمدى نجاد ممثلا لشعب إيران!

هذا فى حين أنه ليس لساركوزى الحق فى إبداء رأيه فيما يخص الشأن الإيرانى الداخلى، وهو واحد من أكثر السياسيين الأوروبيين إثارة للنفوذ والإشمئزاز.

من المسلم به أن شرعية وشعبية الحكومة التاسعة فى مكانة أعلى من أن نرغب فى الحديث عنها أو تفسيرها لشخص مثل ساركوزى الذى ليس له دراية بألف باء السياسة فى أوروبا! فى الواقع أن أداء السياسة الداخلية والخارجية لساركوزى، قد جعله بمثابة أسوأ سياسى فى أوربا مع بداية الألفية الثالثة.

على أية حال جلس ساركوزى على كرسى الرئاسة فى قصر الإليزيه، وهو لا يمتلك الخبرة، حيث كانت مشاكل وفضائح رئيس الجمهورية الفرنسية معروفة منذ البداية: طلاق ساركوزى من زوجته سيسيليا، وإفشاء علاقته السرية مع زوجة أحد السياسيين الفرنسيين، وزواج "ساركوزى" من "مانكن" وزواجه أيضاً من المطربة الإيطالية "كارولا برونى" وغيره.

أما على صعيد السياسة الداخلية الفرنسية، فإن محبوبية وشعبية "ساركوزى" لاتزال أقل من ٥٠٪ فى المائة، وهذا يعنى أزمة كبيرة! فلدى (٧٪) فقط من شعب فرنسا أمل فى نجاح المشاريع الاقتصادية لساركوزى، ولايزال مديرو الشركات والمؤسسات الراعية لحقوق العمال يقومون بالاضرابات والاعتصامات فى فرنسا، وقد ازداد عدم ثقة شعب فرنسا بشدة فى إجراءاته السياسية بسبب السلوكيات الحادة، وعدم الالتزام بالديمقراطية التى يتبعها ساركوزى.

وقد نال ساركوزى خسائر عديدة فى ميدان السياسة الخارجية للاتحاد خلال فترة رئاسته للاتحاد الأوروبى التى انتهت فى اول يناير من العام الحالى. منها هزيمته فى تقدم مسيرة التصويت على معاهدة لشبونة، وهزيمته فى إدارة أحداث حرب روسيا مع جرجستان فى اوستيا الجنوبية، وانخفاض مستوى العلاقات بين فرنسا وبكين، كذلك توافقه وخضوعه العملى لسياسات جورج بوش على المستوى الدولى وغير ذلك.. كل هذا قد جعل ساركوزى شخصية سياسية خاسرة على الصعيد السياسى. لم تكن صورة قصر الإليزيه منفرة فى أى وقت على مر تاريخ العلاقات الدولية، مثلما وصلت إليها الآن، فقد تسبب ساركوزى خلال الفترة القصيرة لوجوده فى قصر الإليزيه بأن تتغير صورة باريس فى المعادلات السياسية الدولية. حتى إن كثيراً من حلفاء فرنسا الأوروبيين يأملون فى إقصاء ساركوزى عن السلطة واختيار شخص آخر مكانه وليس مهماً من سيكون هذا الشخص!

كان واحد من هذه الإجراءات التى قام بها "ساركوزى" هو لقاؤه مع (الديا ليلاما) زعيم البوذيين فى هضبة التبت، وكان لهذا الموضوع صدى كبير فى الصين. وفقاً لنتائج أحد استطلاعات الرأى، فإن ٩٣٪ من الصينيين يعتقدون إن إجراء رئيس جمهورية فرنسا بلقائه مع زعيم البوذيين المنفى، قد خرب صورة فرنسا لدى الصين. والآن بدأ ظهور نتائج لقاء ساركوزى رئيس جمهورية فرنسا و(الديا ليلاما) زعيم بوذيين التبت المنفى، فقد توقفت جميع المواقع الإلكترونية الرسمية لسفارة فرنسا وجميع القنصليات التابعة لفرنسا فى الصين.

هذا فى حين أن كثيراً من مستخدمى الانترنت فى الصين قد قاموا بسب وإهانة ساركوزى. من ناحية أخرى، فإن أغلب استطلاعات الرأى التى تمت فى الصين تشير إلى معارضة شعب الصين للقاء ساركوزى و"الديا ليلاما" وقد أعلنت حكومة الصين هى أيضا معارضتها بل وتهديدها بأن هذا اللقاء سيكون له تأثيرات سلبية على العلاقة بين بكين

وباريس، وأن الصين فى أول إجراء لها سوف تقطع علاقاتها التجارية مع فرنسا. وقد اعتبرت دولة الصين فى أول رد فعل لها، أن إجراء ساركوزى بلقائه مع الدبا ليلاما، إجراءً غير مسئول وفاقد لبعد النظر جراء قضية التبت، وأنه قد ألحق الضرر بمشاعر الصينيين، كما أضعف العلاقة بين الصين وفرنسا.

أيضا على مستوى الساحة السياسية الداخلية، فإن ساركوزى قد تسبب فى أزمات كبيرة فى فرنسا. فقد شهدنا مؤخرا أن كثيراً من الفرنسيين يتومون بمظاهرات ضد سياسات الحكومة الفرنسية فى الجزء الخاص بالإسكان. وقد اشتكى المتظاهرون بأن الحكومة الفرنسية لا تعتنى بشأن تأمين مسكن للمواطنين فى هذه الدولة، حيث إن عددا كبيراً يعيشون فى ظروف سيئة جدا من حيث المسكن.

ووفقاً لما يذكرونه، فإن الحكومة ليست فقط لم تفعل شيئا من أجل حل مشكلة هؤلاء الأفراد، بل إنه وفقا للائحة التى بصدد عرضها - عمليا - فإن حصول الطبقات المتوسطة وما دونها على مسكن سيكون أمراً أصعب. فقد خصصت الحكومة الفرنسية ٦٠ مليار يورو إلى البنوك بسبب الأزمة الاقتصادية. هذا فى حين أن المتظاهرين قد قالوا أنه تم تخصيص مبلغ صغيراً جداً من هذه المساعدة إلى قطاع الإسكان والأشخاص الذين ليس لديهم مسكن مناسب. إنهم يعتقدون أن فرنسا دولة ثرية، وأنه يجب على مواطنيها أن يحظوا بقدر من إمكاناتها. ووفقا للإحصاء المعروض، فإن نحو ثمانية ملايين فرنسى ليس لديهم المسكن المناسب.

بالطبع ينوى رئيس جمهورية فرنسا أن يخدع الرأى العام بأن يعزل وزيرة العدل ووزير حقوق الإنسان فى حكومته. كان عدم رضاء ساركوزى عن وزيرة العدل بسبب ثرائها الفاحش وعدم مقابلتها لنواب السجناء. وزيرة العدل الفرنسية التى ستصبح فى القريب أماً! صارت موضع انتقادات شديدة بسبب استفادتها من طائرة الرئيس الفرنسى الخاصة، وإصرارها على الاتصال بالجوال الخاص "بباراك أوباما" رئيس الولايات المتحدة المنتخب. كذلك فإن ساركوزى ليس راضياً عن وزير حقوق الإنسان، ذا الأصل الأفريقى، بسبب أدائه غير المناسب. فى النهاية فإن رئيس جمهورية فرنسا المتطرف لازال لا يعلم أو يعرف ألف باء اللعبة فى النظام الدولى، وهو الشخص الذى لا يزال لم يستطع وفقا لزعمه، أن يهضم أو يستوعب هزيمة نظيره ورفيقه الأمريكى جورج بوش.

الصراع يتواصل بين إيران والاتحاد الأوروبى

مريم جمشيدى ■ اعتماد (الثقة) ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٨

الاتحاد الأوروبى هو مؤسسة كبيرة ومعقدة، مكونة من ٢٧ دولة أوروبية مقرها فى بروكسل، لذلك يعتبرون أن بروكسل ببلجيكا هى عاصمة أوروبا، حيث يوجد بها أكثر من ٢٥٠٠ مؤسسة حكومية، وغير حكومية NGO، فضلاً عن المكاتب الدولية، أو مكاتب تمثيل لهذه المكاتب والمؤسسات فى هذه المدينة.

على هذا الأساس فإن الاتحاد الأوروبى يعد أشهر مؤسسة دولية فى هذه القارة الخضراء. وعلى الرغم من تنوع أقسامه وفروعه المختلفة والتى منها ما هو خاص بالاقتصاد، والطاقة، والثقافة وغيره ... إلا أنه من الناحية السياسية له ثقل ودور هام وبارز فى المعادلات السياسية، ولهذا السبب يعتبر المحللون السياسيون أن الاتحاد الأوروبى من أكثر المؤسسات السياسية تعقيداً، ويعتبرونه كياناً سياسياً أكثر من كونه بنك أو شراكة، تتولى التمثيل أو النيابة عن ٥٠٠ مليون إنسان تحت حكم ورئاسة دورية لـ ٢٧ دولة هم أعضاء هذا الاتحاد.

ويتشكل الاتحاد الأوروبى من ثلاثة أقسام: اللجان، مجلس الوزراء، وكذلك البرلمانيون، والذى فضلا عن وضعه فى الاعتبار المصالح القومية لكل أعضائه، فإن له اهتمام بالغ فى توجيه دبلوماسييها إلى دول العالم المختلفة، لهذا السبب وربما بهدف إثبات القوة، فقد تم اتخاذ القرار بفتح ١٦٠ سفارة للاتحاد الأوروبى فى مختلف أنحاء العالم.

هذا القرار تم العمل به رسمياً وبصورة فعلية فى الوقت الحاضر، لذا افتتحت هذه المنظمة ١٣٠ تمثيلاً لها فى الدول

المختلفة، فضلاً عن الدول النامية والدول المتقدمة.

صلاحية السفراء الذين يتم إرسالهم نيابة عن الاتحاد الأوروبى فى الدول المختلفة لابد أن تكون بتأييد من البرلمان، وأن تكون السفارات تابعة وخاضعة لإشراف الاتحاد. وبناء على هذا الإجراء، فسوف ينشط أداء الخدمات الخارجية الخاصة التى يقوم بها الاتحاد الأوروبى، مع دخوله إلى ساحة السياسة الدولية.

الرؤى ووجهات النظر الدبلوماسية فى الاتحاد الأوروبى متفاوتة ومتباينة، خاصة فى منطقة الشرق الأوسط، ويصدق (أو يتضح) هذا الأمر أيضاً بشأن إنشاء سفارة للاتحاد الأوروبى فى إيران، فعلى الرغم من العلاقات التجارية الموسعة الموجودة بالفعل بين إيران والدول الأوروبية، إلا أنه لم تُر إلى الآن إرادة جدية لفتح سفارة للاتحاد الأوروبى فى طهران.

وبالطبع أن هذه الإرادة قد ظهرت من قبل أعضاء الاتحاد الأوروبى فى الرغبة فى فتح مكتب تمثيل تحت إشراف الاتحاد الأوروبى فى طهران، إلا أن هذه الرغبة قد واجهت معارضة صريحة من قبل طهران. فالنائب الذى ينوى الاتحاد الأوروبى أن يرسله إلى إيران بدلاً من السفير، سيكون من الناحية الدبلوماسية فى درجة أقل من سفير. علاوة على ذلك، يريد الاتحاد الأوروبى فى الوقت نفسه أن يستقر هذا السفير فى سفارة بلجيكا بطهران، بدلاً من أن يكون له مكتب ومبنى مستقل. ووفقاً لما ذكره "على أصغر خاجى" سفير إيران فى بلجيكا، فإن إيران على الرغم من موافقتها الجدية على افتتاح سفارة للاتحاد الأوروبى فى إيران، إلا أنها تعارض وترفض إقامة علاقة دبلوماسية فى درجة أقل من سفير.

كان قد صرح "خاجى" بهذا الحديث فى مأدبة عشاء، كانت قد أقيمت بسبب وجود وفد من وسائل الإعلام الإيرانية فى بروكسل. وقد صرح "خاجى" مؤكداً على هذا الأمر قائلاً: "لقد أعلنا مرات عدة للمسئولين المختصين انتقاداتنا بشأن هذا الموضوع، وقلنا لهم إنكم فتحتم سفارات لكم فى أصغر وأضعف الدول، لكن كيف لا يكون لديكم الاستعداد فى أن ترسلوا سفير إلى دولة مثل إيران رغم قدمها التاريخى وعدد سكانها الكبير، مع الوضع فى الاعتبار قوتها ومكانتها فى المنطقة، وترغبون فى إرسال مندوباً أو ممثلاً لكم بدلاً من سفير، والذى بدوره أيضاً سيكون له فقط مجرد مكتب فى سفارة بلجيكا؟"

أعلن "خاجى" كذلك عن مشاورات متعددة للدبلوماسيين الإيرانيين مع نظرائهم فى الاتحاد الأوروبى، وأن طهران تعتبر مثل هذا الإجراء نوعاً من الإهانة، وأضاف، "فى آخر مرحلة من المباحثات التى عقدت منذ قرابة العام، كان يفترض بناءً عليها أن يعمل مسئولو الاتحاد الأوروبى بشكل جدى، مع الوضع فى الاعتبار، مطلب طهران فى فتح سفارة للاتحاد الأوروبى فى إيران، وأن يخبرونا بالنتيجة. لكن منذ فترة، وفى اللقاء الذى أقيم خصيصاً لهذا الغرض، أعلنوا الموافقة النهائية على أن يرسلوا نفس هذا المندوب أو الممثل لهم إلى طهران على أن يستقر فى مبنى سفارة بلجيكا".

أكد سفير إيران فى بلجيكا على أن إيران لن تقبل مطلقاً مثل هذا القرار، لأنها ترى نفسها ومكانتها فى مكانة أعلى وأسمى من هذا الإجراء، وأضاف "خاجى" قائلاً: "أن أعضاء الاتحاد الأوروبى ليس لهم مواقف موحدة وثابتة فى نطاق السياسة الخارجية. وفى الواقع، يبدو أن قرار رؤساء الاتحاد الأوروبى بعدم فتح سفارة لهم فى طهران، نشأ تحت تأثير قضايا وموضوعات سياسية عدة، أهمها الملف النووى الإيرانى".

وسوف يطرح موضوع افتتاح سفارة للاتحاد الأوروبى فى إيران بواسطة أعضاء لجنة العلاقات الخارجية فى الاتحاد الأوروبى فى جلسات متعددة مع الصحفيين والإعلاميين الإيرانيين. وفى هذا المجال أعربت السيدة "بنيتا فرور والدنر" عضو لجنة العلاقات الخارجية وسياسات الجوار فى الاتحاد عن أملها بأن تقبل إيران بإرسال مندوب الاتحاد الأوروبى إلى طهران، قائلة: "نحن نعرف بلدكم جيداً، كما أننا غير راضين أيضاً عن الوضع الحالى، لأن العلاقات صارت محدودة".

كذلك يقول أيضاً "دى ادركوزه" ممثل لجنة أوروبا، أن أعضاء الاتحاد كانوا يأملون أن يفتح هذا المكتب لهم فى طهران فى عام ٢٠٠٨، وأن يجدوا حلاً سلمياً يمنع إهدار الفرص التى تفقد رغم كونها تصب فى مصلحة المصالح الإيرانية والدول الأوروبية. وأضاف قائلاً: على الرغم من كل هذا فإننا نأمل أن تفتح نافذة جديدة وبوادر أمل فى علاقات إيران وأوروبا قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

كما كان لـ "ديفيد رينجوس" مدير الاستعلامات والعلاقات العامة فى قسم السياسة الخارجية باللجنة الأوروبية أيضاً حديث شيق فى هذا الموضوع، حينما أشار أن أحد استطلاعات الرأى التى قد تمت بواسطة الـ بى بى سى فى عام ٢٠٠٦، كانت نتيجتها أن نسبة قليلة من الإيرانيين لديهم آراء إيجابية ومثبتة تجاه الاتحاد الأوروبى، ومن هذا المنطلق فقد صرح أن "بسبب سوء الفهم وعدم الإدراك يقول أعضاء الاتحاد الأوروبى أن لديهم فى المستقبل أعمالاً كثيرة يمكن إنجازها كى تتحرك علاقات إيران وأوروبا نحو التقدم والتحسن".

وعلى الصعيد الآخر، أشار "جرجى ناجودا" مساعد لجنة التعاون الأوروبية، إلى أن الاتحاد الأوروبى بصدد إرسال ممثل له فى طهران، لكن إيران لم توافق على ذلك إلى الآن. وأضاف قائلاً: "لو أن دولتكم تعلن موافقتها، فإننى الشخص المنتخب لهذا المنصب، ومن المقرر أن آتى بعنوانى

ممثل الاتحاد الأوروبي في بلدكم".

في الوقت نفسه يشير الصحفيون الإيرانيون إلى هذا الموضوع، بأن مؤيدي العلاقات مع طهران يأملون في إرسال سفير إلى إيران بدلاً من قائم بأعمال أو ممثل للاتحاد الأوروبي. وقال "رينجوس" مداعباً الصحفيين "هل يعني هذا أنكم لا تحبون أن آتي إلى بلدكم؟"

حينئذ رد أحد الصحفيين مازحاً هو الآخر وقال "بالتأكيد نحن نحب أن نستضيفكم في طهران لكن ليس كقائم بأعمال الاتحاد، بل في هيئة سفير، وبناءً على هذا فنحن راغبون في ترقي وارتقاء سيادتكم أيضاً، وبعدها ينتهي المؤتمر الصحفي.

إيران والاتحاد الأوروبي تربطهم علاقات قديمة من الماضي، كما أن لديهم علاقات عميقة وقوية في بعض المجالات، مثل موضوع مكافحة المخدرات، والذي كما تذكر السيدة "والدنر" مساعد رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي، أنه قد وضع لهذا الموضوع (مكافحة المخدرات) ٩ ملايين يورو للعام الحالي من أجل مكافحة المخدرات أو انتقالها ونقلها، وتقرر وضع هذا المبلغ تحت تصرف الحكومة الإيرانية. كما أن أوروبا كان لها ثلاثة نواب على طاولة المباحثات التي أدخلت الملف النووي الإيراني إلى حالة التعليق. ومع هذا انتابت العلاقة بين طهران وأوروبا في عام ٢٠٠٥ نوعاً من الغرور والتكبر الإعلامي بصورة أحادية الجانب، وبالطبع من قبل ثلاث دول هي انجلترا، وفرنسا، وألمانيا، وذلك بسبب القضايا النووية.

كما كان من المقرر توقيع اتفاقيتين هامتين إحداهما تجارية والأخرى سياسية، لكن أدت قضية الملف النووي الإيراني إلى عدم توقيع هاتين الاتفاقيتين الهامتين، كما يصفهما سفير إيران في بروكسل، وقام الاتحاد الأوروبي بتعليق وتجميد الاتفاقيات من جانب واحد.

علاوة على ذلك، فقد تغير وانخفض مستوى العلاقة بين الجانبين بسبب عدم وجود علاقة قوية بين طهران وأوروبا، ونشاط شخصيات معارضة، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، وبعدها صدر عدد كبير من القرارات ضد إيران، وفي مجالات شتى. وعلى سبيل المثال، خلال الأشهر الستة الأولى التي تولت فيها فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي وقبل نهاية فترة رئاستها بثلاثة أيام، أصدر ٢٦ عضواً للاتحاد الأوروبي، أكثر من ١٦ قراراً ضد إيران من جملتها قرارات في مجال حقوق البشر والملف النووي. كما أكدت السلطات الأوروبية في لقائها مع وسائل الإعلام الإيرانية، وكذلك كما أعلن "خاجي" سفير إيران في بلجيكا فإن كليهما لا يستطيع الاستغناء عن الآخر، ذلك لأن أوروبا هي الشريك التجاري الأول لإيران وفقاً لقول "خاجي". وعلى الرغم من قلة المعاملات التجارية في الثمانية أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، إلا أن نسبة التبادلات التجارية بين إيران وأوروبا قد ازدادت بنسبة ٨٪ مقارنة بالعام الماضي.

من ناحية أخرى، فإن أوروبا تلعب دوراً هاماً وبارزاً في المعادلات السياسية ولذا فإن هذين السببين كافيين حتى يُفتح للاتحاد الأوروبي سفارة ومكتب في طهران، ولذلك تبذل كثير من المساعي والمشاورات الموسعة حتى يحدث هذا الاتفاق على ساحة السياسة الخارجية بين الطرفين الإيراني والأوروبي.

شواهد جديدة على تورط أمريكا في أحداث الهند

كيهان (العالم) ٢/١٢/٢٠٠٨

تشير الشواهد والقرائن إلى تدخل عملاء الاستخبارات الأمريكية في هجمات مومباي الإرهابية، وقد أعلنت مصادر خبرية في الهند عن تقرير أشار إلى أن الوضع الأمني في الفنادق الراقية والدولية بالهند يجعل من المحال على أي شخص الدخول بأسلحة، لكن عملاء الـ CIA هيئة الاستخبارات الأمريكية، والموساد هيئة استخبارات النظام الصهيوني، كانا مستثنين من مثل هذا القانون.

وخلال هجمات مومباي نقلت وسائل الإعلام الهندية صورة لشخص مسلح، وقالت إنه أحد العملاء الإقليميين للـ CIA، وله دخل في معظم الأحداث الإرهابية الأخيرة التي شهدتها دول شبه القارة الهندية.

هذا وقد وصفته وسائل الإعلام بالإرهابي، وبأحد أكبر مهربي المخدرات ومنفذي التفجيرات الإرهابية في الهند وباكستان ونيبال، ومن ثم رجحت وسائل الإعلام الهندية بناء على تحليلات عدة، احتمال تدخل الـ CIA في عمليات مومباي.

وطبقا لوسائل الإعلام تلك، فإن واشنطن كان لها هدفان رئيسيان وراء تنفيذ هذا المشروع المعقد، الأول هو الحد

من التقدم الاقتصادى للهند بوصفها منافساً قوياً، والثانى يتمثل فى تضليل الرأى العام ووسائل الإعلام عن الوضع الاقتصادى المتردى فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى هذا الصدد تحدث سليمان صفوى الأستاذ الجامعى فى لندن قائلا: "إن الهدف من تخطيط وتنفيذ أحداث مومباى من جانب الهيئات الاستخباراتية الأمريكية والإسرائيلية هو التهادى فى إظهار صورة العنف عن الإسلام، ونقل هذه الصورة إلى الرأى العام العالمى"، وخلال حوار صفوى مع وكالة أنباء فارس، أشار إلى وجود العديد من الجوانب والأسباب الخفية وراء ما شهدته مدينة مومباى من هجمات مضيفاً: "مع الأخذ فى الاعتبار ماهية الهيئات الاستخباراتية الأمريكية والإسرائيلية ودورها فى تخطيط وتنفيذ مثل تلك العمليات التى تودى بحياة عدد كبير من المدنيين، يبدو أن أحداث مومباى الأخيرة قد تم التخطيط لها وتنفيذها من جانبهم لأن المسلمين لا يقدمون على مثل تلك الأفعال من منطلق شرعي، كما أن تلك الأحداث تتماشى مع ما تم طرحه منذ سنوات من جانب استخبارات وحكومات غربية وأمريكية بالأساس، كما أن واشنطن تستهدف من وراء تدهور الأوضاع الهندية، الحد من تنامى القوة والقدرات الاقتصادية الهندية.

من ناحية أخرى، لم يستبعد خبير الشئون السياسية بمركز الأحداث السياسية الروسية "يوجنى وايكو"، أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هى الطرف الرئيسى المتسبب فى عدم الاستقرار الداخلى بالهند، مضيفاً: "بات من الواضح من هو المستفيد من نشوب مواجهة بين الهند وباكستان، انها الولايات المتحدة الأمريكية ولأسباب تأتى على رأسها:

التقارب بين الهند وباكستان فى الفترة الأخيرة، وكلاهما دول نووية، يمكن أن تمثل منافساً قوياً على الساحة الدولية ضد الولايات المتحدة والصين.

الإطاحة ببرويز مشرف من منصب الرئاسة الباكستانية أدى إلى تراجع مستوى التوجه الباكستانى ناحية الولايات المتحدة.

هذا فى ظل عدم قبول إسلام آباد بمساعى واشنطن الرامية إلى مهاجمة معاقل حركة طالبان فى أقاليم شمال باكستان".

جدير بالذكر أن الشرطة الهندية التى اعتقلت أحد منفذى الهجوم ويبلغ من العمر ١٩ عاماً أدلت لوسائل الإعلام ببعض التفاصيل الجديدة حول ملابسات عمليات مومباى. وطبقا لأقوال الإرهابى الشاب، فإن عمليات مومباى تم التخطيط والإعداد لها منذ عام، فى حين أعلنت الشرطة الهندية أن الإرهابيين كانوا ينوون قتل ٥٠٠٠ شخص فى مومباى.

من ناحية أخرى، أعلن مدير فندق تاج محل، أكثر المواقع استهدافا أن مسئولى الفندق كانوا على دراية بالهجوم، وأنه بسبب التحذيرات التى تلقوها، ضاعفوا من التدابير الأمنية، لكن الإرهابيين تمكنوا من دخول الفندق، وتسببت الانتقادات الموجهة لوزير الداخلية الهندى من جانب وسائل الإعلام، بسبب عجزه عن تأمين تلك المواقع، فى استقالته من منصبه، وبينما تزايد التوتر بين الهند وباكستان على خلفية اتهام الثانية بالتورط فى تلك الهجمات، إلا أن باكستان تنفى بشدة القيام بأى تدخل فى تلك الأحداث.

من الذي أطلق رصاص مومباي؟

كيهان (العالم) ٢/١٢/٢٠٠٨

تكتسب الأحداث الدامية في مدينة مومباي الهندية، أهمية خاصة لما قد ينتج عنها من تحول جذري في شبه القارة الهندية، لكن من السابق لأوانه التكهن بأبعاد هذا الحادث، لكن يمكننا التعمق في تفاصيله من عدة أبعاد من خلال طرح عدة استفسارات.

طبقا لتصريحات بعض المسئولين بالحكومة الهندية، والتي تعارضت مع تصريحات أخرى لمسئولين، فقد قدم الإرهابيون إلى عاصمة الهند الاقتصادية مومباي عن طريق البحر، واعتدوا في طريقهم على محطة للقطار ومطعم أصحابه من اليهود، ومستشفى وفندقين معروفين وتاريخيين، ثم في النهاية هاجموا كنيس يهودي. وقد أعلن رئيس الشرطة في مومباي أن عمليات التصدي للمهاجمين أسفرت عن مقتل جميع الإرهابيين وجميعهم شبه عسكريين ومسلحين. وخلال الحادث ترددت أسماء من قتل من اليهود، يهود إما أن كانوا في مطبخ المطعم يعدون الوجبات، وإما كانوا مدعوين، لكن خلال هذا الحادث لم يتضرر أي مركز حكومي وإنما كانت المواقع المستهدفة مرتبطة بالناس مثل مواقع للسفر أو للطعام أو للعلاج ومركز ديني جماهيري، أليست هذه القصة صالحة

لأن تصور كفيلم سينمائي؟

في تلك الأحداث تمت مهاجمة كنيس يهودي يتبع فرقة الـ "شاباد"، وفي أعقاب الهجوم تبنت وسائل الإعلام الصهيونية حملة دعائية لإثبات مدى الظلم الذي يتعرض له اليهود، في وقت كان الرأي العام العالمي متأثرا بما يتعرض له الأطفال الفلسطينيين من الموت في ظل انعدام الغذاء والدواء ، لكن التحقيقات اللاحقة أثبتت آن كنيس الـ "شاباد" ، ليس له أي علاقة بالصهاينة، وقد عرف زعماء هذا الكنيس بمعارضتهم للصهيونية، وبالطبع فإن مقتل الحاخام "جافريل هالتزبرج" وزوجته "ريوكا" - وكلاهما له ماض مناهض لإسرائيل - أثار استفسارات بشأن دور النظام الصهيوني في هذا الحادث، بالطبع قام الصهاينة بعد مراسم العزاء باتخاذ إجراءات ضد ما أطلقوا عليه تهديدات إرهابية ضد أماكن وشخصيات علمية يهودية. ومن أجل الحفاظ على صورتهم أرسلوا لجنة للمشاركة في تحقيقات الشرطة الهندية بمدينة مومباي، لكن الجهاز السياسي ووسائل إعلام النظام الصهيوني واصلت تكرار كلمة الإرهاب الإسلامي محاولة إثبات دور للقاعدة والإسلاميين في هذا الحادث.

تحول التعاون بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الأخيرة من رئاسة بوش إلى تحالف استراتيجي حددت معالمه المساعدات التي قدمتها حكومة بوش لحكومة نيودلهي في مجال التطوير النووي، الأمر الذي لم يتحقق تجاه أي دولة أخرى، وبينما أصبح للهند وجود عسكري في إطار قوات "اليونيفيل" في مناطق الأزمات بالعالم، رفضت الهند القيام بأي دور فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، كما أن مواقف الهند تجاه إيران خلال تلك الفترة لم تكن بالطبيعية لدرجة رضيت عنها واشنطن. من هذا المنطلق تعرضت حكومة بوش في شهورها الأخيرة بالحكم إلى مشكلة عدم التوافق الغربي الآسيوي مع برنامجها العسكري، وقد أسفرت مباحثات مؤتمري "استوكهولم" و "بخارست"، عن إثارة المخاوف في أوساط متخذي القرار الأمريكي ، كما أن رد حكومة "جوردن براون" على طلب بوش إرسال مزيد من القوات إلى أفغانستان كان مخيبا لدرجة كبيرة، لذلك كانت الحكومة الأمريكية بحاجة إلى تعاون خاص إقليميا من أجل إحداث تحول في أفغانستان وباكستان، لكن حكومة دلهي كانت تواجه مشكلتين رئيسيتين إزاء التوافق مع العسكرية الأمريكية في كلتا الدولتين، المشكلة الأولى كانت مدى الخطورة التي يمثلها وجود الهنود بين "البشتون" ممن يعرفون بعدائهم التاريخي للهنود، والمشكلة الثانية أن الوجود العسكري الهندي في مدن وقرى "البشتون" سيواجه بحساسية كبيرة من "بشتون" شبه القارة الهندية ممن لهم حضور قوي في الحكومة والجيش بأفغانستان وباكستان، لكن أحداث ٢٦ نوفمبر ساهمت في حل المشكلتين إلى حد كبير، ومنحت الهند حجة قوية متمثلة في أن وجودها العسكري بباكستان وأفغانستان هو للدفاع عن الأمن والمواطن الهندي، كما أن تلك الحادثة أقنعت مواطني الهند ممن عارضوا في السابق التنسيق مع الولايات المتحدة بضرورة لعب دور في الأحداث الدائرة في أفغانستان وباكستان مما يزيد من احتمالات انخراط الحكومة الهندية أيضا في تنفيذ أحداث مومباي.

وبشأن دور بريطانيا في هذه الأحداث، يجب الإشارة إلى ما بثه التلفزيون الهندي عن دور الحكومة البريطانية في تفجيرات مومباي. وفي هذا الصدد يبدو أن بريطانيا التي اعتادت لعب دور المكمل للولايات المتحدة سواء في باكستان أو أفغانستان والعراق ولبنان والسودان وسوريا والصومال وإيران و... ، باتت الآن محط انتقام من الولايات المتحدة الأمريكية لأن حكومة "براون" رفضت إرسال قوات جديدة إلى أفغانستان، وبالرغم من مساعي الحكومة البريطانية لإثبات براءتها من تلك الاتهامات الهندية إلا أن الأمريكيين لم يتخذوا أي إجراء لنفي تلك الاتهامات عن لندن.

طائفة الغجر فى إيران

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهـر

تعرَّف المعاجم العربية الغجر بأنهم قوم جُفاةٌ منتشرون فى جميع القارات، يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم الخاصة، ويعتمدون فى معاشهم على التجارة. والواحد منهم "غجرى" ويطلق عليهم كذلك فى العربية اسم "النَّوَر"، ويقال لهم فى العراق "كاولية" ويقال لهم فى سوريا "القرباط" أو "النَّوَرْ" أيضاً، أما فى أوروبا فيطلق عليهم إسم "روم" ويقال لهم فى روسيا "تسيجان"، ويقال لهم فى الفرنسية "بوهيمى" BOHEMIEN وفى الإسبانية GITANE (جيتانو) ويسميهم الإنجليز باسم "جيبسى" GYPSY، ويعتقدون أنهم قدموا من مصر إلى هناك. أما فى إيران، فإنهم يشتهرون بإسم "كولى" بفتح الكاف، كما يطلق عليهم أيضاً: لولى، ولـورى، وغربال بند، وقره چى، وغربتى، وچينگانه، وزط، وزرگرْ كرمانى، وسوزمانى، وزنگارى، وفيوج، وفيج. ويطلق عليهم الأتراك اسم "چنگانه"، أى "عازف الصنج أو الربابة" أو "چنگنه" بمعنى قليل الأدب. ويطلق عليهم المصريون لقب "الغجر"، ويطلق عليهم الأفغان لقب "كولى ولولى" بمعنى العاهرة.

والغجر طائفة تقطن أوروبا منذ القرن الخامس عشر الميلادى، يتكلمون لغة مشتركة ولهم ثقافة وتقاليد متشابهة، وقد ظلت شعوب الغجر تعيش حياة التنقل والترحال حتى أواخر القرن العشرين، وقد تعرضوا كثيرا للاضطهاد، ويقال إن تعداد الغجر فى كل أنحاء العالم يصل إلى نحو خمسة عشر مليون نسمة ويصل هذا العدد عند بعض الباحثين إلى ثلاثين مليون نسمة، يوجد منهم فى إيران مائة وعشرة آلاف نسمة، كما أن بعض الإحصائيات تصل بتعدادهم هناك إلى خمسمائة ألف نسمة، ويعيش بعضهم فى جنوب مدينة طهران.

وكلمة "كولى" فى اللغة الفارسية تعنى الغجرى أو الغجرية، أو المرأة سليطة اللسان، كما أن كلمة "كوليگرى" تعنى أيضا: الصياح أو السباب، وقد ركِّب منها المصدر "كوليگرى كردن" بمعنى صياح المرأة وصخبها للوصول إلى هدفها، كما تعنى أيضا الفسق والفجور. كما أن كلمة "كولى" تطلق مجازا على المرأة كثيرة الصياح أو عديمة الحياء، وتطلق كذلك على العاهرة.

ويطلق على الغجر فى إيران أيضا إسم "چلنگر"، وذلك نظرا لاحتراف بعضهم مهنة الحدادة، حيث أن هذه الكلمة تعنى فى الفارسية الحداد، أو صانع الأقفال والمفاتيح.

وهناك بعض الأمثال الإيرانية التى تتناول الغجر فى مضمونها، مثال ذلك قولهـم: "كولى غربال به روگرفته از رفيقش پرسيد مرا چگونه بينى گفت بدان سان كه تو مرا بينى"، ومعناه: "وضع غجرى غربالا على وجهه وسأل رفيقه كيف ترانى فقال رفيقه أراك بنفس الكيفية التى ترانى أنت بها".

وقولهم: "كولى كولى راديد چماقش را دزديد"، أى رأى غجرى غجريا آخر فسرق نبوته".

وهناك آراء كثيرة ومختلفة حول تاريخ الغجر وأصولهم، ومن هذه الآراء أنهم أصلاً من شعوب الهند وإيران ومناطق وسط وجنوب آسيا، وأنهم هاجروا من بلادهم فى نحو القرن الرابع الميلادى، ووصلوا فى أواسط القرن الخامس عشر إلى مناطق المجر وصربيا وباقى بلاد البلقان، ثم انتشروا بعد ذلك فى بولندا وروسيا، واستمر انتشارهم حتى بلغوا السويد وانجلترا فى القرن السادس عشر، كما استوطنوا فى إسبانيا بأعداد كبيرة فى ذلك الوقت. وقد تعرض الغجر على مر التاريخ لممارسات عدوانية تمثلت فى الاعتداءات عليهم فى الترحيل القسرى، وعدم الاعتراف بهم كمواطنين

فى البلدان التى يقيمون فيها، وقد قتل العديد منهم فى معسكرات النازى بسبب الجوع والمرض والتعذيب.

ومن مظاهر المظالم التى تعرضت لها طائفة الغجر إخراجهم من فرنسا فى عام ١٤٥٣م، وإصدار ملك السويد قانونا يقضى بإعدام الغجر دون محاكمة فى عام ١٥٦٠ م، وقد استمرت تلك الإعدامات حتى القرن التاسع عشر، وتم إعدام مليون غجرى فى الفترة من ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٤٥ فى معسكرات أسرى الحرب العالمية الثانية على أيدى النازيين فى كل أنحاء أوروبا، وقد اعتبروا عبيدا لسائر أفراد المجتمعات التى يعيشون فيها.

وهناك رأى آخر، وهو أن الموطن الأصلى لطائفة الغجر هو شمال الهند، وقد هاجرت تلك الجماعات موطنها منذ ما يقرب من ألف سنة، وانتشرت فى كل أنحاء العالم، وكانت هجرتهم عن طريق إيران ثم إلى شمال أفريقيا ثم إلى إسبانيا وسائر الدول الأوروبية. وكانت هذه الجماعات تقوم بتسلية الناس أثناء هجرتها عن طريق الرقص والغناء، كما كانوا يقومون بقراءة الطالع والكف، والقيام ببعض الأعمال كالحدادة.

أما بالنسبة لإيران، فهناك رأى يقول بأن غجر إيران تم نقلهم من الهند إلى إيران بأمر من بهرام گور (تولى الحكم عام ٤٢٠ م وتوفى عام ٤٣٨ م) من أجل إحياء الحفلات بالغناء والرقص. وهناك رأى آخر يرى أن هجرة الغجر إلى إيران بدأت عن طريق بلوچستان، واستمرت عن طريق الحدود الشرقية وحتى الشمال حتى وصلت بعد ذلك إلى الإتحاد السوفييتى وأوكرانيا، ثم اتجهت إلى وسط أوروبا حتى وصلوا إلى البرتغال، وعلى الرغم من أنهم تأثروا خلال ترحالهم بثقافات الشعوب المختلفة، إلا أنهم حافظوا على هويتهم وثقافتهم.

ويرجع ذكر الغجر فى كتب الأوروبيين إلى القرن الثانى عشر الميلادى، وأقدم من ذكرهم كتاب ألفه أحد الرهبان الألمان فى عام ١١٢٢م، ويرجع بعض الباحثين هجرة أول مجموعة من الغجر إلى إيران إلى العصر الساسانى، وقد أحضر شاپور الثانى (٣٠٩م) المعروف بذى الأكتاف عدة آلاف من الغجر من كابل إلى شوشتر عندما كان يقيم سد شوشتر، وكان رجالهم يعملون بالنهار ونساؤهم تعمل بالليل فى الرقص والغناء.

ويقسم بعض العلماء الغجر فى إيران إلى مجموعتين: الأولى، يطلق عليهم "غربتى ها"، أى الأغراب، وهم الذين هاجروا من موطنهم بسبب الظروف الطبيعية الصعبة أو اعتداءات البدو عليهم. الثانية، ويطلق عليهم "قرشمال ها" أى الغجر، وهم طائفة تمردوا على القيود والعادات الاجتماعية الموجودة فى المدن، واستعانوا على كسب أرزاقهم بأداء أعمال بسيطة.

والمعروف أن إيران تقع على مفترق الطرق بين آسيا الوسطى وآسيا الصغرى (تركيا) والدول الغربية، وتقطنها قوميات وأجناس بشرية مختلفة نذكر منها الفرس والأكراد واللور والبلوچ والبختيارية والأتراك الأذريين والطالشية والتركمان والقشقائية والعرب، بالإضافة إلى قوميات وجاليات أخرى صغيرة تقطن الهضبة الإيرانية. ومعظم السكان يتكلمون باللغة الفارسية وهى لغة الدولة الرسمية، إلا أن هناك لغات ولهجات متعددة كالكردية واللورية والگيلكية والعربية والتركية والبلوچية، وغيرها.

كما أن إيران كانت منذ أقدم العصور ممرا للجماعات البشرية المختلفة، وملتقى لتيارات فكرية متباينة، وكانت عرضة لغارات الغزاة الذين كان جل همهم النهب والسلب وتخريب المدن العامرة. ويتكون الإيرانيون من العناصر المختلفة التى هاجرت إلى تلك البلاد فى أزمنة مختلفة، ومن أقدمهم وأهمهم الآريون الذين أعطوا البلاد اسمها ولغتها، وبعد الفتح الإسلامى دخل إيران كثير من القبائل العربية واستقرت فى جهات كثيرة، لاسيما منطقة خراسان. وكذلك هاجر إليها كثير من القبائل التركية من سهول التركستان فى أفواج متتالية من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، فاختلط السكان مع بعضهم بعضا بالتزاوج، وساد التجانس وقويت الروح الوطنية لديهم.

ولا شك أن القبائل كانت عنصرا هاما من عناصر الحياة الفارسية منذ فجر التاريخ الإيرانى، وأغلبهم يعيشون معيشة مستقلة عن المزارعين وغيرهم من السكان المستقرين فى المدن والقرى. وتشغل القبائل مساحة كبيرة من إيران فى مناطق الكلأ فى وسطها وجنوبها وغربها. ومن القبائل ذات السطوة والبأس "القشقائية" وموطنها فى الجنوب الغربى فى إقليم فارس، وهى من أصل تركى، ولهم زعيم يلقب بالخان، ويتكلمون اللغة التركية. والمعروف أن بعض هذه القبائل قد استولت على الحكم فى بعض الأحيان كما فعلت قبيلة "القاجار" التى كانت تحكم حتى ثورة عام ١٩٢١م.

كل هذا إن دل على شئ فإنما يدل على مدى قدرة هذه البلاد على استيعاب أعراق وأجناس عدة ومختلفة، وصهرها كلها فى بوتقة واحدة، بحيث تشكل فى نهاية الأمر الشعب الإيرانى المنتمى إلى هذا الوطن. وتدخل طائفة الغجر ضمن هذا النسيج إلا أنها ما زالت تعيش منعزلة عن بقية الشعب نظرا لانفرادها بعادات وتقاليد خاصة، كما أن نظرة المجتمع إليها ما زالت غير محترمة.

أما بالنسبة للغة الغجر فهى التى تسمى لغة الرومانى، وهى شعبة من شعب اللغات الهندواوروبية. وللغة الرومانى لهجات متنوعة. ونظرا لانتشار الغجر وتفرقهم

فى شتى بقاع الأرض، فقد تأثرت لغتهم فى كل منطقة تأثرا كبيراً باللغات المحلية، وأحيانا ما تغلبت عليها هذه اللغات. وقد قسم علماء اللغة لغة الرومانى الشائعة فى أوروبا إلى ثمانى مجموعات رئيسية، وتستعمل اللهجتان "ڤلاچى" و "الرومانية البلقانية" أكثر من غيرهما.

وفى الوقت الحاضر، فإن النوع المعروف للغة رومانى فى إيران هو لهجة "الرومانو" التى يتحدث بها الناس فى "قوچان"، وأيضا فى بعض القرى الأخرى.

أما بقية الغجر فإنهم يتحدثون بلغة المناطق التى يقيمون فيها، وأحيانا ما اخترعوا لغات رمزية على أساس البنية النحوية للهجة منطقتهم، ويمكن الإشارة فى هذا الصدد إلى لهجة غجر استراباد، ولهجة غربتى، ولهجة سليرى بالقرب من فيروزكوه. ومع هذا فإنه يمكن العثور حتى الآن على بعض الألفاظ الهندية الأصيلة فى هذه اللغات الرمزية. ولغة رومانى ليس لها خط، إلا أن غجر أوروبا قد استفادوا من الخط اللاتينى لكتابة لغتهم.

ويستطيع الغجر عن طريق هذه اللغة التواصل فيما بينهم فى الدول المختلفة. ويوجد عند غجر أذربيجان لهجة تتشابه تشابها كبيرا مع السنسكريتية واللغات الحالية الموجودة فى الهند وباكستان. كما يوجد فى لهجة غجر أوروبا كلمات مشتركة كثيرة مع اللغات الإيرانية مثل: بخت، امبرول (امرود) = كمثرى، انگسترى (انگشترى) = خاتم، زور، سيكات (جبهه)، خانگرى (كليسا) = كنيسة. وتنقسم لغة الغجر إلى لهجات متنوعة نتيجة خضوعها لتأثيرات من لغات الدول التى يقيمون بها، وأشهر هذه اللهجات لهجة "دانوبى" التى يتحدث بها ثلثا غجر العالم على الأقل.

وقد ظهر من بين الغجر رجال عظماء تركوا بصمتهم على كثير من الفنون والآداب، وقد بث الغجر روحا جديدة فى الموسيقى الإسبانية، وألهموا بذلك موسيقيين نابغين. وتعتبر كاتارينا تايكون من السويد من الكاتبات الغجر المعروفات فى أوروبا، وقد قامت بعمل بحوث كثيرة حول حياة الغجر. وتعد أختها روزا تايكون من المتخصصات فى حرفة نحت الجواهر. كما يعتبر حسن پور حيدريان عازف آلة الـ "دوتار" من مشاهير العازفين ومعلمى الموسيقى فى نيسابور، ولديه مهارة خاصة فى صناعة هذه الآلة الموسيقية، وتعتبر الآلات التى صنعها من هذا النوع أفضل الآلات الموجودة فى منطقة خراسان، وهو يعد فى الوقت نفسه من أفضل الفنانين فى العزف والغناء والتلحين ونظم الشعر الكردى والتركى والفارسى.

والمعروف أن الغجر فى كل أنحاء العالم قد أبدعوا نوعا من الموسيقى والرقص، تعد الآن جزءا لا يتجزأ من التراث الموسيقى فى أوروبـا، كما أثرت موسيقاهم فى الموسيقى الإسبانية بشكل خاص، وما زالت موسيقى الفلامنكو تعبر بشكل خاص عن معاناة الغجر وأحزانهم.

وعن موسيقى الغجر بشكل عام، يرى بعض الباحثين أن أول أعمال مكتوبة سجلت فى التاريخ عن موسيقى الغجر تتعلق بمجموعة من الموسيقيين الإيرانيين الذين يسمون باسم "لورى *LURI*"، وكان هؤلاء عبارة عن طبقة من العازفين والراقصين الذين قدموا من الهند إلى إيران بناء على طلب بهرام گور ملك ايران نحو عام ٤٢٠ م.

ولا يشير التاريخ إلى انتقالهم هل كان إجباريا أم أن الغجر فى أثناء حركتهم من الوطن الأم قرروا القدوم إلى إيران فى البداية، غير أن المعروف فقط أنهم اتجهوا بعد ذلك من إيران إلى الشرق الأوسط وانتقلوا إلى أوروبا عن طريق تركيا، وأثروا تأثيرا ثقافياً كبيرا على بعض المجتمعات الأوروبية.

ونحن نعلم أنه مع اتساع الإمبراطورية العثمانية استفاد حكام ذلك الوقت من الغجر كعازفين محترفين فى جيوشهم. وقد توزع الغجر فى القرن الخامس عشر الميلادى فى أوروبا تدريجيا وعاشوا حياتهم فى أطراف المجتمعات.

وكان لبعض الأسر الغجرية مهارة فى الموسيقى، وقد استطاع الغجر الوصول إلى بلاطى الإمبراطور فى النمسا والمجر، والذين تخصصوا فى الموسيقى أصبحوا موضع اهتمام النخبة عند أقوام مثل الصرب والكروات والعثمانيين وغيرهم.

وفى القرن التاسع عشر أصبح الموسيقيون الغجر موضع اهتمام الطبقة المتوسطة الذين اعتبروا موسيقاهم ملهمة للحريات، وكان العزف يتم على آلات موسيقية متنوعة.

وفى المناطق الجنوبية من جزر البلقان (مقدونيا وصربيا وألبانيا واليونان)، اعتبر العازفون الغجر هم المحافظون على الموسيقى التقليدية لثقافة الدول المضيفة لهم. وكان المعتقد أنه لولا التقاليد الشفوية عندهم ومهارتهم فى العزف التلقائى والموسيقى الخلاقة، لضاع القسم الأعظم من الموسيقى الفلكلوريـة. ومازال عازفوا المزمار من الغجر فى مقدونيا يعزفون فى حفلات العرس فى القرى حتى يومنا هذا، ويعد اشتراكهم فى هذه الحفلات أمرا حيويا وأساسياً.

وكان المفروض على العازفين الغجر معرفة ألحان منطقتهم أيضاً، بالإضافة إلى حفاظهم على الموسيقى التقليدية فى القرى والمدن الأكبر، ويكونوا مستعدين دائماً لمعرفة موسيقى العصر حتى يتمكنوا من عزف الموسيقى القديمة بأسلوب خلاق يتناسب مع الأوضاع الجديدة. وعلى خلاف كثير من قبائل الغجـر، فقد كان هؤلاء العازفون المحترفون اجتماعيين إلى حد كبير، وتعايشوا مع النسيج الثقافى للدولة المضيفة، واستطاعوا تنفيذ وعزف كثير من القطع الموسيقية

الفلكلورية والكلاسيكية أو الشعبية للمناطق المجاورة لهم. ومع أنهم يعتبرون غرباء إلا أن مكانتهم الاجتماعية كموسيقيين أدت إلى حصولهم على امتيازات لم يحصل عليها المزارعون الكادحون فى بعض الدول.

وهناك عادات خاصة بالغجر فى كل أنحاء العالم، منها عادات الزواج، حيث يتزوج الغجرى بالغجرية فى سن مبكرة جدا، ويتبعون فى ذلك تقاليد صارمة مثل مصافحة الزوجين لبعضهما، ثم كسر قطعة من الخبز تسكب عليها قطرات من دم إبهاميهما، ويأكل كل واحد منهما القطعة التى فيها دم الآخر، ثم يكسر ما تبقى من الرغيف على رأسيهما، وبعد ذلك يغادران مكان الاحتفال ولا يحضران إلا فى اليوم التالى للمشاركة فى الغناء والرقص، وبذلك يتم الزواج، والطلاق نادر الحدوث بين الغجر.

ومن عاداتهم أيضاً عزل الزوجة الحامل فى خيمة منعزلة لأنها تعتبر غير طاهرة، وعندما يحين وقت المخاض تذهب الأم بمفردها إلى شجرة، حيث تضع مولودها هناك، أو تضعه فى خيمة أخرى، وتستمر فترة العزل هذه لمدة تتراوح بين أسبوعين وشهرين، إلا أن هذا الوضع قد تغير فى الوقت الحاضر، حيث تذهب الغجرية إلى المستشفى لإجراء عملية الولادة.

أما فى حالة الوفاة فإن الغجر يقومون بحرق الخيمة أو العربة التى كان يعيش فيها المتوفى، وتعتبر العربة أو الخيمة هى بمثابة المنزل بالنسبة للغجرى، وهم يزينونها برسوم مختلفة. وعادة ما يكون كفن الميت واسعا لاحتواء ممتلكاته إلى جانبه، ويقومون بإلباسه أفضل الأزياء لديه، أما المرأة فتدفن معها جميع ممتلكاتها الثمينة، إلا فى حالة أن يكون لديها بنات من دم غجرى خالص، عندها يرثن البنات تلك الممتلكات.

أما عن المهن التى يمتهنها الغجر فهى عادة تخضع لطبيعة حياتهم المتنقلة، فهم يعملون فى تجارة الخيول والبغال والحيوانات الأخرى، ويقومون ببعض الصناعات اليدوية كأعمال الفضة والحديد والذهب، وهم متهمون دائما بالسرقة وعدم الأمانة بسبب أسلوب حياتهم المتنقل وسلوكياتهم غير المألوفة.

وينقسم الغجر من ناحية الديانة إلى مسلمين كما هو الحال فى البوسنة والهرسك، ومسيحيين أرثوذكس كما هو فى صربيا والجبل الأسود، ومسيحيين كاثوليك كما هو الحال فى غرب أوروبا، إلا أنهم حافظوا على كثير من معتقداتهم السابقة بجانب هذه الديانات.

ويعرف الغجر فى كرمان باسم لولى، وكانوا يعيشون غالبا فى أطراف مدن: بـم، رفسنجان، شهر بابك، ماهان، جيرفت، كهنوج، بردسير، زرند، راور، رودبار، نرماشير، پاريز، وقد قدموا إلى مدينة كرمان وأقاموا فى أطرافها.

وتعتبر أحياء فيروز آباد، ومهديه، ومديريت من الأماكن التى يسكنها الغجر، وكان الغجر فى السابق لا يدخلون المدن، ويقيمون فى خيام خارج المدينة. والغجر لا يتزوجون إلا من بعضهم بعضا، وعلى الرغم من أن بعض الغجريات قد تزوجن من كرمانيين وبلوچ وطوائف أخرى، إلا أن هذا الارتباط عادة ما يشوبه النزاع والخلاف. وأهل كرمان لا يزوجون بناتهم للغجر أبدا، لأنهم يعتبرونهم نجساً.

وقد سكن غجر كرمان أطراف المدينة منذ زمن بعيد، وامتنعوا عن الأسفار الطويلة، ومن هنا فقدوا هويتهم تدريجيا، ذلك لأن الترحال والتجوال كان يؤثر فى هويتهم تأثيرا كبيرا. وكان الغجر يتجولون فى الأطراف ويبيعون مصنوعاتهم اليدوية.

وينقسم غجر كرمان إلى سبع طوائف كبيرة، ويعتبر غجر "شاه كرمى جيرفت" أقوى هذه الطوائف جميعها. وفى وقت من الأوقات كان لكل طائفة عمدة (كدخدا)، غير أن عمدة الطوائف السبع كان من بين طائفة "قنبرى". أما الطوائف الأخرى فهى عبارة عن: طائفة زينعلى، وگرگندى، وزرگر، وآهنگر، وگوباز.

ولا يوجد فرق كبير بين ملابس الغجر فى كرمان وملابس سكان هذه المنطقة التى يعيشون فيها. فالأولاد يلبسون سراويل بأرجل واسعة مع أحزمة مزركشة فضية وقمصان ملونة، ويضعون عمامات على رؤوسهم تلفت النظر لأول وهلة. أما البنات الغجر فى كرمان فيرتدون ملابس تشبه ملابس البلوچ، مع فارق واحد وهى أنها ملونة أكثر. وتزين هذه الملابس بتطريز ملون على الصدر والأكمام. وتشبه سراويلهم سراويل "بندرى" (الساحل). وينتعلون نعال ملونة، ويضعون شيلانا طويلة، وهى ذات ألوان مبهجة.

وتميل الفتيات الغجريات فى كرمان إلى ارتداء ملابس ساحلية (بندرى)، وأحياناً يرتدون ملابس طويلة ملونة يسمونها "شيرازى".

ويشبه طعام الغجر فى كرمان أطعمة أهل كرمان المحلية، ويسمونه "قاتق" (أدام، وغموس)، ويحبون لحوم الصيد كثيراً.

والعمل الأصلى للغجر هو الحدادة، وتبييض المعادن، والنجارة، والخراطة، وصناعة الغرابيل. وكانوا يبيعون مصنوعاتهم فى القرى التى يمرون بها، إلا أنه مع استقرارهم ضاع قسم كبير من هذه الأنشطة، وعملوا كباعة جائلين واتجه بعضهم إلى التهريب.

ومن أعمال الغجريات الأصلية الحجامة والفصد، وأحيانا يدقون الوشم للتزين، إلا أنهم يستفيدون من دق

الوشم أيضاً فى العلاج.

ويوجد عند الغجر مجبراتى لجبر الكسور، ويسمونه عندهم "بيتال" أو "گيرمال". وتوصى النسوة الغجريات بأدوية عجيبة للأمراض المختلفة، فمثلا من أجل آلام عين الطفل يوضع عليها سرة مجففة لمولود كانوا قد احتفظوا بها فى قطعة قماش نظيفة يمسحون بها على عينه. ولديهم أدوية عجيبة أيضاً للجروح واللدغات، فمثلا بالنسبة للدغة العقرب فإنهم يعالجونها بوضع عقرب مجفف مع برسيم مطبوخ مع محار مطحون فوق الجرح. ويستخدمون الزيت الأسود للختان. وهم يعتقدون ويؤمنون بالحسد بشدة ويعلقون على ملابس أولادهم خرزة لوقايتهم من الحسد.

وفى أثناء الولادة يذهبون للقابلات عندهم، ويلازمون المرأة النفساء لمدة ستة أيام، ولا يتركونها وحيدة لأنهم يعتقدون بأن الـ "آل" (إسم عفريت يأتى إلى النفساء ووليدها ويسرقهما إذا لم يكن أحد معهما، ولذلك يعلقون القرآن فى غرفتها، ويضعون البصل فى شعرها، وقوسا ونبلا بقربها، وهم لا يخصصون يوما معينا لتسمية المولود ومن الممكن أن يظل بدون اسم حتى يوم الأربعين من ولادته.

والاحتفالات بالمولود الجديد تشبه احتفالات أهل كرمان، بحيث أنهم يدعون النسوة من أجل وضع الطفل فى المهد، وتحتضن إحدى قريبات النفساء المولود، وفى كل مرة تريد أن تضعه داخل المهد تمنعها النسوة حتى يضعوه فى النهاية فى المهد، وتقوم جدة الطفل بتكسير كمية من الجوز والبندق واللوز تحت مهده وتكرر قول: "إذا تشاجر معك أبوك وأمك فلا تخف".

ويستخدم غجر كرمان فى تسمية أبنائهم تراكيب وأسماء فارسية، غير أن التجديد فى الإسم عندهم وارد أيضاً، كما أنهم يستخدمون بعض الأسماء التى وردت فى شاهنامة الشاعر الفردوسى. ونذكر من أسماء البنات: آفتاب، ابريشم، بلقيس، فرنگيس، نازگل، ترلان، ممتاز. ومن أسماء الصبية يمكن ذكر: جهانگير، كيومرث، اسفنديار، شاه حمزه، خورشيد، كاكا، دوران.

أما أفراح غجر كرمان فهى تقام لمدة ثلاث ليالى وثلاثة أيام ويمارسون فيها الرقص، كما أن خطبة الفتيات عندهم تتم خلال ثلاثة أيام وثلاث ليالى، ففى الليلة الأولى يستأذنون من كبار رجال الطائفة للذهاب إلى خطبة الفتاة، وفى الليلة الثانية وبعد موافقة كبار رجال الطائفة، تذهب أسرة الشاب إلى منزل العروس، وفى الليلة الثالثة تتم الخطبة "بله بران" (فى العامية بله برون بمعنى الخطوبة أو التقدم للزواج)، بحيث يذهب أهل العريس إلى منزل العروس ويأخذون معهم الهدايا لها، ومعظم زيجات الغجر عائلية. وتستمر ليلة الحنة (حنا بندان) والفرح أو العرس لمدة ثلاث ليالى وثلاثة أيام أيضاً، اليومان الأوليان فى منزل العريس، واليوم الثالث فى منزل العروس، وتعد أم العروس لهم "آش رشته" (وهو نوع من الحساء)، وتكون نفقات العرس على عاتق أسرة العريس.

وفى الماضى كانت العرائس تلبسن ملابس سواحلية (بندرى) ويتزين بحلى سواحلية، ولكنهم يرتدين اليوم ملابس مخرمة وعليها ترتر (تور وپولك). وفى ليلة العرس يأخذون عدة شعرات من شعر العروس ويربطونها بخيط أخضر حتى يعلقونه فى المستقبل على مهد أول طفل يولد لهما.

وكانوا يغلقون الحَجَلة (غرفة العروس) فى منزل العروس، ويعطى أحد عظماء الطائفة يد العروس ليد العريس، ويضرب رأسيهما ببعضهما حتى يكونا دائما متلازمين معا. وكان الطلاق عند الغجر قليلا جدا لفترة من الزمن، إلا أنه زاد الآن بسبب الاعتياد على ذلك.

وفى الماضى عندما كان الغجر يتجولون، كانوا يُغَسّلون موتاهم فى النهر ويدفنونهم فى نفس المكان، ويحفرون حفرة فوق القبر ويصبون فيها الماء، ويبقون فى نفس ذلك المكان ثلاثة أيام، وفى اليوم الثالث يصنعون "شاهدا" من الحجر على القبر ويذهبون، غير أن مراسمهم اليوم فى هذه المناسبة تشبه مراسم أهل كرمان.

يقوم غجر كرمان أيضا بصناعة الطبول الكبيرة، بالإضافة إلى صناعة أدوات وآلات مثل المغازل، وهراوات الرياضة وقضبانها، وأوعية النارجيلة، والنبابيت، وأمثال ذلك. وهم يعدون الإطار الخشبى للطبول من خشب أشجار العنب؛ فيضعون الخشب لمدة ثلاثة أيام فى الماء حتى يتشرب بالماء، ثم يشكلونه على هيئة دائرة ويربطونه بالسلك. ويكون جلد الطبول من جلد النعاج والماعز، حيث ينظفون الجلد بالسكين بعد نقعه فى الماء والملح لمدة يومين، ويثبتونه على الأرض بأربعة مسامير حتى يجف فى الشمس. وبعد جفافه يشدونه حول الخشب ويلصقونه بالغراء، ثم يثبتونه فوق الخشب بإحكام المطاط، ويكون أحد طرفى الطبل من جلد النعجة والطرف الآخر من جلد الماعز. أما الـ "تيمپو" أو الطبلة الصغيرة فهى مثل الطبلة الكبيرة "دهل" ولكنهم يصنعونها من جلد الخراف، مع اختلاف وحيد، وهو أنهم يشدون الجلد فوق مزهريات خزفية خاصة يشترونها من السوق، ويلصقونه بالغراء.

إن لهجة غجر كرمان نوع من اللهجة الصناعية، التى يفهمون هم فقط معناها، وهى تتضمن نوعا من الرمز، وهم يحبون الغناء والعزف، ولأغانيهم العامية ألحان ونغمات تؤثر فى النفس، والغجر فى وحدتهم يقومون بالعزف على الناى، أما فى الاحتفالات الأخرى، فيستعملون آلات موسيقية

أخرى.
وغجر كرمان مغرمون بغناء لون الـ "غريبى" أكثر مما يسمى بالترانه (أنشودة)، ويغنون فى احتفالات العرس أنواعا من الأغانى الشيرازية والبلوچية بشكل جميل جدا ومبدع. وننقل هنا بعض أغانيهم :

أغنية العـــرس

متى يأتون، متى يأتون / إنهم يأتون من شعاب سيرجان / إنهضى أيتها العروس حتى أرى قدك / فإنهم سوف يأتون لسعادتك وسرورك / إن طريق سيرجان بعيدة بعيدة / وماء سيرجان مالح مالح / سوف نذهب لإحضار العروس / ولتصب عين الحسود والعدو بالعمى.

أما عن غجر بلوچستان وموسيقاهم، فقد اختار الغجر السكنى أولاً فى جنوب شرقى إيران عندما انتقلوا من الهند إلى إيران بناء على طلب بهرام گور كما ذكرنا، وهم يولدون على الموسيقى ويعيشون ويموتون معها، وهكذا يكون البلوچ أيضا، حيث يغرمون كثيرا بالموسيقى. ويشرح الغجر أقسى الآلام وأجمل قصص العشق والبطولة لديهم بالموسيقى، وكذلك البلوچيون أيضا. وعندما يعجز الكلام عن بيان الأحاسيس والمشاعر والعواطف يلجأ البلوچ إلى الموسيقى، ويعبرون بموسيقاهم عما لا يمكن الإفصاح عنه بالكلام.

لقد تأثرت موسيقى البلوچ بالموسيقى الهندية منذ زمن بعيد، وتأثير ثقافة الهند ليست فقط فى مجال موسيقى البلوچ، ويمكن رؤية أو ملاحظة هذا التأثير أيضا فى أنواع الملابس والزينة عند هذه الجماعات. وقد لعبت العلاقات الواسعة بين سكان سيستان وبلوچستان مع أهل الهند دورا كبيرا فى هذا التأثير والتأثر.

وبسبب المحافظة على التقاليد الخاصة بقوم البلوچ الذين مزجوا الرقص بالموسيقى ؛ فقد لعبت الموسيقى الأصيلة لبلوچستان دورا هاما فى الاحتفالات كالختان والزواج.

والجدير بالذكر أن هؤلاء العازفين الغجر والمتجولين فى بلوچستان كانوا أوفياء دائما لموسيقاهم التقليدية، وقد ورثوا هذه الحرفة عن أسلافهم، ونقلوها إلى خلفهم، وكان هؤلاء المغنون يسمون فى البداية "لانگو" وقد أطلقوا على أنفسهم بعد ذلك لقب "لورى"، هذا بالإضافة إلى عازفى آلة "التنبور" الوترية الذين يُلقبون دائماً بلقب "پهلوان".

واللافت للنظر أن رجال البلوچ رغم وجود التعصب الزائد عندهم، فإنهم يحترمون العازفين والمطربين ويسمحون لهم بالمشاركة فى مجالسهم الخاصة وفى حضور نسائهم وبناتهم.

واللوريون يتجولون أثناء جمع المحصول فى القرى، ويساعدهم كل شخص طبقا لحالته المالية ويقدم لهم المعونة النقدية أو العينية. ويزور اللوريون كل ستة أشهر النبلاء ليجمعوا منهم بعضا من المال.

والموسيقيون الجائلون ليست لهم منزلة اجتماعية طيبة بوجه عام، وينظر إليهم الآخرون باحتقار، ونساء البلوچ لا يعزفن ولكنهن يغنين الأغانى بشكل جماعى.

وهناك مؤتمرات عدة تعقد من أجل البحث فى دمج الغجر فى المجتمعات التى يعيشون فيها، وتحسين أوضاعهم المعيشية والتعليمية والاجتماعية، ومن هذه المؤتمرات ذلك المؤتمر الذى عقد فى الثانى من فبراير عام ٢٠٠٤ فى مدينة صوفيا عاصمة بلغاريا تحت رعاية البنك الدولى واللجنة الأوروبية وبعض المؤسسات الخيرية، وكان شعاره البدء فى العملية التى أطلق عليها "عقد دمج الغجر". وقد أكدت الدول المشاركة فى هذا المؤتمر الذى شارك فيه قادة تسع دول على التزامها بتقديم مشاريع من أجل تحسين الأوضاع التعليمية والسكنية والوظيفية والصحية للغجر، وتتولى مجموعات من الغجر وبعض المؤسسات الدولية كالبنك الدولى مراقبة مدى تقدم هذه المشاريع فى كل دولة وتنشر تقارير حول هذا الموضوع.

كذلك القمة الأوروبية التى انعقدت فى أواسط شهر يوليو، ٢٠٠٨ فى العاصمة البلجيكية بروكسل لبحث ملف الغجر للمرة الأولى فى تاريخهم المكتظ بالتشرذم وعدم الاستقرار والترحال الدائم، وهم الذين يتناثرون فى كافة أنحاء العالم، ويقطن القسم الأكبر منهم دولا أوروبية، خاصة بلدان حوض البلقان منذ القرن الخامس عشر. وقد حضر فى هذه القمة ممثلون عن المؤسسات والحكومات والبرلمانات المحلية ومنظمات المجتمع المدنى، ومنها جمعيات تمثل الغجر أنفسهم. وواضح أن الرغبة فى حل مشاكل الغجر وتحسين أوضاعهم هى الدافع الأساسى لعقد مثل هذه القمة.

وتطالعنا الصحف بين الحين والحين بأخبار عن بعض الجرائم التى يرتكبها بعض الغجر، ومن ذلك ما ذكرته وكالة أنباء فارس فى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٨ عن القبض على عصابة من الغجر ومعهم مستندات مزورة، استطاعوا أن يسرقوا بها مبالغ كبيرة من بعض الأشخاص، وصرح رئيس شرطة المباحث فى محافظة أردبيل التى وقعت بها تلك الحادثة، أنه نظرا للنشاط السياحى الذى يزداد كل عام فى فصل الصيف فى هذه المحافظة، استغلت مجموعة من الغجر هذه الظروف وكانوا يقدمون أنفسهم لبعض السائحين على أنهم من رجال المخابرات أو المباحث أو مكافحة المخدرات ويهددونهم ويسرقونهم ثم يختفون عن الأنظار. وقد نجحت الشرطة فى الكشف عن هذه العصابة، وألقت القبض على خمسة أفراد منها، بعد أن قامت بسرقة ما يقرب من ستة وعشرين مليون تومان من أحد المواطنين فى أردبيل.

وبطبيعة الحال، فإن وقوع مثل هذه الحوادث إنما يؤكد على الظروف الصعبة التى تعيشها هذه الطائفة فى كل بلد من بلدان العالم، وإذا تم احتواء طوائف الغجر ودمجهم فى المجتمعات المختلفة فربما تغيرت الأوضاع وأصبحوا مواطنين صالحين يستفيد منهم المجتمع.

وقد يقوم الغجر أحيانا بتقديم بعض الشكاوى فى محاولة لصون كرامتهم والدفاع عن حقوقهم، ومن ذلك ما طالعناه حول رفع شكوى منهم ضد تركيا أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، فقد رفعت الطائفة الغجرية فى تركيا دعوى لدى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية تتهم فيها تركيا بممارسة التمييز العنصرى ضد الغجر. وأفادت الأنباء أن محكمة حقوق الإنسان الأوروبية ومقرها مدينة ستراسبورج الفرنسية قبلت النظر فى دعوى رفعها موظف تركى متقاعد يُدعى مصطفى آقصو، نيابة عن الجمعيات الغجرية التركية بشأن كتاب بعنوان "الغجر فى تركيا" نشرته وزارة الثقافة فى عام ٢٠٠٤.

ويتهم آقصو فى الدعوى مؤلف الكتاب البروفيسور على رفعت اوزكان باستخدام عبارات وجمل مهينة فى الكتاب من شأنها الحط من كرامة الغجر واستصغار شأنهم، كما يتهم وزارة الثقافة بتبنى الأفكار الواردة فى الكتاب وتوزيع نسخة على مكتبات الدولة الرسمية.

وذكر آقصو أن المسئولين فى الوزارة اعتبروا الكتاب "بحثا علميا بحتا لا يتعدى وصف طبيعة حياة الغجر فى تركيا" وأن المحاكم المحلية أيدت "هذا الوصف" مما حدا به إلى رفع الدعوى إلى المحكمة الأوروبية مشيرا إلى أن الكتاب يصف الغجر بأنهم "قوم يكسبون عيشهم من ممارسة البغاء والسرقة".

وعلى صعيد متصل، عقدت الدول الأعضاء فى الإتحاد الأوروبى اجتماعا فى عاصمة الإتحاد بروكسل لبحث سبل تأمين حقوق الغجر فى أوروبا وجعلها متكافئة مع حقوق الإنسان الأوروبى.

وحمّل الاجتماع الدول الأعضاء مسئولية إخفاق الغجر فى التأقلم والاندماج مع سائر الأوروبيين، واتهم بعضاً من هذه الدول مثل إيطاليا بممارسة التمييز العنصرى ضدهم.

ويتناول كثير من الأدباء والشعراء موضوع الغجر ومعاناتهم فى كثير من الأعمال الأدبية، ويصورون حياتهم وترحالهم وبحثهم الدائم عن الاستقرار والحياة الكريمة، ومن الأشعار التى قرأتها فى هذا الصدد ما نظمه الشاعر رسيم سجيك حيث يقول على لسان غجرى:

بقدر ما أتذكر / فقد طفت العالم كله مع خيمتى / وكنت أسعى دائما للبحث عن العشق والمحبة / والعدالة وحسن الحظ والسعادة / وترعرعت مع الحياة / ولكنى لم أعثر مطلقا على الحب الحقيقى / ولم أعرف الإجابة على هذا السؤال / أين تكمن حقيقة الغجرى؟

وتقول إحدى الشاعرات وهى الشاعرة "منظر حسينى" فى قصيدة بعنوان "رسالة وجود الغجر" (پيام هستى كولى ها) :

إذا جئت / إحضر لى الربيع محمولا على أعناق هجرة العصافير / إحضر لى رائحة الطين والتبن الموجود فوق أسطح المنازل / إحضر لى رائحة مزاليج الأبواب المنهكة / التى تعبت وأرهقت من كثرة الاستعمال / إذا جئت / إحضر لى بيانا وشرحا للوجوه المتقلبة المتغيرة / فى ازدحام ميدان المدفعية / ومتكأ كتف مجهول / إذا جئت / إحضر النور / حتى يضئ وجود الظلمة الكثيف / وإحضر قبيلة عطش الصحارى / حتى أرتوى فى / رطوبة الفناء الخالدة / يقولون: إن رسالة وجود الغجر / بلا جذور ولا أصول / وأن الغجر / يحملون فى ترحالهم المتكرر / وجودهم من مكان إلى مكان / إذا جئت / إحضر رسالة وجود الغجر التى لا جذور لها / حتى تخيم بجوار فقدان جذورى / إذا جئت / إحضر لى مرآة سحرية / حتى أجلس وأشاهد / منظر أصولى وجدودى السبعة / إذا جئت / إحضر لى قطعة من الشمس / وسلة من النجوم / وخُرجا من الأبجدية الدافئة / حتى أدفئ جسد الكلمات الباردة / آه.. بالمناسبة تذكر ذلك ولا تنسى.

وهناك قصيدة أخرى للشاعر "رضا محمد زاده" بعنوان "كولى نامه" (رسالة الغجر) يقول فيها:

إن ذلك الغجرى يدعونى إليه ويقول: تعال معنا / وحرر زهور النسترين / واسرج جواد السفر / واترك هذا العالم / واتجه إلى الأحبار المضطربين / تعال وتجاوز السجادة الملونة / وتخل عن كل الأصنام الثقيلة / تعال وكن معنا واترك نفسك على سجيتها / تعال وتخل عن الملابس الضيقة / ففى تلك الناحية الأخرى من العالم يوجد العشق والسُكر / تعال واترك دوامة الوجود / تعال وشيد لك قصرا فى الأوج والذروة / تعال فإلى متى تظل خاضعا لأهوائك / تخل عن ذاتك مثلنا وكن بلا وطن / وحيثما كنت / كن بلا غسل أو كفن / تعال وتخل عن ذاتك وكن مثلنا / وإذا أردت الهروب من الحقائق / وإذا أردت أن تبتعد عن الخلائق / فيجب عليك حينئذ التخلى عن العلائق / والزم الأرض / وتناول الكأس / وأنظر إلينا / وخذ حظك من الحياة / وخذ نصيبك من كل ما هو موجود فى الدنيا / وخذ نصيبك من كل ما هو موجود فى الأحلام والسُكر.

وهناك روايات فارسية متعددة تناولت أيضاً موضوع الغجر وحياتهم، ومن ذلك تلك الرواية التى كتبها الكاتب الروائى "سعد زاده" بعنوان "زن كولى قريب" (المرأة

الغجرية المشردة)، وقد جعل من "آيناز" بطلة الرواية نموذجا لبنات الغجر، وقد ذكر في روايته كثيرا من عادات الغجر وتقاليدهم، وحاول بيان خصائص المجتمع الغجرى وما يدور فيه، والعلاقات بين الرجل والمرأة، والأعمال التى يمارسونها خاصة الموسيقى والرقص.

ومن أهم ما كتب فى الفارسية عن الغجر كتاب "كولى ها" تأليف ايرج سيستانى، وهناك مؤلفات كثيرة كتبت عن الغجر وحياتهم بلغات مختلفة، ومنها العربية، ومن هذه المؤلفات فى العربية كتاب "الغجر ذاكرة الأسفار وسيرة العذاب" لمؤلفه جمال حيدر، والذى نشره المركز الثقافى العربى فى بيروت. وكتاب "الغجر بين المجزرة والمحرقة" لمؤلفه رمسيس عوض الذى نشره المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة.

ويؤكد جمال حيدر فى كتابه على أن الدلائل العلمية قد أثبتت أن الهند هي الموطن الأصلي للغجر، وقد أشار المؤلف كذلك إلى أن بعض الأدباء العالميين قد تحدثوا عن الغجر فى أعمالهم الأدبية، ومن هؤلاء سرفانتس صاحب رواية "دون كيخوته" الذى يجد حياة الغجر فى كتابه "لاجيتانيلا"، وجورج دى بيزيه فى أوبرا "كارمن" التى قدمها لأول مرة عام ١٨٥٠، وفيكتور هوجو فى روايته "أحدب نوتردام"، وبوشكين فى ملحمته "الغجر"، ومكسيم جوركى فى رائعته "الغجر يصعدون إلى السماء"، والشاعر الإسبانى لوركا فى مجموعته "أغانى الغجر". كما يشير جمال حيدر أيضاً إلى الاضطهاد والتغريب الذى تعرض له الغجر على مر العصور، ورغم كل معاناتهم إلا أنهم استطاعوا الحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وطقوسهم، رغم أنهم عاشوا بين حضارات شعوب وطقوس وقيم وأعراف وتناقلوها بسرية مطلقة. غير أن جهل الغجر بالكتابة وانعدام لغة مدونة خاصة بهم أدى إلى ضياع المعانى الأصلية للقوانين التى توارثوها جيلا بعد جيل، إذ انتقلت تلك القوانين شفاها، الأمر الذى أدى إلى تغيير جذرى فى مضامينها ومعانيها.

أما الكاتب المصرى رمسيس عوض، فيتضح من عنوان كتابه أنه يتناول فيه قضية الغجر والمآسى التى عاشوها، خاصة الإبادة النازية للغجر، والقوانين المعادية، والتى صدرت فى بعض الدول الأوروبية ضدهم، كالترحيل القسرى، وعدم الاعتراف بهم كمواطنين فى البلدان التى يقيمون فيها.

المراجـــــع

١- لغت نامه دهخدا.

٢- إيران ماضيها وحاضرها - دونالد ولبر - ترجمة د. عبد النعيم حسنين - القاهرة ١٩٥٨ م.

٣- صفحات عن إيران - صادق نشأت، مصطفى حجازى - القاهرة ١٩٦٠م.

٤- موسيقى وكوليان بلوچستان - حسين رحمن نژاد
WWW.BALOCHISTANINFO.COM

٥- كولى هاى كرمان تلفيق انسان وآتش - فؤاد توحيدى.

٦- إيران مهد موسيقى كولى ها
WWW.IRICAP.COM

٧- كولى ها
WWW.ARTMUSIC.IR

٨- حقيقت كولى در كجاست ؟ - فرشيد جان احمديان.
WWW.NASIRBOUSHEHR.COM



الدور الإقليمى لتركيا وإيران.. حصاد غزة

محمد عبد القادر
باحث فى العلوم الساسية

لم يكن التنافس بين القطبين الإقليميين التركى والإيراني، هو الدافع الذى وقف وراء تسابق الدولتين لإظهار تعاطفهما مع الأحداث التى جرت أخيرا فى غزة، وإنما عكست ذلك الخطوات الإقليمية التى اتخذتها كلتا الدولتين الجارتين من أجل وضع حد لتدهور الأوضاع الإنسانية فى قطاع غزة، وفى الوقت نفسه إنهاء المواجهة العسكرية بين آلة البطش الإسرائيلية وحركة المقاومة الإسلامية (حماس). وقد بدا التنافس ذاته ليس بين الدولتين من جهة أن كلا منهما لاعب إقليمى مهم على مستطيل الصراع العربى- الإسرائيلى وحسب، وإنما تأسس ذلك على طبيعة الخطاب الذى تبنتاه كلتاهما، والرؤية التى سعيا إلى ترويجها، ومواقف الأطراف الإقليمية الأخرى والأطراف الدولية من طبيعة هذا الدور، ومن ثم المحصلة النهائية التى استطاعت كل دولة أن تحققها.

تحركات على بساط التناقض:

على الرغم من محاولة إيران إرسال سفينة مساعدات إلى قطاع غزة، منعتها إسرائيل من الوصول لمبتغاها، ومشاركتها - أى إيران - فى قمة الدوحة الطارئة، إلا أن تحليل التحركات العملية على أرض الأحداث يكشف أن إيران قد اكتفت بخطابات الإدانة والشجب وتوجيه الرسائل للأمة الإسلامية التى تدعوها إلى مساندة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فى مواجهة إسرائيل. هذا فى الوقت الذى عادت فيه تركيا للأضواء كدولة لها وزنها الدبلوماسى فى العالم العربى لجأ إليها وزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط كى يشرح الموقف المصرى من غزة، وسعى إلى حثها على سرعة التدخل لدى الإسرائيليين لإيقاف الغارات الجوية على قطاع غزة، لاسيما بعدما اتسع نطاق الضحايا والقتلى من المدنيين.

كما زارها وزير خارجية كل من قطر وسوريا سعيا إلى تحقيق الغاية ذاتها. لم تكتف تركيا بالتحرك الداخلى لوقف ما يجرى، بل خرجت إلى محيطها الإقليمى لتشمل زيارة رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان كلا من الأردن وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية، كما شاركت تركيا فى قمة الدوحة ومن بعدها قمة شرم الشيخ، ثم المؤتمر الاقتصادى فى الكويت، لتشكل أنقرة بذلك إطاراً جديداً لحركة دبلوماسية لم تغيب عنها لقاءات مع قيادة حركة حماس.

فى المقابل من ذلك، فقد قام رئيس مجلس الشورى الإيرانى على لاريجانى بزيارة إلى دمشق باعتبارها حليف إيران الإقليمي، وذكرت وكالة أنباء "مهر" الإيرانية شبه الرسمية أن متكى قد أجرى اتصالات هاتفية بنظرائه فى كل من سوريا وليبيا وتركيا واليابان، كما بحث رئيس مجلس الشورى الإسلامى مع خالد مشعل -رئيس المكتب السياسى لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)- ورمضان شلح -الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامى - كل على حدة فى دمشق تطورات الوضع الخطير فى قطاع غزة.

هذا فيما عقد المبعوث الإيرانى الخاص سعيد جليلى محادثات مع الرئيس التركى عبد الله جول، تمحورت حول سبل التوصل إلى وقف فورى لإطلاق النار فى قطاع غزة ورفع الحصار الإسرائيلى عن القطاع وبحث مسار الجهود المبذولة لتحقيق وقف فورى للقتال داخل غزة والسماح بدخول المساعدات ومواد الإغاثة الإنسانية دون عوائق.

وكان المبعوث الإيرانى قد التقى أيضا رئيس الوزراء التركى رجب طيب أوردغان وبحث معه أيضا قضية العدوان على غزة وأطلعه على التحركات الدبلوماسية الإيرانية على الصعيدين الإقليمى والدولي، فضلا عن

مساعيها الدبلوماسية لحمل المجتمع الدولى على التدخل لإيقاف العدوان على غزة، وذلك من خلال إيفاد الرئيس الإيرانى لهذا الغرض ٢٢ مبعوثا إلى قادة دول أوروبية وآسيوية حاملين رسائل يحثهم فيها على الضغط من أجل وقف فورى لهذا العدوان. وقد رحبت الخارجية التركية بالتحركات الإيرانية بالتوازى مع "الجهود النشطة " التى تقوم بها تركيا فى المنطقة وداخل مجلس الأمن لإيقاف المأساة الإنسانية فى غزة بسبب العدوان والحصار الإسرائيلي، كما شاركت طهران فى قمة الدوحة بخطاب إعلامى قوي.

ومع الرغم من كل ذلك، فإن مقارنة التحركات الإيرانية مع نظيرتها التركية، يكشف أن الخطى التركية كانت أكثر نشاطا وتأثيرا شعبيا كان ذلك أو رسميا، ذلك أن التحركات التركية جاءت من رأس النظام السياسى التركى ذاته، وإلى عدد كبير من دول المنطقة، وفى كل مرحلة كانت رسائل الرئيس التركى تصل إلى إسرائيل محملة بعبارات الإدانة، وهو الأمر الذى جعل تركيا تبدو كالزعيم الإقليمى الثائر من أجل قضية لها تأثيرات جمة ليس فقط فى محيطها الإقليمى، ولكن أيضا على أمن دولته وسلامتها الإقليمية. قضية تدخل فى منطقة نفوذه ومجاله الحيوي، وهو الأمر الذى كان المحدد الرئيسى فى رفع مستوى الإدانة التركية للممارسات الإسرائيلية، إذ وصف رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان فى ٢٨ ديسمبر (٢٠٠٨) الهجوم الإسرائيلى على سكان قطاع غزة بأنه "جريمة ضد الإنسانية "كما انسحب من مؤتمر "دافوس" بعدما حاول الرد على الرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز الذى قدم تبريرات واهية للعدوان على غزة، و قد استقبل اردوغان استقبال الابطال فى اسطنبول. كما استقال جميع أعضاء لجنة الصداقة التركية-الإسرائيلية فى البرلمان التركى من عضوية اللجنة على خلفية العدوان على غزة، وأنشأوا لجنة للصداقة الفلسطينية-التركية، كما أعلن عدد غير قليل من منظمات ومؤسسات رجال الأعمال التركية عن وقف تعاونها مع نظيرتها الإسرائيلية، وهى المواقف التى توافقت على نحو تام مع مشاعر الشارع التركى الذى تدفق إلى اسطنبول فى مظاهرة مليونية فى الرابع من يناير (٢٠٠٩) احتجاجا على بدء العملية البرية الإسرائيلية ضد غزة.

إن المواجهات الإسرائيلية مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) قد أثبتت أن تركيا نجحت فى تحقيق عدد من الأهداف لعل أهمها. أن أنقرة ليست فقط لاعبا إقليميا مهما، ولكن لاعب "صانع " للأحداث، مؤثر بها مثلما يتأثر بها. إن الدور الإقليمى التركى أضحى يحظى بشعبية كبيرة فى المنطقة العربية. إن هناك عدداً من الدول العربية أضحت ترى فى هذا الدور مخرجاً من مأزق المواقف الصعبة يرغب البعض منها تدخله لـ"حلحلة" الأزمات "المفخخة" فى هذه "البقعة الملتهبة" من العالم. إن الذهاب إلى أنقرة من قبل الدبلوماسيين العرب أضحى كالذهاب إلى مصر أو المملكة العربية السعودية، فتركيا هى الوسيط الرئيسى بين السوريين والإسرائيليين فى مفاوضات السلام غير المباشرة، كما أنها لاعب إقليمى يحظى بقبول الجميع، فتركيا من جهة، دولة علمانية تحكمها نخبة سياسية ذات جذور إسلامية، تتخذ من مصلحة تركيا العليا محدداً رئيساً فى سلوكها الخارجي، دون أن تغفل العوامل التى تتعلق بالبعد الإنسانى والأخلاقي، فضلا عن رؤية وتوجهات القاعدة العريضة من الشعب التركى المتدينة، والتى كانت سبيلا وكفيلا بحصول حزب العدالة والتنمية الحاكم فى تركيا على "طوق النجاة "من المواقف الشائكة و"المطبات الصناعية"، التى طالما وضعتها النخبة الأتاتوركية فى سبيل تقدم حزب العدالة سواء على صعيد الانتخابات المحلية القادمة، أو على صعيد استقرار الأوضاع السياسية للحزب الحاكم بعدما استطاع أن يقبض على أغلب -إن لم يكن- كافة المواقع المفصلية فى النظام السياسى التركى.

دولتان وخطابان:

قال على لاريجانى رئيس مجلس الشورى "إن غزة مرتبطة بالأمن القومى الإيراني"، كما اعتبرت إيران "حزب الله "جزءاً من هذا الأمن القومي. هذا التداخل يؤكد بطريقة غير مباشرة أن إيران سعت ومازالت تسعى إلى تأكيد تمدد نفوذها حتى ضفاف البحر الأبيض المتوسط، الذى سيتم استثماره كجزء من "السلة "فى أى مفاوضات مقبلة مع القوى الغربية. هذا فيما تمثل رعاية تركيا للمفاوضات غير المباشرة بين السوريين والإسرائيليين، ومطالبتها بحقوق الفلسطينيين، استثمارا تهدف منه تقديم نفسها كلاعب إقليمى لا يمكن لأى من دول المنطقة أو الدول الأوروبية أو حتى الولايات المتحدة الأمريكية، تجاهله حاضراً ومستقبلا، لاسيما بعدما كشف تحليل مواقف الأطراف العربية، الفردية والجمعية، ومواقف القوى الإقليمية خاصة إيران قائدة محور "الممانعة "، عن تراجع واضح لكل من المحورين، المعتدل والراديكالي، والإعلان عن دور تركى جديد أكثر قدرة على التأثير بل والأكثر رغبة فى ذلك.

وبناء على ذلك: فثمة رؤى ذهبت إلى أن أمرين مهمين ميزا الدور التركي: أولهما: سرعة تحرك تركيا وقرارها بتعليق وساطتها فى المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، لاسيما بعدما اعتبر المسئولون الأتراك قيام إسرائيل بعمليتها العسكرية ضد غزة قد انطوى على عدم احترام لدور تركيا، التى طالبت رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت الزائر لأنقرة فى ٢٢ ديسمبر الماضى بتجديد التهدئة.

وثانيهما: تعلق بكون الدور التركى جاء بناءً على طلب

مصرى مباشر إثر زيارة وزير الخارجية المصرى أحمد أبوالغيط إلى أنقرة. مما يعنى أن الدور التركى مقبول إقليميا، وهو ما استثمرته الدبلوماسية التركية، لتغدو كـ "كابح" للدورين الإقليميين الإسرائيلى "المتوحش" والإيرانى "المتربص"، ولعل هذا يثبت صحة رأى الكاتب التركى "جنكيز تشاندار" من أن "تطورات عملية التسوية العربية-الإسرائيلية نقلت مركز الثقل فى المنطقة إلى تركيا، التى تكاد تكتمل لديها عناصر القوة الإقليمية الكبرى بعد إضعاف دول المشرق العربى ومصر، فضلا عن تأثير التسوية فى إبراز أهمية إيران التى تظل مركزا إقليميا مهماً، لكنه أقل شأناً من تركيا".

ملاحظات على "الدورين":

على الرغم من أن هناك اتجاهاً عريضاً يرى فى المواجهات الفلسطينية- الإسرائيلية على مسرح العمليات فى غزة ساحة للمواجهة بـ" الوكالة "بين إسرائيل وإيران، فإن هناك من يرى أن العالم العربى برمته قد أصبح "ساحة للعب"، لذا فإن المواجهة الإسرائيلية مع حركات المقاومة الفلسطينية قد كشفت عن عدد من الملاحظات المهمة، لعل أبرزها:

أولا: ثمة من يرى أن العرب أضحوا دُمى فى حرب بالوكالة بين الولايات المتحدة وإيران، وأدوات فى مواجهة بين مشروعين لتخريب المنطقة: مشروع أمريكى ومشروع فارسي، وهو الأمر الذى يسهل من مهمة اللاعبين الإقليميين غير العرب فى المنطقة العربية، وعلى رأسهم كل من تركيا وإيران.

ثانيا: أن العمليات العسكرية التى جرت فى المنطقة سواء كالتى حدثت قبل عامين فى بيروت أو ما حدث فى غزة مؤخرا، إنما يحدث فى المنطقة العربية، لصعوبة المواجهة بين اللاعبين الأكبر (أمريكا وإيران أو إسرائيل وإيران)، لذا فالضربة تأتى إلى القوى الأقل شأنا أو الأضعف فى "حلبة الصراع"، على غرار ما جرى إبان فترة الحرب الباردة بين القطبين العالميين وقتذاك.

ثالثا: على الرغم من أن هناك من تحفظ على الدور التركى فى المنطقة، كونه يسعى إلى رأب الصدع بين الفرقاء العرب (متشددين كانوا أو معتدلون) ، بعدما دب الانقسام بينهم إزاء تطور الأوضاع فى غزة وشاع، فإن هناك من رأى أن ما من سبب يثير الريبة فى الموقف التركي. ذلك أن التحفظ على دور غير عربى يسعى إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه يمثل ترفاً، فالارتباط الذى صار إليه الانقسامان الفلسطينى والعربى قد جعل من المصالحة بين "حماس "و" فتح "متوقفة على وضع حد للفجوة التى توسعت بشدة بين سوريا ودول عربية أخرى، بأمل أن تستطيع دمشق فى هذه الحالة التأثير على السياسة الإيرانية، أو أن تقوم تركيا أيضاً بتحرك آخر بين طهران والقاهرة.

رابعا: إن دولة إقليمية مهمة مثل مصر سعت إلى التقرب من دولة إقليمية كبرى كتركيا باعتبارها دولة سنية، تتنافس إقليمياً مع إيران (الشيعية)، وقد رمت مصر من ذلك تحقيق المحافظة على دورها المهم فى القضية الفلسطينية، وذلك من خلال التحرك بالتوازى مع تركيا، خصوصا بعدما شعرت بأهمية الدور التركي، لاسيما بعدما توترت العلاقات نسبيا بين مصر وحركة حماس بعد رفض الثانية المشاركة فى الحوار الوطنى الذى سعت القاهرة إلى تنظيمه، ثم امتناعها عن تجديد التهدئة مع إسرائيل عقب انتهاء فترتها التى كانت محددة بستة شهور، وصولاً إلى الملابسات التى أحاطت بالعدوان الإسرائيلى وأدت إلى تعميق سوء الفهم بينهما.

خامسا: إن الأرضية الشعبية والتأييد الواسع كان من نصيب التحركات التركية وليس من نصيب التحركات الإيرانية، التى جاءت بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة عبر حزب الله اللبناني، لاسيما وأن انتقادات الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله إلى الدول العربية، وعلى رأسها مصر ، ساهم فى تأجيج المشاعر المعادية لإيران فى المنطقة العربية، وليس فى إكسابها مزيداً من الأرضية فى المنطقة العربية.

سادسا: تجاوز الخطاب التركى فى حدته وشدته من حيث الانتقاد والإدانة لإسرائيل الخطاب الإيراني، وقد ساهم فى أن تحظى الانتقادات التركية والخطوات السياسية التركية بصدى كبير سواء فى إسرائيل أو فى سائر أرجاء منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن القبول الذى باتت تحظى به أنقرة إقليميا، فتركيا أضحت تحتفظ بعلاقات قوية مع كل من طرفى الانقسام الفلسطينى (حركتى حماس وفتح)، ومع كل من طرفى الحرب على قطاع غزة (إسرائيل وحماس). إضافة إلى علاقات طيبة مع أطراف الانقسام فى المنطقة (سوريا وإيران من جانب، ومصر والمملكة العربية السعودية من جانب آخر).

من جملة العوامل السابقة يمكن القول، إن تركيا استطاعت أن تنفتح على كافة المحاور فى منطقة الشرق الأوسط، ولم تتخندق فى محور متشدد كان أو معتدل، وإنما تبنت خطابا سياسيا متعاطفا مع الوضع فى غزة، وسعت إلى تجاوز هذا الوضع من خلال التعاون مع دول المنطقة، وليس من خلال العمل على نحو يحرج الأنظمة الحاكمة فى هذه الدول، لذا فقد كانت المحصلة النهائية مزيداً من العزلة بالنسبة إلى إيران، ومزيداً من الانفتاح على تركيا من قبل الدول العربية "معتدلة "كانت أو "ممانعة ".

رؤي عربية

الدور والمصلحة الإيرانية فى الحرب الإسرائيلية على غزة

لواء أ.ح متقاعد/ حسام سويلم

من الصعب على أى مراقب للأحداث التى جرت وتجرى وستجرى مستقبلا فى منطقة الشرق الأوسط، وأبرزها فى المرحلة الحالية العدوان الإسرائيلى المجرم على قطاع غزة، أن يتجاهل الدور الإيرانى فى تحريك وسير هذه الأحداث وصولاً إلى نتائجها، والتى ينبغى فى الرؤية الإيرانية أن تتوافق مع الغايات والأهداف القومية والاستراتيجية لإيران، وانعكاساً للسياسة والاستراتيجية التى رسمتها إيران لتحقيق هذه الأهداف، وبما يتفق بداهة مع المصالح الإيرانية والمستقبلية.

وإذا كانت الغاية والهدف القومى الأعلى لإيران يتمثل فى بسط هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط، وبعض بلدان أسيا الوسطى وجنوب آسيا والتى بها تجمعات شيعية ضخمة، خاصة المتاخمة لها مثل العراق وعدد من دول الخليج وباكستان وأفغانستان، فإن هذه الهيمنة الإيرانية المنشودة من قبل النظام الدينى الحاكم فى طهران، ليس ذات بعد أيديولوجى فقط، ولكن وهو الأهم ذات أبعاد سياسية وأمنية وعسكرية واقتصادية أخطر وأعمق فى تأثيراتها بكثير من البعد الإيديولوجى العربى، وذلك استناداً على مفهوم عرقى فإنها دولة إقليمية عظمى، مؤهلة بحكم حضارتها الفارسية القديمة، وما تملكه من قدرات جيوبوليتيكة ضخمة (سكان ٧٥ مليون نسمة، مساحة ١,٦ مليون كم٢، وثروة نفطية تدر عائدات تصل إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً)، وأن إيران بحكم هذه القدرات مؤهلة لقيادة بلدان المنطقة، وبالتالى فرض رؤيتها ومصالحها وأهدافها على المجتمع الدولى.

وإذا كان هذا الهدف القومى وتلك الغاية العليا لم تتحقق فى سنوات الثورة الإيرانية الأولى، بسبب المشاكل التى تعرضت لها هذه الثورة، وأخطرها حرب الثمانى سنوات بين إيران والعراق، وتصدى المجتمع الدولى بقيادة الولايات المتحدة ووقوفه فى وجه الطموحات الإيرانية، فإن ظروف هزيمة العراق فى حربه مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، والتوسط الأمريكى فى كل من المستنقع الأفغانى والعراقى، وما ترتب على ذلك من ضعف النظام العربى، أتاح لإيران الفرصة لاستئناف مسيرة تحقيق أهدافها بقوة دفع أقوى وأسرع متبنية فى ذلك سياسة تنهض على دعم وتقوية نفوذ جماهير الشيعة فى البلدان العربية والإسلامية، وساعدتهم فى الوصول إلى الحكم، بدءاً ببلدان الخليج العربية ولبنان، مع تبنى القضية الفلسطينية من خلال دعم حركة حماس فى غزة باعتبارها نواة الدولة الإسلامية وفلسطين، مع بناء شراكة استراتيجية قوية مع سوريا فى الشرق العربى، باعتبار تقارب المذهب الشيعى مع المذهب العلوى الحاكم فى سوريا، وما تعانيه الدولتان من عزلة إقليمية ودولية، وتهديد إسرائيل لكليهما، واعتبرت أن تشكيل حزب الله فى لبنان، وحماس فى غزة، وأحزاب الله الخليجية فى دول الخليج، والميليشيات والأحزاب الشيعية فى العراق.. كلها بمثابة أدوات وأذرع إيران الممتدة فى هذه الأنحاء لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية والاستراتيجية، ومن ثم قدمت طهران لكل هذه الأحزاب والحركات والمنظمات الدعم المالى والسياسى والعسكرى بأبعاده المختلفة، كيف تنفذ سياسات إيران فى هذه البلدان، ولا يحتد عنها. من هنا برز الدور الإيرانى، المساند لحماس فى حرب غزة، وهو دور لا تنكره إيران بل تعترف به وتصر على أدائه، متذرعة بغياب الدور العربى فى نصرة القضية الفلسطينية والحفاظ على المقدسات الإسلامية فى القدس بعد أن تبنت الدول العربية مفهوم خيار السلام فى التعامل مع إسرائيل، وهو ما تعارضه إيران وحلفاؤها فى المنطقة



لأن هذا الخيار يتعارض مع الغايات والأهداف القومية والاستراتيجية الإيرانية التى سبق الإشارة إليها، لذلك سعت إيران إلى بناء (جبهة الممانعة) داخل الدول العربية- والمكونة أساساً من سوريا وحماس وحزب الله وقطر- إلى جانب دول أخرى عربية تستفيد من إعلان انضمامها إلى هذا الحلف ليتصدى لمن تطلق عليهم إيران (جبهة الاعتدال) التى تتزعمها مصر والسعودية، ولا تزال تتمسك بالمبادرة العربية التى أعلنتها السعودية فى قمة لبنان عام ٢٠٠٢، والقائمة على مبدأ انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة مقابل الاعتراف العربى بها. حيث تريد إيران قتل هذه المبادرة العربية بدعوى أنها فشلت حتى الآن فى دفع إسرائيل للانسحاب من الأراضى العربية المحتلة.

الفكر الإيرانى وراء دعم حماس

بعد توقف حرب الثمانية أعوام فى بين العراق وإيران، بدأت إيران تنظر إلى الخارج مجدداً، خاصة فى البيئة الإقليمية المحيطة بها، واستأنفت عملية تصدير ثورتها إلى الدول العربية القريبة والبعيدة، وأوجدت لها مواطن أقدام فى لبنان وفى العراق وفى فلسطين، بعد انطلاقة حركة حماس التى كانت ولا تزال امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين، والتى لم يتعزز ارتباطها بطهران، إلا فى عام ١٩٩٥، بعد أن وجد الإيرانيون أنهم باتوا بحاجة إلى إيجاد رأس جسر لهم داخل حركة التحرير الفلسطينية فى أعقاب عدم دعوتهم إلى مؤتمر مدريد الشهير والمعروف.

وبالرغم من عدم تقبل حركة حماس للتقويم الإيرانى (الشيعى) للدين، فإنها -أى حماس- انغمست بالمشاركة الإيرانية لجبهة "أنوال الصمود"، والتسلح، والتدريب.. ومواضيع أخرى، الأمر الذى يشير إلى أن الفريق المتشدد فى نظام الملالى يسعى للتوصل فى فلسطين إلى مستوى يشبه مستواه فى لبنان، ليكن فى موقع أكثر تقدما نحو الصراع العربى- الإسرائيلى، الذى يشكل ورقة مهمة فى خدمة الأهداف الاستراتيجية الإيرانية.

ولم يكن من مصلحة إيـران أبـداً أن تتوحد الفصائل الفلسطينية فى جبهة واحـدة تواجه إسرائيل فى معركة المفاوضات من أجل إقامة الدولة الفلسطينية الموحدة والتى تضم الضفة وغزة، أو أن تندرج هذه الفصائل فى المبادرة العربية للسلام مع باقى الدول العربية، وذلك فى إطار الجهود التى تبذلها مصر لتوحيد الصف الفلسطينى وإزالة الانقسام الذى وقع فى يناير ٢٠٠٧ بين فتح السلطة الفلسطينية من جهة وحركة حماس من جهة أخرى. لذلك سعت إيران إلى إفشال الجهود المصرية، وترسيخ الانقسام الفلسطينى والفلسطينى، بل توسيعه ليصبح انقساماً عربياً- عربياً بين ما يسمى "بدول ممانعة" ودول معتدلة".

وقد كان واضحاً منذ سنوات أن هناك اتفاقاً إيرانياً سورياً لإشعال بؤر توتر فى المنطقة، تمثل فى دعم الميلشيات الشيعية والتابعة للقاعدة فى العراق لمنع الاستقرار فى هذا البلد، وفى إشعال حرب جنوب لبنان عام ٢٠٠٦، وفى انقلاب حماس على السلطة الفلسطينية فى غزة والاستئثار وحدها بالحكم فيها. وذلك من أجل خلط الأوراق وفرض واقع جديد أمام الإدارة الأمريكية الجديدة تثبت به كلا من إيران وسوريا أن بيدهما أوراقا إقليمية يمكن بهما إثارة المشاكل أمام الولايات المتحدة، إذا لم تعقد واشنطن مع طهران صفقة تعترف بها الأولى بمصالح إيران فى المنطقة ودور رئيس لها فى المنظومة الأمنية الشرق أوسطية، خاصة فى الخليج، وحقها فى رعاية جماهير الشيعة على كل الساحة العالمية، ودور متميز لها فى إقرار الأوضاع النهائية لنظام الحكم فى العراق خاصة بعد انسحاب القوات الأمريكية هناك، وتطبيع علاقات كاملة بين الدول الغربية وإيران، ناهيك عن رفع العقوبات وسحب الملف النووى الإيرانى من مجلس الأمن. أما سوريا فإنها تسعى بدورها لمفاوضات شاملة مع إسرائيل يتم بموجبها الانسحاب من الجولان، وفك العزلة المضروبة دولياً على سوريا، والاعتراف بمصالحها فى لبنان، وسحب قضية اغتيال الرئيس اللبنانى الراحل رفيق الحريرى من المحكمة الدولية. لذلك لم يكن غريباً أن يصرح رئيس مجلس الشورى لإيران بأن لإيران دوراً فى صنع القرارين اللبنانى والفلسطينى، وزاد على ذلك بأن لإيران وجوداً عسكرياً فى شرق المتوسط، إشارة إلى المناورات البحرية المشتركة التى تجرى بين الأسطولين الإيرانى والسورى فى مواجهة المناورات البحرية المشتركة التى تجرى دورياً فى البحر المتوسط بين الأسطول السادس الأمريكى والبحرية الإسرائيلية كذلك لم يكن غريباً أن يهدد الرئيس السورى بشار الأسد بـ "إشعال المنطقة من البحر المتوسط إلى بحر قزوين" وفى حالة إقرار إنشاء المحكمة الدولية.

كما لم يكن خافياً أن عملية اختطاف الجنديين الإسرائيليين فى شمال إسرائيل بواسطة عناصر من حزب الله فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ كان بموجب قرار إيرانى غداة فشل مفاوضات على لاريجانى- رئيس مجلس الشورى، الإيرانى حالياً وسكرتير مجلس الأمن القومى الإيرانى سابقاً- مع خافير سولانا مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى حول الملف النووى الإيرانى. كما كانت أيضاً عملية خطف الجندى الإسرائيلى جلعاد شاليط بواسطة عناصر من حماس والجهاد الإسلامى من مستعمرة سديروت شمال غزة قبل ذلك بشهر بموجب قرار إيرانى، وكان الهدف الإيرانى من وراء العمليتين هو إشعال جبهتين ضد إسرائيل فى شمالها وجنوبها -فى وقت واحد، وتوريطها فى حرب استنزاف طويلة تستقطب إيران

من خلالها دعم الشارعين العربى والإسلامى الرافضين للعربدة الإسرائيلية والأمريكية فى المنطقة، وإثارة شعوبها ضد المصالح الأمريكية داخلها، وبها يفسر المبادرة العربية التى تتبناها السعودية ومصر، وإيران فى ذلك تستغل العاطفة العربية تجاه القضية الفلسطينية، والكراهية العربية لإسرائيل والولايات المتحدة الداعمة لها، وإيران ضامنة فى ذات الوقت أن لن يجرؤ مسئول عربى على الوقوف فى وجه المقاومة العربية ضد إسرائيل، حتى وإن كان على حساب تدمير لبنان وغزة، كما حدث بالفعل. أما الهدف النهائى الذى تسعى إليه إيران فهو ما سبق الإشارة إليه، وهو إجبار الولايات المتحدة على الجلوس معها ومع سوريا لبحث جميع الملفات فى مقابل تهدئة الأوضاع فى المنطقة.

ولأن المبادرة العربية لحل القضية الفلسطينية تسلب إيران ورقة تفاوضية مهمة تتاجر سياسياً وأيديولوجيا، فقد كرست إيران جهودها لإيقاع أكبر قدر من الاضطراب فى المنطقة فراهنت على حركة حماس بدعمها سياسياً ومادياً بعد أن رفضت اتفاقية أوسلو والمبادرة العربية، رغم أن مشاركة حماس فى الانتخابات المنبثقة من أوسلو هى التى ضمنت لها فوزاً يتيح لها نسف هذه الاتفاقية. ما نتج عنها من اتفاقيات أخرى من داخل السلطة الفلسطينية، حيث حافظت حماس على موقف ملتبس من جميع الاتفاقيات التى أبرمتها السلطة الفلسطينية، وشاركت فى اتفاق مكة من أجل تعزيز موقفها العربى والسيطرة على الوضع الفلسطينى، وهو ما يتطلب من وجهة النظر الإيرانية والسورية المشتركة القضاء على سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى المستندة إلى شرعية منظمة التحرير. لذلك نجد حماس- ومنذ نجاح انقلابها فى غزة- كانت ولا تزال دائمة السعى لوضع السلطة الفلسطينية موضع الاتهام بالفساد والتفريط فى القضية الفلسطينية من أجل مصلحتها الحزبية مستغلة صعوبة الأحوال المعيشية فى مدن قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلى عليها.

فلقد جاء قرار إيران وسوريا بتكليف حماس بحسم الموقف عسكرياً فى غزة لصالحها فى الصراع الدائر بينها وبين السلطة الفلسطينية وحركة فتح، واستبعاد الأخيرة نهائياً من قطاع غزة، وهو ما تمثل أولاً فى انقلاب حماس على سلطة الرئيس محمود عباس فى يونيو ٢٠٠٧، تم إنهاء التهدئة التى توصلت لها مصر بين حماس وإسرائيل فى بداية العام الحالى ٢٠٠٩، كانت مدتها ستة أشهر، باستئناف إطلاق الصواريخ على المدن والمستوطنات فى جنوب إسرائيل. وكانت السعودية ومصر قد أدركتا مسبقاً أن الطريق أصبح شبه مسدوداً أمام حل المشكلة الداخلية الفلسطينية بفعل الضغوط الإيرانية والسورية على حماس، وأن القرار لم يعد بين حماس ولكن بين طهران ودمشق، وكلاهما يسعى إلى استخدام حماس لتسخين الجبهة الجنوبية ضد إسرائيل، بعد أن أغلق قرار مجلس الأمن ١٧٠١ جبهتها الشمالية مع حزب الله.

ولقد أدركت إسرائيل مبكرة- كما يقول خبراؤها الاستراتيجيون- خطورة الذراع العسكرية الإيرانية الممتدة إلى حدودها الجنوبية من خلال حماس، إلى جانب ذراع إيران الممتدة إلى حدودها الشمالية من خلال حزب الله، لذلك كان تعيين باراك مبكراً وزيراً للدفاع بعد فوزه برئاسة حزب العمل، ليواجه هذه التهديدات الإيرانية، ويستعد للرد عليها. ولم يتوان باراك فى تنفيذ هذه المهمة، والتى أدرك أنها ينبغى ألا تقتصر فقط على الهجمات الجوية ضد معاقل حماس وكتائب القسام والجهاد الإسلامى والجبهة الشعبية فى قطاع غزة، ولكن ينبغى أيضاً أن تشمل عمليات هجوم برى تستهدف فى الأساس تدمير البنية الأساسية السياسية والعسكرية لحماس وباقى التنظيمات المتحالفة معها فى القطاع، ويضعفها، ويجبرها على الامتناع عن إطلاق الصواريخ ضد مدن وبلدات ومستوطنات جنوب إسرائيل، وبها يعيد أيضاً لاستراتيجية الردع الإسرائيلى مصداقيتها وهيبتها التى فقدتها فى حرب لبنان ٢٠٠٦، خاصة بعد أن برزت منظمات وحركات وجماعات فلسطينية أخرى داخل قطاع غزة لا تقل فى تشددها وتطرفها عن حماس- بعضها يضم عناصر من القاعدة قدموا من العراق بعد أن وجهت القوات الأمريكية والعراقية ضربات شديدة لما يسمى بدولة العراق الإسلامية وتنظيم القاعدة فى محافظة الأنبار، والتى كانت قاعدة تقنية وحشود تدريب المقاتلين الذين ترسلهم القاعدة إلى فلسطين، وهو ما انعكس فى معسكرات التدريب ومستودعات الأسلحة والذخائر فى هذه المحافظة، الأمر الذى أدى بزعيم "قاعدة بلاد الرافدين"- أبو عمر البغدادى- بإرسال هؤلاء المقاتلين إلى ملاجئ آمنة فى لبنان وغزة والمجتمعات الفلسطينية، خاصة مخيم "عين الحلوة" فى جنوب لبنان والذى برز فيه تنظيم "جند الشام" ذو العلاقة القوية لسوريا، أما غزة فقد ظهرت فيها تنظيمات أخرى قاعدية من العائدين من العراق، أبرزها "الجيش الإسلامى" و"كتائب التوحيد والجهاد فى فلسطين وأرض الرباط" و"سيوف الحق"- والتى خطفت الصحفى البريطانى جونستون وطالبت بمبادلته بمفتى القاعدة (أبو قتادة) الفلسطينى المسجون فى لندن، والعراقية" ساجدة الرشاوى "المتهمة بتفجير الفنادق فى عمان، كما قامت جماعة (سيوف الحق) فى غزة بإحراق محل انترنت، وهاجمت بالقنابل مدرسة مختلطة، وهددت مذيعات التلفزيون الفلسطينى بالقتل والتشويه إذا لم يلتزمن بارتداء الحجاب.

لذلك حرص إيهود باراك فور توليه وزارة الدفاع الإسرائيلية على أن يشكل قوة برية من القوات الخاصة قوامها ٢٠,٠٠٠



جندى، بعضها يتبع مباشرة رئاسة "الأركان العامة، والبعض الآخر يتبع الأفرع الرئيسية الأخرى فى القوات المسلحة الإسرائيلية والبحرية، والجوية، والتشكيلات البرية)، وأن يتم تسليحها وتدريبها بما يؤهلها لخوض معارك داخل المدن والمناطق المبنية والشوارع فى مدن قطاع غزة، تحسباً ليوم لا شك فى قدومه، سيتعين فيه على القوات المسلحة الإسرائيلية أن تخوض حرباً ضد حماس داخل قطاع غزة، وهو ما حدث بالفعل فى بداية عام ٢٠٠٩ ولأكثر من ثلاثة أسابيع.

"جيوش الحرية" التى تسلحها إيران

لاحظ المراقبون للشأن الإيرانى فى السنوات الأربع الماضية تغيراً كبيراً حاداً فى السلوك الإيرانى، خاصة تجاه باقى دول المنطقة، عكس عودة العصبية الفارسية والاستعلاء على الآخرين، وإن كان قد تأثر بالرداء المذهبى الشيعى فى مخاطبة البلدان ذات الأغلبية الشيعية، وديني إسلامى عام فى مخاطبة البلدان ذات الأغلبية السنية، حيث الحذر والترقب من أصحاب المذاهب الأخرى. وإن كان الهدف القومى الإيرانى أصبح واضحاً لكل المراقبين، وهو المتمثل فى إقامة الحكومة الإسلامية العالمية.

ففى الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر ٢٠٠٨ أعلن حسين حمدان نائب قائد ميليشيا الباسيج الإيرانية أن إيران تسلح ما أسماه "جيوش الحرية" فى الشرق الأوسط، وأن هذه الجيوش تحصل على جزء من أسلحتها من إيران. وبعد ذلك بأيام أعلن قائد البحرية الإيرانية "حبيب الله سيارى" أن إيران أقامت قاعدة بحرية جديدة شرق مضيق هرمز الاستراتيجى لتعزيز مراقبتها العسكرية على مياه الخليج، ونقلت وكالة فارس الرسمية عن الادميرال سيارى قوله: إنه مع فتح هذه القاعدة البحرية الجديدة، سيتم تدشين خط دفاعى جديد شرق مضيق هرمز، مؤكداً أن القاعدة تقع فى ميناء جسك فى بحر عمان.

وتعنى مثل هذه التصريحات للمسئولين الإيرانيين، أن إيران ماضية فى توسيع دائرة نفوذها تحقيقاً للحلم الفارسى الذى يسعى إلى تولى القيادة، لكن من بوابة المذهب الشيعى، وتصدير الثورة الإيرانية إلى باقى البلدان الإسلامية لإقامة ما يسمى بـ "الحكومات الإسلامية". وهو الأمر الذى أثار احتجاجات كبيرة فى الدول العربية والإسلامية، بل وكان من أسباب نشوب حرب الثمانى سنوات بين العراق وإيران. ذلك أن معنى تصدير الثورة يقصد به فى الأساس إثارة ودعم الاضطرابات السياسية والأمنية لإقامة أنظمة سياسية بيوقراطية (دينية) على أنقاض أنظمة المحكمة القائمة حالياً، على غرار نظام الحكم الدينى فى إيران والذى قام على أنقاض حكم الشاه عام ١٩٧٩. وبحيث تكون الأمة الفارسية الإيرانية هى لب العالم الإسلامى وقائده، وبنفس المذهب الدموى الذى يعتنقه الفرس الإيرانيون.

أما وسائل وأشكال تصدير الثورة – ومنها إلى الفلسطينيين فى غزة والضفة – فقد اتخذت أشكالاً متعددة يمكن إجمالها فى الأمور التالية:

١-الجانب العسكرى: ويتمثل فى طريقين، إحدهما الشكل العسكرى المباشر بمعنى الاعتداء على الدول المجاورة واحتلال المناطق الشيعية فى الخليج، بما فيها المنطقة الشرقية من السعودية والجنوبية من العراق، والبحرين كاملة، وجزءاً من الكويت. وقد أصيب هذا الشكل بنكسة كبيرة فى الحرب العراقية الإيرانية، وبعد الغزو والاحتلال الأمريكى للعراق، ما استتبعه من تكثيف التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج دفاعاً عن الدول العربية الخليجية الصديقة لأمريكا.

أما الشكل الثانى فهو الدعم العسكرى بالسلاح والمال والتدريب للأحزاب والحركات والمنظمات الموالية لإيران فى البلدان العربية والإسلامية، برز ذلك واضحاً فى الدعم العسكرى الذى قدمته إيران لفيلق بدر وجيش المهدى فى العراق، وحزب الله فى لبنان، وحركة حماس والجهاد الإسلامى فى غزة.

٢-الجانب التعليمى: حيث تعطى الحكومة الإيرانية فى كل سنة آلاف المنح الجامعية التعليمية للدول الأخرى، وتحاول من خلالها استقطاب بعض الطلبة المتفوقين للدراسة فى إيران وعلى حساب حكومتها، حيث يتعلمون مع التخصصات العلمية المذهب الأثنى عشر، ويستقطب منهم الذين يلمسون منهم قرباً وقناعة بهم، فتعطى لهم منحاً أطول للدراسات العليا وغيرها، ليعودوا لبلادهم دعاة لهذا المذهب الساعى لسيطرة الأمة الفارسية باعتبارها رافعة رايته فى العالم.

٣-الجانب السياسى: ويعنى به أن تصدر الثورة الإيرانية الفارسية مفاهيمها ومبادئها للآخرين عن طريق تجميل صورتها سياسياً، ومحاولة إطلاق الخطابات الرنانة حول تحدى "الشيطان الأكبر" – أمريكا، و"الشيطان الأصغر" – إسرائيل، وأن الأمة الفارسية الإيرانية هى المتصدى الوحيد لهما. وافتعال بطولات وهمية حول انتصارات تحققها لأحزاب والحركات والمنظمات التى ترعاها إيران، مثل "الانتصار الإلهى" الذى حققه حزب الله فى لبنان، وأمكن لحزب الله من خلال رفع هذا الشعار أن يغزو الجبهة الداخلية فى لبنان ويفرض نفسه على المعادلة اللبنانية، وأخيراً "الانتصار الربانى" الذى تدعيه حماس فى غزة ضد إسرائيل، هذا بالإضافة للسعى الإيرانى لاختراق أحزاب وحركات المعارضة فى الدول العربية – مثل الإخوان المسلمين فى مصر، وتنظيم القاعدة فى بلاد المغرب، وحركة الجهاد الإسلامى والجبهة الشعبية وفتح الانتفاضة فى الضفة الغربية، وقد

نجحت إيران بالفعل فى اختراق بعض الأحزاب العربية بطرق متعددة.

٤-الجانب الإعلامى: حيث تقوم الملحقيات الثقافية والإعلامية الإيرانية، بإقامة علاقات وثيقة مع بعض الصحف والمجلات ومراكز البحوث والدراسات ودعمها مالياً واستضافتها وزيارتها، مع دعم بعض الصحفيين والإعلاميين بالمال وبالدورات الخارجية المجانية من أجل كسبهم فى الصف الإيرانى والترويج فى صحفهم ووسائل الإعلام الأخرى الفضائية والتليفزيونية والإذاعية التى يعملون فيها لما تريد إيران أن تدعو وتروج له من مواد إعلامية، سواء لتلميع صورة إيران والدعاية لأهدافها وسياستها واستراتيجيتها الخارجية، وإعطائها المشروعية السياسية والدينية، أو لمهاجمة الأنظمة الحاكمة العربية الإسلامية الحاكمة التى تتصدى للمخططات الإيرانية. وهو ما يبدو واضحاً فى وسائل الإعلام السورية الرسمية، وقناة الجزيرة القطرية، وقناة الأقصى، وصوت الأقصى التابعين لحركة حماس فى غزة، وقناة المنار التابعة لحزب الله فى لبنان - كما يفسر الحملة على صحابة سيدنا رسول الله الكرام فى بعض الصحف الكبرى العربية مؤخراً.

٥-الجانب الاقتصادى: وهو يهدف إلى توفير الدعم المالى اللازم لاستمرار تشغيل الآليات السياسية والعسكرية والإعلامية للأحزاب والحركات والتنظيمات العربية والإسلامية الدائرة فى فلك إيران. ولهذا الجانب وسائل متعددة منها الدعم المباشر بالمال بإرساله إلى المسئولين عن هذه الأحزاب والحركات، فى شكل ميزانيات شهرية (تقدر بالنسبة لحزب الله بـ ١٥٠ مليون دولار شهرياً، وبالنسبة لحركة حماس بـ ٤٥ مليون دولار شهرياً). ومن الوسائل الأخرى دعم المؤسسات والشركات الاقتصادية التى تنشئها هذه التنظيمات فى داخل وخارج بلدانها، وفى أحيان أخرى تقوم إيران بإنشاء مؤسسات اقتصادية تابعة لها مباشرة داخل البلدان العربية والإسلامية مديرها إتباع إيران فى الداخل، وهم فى ذلك يؤسسون لتجارة تقوم على هدف خدمة نشر المذهب الشيعى، وتوفير الأموال للمنظمين لهذا المذهب من أبناء البلد المستهدف هذا إلى جانب وسيلة أخرى تتمثل فيما يطلق عليه السياحة الدينية الشيعية - والتى اخترقت البلدان العربية مؤخراً - وتحاول اختراق دول أخرى بحجة الآثار والمقابر الشيعية، وزيارة مقامات أهل البيت، ويصرف الإيرانيون فى زياراتهم لهذه الأماكن ملايين الدولارات يكسبون من خلالها صداقات ومعارف الكثيرين من أبناء البلد المستهدف.

الحزام الأمنى الإيرانى، وارتباطه بدائرة المجال الحيوى الإيرانى

يدرك جيداً المتتبع للتحركات السياسية والعسكرية والإعلامية الإيرانية على الساحتين الإقليمية والدولية، منذ بداية الأزمة العراقية أن إيران تسعى لإقامة حزام أمنى جديد لها، يرتبط بدائرة مجالها الحيوى التى تمتد من أفغانستان وباكستان والهند شرقاً إلى المغرب العربى على الأطلنطى غرباً، ومن حدود روسيا ودول القوقاز شمالاً إلى المحيط الهندى ووسط أفريقيا جنوباً. حيث ثبت أن موقف الحياد الفعال الذى اتبعته خلال الأزمة الأفغانية ثم بداية الأزمة العراقية قد استنفذ أغراضه، وأصبحت فى حاجة إلى موقف جديد أكثر فعالية تستثمر فيه عدداً من الإيجابيات التى تحققت من خلالها موقفها الأول. فضلاً عن رصيد لها عند بعض دول المنطقة العربية وخارجها، وحتى تختبر قدرتها على المبادأة، بعد أن تخلت عنها مؤقتاً انتظاراً لظروف أكثر مناسبة، وتشير الأحداث إلى نجاحها فى ذلك.

ولا شك أن إيران تزرع لها جذوراً فى كل أرض تنبت فيها بذور التشيع، وهى تتعهدها على الدوام، وفى كل الظروف، وتحت أى مسمى، ولدى أى نوع من الحكومات، منتظرة يوم الحصاد. وفى هذا الصدد يقول هاشمى رافسنجانى فى حديثه لمجلد (الطريق راهبرد): "أننا باعتبارنا دولة شيعية، نساعد الشيعة فى كل مكان، حتى لو كانوا أحزاباً أو أقلية برلمانية، لقد أصبح للشيعة مركزية الآن فى إيران بعد قيام الثورة الإسلامية وإقرار نظام ولاية الفقيه فى الحكم، إن الشيعة قوة إسلامية كبيرة، وهم أكثر الفرق الإسلامية اعتدالاً، لذلك سوف تجد لها مكاناً بين المناضلين فى المستقبل".

وقد اعتمد النظام الإيرانى فى تقاربه مع الدول الأخرى المتواجدة فى دائرة مجالها الحيوى أسلوب المبادأة، وهو أسلوب ضاغط لا ينتظر مبادرات، بل يقدمها، وردود أفعاله جاهزة وليس فيها مجال للتردد، وهذا التقارب ليس على حساب المكاسب التى حققتها إيران فى المنطقة العربية أو فى غيرها، ذلك أن نظرية الأمن الإيرانية نفسها تقوم على نفس فكرة المبادأة، باعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية أمن تحقق مصالحها وطموحاتها، وأن تكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية. وتتدرج نظرية الأمن الإيرانية إلى بعدين أساسيين أحدهما بعد عقائدى يتمثل فى تغيير سلوكيات المنطقة فى اتجاه القيم الشيعية التى تنهض على تقديس أهل البيت ومكانتهم، للالتفاف حولها وتنفيذ وصاياها، ودمج العبادة السياسية. والآخر بعد نضالى يتمثل فى إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة قبل إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى أجندته معاداته لإيران. وبذلك تدفع إيران خطوطها الدفاعية إلى أماكن بعيدة عن حدودها، حيث تتواجد بلدان

دائرة المجال الحيوى والذى تعمل فيها التنظيمات التابعة لإيران مشكلة خط دفاعها الأمامى والخارجى، ضد أية تهديدات وبها يصدها مبكراً قبل أن تصل إلى حدود إيران، وتشغل أعداء إيران لأطول فترة زمنية ممكنة عن الوصول إلى قلب إيران وتهديده.

وفى ذلك يقول آية الله هاشمى رفسنجانى مخطط السياسات العامة فى إيران "مبادئنا فى السياسة الخارجية ليست على مستوى واحد، فلنا أولويات وأشياء مقدمة على أخرى، سواء تجاه دول أو شعوب معينة، سواء تجاه أحداث أو ظروف معينة، ومن الصعب إيجاد اتفاق جماعى حول المسائل المهمة فى السياسة الخارجية تجاه أية دولة. لذلك عندما يحتدم الخلاف بين الأجهزة المختلفة يتدخل "مجمع تشخيص مصلحة النظام" لحسم الأمور. فعلى سبيل المثال هناك اختلاف حول العلاقات مع الولايات المتحدة، وكذلك حول العلاقات مع مصر، فإن تحول هذا الخلاف إلى معضلة فأننا نتدخل، وإذا لم نجد حلا إلا الرجوع للشعب فسنقترح عمل استفتاء شعبى، لكن بشرط موافقة مجلس الشورى، وتأييد الزعيم المرشد للثورة". وفى مواجهة هذه النظرية الأمنية الإيرانية طرح المراقبون سؤالاً مهماً: هل يتوقف الحزام الأمنى الإيرانى الجديد عند مواجهة التهديد الأمريكى والإسرائيلى لإيران، أو تخفيف أثره فى المنطقة؟ أم يمتد لنشاطات أخرى على حساب الدول العربية والإسلامية ذات الأغلبية السنية إذا ما أدخلتهم إيران فى إطار العدائيات التى تهدد أمنها؟

الدعم المالى والعسكرى الإيرانى لحركة حماس

كشف القيادى فى حركة حماس "محمود الزهار" وزير الخارجية السابق فى حكومة إسماعيل هنية فى حديث له لمجلة (دير شبيجيل) الألمانية، نشرته صحيفة الأنباء الكويتية فى ٢٠٠٧/٦/٢٤ عن نية حركة حماس فى تأسيس دولة إسلامية فى غزة، وذلك حين أجاب على سؤال حول مدى صحة الادعاءات الغربية حول هذا الموضوع، فرد قائلاً: "بالطبع نريد أن نفعل ذلك ولكن بدعم كامل من الشعب"، ثم أوضح قائلاً: "لن نستطيع تأسيس دولة إسلامية حالياً، لأننا نحن الفلسطينيون لا نملك دولة، وطالما أننا لا نملك دولة فسنحاول تشكيل مجتمع إسلامى".

ورداً على سؤال حول احتمالات قطع الأموال عن حكومة إسماعيل هنية فى غزة، أجاب الزهار "أن حماس تملك عدة بدائل، وإذا أردنا يمكننا أن نحصل على خمسة ملايين دولار شهريا على شكل تبرعات من مصر". ثم اعترف بنقلة شخصياً مساعدات مالية من إيران إلى غزة قائلاً "حماس تلقت فى الماضى أموالاً من بلدان عدة، فليبيا دعمتنا بخمسين مليون دولار، وأنا شخصيا جلبت مرتين أموالاً من إيران .. مرة ٢٠ مليون فى حقيبة من إيران إلى قطاع غزة، وفى المرة الثانية ٢٢ مليونا. وكان ذلك بالطبع عبر معبر رفح، وقد تكرر نفس الأمر مع إسماعيل هنية الذى حمل معه حقائب بها ٤٠ مليون دولار حصل عليها من إيران وتوجه بها عبر معبر رفح إلى غزة، الأمر الذى أثار تساؤلات عدة فى مصر حول مدى صحة هذا الأسلوب لوصول الموال ولماذا لا يتم عبر البنوك المصرية؟!

وعن التكتيك الجديد الذى ستتبعه حماس تجاه إسرائيل وحركة فتح، قال الزهار: "إن التكتيك الجديد يقضى بعدم مهاجمة الإسرائيليين"، ثم ألمح إلى أن كتائب القسام - الذراع العسكرى لحماس - ستستخدم فى الضفة الغربية مع فتح نفس أساليب التفجير والهجمات التى تعتمدها ضد قوات الاحتلال، وأضاف "فى هذه اللحظة لا يمكننا أن نتعامل مع عدوين فى الوقت نفسه"، وذلك فى إشارة إلى إسرائيل وحركة فتح. ثم أشار الزهار إلى أن الأسلحة والذخائر متوافرة فى الأراضى المحتلة، موضحاً: "كانت كلفة الرصاصة الواحدة فى غزة تبلغ ٣,٥ يورو، أما الآن فإنها تساوى ٣٥ سنتاً فقط، ذلك أن أموال المساعدات الأمريكية حولت إلى السلاح، فشكراً لأمريكا: أما إسلام شهران - أحد مسئولى كتائب عز الدين القسام، فقد صرح عقب سيطرة حماس على غزة فى ١٤ يونيو الماضى قائلاً: "لقد حل عهد العدالة والحكم الإسلامى"، وكان تقرير أوروبى نشر فى بداية مايو ٢٠٠٧ قد حذر من تنامى قوة حماس العسكرية بعد أن انفقت كتائب القسام ثلاثة ملايين يورو جاءتها مباشرة من طهران، خلال ما تعطيه طهران لحكومة هنية من مساعدات شهرية لتسيير أدوار القطاع، بلغت ٤٥ مليون دولار شهرياً.

أما مدير الاستخبارات فى السلطة الفلسطينية - توفيق الطيراوى - فقد اتهم إيران بلعب "دور كبير" فى سيطرة حماس على غزة، قائلاً: "لقد كان لإيران دور كبير فيما جرى فى غزة سواء من جهة التمويل أو التنفيذ". مضيفاً: "نعرف أن المئات من حماس خرجوا وتدربوا فى إيران ومعسكرات حزب الله فى لبنان.. ومن كل البرنامج والحركة الانقلابية التى قامت فى فلسطين هو برنامج مشترك بين حماس وإيران التى كانت على إطلاع على كل التفاصيل"، ثم زاد قائلاً: "إن قادة حماس العسكريين التقوا قادة سياسيين فى سوريا، وتمت خلال الاجتماعات مناقشة جوانب العملية كافة"، ولم يستبعد الطيراوى أن تقوم حماس بعمل شابه فى الضفة الغربية.

ويشارك الرئيس الفلسطينى محمود عباس فى هذا الرأى، فبعد أن اتهم حماس بتدبير محاولة لاغتياله بلغم أسفل مقر اقامته زنته ٢٥٠ كجم متفجرات، وأكد على أن ما جرى مخطط لسلخ غزة عن الضفة، وإقامة إمارة من لون واحد يسيطر عليها تياراً واحداً من ميزانه التعصب". ودلل على

ذلك بإنزال العلم الفلسطيني من قماراته واستبداله بعلم حماس الأخضر لإقامة إمارتها في غزة، مضيفاً المخطط المعد سلفاً، والذى توافقت عليه قيادة حماس فى الداخل والخارج كان بمشاركة أطراف إقليمية" فى إشارة إلى إيران.

أما تسليح إيران لحركة حماس، فقد تمثل فى تهريب كميات كبيرة من الصواريخ أرض / أرض (كاتيوشا) ويقدر عدد ما لدى حماس منها بحوالى ١٥٠٠ صاروخ مداها يتراوح ما بين ١٠ - ١٥ كم، وبضع مئات من الصواريخ جزء ١٢٢ مم ذات مدى مطور يصل إلى ٤٥ كم (يقدر عددهم بحوالى ٢٠٠ - ٢٥٠ صاروخ)، بالإضافة إلى حوالى ٥٠٠ - ٨٠٠ صاروخ مضاد للدبابات نوعيات (ساجر، ب ج - ٢٩ الزود برأس تاندم) - وهذه مخصصة للتعامل مع الدبابة الإسرائيلية ميركافا - ٤ بعد أن تم تطوير تدريعها بتذويدها بدرع إضافى، ذلك أن الصاروخ ب - ج - ٢٩ مكون من حشوتين متفجرتين، تعمل الاولى على اختراق الدرع الخارجي للدبابة ثم تفتح الطريق للحشوة الرئيسية الأخرى المتواجدة خلفها لتخترق الدرع الرئيسى الآخر للدبابة وبما يؤدى إلى نفاذ القوة التفجيرية إلى الغرفة الداخلية للدبابة وتفجيرها بما فيها من ذخائر وأفراد طاقم. هذا إلى جانب كميات من المادفعات ١٢٠ مم و٨٢مـم، ورشاشات كلاشتكون، والذخائر اللازمة لها، إضافة إلى نوعيات متقدمة من العبوات المتفجرة التى تسبق استخدامها بفاعلية ضد المركبات الأمريكية المدرعة فى العراق بواسطة الميليشيات التابعة لإيران هناك.

وقد تم تهريب معظم هذه الأسلحة - خاصة الصواريخ - إما بواسطة سوريا وحزب الله عبر البحر المتوسط، وتوقفت خارج المياه الإقليمية المصرية وبعيداً عن مراقبة السفن الحربية الإسرائيلية، وكانت تلقى حمولتها من الأسلحة فى عبوات تستقبلها قوارب صيد تابعة لحماس قادمة من شاطئ غزة، فتربطها وتحملها معها إلى الساحل. وفى أحيان أخرى كانت السفن تلقى حمولتها فى توقيتات وأماكن محددة محسوب فيها جيداً تجاه حركة التيارات المائية لتحملها ٤٠ ساحل غزة، وبعض هذه العبوات ضلت طريقها ووصلت إلى السواحل المصرية، والتقطها حرس السواحل فى شمال العريش، والبعض الآخر وصل إلى ساحل بورسعيد.

وقد ذكرت تقارير أمنية إسرائيلية نشرت فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ - قبل الحرب على غزة - أن القدرات الصاروخية لدى المسلحين الفلسطينيين فى قطاع غزة، يمكنها أن تصيب عدداً كبيراً من البلدات الواقعة فى جنوب إسرائيل، مما يضع نحو ٨٠٠ ألف إسرائيلى فى مرمى صواريخ القسام التابعة للجناح العسكرى لحركة حماس (كتائب عز الدين القسام). وأضافت تلك التقارير ان حماس استغلت فترة الستة أشهر الأخيرة والتى شهدت تهدئة بقطاع غزة فى تطوير قدراتها الصاروخية، وتعزيز مدى تلك الصواريخ بحيث يمكنها إصابة أهداف داخل العمق الإسرائيلى. ونقل عن رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلى (الشاباك) - يوفال ديكسين - توك أن حماس حصلت من إيران على صواريخ (فرد) ١٢٢ مم القادرة على الوصول إلى مشارف مدينة بئر سبع التى تبعد حوالى ٤٠ كم عن قطاع غزة، وأن واحداً من بين كل ثمانية إسرائيليين - أى ٨٠٠ ألف إسرائيلى - أصبحوا فى مدى صواريخ القسام والكاتيوشا وجراد.

ونشرت يديعوت أحرونوت قائمة بالمدن والبلدات التى باتت فى مدى صواريخ حماس - بحسب ديكسين - الذى أكد أن منشآت استراتيجية أصبحت فى مدى تلك الصواريخ مثل "مركز الأبحاث النووية" فى ناحال سوريك، والقاعدة الجوية فى حتسور. وميناء أشدود البحرى. وأضاف ديكسين: "أن المسلحين الفلسطينيين جاهزون للمواجهة، ولديهم قدرة للوصول حتى كريات غات وأشدود، وحتى إلى مشارف بئر سبع. وقد أثبتت الحرب الأخيرة فى غزة أن القدرة الصاروخية لحماس قد أصابت أهدافاً فى جميع هذه المناطق، وإن كانت بإعداد محدودة من صواريخ جراد، إلا أن صواريخ القسام والكاتيوشا أمطرت المستوطنات والبلدان الإسرائيلية شمال. شرق قطاع غزة بمعدل ٥٠ - ٦٠ صاروخ يوميا، تقلصت فى الأيام الأخيرة من الحرب إلى ٤ - ٥ صاروخ يومياً بعد أن نجحت القوات الجوية والبرية الإسرائيلية فى تدمير مستودعات كاملة منها.

رؤية تحليلية:

منذ الأسبوع الأول للحرب الإسرائيلية على غزة، سادت قناعة لدى الخبراء الاستراتيجيين فى العالم بان هذه العملية أكبر من حماس ومن غزة، وأنها تخفى "لعبة أمم" ذات أهداف وأبعاد خطيرة جدا، وسارعت تقارير استخباراتية مطلعة على ما يدور وراء الكواليس إلى وضع حرب غزة فى إطار أبعد من ساحتها. وفيما اعتبرها البعض محاولة إسرائيلية للانتقام من هزيمة حرب يوليو ٢٠٠٦ ضد حزب الله فى لبنان، اعتبرها آخرون تتمة لحرب لبنان، والمرحلة الثانية من حرب استباقية بين إيران وإسرائيل، وفصل جديد من فصول الصراع الدولى على البرنامج النووى الإيرانى. ولم يستغرب الخبراء امتداد حرب غزة إلى إيران فى مرحلة لاحقة، خاصة وان إيران كانت تتعامل معها على أنها حرب إيرانية وليست فلسطينية. وان إيران استخدمت فيها حماس كما سبق أن استخدمت حزب الله لحسابات ترتبط ارتباطاً مباشراً باستراتيجيتها الجديدة للتعامل مع إدارة باراك أوباما لفرض معادلة جديدة على الأرض استعدادا للمرحلة المقبلة.

ولقد كانت إيران تخشى - ولا تزال - لجوء إسرائيل بضوء أخضر أمريكا إلى خلق معادلة جديدة أمام إدارة أوباما عبر

تنفيذ خطتها العسكرية لضرب البرنامج النووى الإيرانى. ولهذا سارع حكام طهران إلى إعداد خطة مضادة اعتمدت هذه المرة على حماس، مستغلين انتهاء الهدنة مع إسرائيل عبر اشعال جبهة غزة، فى الوقت نفسه أعدوا خطة للعب دور (الإطفائى) تحسبا لمنع تطور هذه الحرب التى استهدفت أصلاً إبعاد خطر الحرب الإسرائيلية عن إيران - كما اعترف بذلك شمس الواعظين - ويهدف آخر هو فرض إيران كجزء من الحل ومن العملية السلمية فى إطار صفقة متكاملة تشمل جميع الملفات.

وقد كشفت إيران عن مخاوفها ومشاريعها هذه عندما سارعت إلى إرسال شخصيتين مهمتين فى النظام الإيرانى إلى كل من لبنان وسوريا، هما الأمين العام لمجلس الأمن القومى سعيد جليلى، ورئيس مجلس الشورى على لاريجانى، يحملان ثلاث رسائل هى: الأولى - أن إيران معنية مباشرة بما يجرى، والثانية - أنها تلتزم بلجم حزب الله، وبعدم فتح جبهة لبنان، أما الثالثة - فهى ينبغى رفض المبادرة المصرية لوقف القتال وعرقلتها حتى تحقق الحرب أهدافها من وجهة النظر الإيرانية. وبكلام آخر كانت الرسالة الإيرانية أن طهران هى جزء من المشكلة، وفى الوقت نفسه جزء من الحل. كما كانت حرب غزة - من وجهة النظر الإيرانية - اختباراً لحسن النيات السورية قبل انتقال المفاوضات مع إسرائيل إلى المسار المباشر.

ولقد كشفت طهران فى حرب غزة عن استراتيجيتها، وذلك بتوجيه رسالة إلى واشنطن تشير إلى استعدادها لنقل الصراع معها حول الملف النووى إلى صراع حول طموحاتها الإقليمية، وأطماعها لتوسيع نفوذها فى المنطقة حتى غزة وفلسطين، وهى بذلك تبعد خطر الحرب عنها عبر فتح جبهة بعيدة تكشف طموحاتها الإقليمية، وفى الوقت نفسه توجه رسالة إيجابية تعبر فيها عن استعدادها لمقايضة النووى بالدور الإقليمى، خصوصاً بعدما تأكد لها إصرار أوباما والعالم على رفض برنامجها النووى واعتباره "غير مقبول".

كما أن لجوء إيران إلى التصعيد فى غزة والدخول مباشرة على خط الصراع العربى - الإسرائيلى، والفلسطينى - الإسرائيلى، يعتبر جزءاً من خطة إيرانية مدروسة للاستمرار فى كسب الوقت، وإبعاد الأنظار عن البرنامج النووى، حيث يمكنها الاستمرار فى تخصيب اليورانيوم والعمل على إنتاج الصلاح النووى، عبر تحويل القضية الفلسطينية - لا المسألة النووية الإيرانية - إلى القضية الدولية الأولى والأكثر إلحاحاً.

أما فيما يتعلق بالمخطط الإيرانى فى هذه الأزمة تجاه مصر، فقد كان واضحاً فى تصعيد الاتهامات ضد مصر باعتبارها مشاركة لإسرائيل فى حصار غزة، واتهامها بالخيانة، بل وتحريض الشعب والجيش المصرى على التمرد على الحكومة المصرية، وهو ما انعكس بوضوح فى الخطب التى ألقاها حسن نصر الله أثناء الأزمة. ولكن على ماذا كانت تراهن إيران من وراء هذا التصعيد ضد مصر؟ كانت حسابات إيران وسوريا وقطر ترمى إلى إجبار الحكومة المصرية على فتح معبر رفح بلا قيود أمام الفلسطينيين وعلى رأسهم كوادر حماس ليتدفقوا بدعوى أنهم لاجئين هروبا من ويلات الهجمات الإسرائيلية، ويقيموا فى شمال سيناء، ولكن ليس بصفة مؤقتة هذه المرة، ولكن بصفة دائمة، وبما يسمح لهم بإقامة مخيمات أشبه بمخيمات اللاجئين فى لبنان والأردن، ولتكون شمال سيناء بمثابة قاعدة انطلاق لما يطلقون عليها المقاومة الفلسطينية ضد أهداف جنوب إسرائيل، وبما يعطى إسرائيل الذريعة لمهاجمة شمال سيناء واحتلالها بدعوى مطاردة الإرهابيين وتدمير قواعدهم فى سيناء، وبتصدير المشكلة الفلسطينية إلى مصر على هذا النحو، تتحول شمال سيناء إلى أفغانستان أخرى تشعل مصر كلها بعيداً عن الاهتمام بمهامها القومية والإقليمية، وبذلك تنفرد إيران بالساحة الإقليمية تشكلها كما تريد وبما يحقق أهدافها، ناهيك عن التحالف القائم بين حماس - التى هى فرع من التنظيم الدولى للإخوان المسلمين - وجماعة الإخوان المسلمين فى مصر، وما يعنيه ذلك من محاصرة مصريين متطرفين فى شرقها، ومتطرفين آخرين فى داخلها، بل وعدم استبعاد وصول الحرس الثورى الإيرانى إلى حدود مصر الشرقية دعما لحركة حماس. وقد أرادت إيران ومعها سوريا وقطر أن تفرض فتح معبر رفح أمام حماس بموجب قرار من قمة عربية خطط لعقدها فى الدوحة، وهو المخطط الذى اكتشفته مصر وأجهضته مبكراً بتفشيل دعوة قطر للقمة، وبالإصرار على تشغيل معبر رفح طبقاً لاتفاقية عام ٢٠٠٥، وعدم السماح بانتهاك حدودها بأى شكل من الأشكال، بل ورفضت حتى مجرد وجود مراقبين أجانب على حدودها بدعوى منع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 130 - 3

مطابع التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها أ.عبد الفتاح الجبالى.

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبيد.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. محمد عبد السلام.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩- ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣
Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية- قليوب- مصر